ملاحظة:

* ترتيب الصفحات يكون حسب الكتاب المطبوع في دار العلوم بيروت لبنان عام ١٤٠٨ هـ ..

الفقه

الجزء التاسع بعد المائة



الفقه

موسوعة استدلالية في الفقه الإسلامي

الجزء التاسع بعد المائة

آية الله العظمى

السيد محمد الحسيني الشيرازي

دام ظله

كتاب الاجتماع

الجزء الأول

الطبعة السادسة

١٤٠٨ هـ . ١٩٨٧م

دار العلوم: طباعة. نشر. توزيع.

العنوان: حارة حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسي

كتاب الاجتماع

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

أ: الإنسان نفس وبدن وروح، وقد ذكر القرآن الحكيم (النفس) وجعلها محتملة الأمرين، مثل قوله سبحانه: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ❖ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ❖ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ❖ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾[1].

وقد ذكر (البدن) بطور حيادي كأنه لا شأن له، مثل قوله سبحانه: ﴿فإذا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُ سَاجِدِينَ﴾[2].

وذكر (الروح) بإعظام كالآية الآنفة وغيرها.

فكأن البدن سفل، والروح علو، والنفس بينهما، إن مالت إلى الأعلى كانت مع العليين، وإن مالت إلى الأسفل كانت في سجين.

والنفس يحيط بها البدن، والبدن في الاجتماع، ويحيط به المدينة ونحوها، وحولها المحيط الطبيعي، والنفس قادرة على إصلاح نفسها، ثم بدنها، ثم الاجتماع، ثم المحيط الاصطناعي، ثم المحيط الطبيعي، كما أن النفس قادرة على تخريب الكل.

والمجتمع إنما يتولد من نقطة البدء، فاللازم في علم الاجتماع أن نشرع من هنا، ونبني الهيكل الاجتماعي الصحيح من النفس النقية النظيفة، و(أفلح) و(خاب) في الآية الكريمة ليسا للآخرة

(١) سورة الشمس: الآية ٧.

(٢) سورة الحجر: الآية ٢٩.

فحسب، وإنما للدنيا أيضاً، فإنه وإن كان مطرح نظر القرآن الحكيم الآخرة، فإن الدار الآخرة هي الحيوان، لكنه ينظر إلى الدنيا كقنطرة، ولذلك ورد في القرآن الحكيم: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللهُ الدَّارَ الآخرة وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾[1].

كيفية إعادة المجتمع الإسلامي

ب: وحيث إن الاجتماع الإسلامي لألف مليون مسلم قد تحطم، بل قد تحطم الاجتماع البشري كله، حيث استبد بالعالم قيادات غير رشيدة، فاللازم أن نتحرى أفضل السبل لإعادة الاجتماع الصحيح، لا بالنسبة إلى المسلمين فقط، بل بالنسبة إلى البشرية جمعاء.

قال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلاّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ﴾[3].

وهذه الإعادة تكون بالأسس الخمسة بإذن الله تعالى، وهي:

١: التنظيم الحديدي الذي يراعى فيه جانب التنظيم من ناحية، وجانب الحرية من جانب آخر، حتى يكون التنظيم هيكلاً استشارياً في العمل.

قال سبحانه: ﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾[4].

وقال علي (عليه السلام): «نظم أمر كم»[5].

---

(١) سورة القصص: الآية ٧٧.

(٢) سورة سبأ: الآية ٢٨.

(٣) سورة النساء: الآية ٧٥.

(٤) سورة الحجر: الآية ١٩.

(٥) نهج البلاغة: الكتب ٤٧.

وقال سبحانه: ﴿يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾[1]

٢: التوعية الكاملة المناسبة للعصر، والتي تبدأ ـ بعد الإيمان الرشيد ـ بالسياسة والاقتصاد والاجتماع، فقد ورد: «وساسة العباد».

و: «من لا معاش له لا معاد له».

وقال علي (عليه السلام): «واجعل نفسك ميزاناً فيما بينك وبين غيرك، فأحبب لغيرك ما تحب لنفسك، وأكره له ما تكره لها، ولا تظلم كما لا تحب أن تُظلم، وأحسن كما تحب أن يحسن إليك»[2].

٣: السلم، فإن السلام نبتة لا تقلعها العواصف، قال سبحانه: ﴿ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾[3]، وشعار الإسلام السلام، وحتى الدولة المرهوبة الجانب خير لها أن تحل كل مشا كلها بسلام، لأنّه أحمد عاقبة، وأهنأ مذاقاً، والقوة وضعت لقصوى حالة الضرورة، ولذا نرى شعار الأنبياء (عليهم السلام) عند دعوتهم السلام، وقد روي عن المسيح (عليه السلام): «أحبوا أعداءكم».

٤: الجماهيرية، فلا يكون التنظيم صنماً دون المبدأ، وكل حركة اتخذت الصنمية انفصلت عن الجماهير، وبذلك تذوي وتذبل، وجزاؤها حينئذ أن لا تصل إلى الهدف المنشود، بينما ترى غيرها تقدمت في الميادين، وأخذت الساحات التي كانت الحركة تأمل كسحها، فالناس إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق.

٥: ويأتي أخيراً، دور الاكتفاء الذاتي، فكل محتاج إلى غيره مقود

(١) سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

(٢) نهج البلاغة: الكتب ٣١.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٠٨.

له، وبذلك يفقد صفة القيادة.

قال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): (احتج إلى من شئت تكن أسيره، واستغن عمن شئت تكن نظيره، وأحسن إلى من شئت تكن أميره)[1].

تجنب الأخطاء حين العمل

ج: ويلزم تجنب الأخطاء التي كثيراً ما تقع فيها الجماعات العاملة، مما يسبب وقوفها في منتصف الطريق، أو ارتدادها القهقري.

١: مثل الانتهازية بالأعمال النفعية التي لا تؤمن بها الجماعة، وإنما لكسب القوة الوقتية، إذ بعد عمل أو عملين كهذه تنكشف سوأة الجماعة، ومثل هذه الجماعة غير جديرة بالاعتماد، فينفضّ الناس من حولها، وكثيراً ما ترى حزباً يعمل خمسين سنة أو أكثر ولا يكون إلاّ كجمعية خيرية كبيرة، لها شعب وفروع وبينه وبين هدفه مسافة شاسعة، وليس ذاك إلاّ لارتكابه مثل هذا الخطأ أوغيره.

٢: أو عدم أطروحة جديدة لهم، بعد نقدهم الأطروحة الموجودة المطبقة في الساحة، فنظامهم الذي يأملون تطبيقه، فيه إبهام وإجمال، من حيث الحريات، أو السياسة والاجتماع والاقتصاد، أو معاملة الأقليات، أو نحو ذلك، والناس لا يتركون ما جربوه إلى شيء مجهول.

فعلى الجماعة التي تريد التقدم والاشتهار والسيطرة، أن يكون لها برنامج معلوم مفهوم، ويكون أفضل من البرنامج الموجود، وإلاّ باء بالفشل.

٣: أو توجس الناس منهم خيفة، حيث لا سلام لهم مع الجماعات

---

(١) انظر بحار الأنوار: ج٧١ ص٤١١ ب٣٠ ح٢١.

والقوذ التي في الساحة، وبذلك يأخذون في هدمهم، وتفريق الناس من حولهم، وقد ورد في الحديث: «لو وضع الرفق على شيء زانه، ولو وضع عنه قط إلاّ شانه»[1].

وفي الحديث: «إن جبرئيل (عليه السلام) كلما نزل، أمر الرسول (صلى الله عليه وآله) بمداراة الرجال»[2].

وهكذا يلزم على كل جماعة عاملة أن تدقق في الأخطاء التي وقعت فيها الجماعات الأخر، فتتجنّبها، وإلاّ كان مصيرها الفشل، كما كان مصير تلك الجماعات.

مراحل التخطيط والعمل

د: ثم إن الطريق إلى جمع كلمة المسلمين، وإنقاذهم من براثن التخلف والذل، بعيد المدى، حيث إن الأمراض قد استفحلت فيهم، وقد انطبق على جملة منهم قوله سبحانه: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ الله مَرَضاً﴾[3].

هذا بالنسبة إلى إنقاذ المسلمين فحسب، فكيف بإنقاذ غيرهم، من الذين سقطوا في أنياب الطغاة.

إذاً فاللازم على الجماعة العاملة أن تخطط تخطيطاً سليماً، لأجل الوصول إلى الهدف، والتخطيط لابد وأن يقسم إلى مراحل ثلاث:

١: المرحلة القصيرة المدة، بالتكوين والتنظيم بكل هدوء وحزم وتعقل، كالنبتة تكوّن نفسها بإذن الله تعالى تحت التراب، فتمتص من

(١) وسائل الشيعة: ج٨ ص٤٥٣.

(٢) بحار الأنوار: ج٢ ص٦٩.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٠.

الماء والنور والآملاح وغيرها حتى تتأهل لآن تكون نبتة تخرج برأسها إلى السطح، ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾[1]

٢: المرحلة المتوسطة المدة، وذلك بوضع الأسس الفكرية الصحيحة المتكاملة اللائقة، المؤهلة لأن تكون بديلة عن الأوضاع السائدة، وهذه المرحلة متوسطة بين الأولى والأخيرة، حيث تهضم في نفسها المرحلة السابقة، وتكون كالفرخ الذي يخرج من البيضة، وقد تقوى بالبيضة وجعلها قاعدة الانطلاق، وهذه المرحلة تحمل أعباء المرحلة السابقة من ناحية، وتؤهل نفسها للمرحلة اللاحقة.

٣: ثم يأتي دور المرحلة الأخيرة والنهائية بتجميع القوى والقدرات، وتكوين الأنصار والشمول والسعة، حتى تكون بالفعل بديلاً عن النظام القائم، وبذلك تكون الجماعة قد وصلت إلى هدفها المنشود، وتمكّنت من إقامة حكم الله في الأرض، بما لا مثيل له، لا من حيث الحرية، ولا من حيث السلام، ولا من حيث الرفاه.

الميزانية الدقيقة

و كما نشاهد في عالم الصناعات وجود الميزانية الدقيقة للأخذ والعطاء، فإذا زادت الكهرباء مثلاً جعل الميزانية الضغط منخفضاً، وإذا قلت جعلته عالياً، كل ذلك لحفظ التوازن المطلوب في المحل المجهز بالكهرباء، كذلك يلزم أن تكون الجماعات العاملة ذات ميزانيات دقيقة، تعرف كيف تأخذ الكر والفر مع الضغوط العالمية على البلاد الإسلامية، فإذا علا الضغط تخففه، وإذا

(١) سورة الفتح: الآية ٢٩.

انخفض تأخذ بالسير للأمام وهكذا.

وهذا الأمر في الإنسان يحتاج إلى رؤية مستقبلية دقيقة، بينما الماديات مثل الميزانية الكهربائية لا تحتاج إلى ذلك.

ثم لا يخفى أن ما ذكرناه في هذا الكتاب، كما أن ما ذكرناه في كتابي (الفقه: الاقتصاد) و(الفقه: السياسة) كان حسب ما وصل إليه الفكر مما يستنبط من الأدلة الأربعة مع أخذ الموضوعات من العرف، حسب ﴿مَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إلاّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[1]، و«نحن معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدرعقولهم»[2].

ولعل الله سبحانه يقيّض جماعة من علماء المسلمين ليستنبطوا هذه المواضيع الثلاثة بالإضافة إلى الكتب المعنية بهذه الشؤون من قبل، ليجد الطالب فيما يستخرجه من الأوفق بالحق منها بغيته، والله المسؤول أن يوفقنا لاتباع مراضيه، وهو الموفق المستعان.

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٤.

(٢) بحار الأنوار: ج٢ ص٦٩.

المعرفة

(مسألة ١): الإنسان يتلاقى مع المحيط الطبيعي أو الاجتماعي أو الصناعي، وقد أودع الله في الإنسان ذخائر، كما قال علي (عليه السلام) في حكمة بعث الأنبياء (عليهم السلام): «ويثيروا لهم دفائن العقول»[1]، وبهذا التلاقي تنعكس حالات المحيط إلى داخله، مما يسمى (أول المعرفة).

وقد أودع الله في الإنسان حب الاستطلاع، ولذا نرى الطفل منذ صغره الباكر يهتم بالأشياء، يأخذها ويقلبها ويتذوقها ويستمع إليها، ليعرف خصوصياتها وطعومها وأصواتها وملمسها، وأحياناً يستشمها لمعرفة روائحها.

ثم هناك في داخل الإنسان جهاز العقل، وهو كالنبتة، تنمو وتنمو، فإن شذب وهذب نمى نمواً مستقيماً، وإلاّ نمى نمواً منحرفاً، وهذان: (الحس والعقل) يتعاونان ليكوّنا للإنسان المعرفة، إن قليلاً أو كثيراً.

والثواب والعقاب في الدنيا والآخرة مرتبطان بالعقل، وإلاّ فالمجنون يحّس ولا يعاقب كما لا يثاب، لأنه لا عقل له، وفي الحديث: «إن الله لما خلق العقل قال له: بك أثيب وبك أعاقب»[2].

---

(١) نهج البلاغة: الخطب ٤٣.

(٢) غوالي اللئالي: ج٤ ص٩٩ ح١٤٢.

ثم إن تلاقي الإنسان والمحيط، يوجب تأثير أحدهما في الآخر، فالمحيط بأقسامه الثلاثة يؤثر في الإنسان من طريق الحواس الخمس، ولذا كان المحكي عن ابن سينا أنه قال: (من فقد حساً فقد علماً)، أي سلسلة من العلوم المرتبطة بتلك الحاسة.

كما أن الإنسان يؤثر في المحيط تشذيباً وتهذيباً وتنظيماً وإصلاحاً.

المعرفة صحيحة وخاطئة

والمعرفة الذهنية المستفادة من الحواس، والعقلية التي تتكون عند الإنسان من داخله، ليست صحيحة دائماً ولا باقية دائماً، بل أحياناً تكون اشتباهاً، كمن يرى ماء البحر أسود، أو الشيء الكبير من البعيد صغيراً.

كما أن المعرفة أحياناً تتغير بأقسامها الثلاثة من الصحيح إلى الغلط، وبالعكس، أو من الغلط إلى الغلط، ونادراً يمكن أن يكون من الصحيح إلى الصحيح، باعتبار أن الصحيحين لهما جامع صحيح هما جزئياه، كما في قصة داود وسليمان (عليهما السلام) حيث كان أخذ صاحب البستان الأغنام لنفسه في قبال زرعه، حيث كانا بقيمة واحدة، وكان أخذها لأجل الاستفادة مدة استدراكه مقدار ما فسد من زرعه، ثم ردها، كلاهما صحيحاً، ولذا قال سبحانه: ﴿وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[1]، وإن كان الثاني أفضل، ولذا قال تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾[2].

سير الحركة الفكرية

ثم إن المعرفة تبتدئ ـ صحيحة أومنحرفة ـ بالرؤية، حسيةً ـ والمراد بها أعم

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٧٩.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٧٩.

من الحواس الخمس ـ أو عقليةً، ثم تتحول إلى الشك، وبعده الظن، ثم العاطفة، وأخيراً العقيدة، والمرتبة الرابعة إلاّ ما كانت في سلسلة العواطف، قد تكون مقرونة بالحقيقة، وقد تكون مقرونة بالإحساس المجرد.

والدال إن كان لفظاً، أوغير لفظ، يرشد إلى شيء آخر يسمى (مد لولاً) و(مفهوماً) و(معنى) باعتبارات ذكر ناها في الأصول، وقد يسمى (مراداً) و(مقصوداً) وغير ذلك.

ثم إن جمع المعلومات تنتهي إلى الاستنتاج بسبب الفكر، وقد عرّفه الحاج السبزواري بقوله:

والفكر حركة إلى المبادي

ومن مبادي إلى المراد

لكن (الجزئي لا يكون كاسباً ولا مكتسباً)، وإنما الكاسبة والمكسبوبية تكونان بالكلية المنتزعة عن الجزئي، وللكلية كذلك.

فإن أقسام الحركة الفكرية أربعة: لإنها أما من الجزئي، أو من الكلي، وكل إما إلى الجزئي، أو إلى الكلي، فإن كان من الجزئي إلى الجزئي كذلك سمي (تمثيلاً)، وإن كان منه إلى الكلي سمي (استقراءً)، وإن كان من الكلي إلى الكلي أو إلى الجزئي سمي (قياساً).

والانتقال من شيء إلى شيء قد يكون سريعاً، وقد يكون بطيئاً، وقد يتوقف إلى الأبد، وقد يهيؤ المقدمات إنسان، فيأتي إنسان آخر ليأخذ النتيجة.

والماديون حيث ينكرون ما وراء المادة، ينكرون أن تكون المعرفة ما ورائية، لكن الثابت في علم الفلسفة وجود الماوراء، ولذا فقد تكون المعرفة غيبية، بمقدماتها ونتائجها، وقد لا تكون كذلك بإحداها.

ثم إن المعرفة تنقسم بانقسام الأحكام الخمسة:

١) فهي بين واجبة: كمعرفة أصول الدين والأحكام الشرعية المبتلى بها، وتعلم الصناعات كفاية.

٢) ومحرمة:

مثل تعلم السحر وما أشبه على الشرط المذكور في كتاب المكاسب.

٣) ومستحبة، كتعلم الآداب والأخلاق غير الواجبة منهما.

٤) ومكروهة، كتعلم النساء الكتابة وسورة يوسف في صورة احتمال الخطر بما لا يوجب الحرمة.

٥) ومباحة، هي ما دون الأقسام الأربعة، فتأمل.

العاطفة

(مسألة ٢): ارتطام الإحساس بالذهن قد يتولد منه العاطفة الحسنة أو السيئة، بينما الفكر المنطقي لا يوجد هذا الشيء إلاّ نادراً، فإن الإنسان قد يرى فقيراً يتضور جوعاً ويرتعد من البرد، فيأخذ طعام أطفاله ويعطيه له، فإن هذه العاطفة السيئة غالباً ـ لأنها طغت على الحقيقة ـ إنما وجدت لإجل ارتطام الحس بالذهن، بينما إذا كان قيل له: إن هناك فقيراً، ربما لم يقدم له حتى ما يستحق فكيف بطعام واجبي النفقة عليه، ولذا الإنسان لا يبكي غالباً لمأساة كربلاء وحده وإنما يبكي إذا سمع الخطيب ينعي، مع أن المأساة موجودة في ذهنه.

وكذلك الحال في العاطفة الحسنة.

لكن نفس العاطفة قد تتحرك بدون الارتطام بالخارج، وإنما من مجرد التفكر، ولذا قد يبكي أو يضحك الإنسان المنفرد، فيما لا يواجه موجب الضحك أو البكاء خارجاً، نعم إنما تتحرك العاطفة من الحس أو الفكر إذا كان ما يراه أو فكر فيه من سلسلة محركات العواطف.

العواطف المتحجرة

وقد يوجد من لا تتحرك عاطفته، وإن واجهت مثل هذه السلسلة، وهو لا يخلو من انحراف في خلقته، لا انحرافاً هو علة تامة بل بقدر المقتضي، إذ الإنسان وإن خلق أطواراً، إلاّ أنهم معادن كمعادن الذهب والفضة، بين خير

وأخير وحسن وأحسن، لا سيء وحسن، فقد ثبت في أصول الدين أن الله لا يخلق ما لا خير فيه ولا شر، ولا ما شره يساوي خيره، ولا ما شره يزيد على خيره، وإنما يخلق الأمرين الآخرين فقط، وانحراف الخلقة يمكن تقليله وسحبه إلى الجادة المستقيمة ولو بقدر.

أو من عدم إنماء لملكته، فإن الصفات النفسية على الأغلب، كالعضلات الجسمية قابلة للنمو، كما ثبت في علم الأخلاق، فكما أن الإنسان بالرياضة الجسدية يقوى وتتشد عضلاته وأعصابه، كذلك الإنسان بالرياضة الأخلاقية تتقوى ملكاته الحسنة، وتزوي صفاته السيئة، قال الشاعر:

(ولن تستطيع الحلم حتى تحلما).

ولذا ورد مدح التباكي في الأخبار.

وحيث إن جمود العاطفة مذموم في الشريعة، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لذلك الشخص الذي قال لم أقبل أولادي: ماذا أفعل إن نزع الله الرحمة من قبلك[1].

ومن المعلوم أن المراد بنزع الله، ما كان بسبب ترك الإنسان مقدماته، مثل طبع الله، وأضله الله، كما حقق في علم أصول الدين، في مبحث الجبر والاختيار.

وورد في الدعاء الاستعاذة بالله من قلب لا يخشع، ومن عين لا تدمع، ومن هذا المنطلق ـ منطلق تأثر الإنسان بالحواس في تحرك عاطفته ـ ذكر الإنسان في القرآن الحكيم والسنة المطهرة بالآيات الكونية، قال سبحانه: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُوْلِي الألْبَابِ ❖ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىَ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾[2].

---

(١) بحار الأنوار: ج١٠١ ص٩٢ ب٢، وفيه: (قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ عليهما السلام فَقَالَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ إِنَّ لِي عَشَرَةً مِنَ الْأَوْلَادِ مَا قَبَّلْتُ وَاحِداً مِنْهُمْ فَقَالَ مَا عَلَيَّ إِنْ نَزَعَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِنْكَ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا).

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٩١.

مع وضوح أن الأدله المنطقية والاستدلالات العقلية كانت كافية في الدلالة والإيصال.

ثم إن إنماء العاطفة الموجب للعمل بالواجب واجب، لو قيل بوجوب مقدمة الواجب، مثل إنماء العاطفة نحو واجب النفقة والأرحام حتى يوجب القيم بشؤونهم الواجبة والصلة الواجبة.

وللعمل بالمحرم محرم، إن قيل بحرمة مقدمة الحرام، كإنمائها لأجل الزنا وما أشبه.

وإنمائها لأجل المستحب والمكروه له حكمهما.

وما عدا ذلك مباح.

الحقائق ثابتة ومتغيرة

(مسألة ٣): إن العالم منقسم إلى حقائق ثابتة ومتغيرة.

فالثابتات أمثال الرياضيات، والكل أعظم من الجزء، وامتناع اجتماع وارتفاع النقيضين، واحتياج كل معلول إلى علة، وحسن الإحسان، وقبح الظلم.

والمتغيرات مثل تحول الزمان، واللغات، والإضافات، والحالات.

فإنه من غير المعقول أن تكون نتيجة ثلاثة في ثلاثة ذات يوم ثمانية أو عشرة، وأن يصبح جزء الشيء أعظم من كله، وأن يوجد زيد وعدمه في آن واحد، أو أن يوجد لا زيد ولا لا زيد في آن واحد بشرائط اجتماع النقيضين وارتفاعهما، وأن يوجد شيء بلا علة، مثل أن ترتفع كفة ميزان وتنخفض الأخرى بدون سبب إطلاقاً، وأن يكون رفع الظلم عن المظلوم قبيحاً، أو يكون ظلم الناس حسناً.

كما أن في المتغيرات من غير المعقول أن يجمد الزمان، بأن لا يكون للجسم بعد رابع، وجرت العادة بتغير اللغات؛ كما أن الإنسان المنفرد قد يتزوج فيصبح زوجاً، والرجل بلا ولد قد يلد فيصبح أباً، والطفل يتحول شاباً، وهكذا.

وربما ينقسم الأشياء إلى حقائق خارجية، كالإنسان والحيوان، وإلى أمور انتزاعية لا مدخلية للاعتبار فيها، فهي هي لا تتغير بتغير الاعتبار، مثل

زوجية الأربعة، وإلى أمور اعتبارية تحتاج إلى اعتبارالمعتبر، مثل جعل الورقة مالاً، فباعتباره تكون ذات مالية، كما أن بسبب الاعتبار تسقط عن الاعتبار.

وبذلك ظهر أن المعرفة قسمان: ثابتة ومتغيرة.

((ليست كل الأمور متغيرة))

أما جعل بعض علماء الاجتماع تبعاً لبعض علماء الفلسفة، كل الأمور متغيرة، كما ذكروه في منطق الديالكتيك، وتبعاً لذلك جعلوا المعرفة متغيرة ونسبية، بحجة أن المعرفة فرع المحيط والإنسان، وحيث إن كليهما في تغير وتحول دائم، فلابد وأن تكون المعرفة متغيرة أيضاً، فذلك مما لم يقم عليه دليل، بل الدليل على خلافه، إذ يرد عليه:

١: إن المعرفة قسم منها فرع المذكورين، لا كل أقسامها، كما تقدم.

٢: إن جملة من الحقائق في الخارج لا تتغير.

٣: النقض، بأنه لو كانت كل الحقائق في تغير والمعرفة تبع لها، فمن أين أثبتم تلك الكلية، القائلة بأن المعرفة تتغير، فاللازم بطلان أحد الأمرين كما ذكروا في من قال: كل أخباري كاذبة.

ومما تقدم ظهر أن المعرفة قد تكون صحيحة، وقد تكون فاسدة، وإحداهما لا يمكن تنقلب إلى الأخرى، فإن المعرفة الصحيحة حق باعتبار أن الواقع يطابقها، وصدق باعتبار أنها تطابق الواقع، أما اصطلاح الصحيح والأصح والفاسد والأفسد، فذلك باعتبار مجموع الأجزاء، فإن طابق الكل كان أصح، وإلاّ كان صحيحاً، وإن خالف الكل كان أفسد، وإلاّ كان فاسداً.

مثل الغذاء الصحيح الذي هو عبارة عما يلائم الصحة، وإن كان يحرف الصحة بقدر غير ضار، مثل إيجابه بعض النعاس في غير مورده، بينما الأصح لا يوجب

حتى مثل ذلك، وقد تقدم أن فتوى داود وسليمان (عليهما السلام) كانت صحيحة بينما فتوى الثاني كانت أكثر استيعاباً للفضل.

وكذلك الكلام في الفاسد والافسد.

لا مدخلية للزمان في الحقائق

ثم إن الزمان بعد رابع للموجود الخارجي، كما ذهب إليه بعض المحققين، وهو لا تأثير له على الموجود، بأن يجعله نسبياً، بل عامل يقع في زمان دون زمان، فلا تتغير الحقيقة بأن تكون نسبية، بل بتّبدل العوامل تتبدل المسببات، كالطفل والشاب والهرم، أما في مثل الرياضيات وما تقدم من سائر الأمثلة، فلا عوامل متعددة حتى توجب التغيير.

وعلى كل، فتوهم جماعة من الديالكتيكيين من علماء الاجتماع أن الحقيقة بدون الزمان وهم، لا أساس له من علم أومنطق.

أماقوله (عليه السلام): «إن الليل والنهار يبليان كل جديد ويقربان كل بعيد»[1]، فهو كناية محضة، بالإضافة إلى أنه لا ربط له بكلام أولئك.

ولما كانت العلل والمعلولات لها نظام عام، مثل قاعدة (طغيان القدرة بدون الإيمان)، قال سبحانه: ﴿إِنَّ الْإنسان لَيَطْغَى) أنْ رَّآهُ اسْتَغْنى﴾[2].

ومثل: (إن السلاح والعلم والمال والكثرة قدرة)، كان ماضي الزمان دائماً مرآة لمستقبله، مثلاً يقال: التاريخ يعطينا أنه كلما تجمعت القدرة في يد إنسان ـ غير المعصوم وشبهه ـ طغى في السابق، كان الحكم كذلك في اللاحق، ثم يقال: إن البلد الفلاني قد أخذ يجمع القدرة، فلابد وأنه يطغى، وطغيانه يسبب

(١) نهج البلاغة: الخطبة ٩٠.

(٢) سورة العلق: الآية ٦.

إضرار جيرانه، فاللازم تهيئه القدرة في قباله، أو الحيلولة دون تجميعه القدرة، ومن هنا أخذ المثل المعروف: (التاريخ يعيد نفسه).

وقال علي (عليه السلام): «وسر في ديارهم، وانظر إلى آثارهم»[1].

---

(١) انظر نهج البلاغة: الكتب ٣١. وفيه: (وسر في ديارهم وآثارهم فانظر فيما فعلوا وعما انتقلوا وأين حلوا ونزلوا).

المعرفة علمية وفلسفية

(مسألة ٤): المعرفة قديقال لها (علم)، وقد يقال لها (فلسفة)، وهي كلمة يونانية من (فيلاسوفا) أي محب الحكمة، وبينهما عموم مطلق، إذ كل فلسفة علم، وليس العكس، والفارق اصطلاحي.

فإن الإنسان قد يكون بصدد معرفة موضوع واحد ينتهي إلى غاية واحدة، فيحصل ذلك، وهذا ما يسمى بالعلم، كما إذا صار بصدد الموضوع الذي هو بدن الإنسان ليعرف صحته وسقمه، وعلائم كل منهما، وعلاج سقمه بمختلف أقسامه.

ولذا كان موضوع كل علم هوالجامع لموضوعات مسائله، كما أن محمول كل علم هو الجامع لمحمولات مسائله، وهذه الجملة الواحدة اعتباراً من المسائل تعطي معرفة الغاية المتوخاة، وكذلك الكلام في علم التفسير والتاريخ والنحو والبلاغة وغيرها.

أما الفلسفة فهي عبارة عن المسائل التي تعطي المعلومات العامة عن الحياة والكون، والمبدأ والمعاد، ولذا قد تسمى بالمعرفة الكونية، وليس ذلك خاصاً بطائفة خاصة من المعلومات، مثل العلوم التي هي عبارة عن طائفة خاصة، ولذا يتكلم في الفلسفة عن الوجود والعدم، والمهية والجواهر والأعراض وغيرها، ولذا كان الفيلسوف في الزمان السابق يسعى لاستيعاب العلوم، ثم يسعى لاستخراج الفلسفة الموحدة من كل تلك.

أما في الحال الحاضر، حيث تكثرت العلوم تكثراً خارجاً عن استيعاب الإنسان، لم يبق للفيلسوف إلاّ أن يعرف العموميات.

ثم إن جملة من علماء الاجتماع جعلوا (الفنون الجميلة) في قبال (العلم)، وذكروا أن الفارق بينها وبين العلم: أن العلم يتغلّب فيه الجانب الإدراكي، بينما الفنون الجميلة يتغلّب فيها الجانب العاطفي، وهذا ليس أكثر من اصطلاح، فهو مثل أن يجعل (العلم) في قبال (النحو) بحجة أن العلم يهتم بالفكر، والنحو يهتم باللسان، أوغير ذلك من التشقيقات الممكنة التي لا تخرج الشقوق من واقع كونها أقساماً من العلوم.

الواقع: تجربي وذهني

ثم إن الواقع قسمان: قسم يخضع للتجربة، حيث إنها أمور عملية، والتجربة تقود إلى القوانين المودعة في ذات الأشياء، مثلاً مكتشف الكهرباء وصل إليها بسبب التجربة، فكانت قوانينها المودعة في الكون مجهولة، والتجربة والبحث قادا المجرب إلى تلك القوانين.

عليه فلا مدخلية للتجربة في تغيير الواقع، وإنما لها مدخلية في كشف الواقع، وكلما زاد الإنسان تجربة في هذا الميدان زاد كشفاً الواقع، وقد قال علي (عليه السلام) في حكمة بعث الأنبياء (عليهم السلام): «ويروهم الآيات المقدرة، من سقف فوقهم مرفوع، ومهاد تحتهم موضوع»[1].

وقسم آخر لا يخضع للتجربة، مثلاً هل أن الشيء مركب من جنس وفصل، وأن الوجود والعدم لا يجتمعان، وأن الزمان لا يعقل جمع أطرافه،

---

(١) نهج البلاغة: الخطب ٤٣.

وأن كل ترجح بلا مرجح محال، و... لا يمكن إخضاعه للتجربة.

ومنه يعلم أن قول بعض الماديين: إن كلما لم يخضع للتجربة ليس بعلم، مخالف للبداهة.

وعلى ما تقدم فتراكم التجارب لا يغير الواقع، وإنما يصل إلى أسرار أكثر تعقداً وغموضاً، كالذي يسير في المدن كلما أكثر من السياحة ظهرت له مجهولات جديدة، لا أن المعلوم الجديد ناسخ للمعلوم القديم.

ثم إن التجربة التي هي مقدمة للعلم الواجب واجب، على القول بوجوب المقدمة، ومن ذلك يعرف الأقسام الأربعة الأخر من الأحكام الخمسة.

الطريق إلى المعرفة

(مسألة ٥): العلماء قسموا العلم إلى قسمين: قسم مرتبط بما وراء المادة، وقسم مرتبط بالمادة.

أ: فالأول هو العلم الإلهي، وما يتبع ذلك من النبوة والإمامة والمعاد، وهذا هو المسمى بعلم أصول الدين، في قبال علم فروع الدين المرتبط بالسلوك الإنساني، والذي يتمركز في حواسه الخمس، بإضافة ما يرتبط بعمل نفسه، أي النية والفكرة.

وقد ورد في الحديث الشريف: «إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى»[١].

وورد أيضاً: «فكرة ساعة خير من عبادة سبعين سنة»[٢].

ب: والثاني هو العلم المرتبط بالمادة، والمراد بالمادة الأعم من المادة الثقيلة كالأرض والجسم، أو الخفيفة كالنفس والعقل، إذ لم يثبت أنهما مجردان، فإن أدلة تجردهما لا تكفي لإثبات ذلك.

وعلى أي حال، فهذا العلم في تقسيم أولي ينقسم إلى خمسة علوم:

١) علم النفس، والمراد به الأعم من النفس والعقل والروح، في الاصطلاح.

---

(١) الوسائل: ج١ ص٣٤ الباب ٥ من أبواب مقدمة العبادات ح١٠.

(٢) بحار الأنوار: ج٦٨ ص٣٢٦.

٢ : علم الجسد.

٣ : علم المحيط الاجتماعي المكون من الترابط الإنساني بعضهم ببعض.

٤ : علم المحيط الاصطناعي المرتبط بالمدينة، مما يعيش الإنسان فيه، سواء كان المحيط مرتبطاً بالصنعة، كالمحيطات الحاضرة، أم لا كالمحيطات السابقة على اكتشاف العلوم والصنائع الحديثة.

٥ : علم المحيط الطبيعي مما حول الإنسان، من سماء وأرض، وحيوان ونبات وماء، وغير ذلك.

وقد جاء بعض المحدثين فقسموا العلوم إلى أربعة :

١) العلم الإلهي.

٢) العلم بالمادة التي لا روح لها، مما يسمى بالفيزياء الأعم، كعلوم الفيزياء والكيمياء وعلم الفلك، وعلم الأرض بمختلف شعبه من معدن وماء وتراب وغيرها.

٣) العلم بالمادة التي لها روح، مثل علم النبات وعلم الحيوان وعلم البيئة.

٤) العلم الاجتماعي المرتبط بالإنسان، وقد يسمى بالعلوم الإنسانية، كعلم الاجتماع، وعلم السياسة، وعلم الاقتصاد، وعلم النفس.

والمهم في هذا الكتاب نوع من القسم الرابع، أي علم الاجتماع بالمعنى الأخص.

وحيث إن كل واحد من هذه العلوم له جهة مشتركة مع سائر العلوم وجهة مختصة، يحتاج كل عالم بأحدهما إلى نوعين من العلم :

١) مبادئ العلوم العامة، وقد يصطلح عليه بالجنس أو الجامع.

٢) العلم بالشيء الذي يهمه من العلم الخاص مثل هذا، مثل من يريد معرفة الإنسان فإنه بحاجة إلى معرفة الحيوان في الجملة، ثم معرفة الإنسان بما هو إنسان.

ثم إن كشف المعلومات في كل علم مادي بحاجة إلى شيئين:

الأول: الطرق الفكرية.

والثاني: الطرق التجربية.

وذلك لأن الفكر هو الذي يصدق أو يكذب التجربة، وبعبارة أخرى يقول: بأن ما أدركه الإنسان هل هو صحيح مطابق للواقع أو لا، إذ ربما يدرك الإنسان الشيء فيزعمه صحيحاً، بينما يدل الفكر على بطلانه، وبالعكس.

وقد عد بعض السوفسطائيين أخطاء الحس فأوصلها إلى ثمانمائة، مثلاً يرى الإنسان منتهى الخطين الموازيين ملتصقاً، بينما لا التصاق، وإنما تخيله الحس كذلك حيث التصاق نوري العينين، وهكذا بالنسبة إلى المريض الذي يزعم أن الحلو مر، أو أن القريب بعيد، أو ما أشبه ذلك.

إذاً يحتاج كل علم مادي إلى معرفة الفلسفة ومعرفة المنطق، قبل البدأ في تحقيق مسائل ذلك العلم الخاص، وإخضاعها للتجربة، فالمنطق يعطي معرفة استقامة الفكر وانحرافه، والفلسفة تعطي العلم بالحقائق في مجالها الوسيع الشامل لكل العلوم.

وبعد هذين تأتي دور التجربة لاكتشاف مجهولات كل علم علم، من طرقه التجريبية.

مراحل المعرفة

وحيث قد ظهر أن الفكر والتجربة يتعاضدان في كشف القوانين وحل

المشا كل، لابد وأن يعرف أن كشف القانون وماوراء القانون يمر بمراحل ستة:

١ : معرفة المقصود، إذ بدونها يكون الإنسان طالباً المجهول، ولذا كان اللازم على كل باحث أن يعرف أول ما يعرف ما هو مقصوده للبحث والفحص، كالمسافر الذي يعين مقصده ثم يسير إليه متحرياً أفضل الطرق وأقصرها.

٢ : تجربة بدائية للوصول إلى المقصود، فإن التجربة كالنبات تبتدئ بنبتة صغيرة ثم تنمو، وهكذا التجربة، وهي وإن كانت ربما تصادف الواقع، لكن الأغلب أنها تخفق، بل وتخفق معها تجارب أخر، خصوصاً إذا كان الهدف عالي المنال.

وقد نقل عن مكتشف الكهرباء أنه جرب لحفظ النور في الزجاج أكثر من تسعة آلاف تجربة، حتى قال له بعض أصدقائه: ألم يكفك ما صرفت من عمرك هباءً أن تعترف أن ما ترومه شيء غير عملي، قال: إني لم أصرف ولا شيئاً قليلاً من عمري هباءً، لأني عرفت أن هذه التسعة الآلاف تجربة ليست بطرق، والآن أحاول تجربة جديدة لسلوك طريق جديد لعله يكون موصلاً، وأخيراً وصل، واستنار الإنسان بالمصابيح الكهربائية.

٣: تكوين فرضية للوصول إلى الهدف، لأن التجربة العميقة إنما تكون بعد الفرضية.

٤ : تجربة وسيعة لأجل معرفة مدى صحة الفرضية المذكورة، بالملاحظة والتجزئة والتركيب والتحليل والدقة وما أشبه ذلك.

٦ : وعند ذلك ينكشف القانون، الذي كان الهدف الأسمى للعالم الباحث، ولذا قالوا: إن الغرض أول في الفكر وآخر في العمل، كمن يفكر في دار سكنى ثم يهيء أدواتها ويبنيها، فإذا تم البناء صارت صالحة السكنى،

ويحصل غرضه في الخارج.

٧: وتبقى مرحلة أخيرة إن كان الباحث يريد التوسع والتقدم، لا الجمود والوقوف، وهي مرحلة الربط بين هذا القانون المكتشف وسائر القوانين، أيها تجتمع مع هذا القانون المكتشف في قانون أعم، وأيها لا تجتمع، وإن شئت قلت: كشف النسب الأربع بين المكتشف وغيره، هل تباين، أو تساو، أو عموم مطلق، أو عموم من وجه.

مثلاً إذا كان عالم الاجتماع يرى فساد المجتمع بتفشي المنكرات، المقامر والمخامر والمباغي وما إليها، ويفكر في علاجها، فإنه يمر بالمراحل الست المذكورة.

فأولاً: مسألته تفشي المنكرات، لا تدني مستوى المعيشة، ولا كثرة اللصوص في الطرق.

وثانياً: يفكر في أن العلاج غلق أبواب المباغي والمقامر والحانات.

وثالثاً: يرى بعد التعمق في المسألة، أن ليس العلاج ذلك، إذ ما دام جماعة من الناس يتعاطونها، يكون الغلق علاجاً صورياً، فإن المتعاطين ينتشرون ويتحايلون بالاختفاء عند التعاطي إلى غير ذلك، فيصل إلى فرضية مفادها العلاج الحقيقي هو إيجاد الوعي في الناس، لأن تعاطي هذه الأمورالضارة إنما يكون لعدم رشد الناس فكرياً، ولذا لا يعرفون مصلحتهم ومفسدتهم، فيرجحون اللذة العابرة على العاقبة المحموده.

ورابعاً: يقوده الأمر الثالث إلى تجربة فكرية أو عملية واسعة، من باب تداعي الأفكار في الفكر وارتباط الأمور في التجربة العملية، إلى أنه لماذا المنكرات، لماذا الاستعمار، لماذا تحطم الزراعة والصناعة والتجارة، لما انعدام الحرية،

لماذا السجون، وهكذا من الأفكار المناسبة أو العمليات المناسبة في حقل التجارب.

وخامساً: يصل الأمر إلى اكتشاف القانون، وهو (كلما تدنى وعي الأمة تفشت المنكرات، وكلما ارتفع الوعي قلت المنكرات إلى أن تنعدم)، إذاً فالعلاج ترفيع مستوى الوعي.

وسادساً: إذا أراد الانطلاق وعدم الجمود على القانون المكتشف، يفكر في النسبة بين هذا القانون المكتشف، وقانون السياسة والاجتماع والاقتصاد والعقيدة والأخلاق والحريات والقدرة وغيرها، وبذلك يظهر طريق العلم (وحدته وكثرته، وتداخله وتباينه) وطريق العمل.

وإذا لم يمر الإنسان بهذه المرحلة السادسة، كانت علومه المتناثرة وتجاربه المتشتتة غير مرتبطة، ولا تعطي رؤية وسيعة، ولا قاعدة متينة.

الإسلام والتفكير

وقد أمر الإسلام بالتفكر والتدبر، والتفقه والتعقل، وما إلى ذلك، كما يجدها المتتبع في القرآن الحكيم، وأقوال الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) وأولاده الطاهرين (عليهم السلام).

وقدورد في الحديث: «في التجارب علم مستأنف»[١].

وقال علي (عليه السلام): «قيمة كل امرئ ما يحسنه»[٢].

وقال (عليه السلام): «فإن أشكل عليك شيء من ذلك فاحمله على جهالتك، فإنك أول ما خلقت كنت جاهلاً ثم علمت، وما أكثر ما تجهل من الأمر، ويتحير فيه رأيك

(١) فروع الكافي: ج٨ ص٢٢.

(٢) نهج البلاغة: قصار الحكم ٨١.

ويضل فيه بصرك ثم تبصره بعد حين»[1].

وقال (عليه السلام): «الفكر مرآة صافية»[2].

وقال (عليه السلام): «اعقلوا الخبر إذا سمعتموه عقل رعاية لا عقل رواية، فإن رواة العلم كثير ورعاته قليل»[3].

وقال: (عليه السلام): «لا علم كالتفكر، ولا شرف كالعلم»[4].

وقال: (عليه السلام): «ما لي أرى الناس إذا قرب إليهم الطعام ليلاً، تكلفوا إنارة المصابيح ليبصروا ما يدخلون بطونهم، ولا يهتمون بغذاء النفس بأن ينيروا مصابيح ألبابهم بالعلم، ليسلموا من لواحق الجهالة والذنوب، في اعتقاداتهم وأعمالهم»[5].

وقال (عليه السلام): «العلم مقرون بالعمل، فمن علم عمل، والعلم يهتف بالعمل، فإن أجابه وإلاّ ارتحل عنه»[6].

وسائل المعرفة

ثم إن العلوم تختلف في الوسائل التي تنتهي إلى مسائلها:

١) فالعلوم الفلسفية والعقائدية تعتمد على الطريقة التفكيرية.

٢) والعلوم الفيزيائية والكيميائية تعتمد على الأغلب على التجربة العملية، وإن كان اللازم التفكر والتدبر حول جملة من خصوصياتها كما تقدم

(١) نهج البلاغة: الكتب ٣١.
(٢) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣٦٥.
(٣) نهج البلاغة: قصار الحكم ٩٨.
(٤) بحار الأنوار: ج١ ص١٧٩.
(٥) شرح نهج البلاغة: ج٢٠ ص٢٦١.
(٦) نهج البلاغة: قصار الحكم: ٣٦٦.

في بحث المراحل الست.

٣) أما العلوم الاجتماعية، بمختلف شعبها كالاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية ونحوها، فإنها تعتمد على المشاهدات والإحصاءات والأسناد، فالعالم الاجتماعي يلتقي بالأفراد ويسألهم، أو يقدم لهم أوراقاً بالأسئلة ليملؤوها، أو يأخذ نماذج من الأمور ليعلم بها كليات تلك النماذج، إلى غير ذلك.

والواجب على المحقق الاجتماعي في اللقاءات وما أشبه، أن لا يعتمد على الشائعات والأجواء المصطنعة، بل يكون له من الذكاء ما لا يخلط معه الحقيقة بالاصطناع، مثلاً المستبدون من الحكام يفرضون أنفسهم على وسائل الإعلام وعلى المحلات العامة بواسطة البوليس السري، وعلى قطاعات كبيرة بواسطة الترغيب والترهيب، وبذلك يملؤون الاجتماع من أنفسهم، مع أنه إملاء كاذب، فالمحقق يجب أن يميز بين مثل هذه الأجواء، وبين مثل الأجواء الحرة، مما يكون كل شيء طبيعياً فيها.

فإذا كان الجو من القسم الأول كان على المحقق أن يتجنب في إحصائياته ومقابلاته عمّا يرتبط بالحاكم ولو كان سيطر عليه بسبب الإعلام وسياسة التجهيل.

أما إذا كانت الأجواء مثل القسم الثاني، تمكن المحقق من السؤال والاستعلام بكل حرية، مثالهما مثال من يمشي في أرض شائكة حيث يلزم عليه أن يلاحظ بكل دقة لئلا يصيب الشوك بدنه وملابسه، بينما من يمشي في أرضه مستوية ليس عليه هذه الملاحظة.

وقد يذهب الحاكم الد كتاتور إلى أبعد من ذلك، فيشترى ـ في خارج بلده ـ وسائل الإعلام والضمائر، ويكون بذلك قد نصب شبكة لاصطياد المغفلين.

والعلامة للقسمين لا تخفى، فإنك إذا رأيت في دولة الباطل حزباً واحداً، وتقديساً للفرد، وعدم تبدل الحاكم بين مدة ومدة،

وعدم حرية الصحافة والإذاعة والتلفزيون، وما أشبه، علمت بأن الجو ملغوم، فالإحصاءات وأوراق الأسئلة والنماذج لا تعطي إلاّ رائحة الحاكم، إلاّ إذا كان المحقق دقيقاً نابهاً، وبالعكس من ذلك إذا رأيت أحزاباً متعددة، وتعرض الفرد للتقديس والنقد، إلى آخره، فإنه علامة صلاح الجو، وإمكان الاعتماد عليه.

والأسناد أيضاً يجب أن نعرف صحيحها من سقيمها، وهي تعرف من الخط والورق والإنشاء، وزمان ومكان الإنشاء، كما أن ما ينشأ في حاشية رئيس مستبد لا يكون سنداً، بينما ما ينشأ في جو نظيف يكون سنداً، وهكذا يلزم الإحصاء في صحة هذا التاريخ أو ذاك، إلى غير ذلك.

من أين الاجتماع

(مسألة ٦): الإنسان خلقه الله سبحانه جسماً ونفساً، وله متطلبات جسمية، ومتطلبات نفسية.

فالأكل والسكن والراحة واللباس ونحوها من الأول.

والعلم والأدب والاجتماع والفضيلة ونحوها من الثاني.

ثم إن الله سبحانه هيأ للإنسان حاجياته ـ سواء حاجياته التي لا تحتاج إلى العمل كالهواء والأرض ونحوهما، أو التي تحتاج كالدار والمأكل والملبس ـ من ناحية، كما بيّن له بقوانين سماوية، كيفية حركته وسكونه وتفكيره وعمله من ناحية ثانية، حاله في ذلك ـ في مثال بسيط ـ حال صانع معمل مّا، حيث يهيؤ لوازم المعمل ويبين قوانين المعمل.

فهناك في الخلقة تعادل بين الإنسان في حاجياته وقوانينه، والانحراف عن تلك القوانين يوجب العطب والهلاك، ولذا قال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾[2].

وقال عن لسان نوح (عليه السلام): ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ❖ يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ❖ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا﴾[3].

---

(١) سورة طه: الآية ١٢٤.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

(٣) سورة نوح: الآية ١٠.

فإن الإعراض عن القوانين الصالحة يوجب ارتطام الإنسان بالحواجز، كالذي يسير في الطريق المسدود حيث يرتطم بالجدار، كما أن اتباع غير السنن الالهية يوجب ثقل الحياة على الإنسان ثقلاً على نفسه (إصرهم) وثقلاً على أعضائه وجوارحه (والأغلال التي كانت علهيم).

أما الاستغفار بالسير في طريق الله ـ وهو الاستغفار الحقيقي ـ فإنه يوجب تدارك نقص السابق (إنه كان غفاراً)، كالمريض إذا شرب الدواء حيث يستعيد صحته.

وإذا مشى الإنسان في طريق الله بالتعاون وزراعة الأرض وشق الأنهار والتزاوج والاستيلاء، كان درّ المطر كثيراً، لأنه يتولد من كثرة مياه الأرض، ويكثر الأموال بالتجارة والزراعة والصناعة، ويكثر البنون، وتكون الجنات والأنهار.

فالآيات الثلاث هي بيان لطبيعة عدم سلوك أو سلوك القوانين الصالحة التي جعلها الله سبحانه، بالإضافة إلى الأمر الغيبي الذي يعمله سبحانه ما ورائياً، فإن الحياة يسيرها أمران:

١: القوانين الطبيعية المودعة في الكون بإذن الله سبحانه.

٢ والأمور الماورائية التي يجريها الله سبحانه، بدون أسباب ظاهرة.

كالمعمل الذي يسير بسبب قوانينه، وبسبب المهندس الذي يسيره.

أما من يقول بالإنسان الأول المنحدر من نسل الحيوان، وبالاشتراكية الأولى، وبالاجتماع لأجل الاقتصاد، وأن الاقتصاد هو البناء التحتي لكل القوانين والأنظمة والأخلاق والآداب والأديان وما إلى ذلك، فإنه لا يعوزه الدليل فحسب، بل الدليل على خلافه في كل خطوة خطوة.

بين الترابط والتباعد

ثم إن الإنسان حيث خلق اجتماعياً بالطبع، لا لحاجاته الجسدية فقط، بل

لحاجاته النفسية، حيث الإنسان يستأنس بالإنسان، ويستوحش لفقده، كان الإنسان يؤثر في الإنسان الآخر، سواء كانا فردين أو مجتمعين، أو بالاختلاف.

والتأثير قد ينتج الإيجاب بالترابط، وقد ينتج السلب بالتدابر.

والترابط:

١) قد يكون لأجل هدف واحد، فيجتمعون للوصول إليه، بدون أن يكون للمجتمعين لون واحد، وهذا يسمى بالترابط الهدفي.

٢) وقد يكون من أجل وحدة اللون التابعة لوحدة الثقافة في الأخلاق والآداب والدين والمراسيم، وهذا يسمى بالترابط الاجتماعي.

كما أن التدابر بانفصال أحدهما عن الآخر على ثلاثة أقسام، لأنه:

١: قد يكون لأجل الوصول وحده إلى الهدف بدن عمل ما يوجب تأخير الآخر، وإن كان الآخر أيضاً يريد نفس الشيء، سواء في فردين أو جماعتين، وهذا يسمى بالاستباق، حيث إن كلاً منهما يستبق الآخر في نيل هدف خاص كالمسابقة بالخيل.

٢: وقد يكون كالأول، ولكن مع عمل ما يوجب تأخير الآخر، فهو إيجابي بالنسبة إلى نفسه وسلبي بالنسبة إلى الآخر، ويسمى بالرقابة، كرقابة التجار وسائر الحرفيين.

٣: وقد يكون الثاني بإضافة كون الرقابة بالعداء والبغضاء، ويسمى بالمحاربة، كما في المقاتلات والحروب.

ثم إن كلاً من الترابط والتدابر غالباً ينتهيان إلى المسالمة، وهي العيش الاجتماعي بين الفردين أو الطائفتين بسلام، فالمسالمة في الترابط قد تكون مسالمة الآمرية والمأمورية، حيث يتسلط أحد الطرفين على الآخر

فيسلم الطرف الثاني بآمرية الطرف الأول.

وقد تكون مسالمة التوافق الاجتماعي بدون الآمرية والمأمورية، والتوافق قد يكون بالعدل بأن أعطى كل طرف حقه، وقد لا يكون بالعدل، مثلاً نهر بين قريتين، نفوس إحداهما ألف ونفوس الأخرى ألفان، فإن قسم النهر بينهما نصفين كان مساواتهما بدون عدل، وإن قسم للأولى ثلثه كان عدلاً، فإن بين اللفظين عموماً من وجه.

وكل من الآمرية والمأمورية والتوافق، قد يكون مع الرضا الباطني، وقد يكون بدونه، وأهم القسمين ما يكون بالرضا، إذ القسر لا يدوم، ولا يحصل الرضا الباطني أبداً إلاّ إذا كان التطبيق يصادف الأصول المقبولة.

وبعبارة أخرى كان النظام مطابقاً للإيدولوجية، لأنه بدون ذلك يقع التدافع الخفي، ثم الجلّي، بين النظام والأصول، وينتهي أخيراً إلى الانفصام، سواء في الحقل السياسي أو الاقتصادي أو غيرهما.

مثلاً إذا كانت السياسة المتخذة من الشريعة الإسلامية في قيادة الأمة بالنحو الاستشاري، كانت القيادة الديكتاتورية فرضاً على الأمة، فيقع التصادم بين معتقد الأمة وبين نظامها السياسي، وذلك ينتهي إن عاجلاً أو آجلاً إلى التضارب والانفصام، ولذا قالوا خير القيادات وأطولها عمراً ما نبعت من باطن الأمة.

وكذلك في الاقتصاد، فإذا كان الاقتصاد الإسلامي أمراً وسطاً بين إفراط الرأسمالية، وتفريط الشيوعية، كان الاقتصاد السليم القابل للتطبيق ما كان وسطاً بينهما، فإذا جعل النظام الاقتصادي مائلاً إلى أحدهما، أوجب التصارع بين الأصول: الأيدولوجية الاقتصادية، والتطبيق: النظام المجعول، وينتهي أخيراً إلى التعارض والانفصام، وكذلك الأمر في الثقافة وغيرها.

أما المسالمة التي ينتهي التخالف إليها، فالغالب أن تكون بسبب المصلحين، بعد تهيؤ الطرفين نفسياً لها، حيث إن الإنسان مغرور غالباً، فيزعم أنه بإمكانه أن يخرج خصمه عن الساحة، وبعد تجربة العداء يرى أنه لم ينفعه ذلك، وأخذ من طاقاته الشيء الكثير، بالإضافة إلى ما حط من سمعته، بما لو صرفها في البناء لكان أجدى له.

وذلك هو المناخ المناسب التعايش السلمي، وحينذاك ينشط المصلح لجعل شروط تقارب وجهات النظر.

والتوافق بين الجانبين قد يكون على نحو (المهادنة)، أو على نحو (المعاهدة)، أو على نحو (المصالحة)، أو على نحو (المعايشة).

وهذه مراتب متدرجة، فالمهادنة عدم الخصام، والمعاهدة يضاف إلى المهادنة أن يتعهد كل طرف بعدم الاعتداء، ثم يأتي دور المصالحة حيث يصطلح الطرفان ويكونان كأخوة، وأخيراً يمتزجان كجماعة واحدة وهي المعايشة.

الإسلام يدعو إلى السلم

وقد حرض الإسلام على السلام، حتى مع الأعداء، قال سبحانه: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ وَمَا يُلَقَّاهَا إِلاّ الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلاّ ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾[1].

وقال الامام السجاد (عليه السلام): «اللهم سددني لأن أعارض من غشني بالنصح، وأجزي من هجرني بالبر، وأثيب من حرمني بالبذل، وأكافي من قطعني بالصلة، وأخالف من اغتابني إلى حسن الذكر، وأشكر الحسنة، وأغضي عن السيئة»[2].

---

(١) سورة فصلت: الآية ٣٤.

(٢) الصحيفة السجادية: دعاء مكارم الأخلاق.

وفي القرآن الحكيم: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ﴾[1].

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾[2].

أما قوله سبحانه: ﴿أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ﴾[3]، فذلك حيث قصوى حالات الاضطرار، كالعملية الجراحية الخطرة حيث لا يقدم عليها إلاّ في قصوى حالات الضرورة، ولذا كان الرسول (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) يخففون أبداً أسباب العداء ويقلصونها، فقال (صلى الله عليه وآله): «اذهبوا فأنتم الطلقاء»[4]، وأعطى علي (عليه السلام) الماء لمن حاربوه، وكذلك فعله ابنه الحسين (عليه السلام) في كربلاء، إلى غير ذلك.

أقسام التجمعات

والجماعة قد تكون جماعة إرادية، أي اجتمع أفرادها بالإرادة والتخطيط المسبق، وتسمى بالجماعة الرسمية، أو الهيئة الرسمية. مثل أعضاء الحكومة فإنها جماعة شكلت لأجل حفظ العدالة وتقديم البلاد إلى الأمام، مع إرادة وتخطيط.

وقد تكون جماعة غير إرادية، بأن لم يكن اجتماعهم عن تخطيط وإرادة خاصة، مثل الاجتماع في القرى والمدن، حيث لم يجمع الأفراد تخطيط وإرادة خاصة فهي جماعة غير إرادية.

ثم الجماعة المجتمعة قد تكون طويلة الأمد، كالمثالين السابقين، وقد تكون قصيرة الأمد.

وهذه الثانية قد تكون عن تخطيط، وقد لا تكون كذلك.

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٦١.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٠٨.

(٣) سورة الفتح: الآية ٢٩.

(٤) الوسائل: ج١١ ص١١٩ الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو ح١.

فالأولى: كالمظاهرات التي خطط لها، ولابد أن يكون وراءها عقل مدبر.

والثانية: كالمظاهرات العشوائية، كما إذا اجتمع جماعة في أيام الغلاء عند الخباز، ثم أخذوا يتظاهرون بسبب الجوع وتطلب الخبز.

والجماعة قد تكون بدائية طبيعية، كأفراد عائلة واحدة، أو غير طبيعية، كالأطفال الذين يجتمعون للّعب، وقد تكون غير بدائية، وتسمى بالجماعة الثانوية، وهي التي تجتمع لأجل هدف خاص، ويصرف أفرادها قسماً من نشاطهم في إطار الاجتماع، كالجماعة الاقتصادية أو الثقافية أو الصناعية.

وأعضاء الجماعة قد يكونون أعضاء مواجهة، لأن اجتماعهم يتطلب المواجهة، مثل أعضاء العائلة، وأعضاء اللعب، وقد يكونون أعضاء غير مواجهة، حيث إن اجتماعهم لا يتطلب المواجهة، مثل أعضاء الشركات والأسهم، حيث إن التلاقي لا يكون بينهم، وإنما يرتبط كل عضو بالمكتب الذي فتح لأجل تلك الشركة أو تلك الأسهم.

والأعضاء إن ربوا في محيط واحد أو محيط مشابه، سميت الجماعة بالجماعة المنسقة، وإلاّ كانت جماعة غير منسقة، حيث إن العرف والعادة والأعمال عند الفعل وردود الفعل في الأولى مشابهة، بخلافها في الثانية.

مثلاً قد يكون من ربي في الغابة، إذا رأى السبع حمل عليه، بينما من ربي في المدينة إذا رأى السبع فرّ منه، فإذا رأى أحدهم من صديقه فراراً أو حملةً وهو بعيد عنه علم الحادث في المنسقة، بينما لا يعلم الحادث في غير المنسقة، إلى غير ذلك من الأفعال وردودها.

ثم إن كل جماعة بالنسبة إلى أفرادها تسمى بالداخلة، وبالنسبة إلى غير أفرادها

تسمى بالخارجة، سواء كانت الخارجة أفراداً متناثرين، أوجماعة أخرى.

والأعضاء قد يكونون أصليين، فيما كانوا نواة مركزية، وقد يكونون فرعيين فيما كانوا ثانويين، وهكذا قد يكونون أعضاء التشكيل، وقد يكونون أعضاء الولاء، حيث لا يتركب تشكيل الجماعة منهم وإنما هم موالون يجمعون لهم المال، ويدافعون عنهم، ويروجون لهم.

وقد تحتاج التشكيلة إلى أفراد آخرين، فتنتخب من الموالين من تجعلهم ضمن التشكيلة.

والأعضاء قد يربطهم رابط اللحم والدم، وتسمى بالعشيرة أو نحوها، وقد يربطهم رابط غيره، وتسمى بالجماعة الاسترشادية، حيث يسترشد أعضاؤها بالآراء والأفكار التي تتخذها الجماعة منهجاً لأجل بقاء الجماعة وتقدمها إلى الأمام في مقاصدها وأهدافها.

ثم الجماعات العاملة لها حركة خاصة بها في البعد الذي يهم الجماعة، كالبعد السياسي بالنسبة إلى الأحزاب، والطبي بالنسبة إلى جماعة الأطباء وهكذا، وهذه الحركة الخاصة غالباً تكون دورية، أي إن الجماعة توجد في أفرادها نوعاً من الحركة من حيث الكيف والكم، والفرد من الأعضاء المتأثر بالحركة يعطي رد الفعل إلى الجماعة، بما يزيدها حماساً وحركة، والجماعة بدورها سترد الحركة على نحو أشد من حركتها الأولى إلى الأعضاء، وهكذا تكون حركة الجماعة والفرد بين فعل وردّ فعل.

وهذه الحالة كما توجد في الجماعة المنظمة ذات الأهداف البعيدة، كذلك توجد في الجماعات التلقائية الذين اجتمعوا صدفةً لأجل حادث طارئ، مثل مشاهدة تمثيلية، أو انتظار مأكل أو سفر، أو ما أشبه ذلك، فإن أخذت الجماعة في الهرج والمرج والتخريب سميت بالغوغاء.

ثم قد يكون للجماعة معنى غير ما تقدم، وهو الأفراد المشتركون في أمر حسن أو سيء، بدون أن يكون بينهم ربط أو رابطة، مثل جماعة المهربين، وجماعة اللصوص، وجماعة الكتّاب، وجماعة الفقراء، وما أشبه.

وفي الاصطلاح في اللغة العربية تختلف (الجماعة) عن (الجمعية)، وإن كان بينهما لغةً تساو أو ترادف، مثلاً إذا كانت هناك جماعة مترابطة لأجل التأليف والنشر يقال لهم: (جمعية)، بينما إذا لم يكن بينهم ترابط، بل كانوا متناثرين، إذا أريد التعبير عنهم يقال لهم (جماعة) المؤلفين، وهكذا.

وهكذا جرى الاصطلاح في تسمية الجماعات السياسية بالأحزاب، وإن كان المعنى اللغوي أعم من ذلك، فكل تجمع يسمى (حزباً) وإن كان بدون ترابط قريب كترابط الجمعيات.

قال سبحانه: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الأَحْزَابَ﴾[1].

وقال: ﴿أَلا إِنَّ حِزْبَ الله﴾[2].

وقال: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[3].

وكذلك جرى الاصطلاح على تسمية جماعة بالهيئة، ولا يطلق عليهم حزب أو جمعية، مثل هيئة الدولة، لأعضائها، أو الهيئة لحسينية كذا ونحو ذلك، وقد يطلق على الهيئة (الجماعة) أيضاً.

الجمهور والأمة

أما (الجمهور) أو (الجماهير) فالغالب إطلاقها على (العامة)، وإنما يطلق عليهم هذا اللفظ إذا أريد التعبير عن إرادة لهم، مثل: لا يرغب الجمهور في كذا، أو الجمهور يريدون المرشح الفلاني، فقد يلاحظ كل قطعة من العامة

(١) سورة الأحزاب: الآية ٢٢.

(٢) سورة المجادلة: الآية ٢٢.

(٣) سورة المؤمنون: الآية ٥٣.

جمهوراً، فيقال المجموع (جماهير)، وقد يلاحظ المجموع من حيث المجموع فيقال (جمهور)، وحيث إن الجمهور يطلق على القطعة من العامة، صح إطلاقه على طائفة خاصة مثل: جمهور الفقراء، أو جمهور البطالين، أو جمهور الزراعين، إلى غير ذلك.

و(الأمة) و(الشعب) يطلقان على طائفة كبيرة من الناس، والفارق بينهما أن (الأمة) تقال باعتبار المبدأ، و(الشعب) يقال باعتبار الذات.

قال سبحانه: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾(١).

وقال: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾(٢).

ولذا لا يصح أن يقال: الأمم الإسلامية، لأن كلهم أمة واحدة، بينما يصح أن يقال: الشعوب الإسلامية، لأن الإسلام اشتمل على شعوب.

وحيث إن الجماعة المشتركة في هدف خاص طويل الأمد، كالجماعة الاقتصادية أو الثقافية أو ما أشبههما لها نظم خاص، وروابط بين أفرادها، وعمل خاص، سميت بـ (المنظمة).

الاجتماع وشعبه

أما (الاجتماع) فهو المركب من أناس كثيرين، وغالباً يكون لهم منظمات وجماعات، وجمعيات، ومؤسسات، سواء كانت رسمية أي دولية، أو غير رسمية.

والاجتماع يشتمل على (الأخلاق الاجتماعية)، و(الآداب الاجتماعية)، و(المواثيق الاجتماعية)، و(القوانين الاجتماعية)، و(المواريث الاجتماعية)،

---

(١) سورة المؤمنون: الآية ٥٢.

(٢) سورة الحجرات: الآية ١٣.

و(الشعائر الاجتماعية) و(المقررات الاجتماعية).

فالأول: صفاتهم النفسية، كالكرم والبخل، والشجاعة والجبن، وحبّ الضيف وكرهه.

والثاني: آدابهم في بناء الدور، والسلام، والمجالسة، والصلة للرحم، وكيفية الملابس، وما أشبه.

والثالث: ما يحصل من العهود بواسطة جماعة من كبار المجتمع مع آخرين منه، أو مع مجتمع آخر.

والرابع: القوانين المرعية في بيعهم ونكاحهم ومواريثهم ومرافعاتهم، مما جعل العقاب لمن خرقها.

والخامس: ما ورثوها من الآباء والأجداد من الرسوم والآداب وغيرها.

والسادس: ما يظهرونها من الأعمال في فترات خاصة بحسب عقيدتهم.

والسابع: ما كان من القوانين المرعية مما يحسن اتباعها ولا تصل إلى القانون الذي يعاقب مخالفه، فإذا لم يسر فرد على هذه الأمور سمي (شاذاً)، فإن استمر على خلافه مع الاجتماع سمي (منحرفاً).

ثم الحالة التي تظهر في الاجتماع وتشمل قطعة كبيرة منه بما فيها من حركة واضطراب إن كانت سريعة الزوال سميت (هوساً اجتماعياً)، وإن كانت بطيئة الزوال سميت (جداً اجتماعياً)، فإن وافق تلك هرج ومرج وحالات غير عادية سميت بـ (الجنون الاجتماعي)، فإن كان مثل ذلك حصل من حادث مخوف كسيل أوحرب فجائية أو زلزلة شديدة، سميت بـ (الوحشة الاجتماعية).

والروابط التي تحكم أفراد الاجتماع إن كانت سماوية سميت (ديناً)، كما أن الروابط سواء كانت سماوية أم لا، تسمى (أنظمة) و(مناهج) و(قوانين) و(مسائل) و(روابط) وغيرها.

علاقة الفرد بالمجتمع ونحوه في ضوء الإسلام

ثم لنختم هذه المسألة بكلمات عن علي أمير المؤمنين (عليه السلام) في (نهج البلاغة).

قال (عليه السلام) في وصية له للحسنين (عليهما السلام): «أوصيكما... بتقوى الله، ونظم أمركم، وصلاح ذات بينكم، فإني سمعت جد كما (صلى الله عليه وآله) يقول: صلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصيام»[1].

وقال (عليه السلام): «وعليكم بالتواصل والتباذل، وإياكم والتدابر والتقاطع»[2].

وقال (عليه السلام): «وإنما أنتم إخوان على دين الله، ما فرق بينكم إلاّ خبث السرائر وسوء الضمائر، فلا توازرون ولا تناصحون، ولا تباذلون ولا توادون، وما يمنع أحدكم أن يستقبل أخاه بما يخالف من عيبه إلاّ مخافة أن يستقبله بمثله»[3].

وقال (عليه السلام): «فإن الله سبحانه قد امتن على جماعة هذه الأمة فيما عقد بينهم من حبل هذه الألفة، التي ينتقلون في ظلها، ويأوون إلى كنفها، بنعمة لا يعرف أحد من المخلوقين لها قيمة، لأنها أرجح من كل ثمن وأجل من كل خطر»[4].

---

(١) نهج البلاغة: الكتب ٤٧.

(٢) نهج البلاغة: الكتب ٤٧.

(٣) نهج البلاغة: الخطب ١١٣.

(٤) نهج البلاغة: الخطب ١٩٢.

وقال (عليه السلام): «وألزموا السواد الأعظم، فإن يد الله مع الجماعة، وإياكم والفرقة، فإن الشاذ من الناس الشيطان، كما أن الشاذ من الغنم للذئب»[1].

وقال (عليه السلام): «ألزموا ما عقد عليه حبل الجماعة، وبنيت عليه أركان الطاعة»[2].

وقال (عليه السلام): «فإياكم والتلون في دين الله، فإن جماعة فيما تكرهون من الحق خير من فرقة فيما تحبون من الباطل، وإن الله سبحانه لم يعط أحداً بفرقة خيراً ممن مضى ولا ممن بقى»[3].

وقال (عليه السلام): «فانظروا كيف كانوا حيث كانت الأملاء» ـ جمع ملأ ـ «مجتمعة، والأهواء مؤتلفة، والقلوب معتدلة، والأيدي مترادفة، والسيوف متناصرة، والبصائر نافذة، والعزائم واحدة، ألم يكونوا أرباباً في أقطار الأرضين، وملوكاً على رقاب العالمين، فانظروا إلى ما صاروا إليه في آخر أمورهم، حين وقعت الفرقة، وتشتت الألفة، واختلفت الكلمة والأفئدة، وتشعبوا مختلفين، وتفرقوا متحازبين»[4].

المجتمع المتخلف بؤرة للرذائل الخلقية

ثم إن الاجتماع إذا انحرف صار مركزاً للرذائل الخلقية والعملية، حيث إن الاجتماع هو الجهاز الضاغط على الأفراد والجماعات في الاستقامة أو الانحراف، والفرقة من مواليد الاجتماعات المنحرفة.

فإن الاجتماع إذا كان مستقيماً، اشتغلت جماعاته وأفراده بالبناء، فتوجد المؤسسات البانية، والجمعيات الخيرة، والمنظمات العاملة في سبيل التقدم، وهي تجذب أكثر قدر من الأفراد، فيعج الاجتماع بالفضيلة، ويأخذ سبيل

(١) نهج البلاغة: الخطب ١٢٧.

(٢) نهج البلاغة: الخطب ١٥٤.

(٣) نهج البلاغة: الخطب ١٧٦.

(٤) نهج البلاغة: الخطب ١٩٢.

الرقي والتقدم، والسير في مدارج الكمال.

بينما الاجتماع إذا كان منحرفاً، آخذت الجمعيات فيه بالتحلل والتفسخ، وتفشت البطالة، وكثر الجهل، وشاعت الفردية، وصار مركزاً للجمود والتأخر، وشاع فيه الفساد والإفساد.

أما اختلاف الاجتهادات، ففي الاجتماع المتقدم يعالج بسيادة الكلمة، والبحث الحر، والانتقاد النزيه، وحتى في الحقول السياسية نجد الأحزاب الحرة تحاول كل واحدة منها التقدم بكثرة العمل وحسن الخدمة، ويقع التنافس في البناء، والاستباق إلى الفضيلة.

وقد أكّد القرآن الحكيم على ذلك، قال سبحانه: ﴿وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[1].

وقال: ﴿اسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ﴾[2].

وقال: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾[3].

بالعكس من الاجتماع المتخلف، حيث تأخذ القوة مكان الكلمة، والسيف والسجن والسوط مكان الانتقاد البنّاء والبحث الحر، ويسلط الأشرار حيث إنهم أقدر على الفتك والإرهاب، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى تكثر فيه العزلة والانزواء، حيث لا يجد الصالحون مجالاً للتنفس، وتفشت البطالة والترهب والتزهد، وكذلك صار المجتمع المسيحي إبان حكم البابوات، بل والمجتمع الإسلامي في فترات منه، وكان من تلك ما قبل خلافة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقد ورد أن علياً (عليه السلام) لما جاء إلى الكوفة رأى في مسجده أناساً لا عمل لهم يعيشون على صدقات الناس ويتزهدون في الدنيا، فأخرجهم الإمام (عليه السلام) عن المسجد بنَهَر وأمرهم بالعمل.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٣٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٤٨.

(٣) سورة المطففين: الآية ٢٦.

الثقافة الاجتماعية

(مسألة ٧): لكل إنسان ثقافة دينية أو دنيوية، ورثها أو اكتسبها من مجتمعه، أو اخترعها، وثقافات الأفراد تتجمع حتى تعطي لوناً خاصاً للمجموع، ثم تتجمع ثقافات الجماعات في وحدة أكبر، وتتغير اللون إلى المتوسط بين تلك الألوان، وهكذا تتجمع الوحدات الكبرى في وحدة جامعة تعد تلك ثقافة المجتمع.

مثلاً إذا اجتمعت عائلة كرمها مائة في مائة، وعائلة كرمها عشرون في المائة، وعائلة كرمها ثلاثون في المائة، كان المجتمع من هذه العوائل كرمهم خمسون في المائة، فإذا جمعت وحدة كبرى بين هذه المجموعة ومجموعة أخرى كرمهم عشرة في المائة، كان الاجتماع كرمه ثلاثون في المائة.

وكذلك الحال في الثقافة، والصناعة، والأخلاق، والشجاعة، وغيرها، ولذا كان في الثقافة الاجتماعية جهات اجتماع وجهات اختلاف، وكلما كبرت الوحدة الجامعة، كان الرقي أكثر، حيث إن الفضائل في الأفراد والجماعات تجد متنفساً أكثر وظهوراً أقوى، ولذا حيث جمع الإسلام بين الشعوب المختلفة من عرب وفرس وقبط وهند وغيرهم، وصلت الأمة الإسلامية إلى أكبر قدر من النضج في مختلف ثقافات الحياة.

لكن إنما يكون ذلك إذا توفر مناخ الحرية الكاملة للأفراد، وإلاّ لم تكن حصيلة الاجتماع الكبير إلاّ التأخر، فإن الثقافة بحاجة إلى تحرك وانتشار

وهما لا يتوفران إلاّ في مناخ الحرية، وكذلك ما يتبع الثقافة من فروسية وصناعة وزراعة وتجارة وغيرها.

ثم الثقافة مادية ومعنوية، فالمادية ما يرتبط بالجسد، والمعنوية ما يرتبط بالنظام والعقيدة ونحوهما، وكلتاهما في عرض واحد.

أما قول جماعة من الماديين بأن الاقتصاد هوالبناء التحتي للدين والأخلاق والأنظمة وغيرها، مما هي في نظرهم بناء فوقي، فهو قول خال عن الدليل، بل قام الدليل على خلافه.

والفرد في الاجتماع، وكذلك في الجماعة المترابطة في وحدة منظمة واحدة، له:

١) مكانة.

٢) وعمل اجتماعي.

فالأول: عبارة عما له في الاجتماع من الشخصية الموجبة لاحترامه، ولسهولة نفوذ أوامره، وهذه المكانة الاجتماعية تابعة للمال والسلاح والعلم والعشيرة ونحوها، والإيمان والأخلاق والأعمال، وأحياناً الجسد، كالإنسان الجميل أو الإنسان القوي البنية.

بينما الثاني: عبارة عما يزاوله الشخص من الأعمال، وكلما كان عمل الإنسان أكثر وأحسن، كماً وكيفاً، زاد ذلك في مكانته الاجتماعية.

الكفاءة ميزان التقدم

ثم في المجتمع الصالح تكون الكفاءة والحرية ميزان التقدم، فـ ﴿كل امرئ بما كسب رهين﴾[1]، و﴿أن ليس الإنسان إلاّ ما سعى﴾[2]، و«الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم»[3].

ولذا تكون السيادة والمال وغيرهما منقسمة بين المجتمع، والاجتماع في مثل هذا المجتمع يأخذ في التحرك.

(١) سورة الطور: الآية ٢١.

(٢) سورة النجم: الآية ٣٩.

(٣) بحار الأنوار: ج٢ ص٢٧٢، غوالي اللئالي: ج١ ص٢٢٢.

بينما في المجتمع الطبقي المنحرف، تستولي طبقة على الناس، فهم طبقة والناس طبقة، والكفاءات تسحق، والحريات تسلب، والطبقة الحا كمة هي كل شيء، بيدها المال والسلاح والسيادة، أو الطبقة الحاكمة تتحالف مع الأثرياء ليكون بيدهما كل شيء، والمال دولة، وسائر الناس طبقة مطحونة، كما نجد في الحال الحاضر مثال الأول في الشرق، ومثال الثاني في الغرب.

التحرك الأفقي والعمودي للمجتمع

قد تقدم أن الاجتماع يأخذ في التحرك إذا كان المجتمع صالحاً، والتحرك على نحوين:

الأول: التحرك الأفقي، بأن يغير الفرد مكانته الاجتماعية إلى مكانة مماثلة، كان يخرج من جمعية ليدخل في جمعية أخرى، حيث مكانته فيهما متساوية.

الثاني: التحرك العمودي، وذلك صعوداً، حيث إن الحرية والكفاءة توجبان صعود الفرد إلى المكانة اللائقة به في أعلى درجات الاجتماع، أو نزولاً حيث إن توفر الكفاءة في غير الصاعد، يوجب أن يصعد، فيخلي الصاعد مكانه للأكثر كفاءة، بينما هو ينزل إلى المستوى اللائق به، ولذا تكون المجتمعات الراقية في حال تحرك دائم وصعود ونزول، بخلاف المجتمعات المتأخرة حيث إنها في حال جمود وركود.

والاجتماع بالنسبة إلى تحرك الأفراد أفقياً أو عمودياً على ثلاثة أقسام:

الأول: الاجتماع المنغلق الذي لا يسمح للتحرك، لوجود الاستبداد المطلق الكابت للناس عن الحركة، والكبت يكون بالقتل والتعذيب والسجن والمصادرة وتلفيق التهم، وفي مثل هذا المجتمع تموت المواهب، وتقبر الحريات.

والثاني: الاجتماع المنفتح، وهو بعكس الأول، وعلامة هذا المجتمع حرية الصحافة والتجارة والثقافة والإعلام والتحرك في مختلف أبعاد الحياة، والحاكم فيه كسائر الأفراد ينتقد علناً، ويحاسب على كل ما عمله، وفي مثل هذا المجتمع تتفتق المواهب، ويتقدم الاجتماع بكفاءاته إلى الأمام.

الثالث: الاجتماع المتوسط بين الاجتماعين، فلا استبداد إلاّ نصفياً، ولا حريات إلاّ في الجملة، وهذا الاجتماع أسبابه مأخوذة من الاجتماعين السابقين كل في الجملة، كما أن علائمه وآثاره بين الأمرين.

وحيث كانت مزايا الاجتماعات الثلاثة على ما ذكر، المنطلق يتقدم على القسمين الآخرين دائماً، بينما المنبثق منهما يتقدم على المنغلق أبداً.

وقد كان هذا من أسباب تقدم بلاد الإسلام على بلادالعالم إبان ظهور الإسلام، حيث كانت بلاد العالم منغلقة، وبلاد الإسلام منطلقة، كما أن بنفس هذا السبب تقدمت البلاد الصناعية على بلاد الإسلام في هذه الحقبة من التاريخ، إذ أن تلك البلاد منبثقة، بينما بلاد الإسلام أصبحت منغلقة.

ثم إن التغيير الاجتماعي يحدث أول ما يحدث في مؤسسة من مؤسسات الاجتماع، ثم ينتقل إلى مؤسسة ثانية وثالثة، وهكذا حتى يشمل كل الاجتماع، سواء كان ذلك في طرف الصعود أوالنزول، مثلاً إذا نشطت المؤسسات الدينية إيماناً وأخلاقاً وعلماً، سرى النشاط إلى المؤسسات الثقافية، ومنها يسري إلى المؤسسات الصناعية، وهكذا حتى يعم المجتمع الإيمان الصحيح والأخلاق الفاضلة والعلم الوفير، وإذا جمدت المؤسسة الحكومية بأن صارت ديكتاتورية، جمدت المؤسسات التابعة، ثم المستقلة، ثم يسري الجمود إلى الجماعات والأفراد، وينزل الاجتماع، فإن الانطلاق والجمود مثلهما مثل

الماء يتطلب تساوي السطوح.

((جماعات ضد الدولة))

ثم إنه قد يقوم جماعة من الناس ضد الدولة، فيسمون في المنطق الإسلامي بالخوارج، وفي المصطلح حالاً بالمنشقين.

فإن أرادوا الانفصال سموا بالانفصاليين، فإن تمكنت الجماعة التي قامت ضد الدولة من إسقاط الدولة سموا بالثوار. وقد يطلق الثوار على مطلق الخوارج والمنشقين. وإن لم تتمكن من إسقاط الدولة، سموا في منطق تلك الدولة بالمتمردين والعصاة.

وإذا كان الذين قاموا ضد الدولة هم أغلبية الناس سموا بالثائرين، وسمي عملهم إذا أسقطوا الدولة ثورة، ثم إذا استقر الحكم للثوريين وقام جمع ضد الثورة لإعادة الحكومة السابقة، أو تشكيل حكومة جديدة سمي عملهم ذلك بالثورة المضادة.

وقد لا تكون الثورة في البعد الحكومي، بل في البعد الاجتماعي، بأن أراد الناهضون تحسين الوضع الاجتماعي، أو الصناعي، أو الزراعي، أو الثقافي، أو السياسي، فإن مثل هذه النهضات تسمى بأسامي أهدافها، فيقال: الثورة الاجتماعية أو الصناعية وإلى آخره.

نظرة على الانقلابات العسكرية

أما كيف نجد الانقلابات العسكرية في البلاد المتخلفة، ولا نجدها في العالمين الشرقي والغربي، فذلك لأن البلاد المتخلفة ـ ومنها بلاد الإسلام في الحال الحاضر ـ فيها تخلف في جميع أبعاد الحياة، من ناحية، ومن ناحية ثانية هي تحت نير الاستعمار المباشر، أو غير المباشر، وكثيراً ما يتغلب استعمار على استعمار في تبديل الحكام، أو يريد الاستعمارالسابق تبديل وجوه عملائه،

ليكونوا أرضى للشعب، أويريد أرباحاً أكثر مما لا يسمح العملاء السابقون له بذلك، فيقوم المستعمر بواسطة جماعة من عملائه بالانقلاب في غياب من الوعي الجماهيري ورشد الأمة.

ولذا كان اللازم على المفكرين تنوير الأمة وتوعيتها حتى لا يقع فيها انقلاب، كما أن اللازم بيان أن كل الانقلابات التي وقعت في العالم الثالث ـ بما فيها العالم الإسلامي ـ كانت من ولائد الاستعمار، مهما أظهر عمال الانقلاب أنفسهم بمظهر النظافة والطهارة والإخلاص.

والدليل على ذلك أنك لا تجد في أي من تلك الانقلابات تحسيناً في حالة الشعب، بل بالعكس كانت كلها سبباً لإجراء سيل من ا لدماء، وملأ السجون وتعذيب الأبرياء، وانتهاك أعراض النساء والأولاد، ومصادرة الأموال، وتشريد الآمنين، وتحطيم بقايا الحريات، وإلى آخرها.

وقد ذكرنا في المقدمة الطريق إلى نجاة المسلمين من براثن المستعمرين وعملائهم.

أما أنه كيف لا تقع الانقلابات العسكرية في البلاد الشرقية والغربية:

أما في البلاد الشرقية فلأن الديكتاتورية الحاكمة تقمع كل احتمال معارضة بأبشع أنواع القمع، فمثلاً في عهد ستالين قتل من الفلاحين زهاء خمسة ملايين في تطبيق نظام المزارع الجماعية، ووصل عدد السجناء والمبعدين إلى معسكرات الاعتقال في سيبريا إلى أكثر من عشرين مليوناً، والأمر وإن خّف بعد ستالين، إلاّ أن الحال كذلك إلى الآن، حكومة بوليسية، وكبت وخنق، والبلد سجن كبير، والناس يقتلون ويسجنون بالشك والوهم، ويجبرون على الاعترافات على أنفسهم في أثر تعذيبات شديدة وأعمال شاقة، وقد قتلوا من

المسلمين أكثر من خمسة ملايين عند استيلائهم على الجمهوريات الست الإسلامية، وبعد أن مات ماوتسي تونغ ظهر أن قتلاه أكثر من عشرين مليوناً، وفي كوبا نصف مليون سجين من تسعة ملايين هم مجموع أفراد البلد، وهكذا.

وفي مثل هذه الأجواء من غير المترقب الانقلاب أو الثورة.

وأما في البلاد الغربية، فإن الدعاية المكذوبة، وشيئاً من الحرية المخدرة، وبعض الرفاه النسبي، والضبط البوليسي الشديد لعدم بروز أعمال العنف، أوجب عدم الانقلاب والثورة.

بين حكم السماء وحكم الأرض

وإذا قامت دولة إسلامية حسب موازين الكتاب والسنة، ومثل ما حكم رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعلي (عليه السلام)، مما وفر للناس الحرية الكاملة بما أوجب رفاه الناس كاملاً، وانطلاقهم كما أراد الإسلام، لرأى الناس البون الشاسع بين نمط هذا الحكم، وبين الإنماط للحكومات الغربية التي تدعي الحرية والرفاه، ولرأوا أن البوليس الإجرامي يقل، والدعاية لا تكون إلاّ صحيحة.

وأسس مثل هذا الحكم:

١) الإيمان بالله واليوم الآخر.

٢) الأخلاق الفاضلة.

٣) الشورى من القمة إلى القاعدة، حتى إن القيادة العليا تتكون من المراجع الذين هم المقلَّدون للأمة، فإن كان للأمة عشرة مقلدين كانوا كلهم داخلين في المجلس الاستشاري الأعلى وهكذا.

٤) إطلاق كافة الحريات الفكرية والعملية في جميع المجالات، إلاّ

مجال المحرمات، حيث إن المحرم ضار بالنفس أو الغير، ولاحرية للضار.

٥) تعدد الأحزاب الحرة السليمة، والتي هي مدارس لتربية القادة السياسيين.

٦) الاقتصاد السليم الذي لا يولد الرأسمالية المنحرفة، ولا الاشتراكية الباطلة.

٧) الاجتماع الصحيح الذي يتخذ قوانين الإسلام منهجاً في العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية والعقوبات والقضاء وغيرها.

وحيث قد أزيح حكم السماء عن الأرض ابتلي الناس بالانحراف، وكما قال سبحانه فقد صار للناس: ﴿معيشة ضنكاً﴾[1]، وقد وصف مثل ذلك الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) بأن الشعار الخوف، والدثار السيف.

وقد صار للاجتماع البشري بمجموعه الخواص التالية:

أ: تمركز رأس المال بيد النخبة الحاكمة في البلاد الشرقية، والرأسماليين في البلاد الغربية، إلى جانب فقر مدقع ومسكنة لا نظير لهما في التاريخ، شملا الملايين والملايين من الناس.

ب: سباق التسلح والخوف المطلق، والحروب والمؤامرات، والانقلابات المتتالية، واستيلاء روح الانتقام والتوحش.

ج: ضعف الإيمان والأخلاق، والتحاسد والتباغض، والفوضى والاضطراب.

د: استيلاء الروح المنفعية والمصلحية والانتهازية على السياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها.

ولا علاج لشيء من ذلك إلاّ برجوع قوانين السماء إلى الأرض: ﴿ومن يؤمن بالله يهد قلبه﴾[2]، و ﴿ألا بذكر الله تطمئن القلوب﴾[3].

(١) سورة طه: الآية ١٢٤.

(٢) سورة التغابن: الآية ١١.

(٣) سورة الرعد: الآية ٢٨.

مراحل علم الاجتماع

(مسألة ٨): إذا لاحظنا علم النحو، رأينا أنه يمر بثلاث مراحل:

مرحلة المطالعة لكلمات العرب، ومرحلة كشف القوانين للّغة العربية، ومرحلة تنظيم تلك القوانين في الكتب تنظيماً عمودياً، بتقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير، وأفقياً بترتيب المسائل التي لا ترتيب بينها.

وإذا لاحظنا سائر العلوم رأينا فيها المراحل الثلاث، مثلاً علم الطب يمر بمرحلة ملاحظة الطبيب الأبدان وأمراضها وعلاجها وعلائمها، ثم مرحلة كشف القوانين العامة أو الغالبية، ثم تدوين تلك القوانين عمودياً وأفقياً.

وكذلك علم الاجتماع له هذه المراحل الثلاث، فالعالم الاجتماعي:

أولاً: يلاحظ الاجتماع، ويدقق في سير الأمور المرتبطة به تدقيق ملاحظة وإحصاء وكشف، لا تدقيق تجربة وعمل، إذ الاجتماع لا ينفعل، وإنما يفعل، بخلاف من يجرب دواءً فإنه يجربه بالفعل، أي يزرعه ويسقيه ماءاً زائداً أو ناقصاً، ويقطعه ويعطيه لحيوان ليرى أثره فيه، إلى غير ذلك.

فعلم الاجتماع داخل في سلسلة العلوم الانفعالية، أي إن العالم يلاحظ، لا العلوم الفعلية فإن العالم الاجتماعي لا يفعل ولا يجرب.

وثانياً: يدرك القوانين المطلقة، مثل قانون (الحسن يحسنه الاجتماع) و(القبيح يقبحه الاجتماع)، وأنه (كلما ارتفعت ثقافة الناس ارتفع اقتصادهم) و(كلما تحسنت أخلاق الاجتماع تقدمت سائر شؤنهم).

أو المقيدة، أي بزمان أو

مكان خاصين، مثل: (الولادة في الأرياف أكثر من الولادة في المدن)، و(الثقافة في المدن أكثر من الثقافة في الأرياف) حيث إنه لا تلازم بين الأمرين، وإنما الحكم كذلك غالباً في جملة من المدن والأرياف، لأسباب خاصة سببت هذا الاختلاف.

وثالثاً: يضع عالم الاجتماع القوانين المكتشفة في مدونات خاصة، مرتبة عمودياً وأفقياً، ويخرج علم الاجتماع إلى الظهور.

وقد كان علم الاجتماع قليلاً أو كثيراً منذ القديم منتشراً في كتب، ثم في القرون الأخيرة وضعت له كتب وقواعد وما أشبه، شأنه شأن سائر العلوم التي كانت منتشرة ثم جمعت في مدونات خاصة، وتكاملت بكثرة البحث والمطالعة.

علم الاجتماع: الموضوع والمسائل والغرض

حيث إن لكل علم موضوعاً، هو جامع موضوعات مسائله، ومحمولاً هو جامع محمولات مسائله، موضوعاتها صغريات كلي الموضوع، ومحمولاتها صغريات كلي المحمول، وبهذه الوحدة الاعتبارية يؤثر ذلك العلم في غرض خاص، هو مورد توجه المدون لذلك العلم، كان لعلم الاجتماع أيضاً تلك الأمور الثلاثة:

أ: فموضوع علم الاجتماع هو (كيفية الحياة البشرية من حيث الاجتماع)، وكما إذا قلنا: إن موضوع علم النحو (الكلمة من حيث نطق آخرها) كانت (الكلمة) موضوعاً للعلم، جامعاً لموضوعات مسائله، و(من حيث نطق آخرها) محمولاً للعلم، جامعاً لمحمولات مسائله، كذلك موضوع علم الاجتماع (كيفية الحياة البشرية) ومحموله (من حيث الاجتماع).

ولا يخفى أن علم الاجتماع بمعناه الأعم، يشمل الاجتماع الحيواني أيضاً، مثل حياة النملة والنحلة والأرضة وما أشبهها، لكن المهم عندنا الآن علم الاجتماع بمعناه الخاص، أي الاجتماع الإنساني.

ب: ومسائل علم الاجتماع صغريات ذلك الموضوع والمحمول العامين، مثل البحث عن الاجتماع المتقدم والمتأخر، والصناعي والزراعي وغيرهما، والمثقف والجاهل، والغني والفقير، والمستعمِر والمستعمَر، إلى غيرها من المسائل الكثيرة.

ج: والغرض من هذا العلم كشف القوانين الاجتماعية العامة أو الخاصة لأجل معرفة الخطأ والصواب في الاجتماع، حتى يمكن انتشال الاجتماع المتأخر بترشيده الفكري ليعرف مواقع خطئه فيتجنبها، ولحفظ الاجتماع المتقدم عن الانحطاط بممارسة المناهج الصحيحة دائماً، لحث الاجتماع المتقدم للمزيد من التقدم.

وبذلك ظهر **تعريف علم الاجتماع** بأنه معرفة القوانين الحاكمة على الحياة البشرية من حيث الاجتماع[1].

مهمة علماء الاجتماع

ثم إن العالم الاجتماعي لدى ملاحظته الاجتماع ووضعه، حيث يكلف ببيان الروابط الاجتماعية يلزم عليه:

أولاً: بيان:

(١) لا يخفى أنا لم نلاحظ في هذا المبحث الدقة المتعارفة في علم الأصول، لأن المهم كان الإلماع فقط. منه (دام ظله).

١ : الروابط الأحيائية المبعثرة.

٢ : الروابط التي يجري عليها الاجتماع عادةً وتقليداً في شؤونه المتنوعة من ساعة ولادته إلى بعد موته، مما يشبه المؤسسات الدائمة، مثلاً كل اجتماع له مراسيم خاصة للولادة، ومراسيم خاصة للزواج، ومراسيم خاصة للموت، ومراسيم خاصة للتهنئة والتعزية، مما يجري في الاجتماع نسلاً بعد نسل، وكأن تلك المراسيم مؤسسات تحقق خير الإنسان من ساعة ولادته إلى ساعة إهالة التراب مثلاً على قبره.

٣ : الروابط الدائرة في مؤسساته المختلفة من رسمية أو اقتصادية أو سياسية أو غيرها.

وثانياً: بيان مواضع الخطأ والصواب، والحسن والأحسن، والسيء والأسوأ، في تلك الأمور الثلاثة الآنفة الذكر، مثلاً في مراسيم الموت، من عادة بعض الوحوش أكل لحم ميتهم، ومن عادة بعض المبذرين دفنه بأشياء ثمينة، ومن عادة بعضهم حرق ميتهم، ومن عادة بعضهم دفنه في تابوت، كما أن من عادة المسلمين دفنه بعد تنظيفه بالغُسل، ولفه في ثوب نظيف كالكفن، إلى غير ذلك، فاللازم على علم الاجتماع أن يبين فلسفة الفساد في الفاسد، والصلاح في الصالح، وبذلك يقرب الاجتماع إلى ما يصلحه ويقدمه، ويبعده عما يفسده ويؤخره.

ثم إن علم الاجتماع لما كان يأخذ سير الاجتماع وخصوصياته ومزاياه فهو مجموعة علوم ألغيت فيها جانب مزايا تلك العلوم، وأدرجت في علم الاجتماع، ولذا فاللازم ملاحظة أربعة أمور:

١) علم الاجتماع من حيث الغرض.

٢) علم الاجتماع من حيث الموضوع.

٣) علم الاجتماع من حيث السند.

٤) علم الاجتماع من حيث الحدود.

علم الاجتماع النظري والعملي

أ: أما علم الاجتماع من حيث الغرض، فإنه ينقسم إلى:

١) النظري.

٢) العملي.

فالأول: هو الذي يعتمد على الذهن أكثر مما يعتمد على الخارج، بأن يأخذ من الخارج أشياء ليكشف بها القوانين العامة الحاكمة على الاجتماعات والمؤسسات الاجتماعية، من دون نظر إلى كيفية التطبيقات.

بينما الثاني يهتم بالجانب العملي، أي كيف يمكن تطبيق تلك القوانين على الخارج، مثل أنه كيف يمكن إصلاح الاجتماع، وكيف يمكن التخطيط والهندسة للاجتماع، وكيف يمكن القيام بالثورة الاجتماعية، وإلى آخر مثلهما في ذلك، مثل من يتعلم قواعد علم الطب، ومن يتعلم كيف يطبق تلك القواعد على الخارج.

علم الاجتماع سعةً وضيقاً

ب: وأما علم الاجتماع من حيث الموضوع، فإن العالم الاجتماعي قد يتكلم حول هذا العلم بمعناه العام من دون ملاحظة كل مسألة مسألة على حدة، وقد يخصص علمه بمسألة خاصة من هذا العلم، فإنه قد توسعت فروع علم الاجتماع، إلى علم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع الصناعي، وعلم الاجتماع الزراعي، وعلم الاجتماع القضائي، وعلم الاجتماعي الحقوقي، وعلم الاجتماع الديني، وإلى غير ذلك.

فالأول: وهو علم الاجتماع بمعناه العام والمطلق، يأخذ من كل علم

من هذه العلوم قدراً أساسياً، ويتكلم حوله باقتضاب.

بينما الثاني يجعل أي فرع من تلك الفروع موضع هدفه، ويتكلم فيه بأسهاب.

ويلحق بهذا القسم الثاني فرع الفرع، كما إذا أخذ عالم الاجتماع جانب الإنتاج الاجتماعي، أو جانب التوزيع الاجتماعي بالنسبة إلى الاقتصاد، أو جانب الأحزاب الاجتماعية، أو جانب القدرة الاجتماعية بالنسبة إلى السياسة.

علم الاجتماع من حيث السند

ج: وأما علم الاجتماع من حيث السند، فإن العالم الاجتماعي قد يسند في استخراجه القوانين إلى الوثائق والمدارك التاريخية، وذلك فيما إذا أراد التحقيق حول (الاجتماع التاريخي).

وقد يسند في استخراجه القوانين إلى الاجتماع الحاضر المشاهد، وذلك فيما إذا أراد التحقيق حول (الاجتماع الحاضر).

وإذا أراد عالم الاجتماع التحقيق حول ما سيكون عليه الاجتماع في المستقبل كان لابد وأن يسند إلى كلا السندين، لأجل التكهن بالمستقبل في حدود الإمكان.

علم الاجتماع وسائر العلوم

د: وأما الأمر الرابع، وهو علم الاجتماع من حيث الحدود مع سائر العلوم، وبين علم الاجتماع المطلق، وعلم الاجتماع الخاص، فهو على ثلاثة أمور:

١) بين العلم العام والخاص، أي علم الاجتماع بصورة مطلقة، وعلم الاجتماع السياسي مثلاً، والنسبة بينهما نسبة العموم المطلق، حيث الثاني أخص من الأول، نعم هناك أمور تذكر في الخاص من حيث الاستيعاب لا

تذكر في العام إلاّ بالإجمال والإيجاز.

٢) بين علم الاجتماع العام وعلم الزراعة مثلاً، والنسبة بينهما عموم من وجه، حيث إن علم الاجتماع يشمل الزراعة الاجتماعية والصناعة والسياسة وغيرها، بينما علم الزراعة يشمل هذا العلم سواء من جهته الاجتماعية أو سائر جهاته.

٣) بين علم الاجتماع الخاص، مثل علم الاجتماع الاقتصادي، وبين علم الاقتصاد، والنسبة بينهما عموماً من وجه، حيث إن علم الاجتماع الاقتصادي يلون علم الاقتصاد بلون الاجتماع، بينما ليس هذا موجوداً في علم الاقتصاد، ومن ناحية أخرى علم الاقتصاد يتعرض لما لا يتعرض له علم الاجتماع الاقتصادي، مثل تاريخ الاقتصاد، وكيفية تحصيل الدولة لما تحتاجها من المال، وكيفية صرفه، وأمور البنك، وغير ذلك.

ما يجب ملاحظته في التحقيق الاجتماعي

بقي شيء، وهو أن من أهم ما يلزم على العالم الاجتماعي في تحقيقاته ملاحظة أمور:

أ: الدقة في التحقيق، فإنه بالإضافة إلى أن العلم أمانة، والخيانة من أشد المحرمات الشرعية العقلية، قال سبحانه: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإنسان إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً﴾[1].

(١) سورة الأحزاب: الآية ٧٢.

إن عدم استقامة القوانين والنظريات الاجتماعية ينتهي إلى ظلم الناس، وذلك محرم عقلاً وشرعاً أيضاً، مثلاً لو لم يحقق العالم الاجتماعي في الفوائد الاجتماعية لتعدد الأحزاب، مما حبّذ وحدة الحزب اجتماعياً انتهى إلى الديكتاتورية الموجبة لهدر الأموال والأعراض والدماء، فإن العلم يأخذ طريقه إلى العمل غالباً.

قال سبحانه: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾[1].

وقال سبحانه: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[2].

وقال سبحانه: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[3].

ب: عدم التعصب، فإن المحقق كثيراً ما يقع تحت نير التعصب، وذلك يحرف تحقيقه مما له آثار سيئة، ولا فرق في ذلك بين التعصب لبلده أو قومه أو دينه أو جماعته أو غير ذلك.

ج: عدم تأثير القدرة عليه، سواء في الحكومات الديكتاتورية بسبب المال والسلاح، أو في الحكومات الاستشارية بسبب المال والجاه، ولذا نرى سقوط كثير من المؤرخين لأجل تزلفهم للسلطات خوفاً أو طمعاً، فلا عبرة بتواريخهم، وهكذا حال غير المؤرخ من العلماء الذين يتأثرون بالقدرة، ويصبحون فقهاء البلاط، أو وعاظ الملوك، أوشعراء وكتاب الأمراء.

د: عدم تأثره بالدعاية والأجواء، فإن عدم الاحتياط والحزم والدقة يسقط العالم في الأجواء المصطنعة، بدعاية أو غيرها، فإن ذلك أيضاً يوجب

(١) سورة العنكبوت: الآية ١٣.

(٢) سورة النحل: الآية ٢٥.

(٣) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

الانحراف المسقط العالم الاجتماعي، وغيره عن درجه الاعتبار ديناً ودنياً.

وقد ورد في الحديث: «رحم الله امرءاً عمل عملاً فأتقنه»[1].

وورد أيضاً: «من أبدى صفحته للحق هلك»[2].

وقال سبحانه: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ الله لِيَشْتَرُواْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾[3].

وفي الحديث: «فلا يغرنك طنطنة الرجال من نفسك»[4].

(١) الأمثال النبوية: ج٢ ص١٠٣.

(٢) الكافي: ج٨ ص٦٧.

(٣) سورة البقرة: الآية ٧٩.

(٤) نهج البلاغة: الخطب ١٣٢ وفيه: (فلا يغرنك سواد الناس من نفسك).

مستلزمات إتقان التحقيق الاجتماعي

(مسألة ٩): المحقق الاجتماعي يلزم عليه لإتقان المسألة أمور:

((منطلق التحقيق))

الأول: انتخاب منطلق تحقيقه، فإن المنطلقات المختلفة تؤدي إلى النتائج المختلفة، وذلك يؤدي كثيراً ما إلى الخطأ، حيث إن المنطلق يكون منحرفاً.

مثلاً قد يرى المحقق بلداً فيه حريات النقد والكتابة والإذاعة والتلفزيون والكسب والانتخابات وما أشبه، ومن هذا المنطلق المرئي يقول بوجود الحريات في البلد الفلاني، بينما أن المنطلق ليس ما يرى، بل المنطلق هو البنية الاجتماعية للمجتمع، فإذا لو حظت تلك البنية يجد أن تلك الحريات مزيفة، وأن الناس يعيشون تحت الكبت، حالهم حال المخدر الذي يظن أنه سالم، لكن التخدير أورثه هذا الزعم، وإنما هو في أشد حالات المرض، فمثلاً الرأسمالية المنحرفة مسلطة على ذلك البلد، فقبضت كل شيء، فالنقد حر لكن لغير رأس المال، والانتخاب حّر لكن لا يفيد حرية الإنسان بعد أن اشترت رأس المال الضمائر، والكلام حرّ لكن يخاف المجتمع من الكلام حيث إن من ورائه الأخطبوط الذي يسبب الازدراء بكل كلام ضد رأس المال، وهكذا، وقد ذكرنا شيئاً من تفصيل ذلك في كتاب الاقتصاد.

بينما المحقق الاجتماعي إذا اختار المنطلق من الحريات الواقعية، والتي لم يسيطر عليها الأخطبوط، ذهب إلى عدم الحرية الواقعية في ذلك البلد، وإنما فيه سراب حرية خادع، وشبح لا روح له ولا حول ولا طول.

تشخيص مفردات البحث

الثاني: تشخيص مفردات البحث، وإلاّ لوقع في الخطأ، على ما ذكروا في علم المنطق.

مثلاً إذا قيل هل البلدة الفلانية ديمقراطية أم لا، أو الحكومة الفلانية ديكتاتورية، أو الجمعية الفلانية وطنية، لولم يحقق المحقق حول الكلمات الثلاث بكل دقة ويبين حدودها، لوقع في نتائج مغلوطة.

ففي (الديمقراطية) لم لو يحقق أنها عبارة عن الحرية الكاملة في الانتخاب، بدون تأثير جو أو دعاية أو مال أو ما أشبه، لزعم أنها ديمقراطية، بينما الواقع أنها ليست كذلك.

وفي (الديكتاتورية) لو زعم أنها ما يقابل البلد الذي فيه مجلس الأمة وصحف حرة وما أشبه، لقال بأنها ليست ديكتاتورية، بينما أحياناً الديكتاتورية تغلف بثوب مهلهل من الحريات، يعرفها المدقق ويغفل عنها السطحي، فاللازم على المحقق الاجتماعي أن يحقق أولاً عن معنى كلمة (الديكتاتورية) ثم يصدر حكمه بأن البلدة ليست ديكتاتورية.

و(في الوطنية) إن زعم أنها ما تكون أفرادها متجنسين بجنسية الوطن، رأى أن الجمعية وطنية، أما إن حدد الكلمة بأنها ما تخدم الوطن، تغير رأيه حيث كانت تلك الجمعية لا تخدم الوطن.

ومن هنا زعم كثير من المسلمين أن قوله (عليه السلام): «حب الوطن من الإيمان»، يراد به الوطن الجغرافي الذي حدد حدوده الاستعمار في القرن الأخير، ولذا يطلقون كلمة (الأجنبي) على غير من كان في تلك الحدود، بينما الوطن في الحديث (الوطن الإسلامي)، والأجنبي من لم يكن مسلماً، وإن كان آباؤه منذ ألف سنة في هذا البلد.

اتخاذ النماذج المختلفة

الثالث: اتخاذ النماذج المختلفة في إرادة إصدار الأحكام الكلية الغالبية، إذ لما كان الإحصاء التام غير ميسور غالباً، يكتفي المحقق الاجتماعي باتخاذ النماذج، فقد يتخذها من رديف واحد، زماناً أو خصوصية، وحينداك لا يصح الحكم كلياً، وقد يتخذها من مختلف الأردفة، فيكون الحكم الكلي قريباً من الصواب.

ففي مثال الزمان، إذا أراد المحقق أن يحكم على أهل قطر كذا بالذكاء أو الغباء، لم ينفع أن يأخذ الإحصاء عن معاصريه فقط، بل اللازم أن يسبر غور التاريخ، فإذا رأى في جمله من الأزمنة ذكاءهم، قال بأنهم أذكياء، وإلاّ لم يحكم بذلك.

وفي مثال المكان، إذا أراد أن يحكم بأن القطر الفلاني حسن المناخ أو سيئه، لم ينفع أن يجد أحدهما في عشرة من المائة من أماكنه، بل ولا الخمسين في المائة، وإلا كان حكمه اعتباطاً.

وفي مثال سائر المشخصات إذا أراد أن يحكم أن الشباب في البلد الفلاني مائلون إلى العلم، لا ينفع أن يأخذ أمثالاً من شباب الأغنياء أو شباب الفقراء أو شباب الأحزاب، بل اللازم أن يأخد عينات من كل الفئات حتى يكون حكمه غالبياً كلياً اصطلاحاً.

الانتخاب الدقيق للجمل

الرابع: الانتخاب الدقيق للكلمات والجمل التي يريد البحث حولها، حتى لا تسبب كتبه ومقالاته، ضلالاً وتحريفاً، فإن الكلمات الرجراجة والجمل المهلهله ذات الاحتمالات والمحامل تؤدي إلى الانحراف في السامع والقارئ،

مثلاً إذا قال: بأن المجتمعات التي وصلت إلى تساوي الحقوق بين أفرادها تعيش حياةً أكثر سلاماً ورفاهاً من غيرها، لم ينفع ذلك عن الانزلاق.

إذ هناك سؤال، هل المراد بالتساوي المماثلة أو العدالة، إذ كل واحد منهما قد يستعمل في المقام الآخر، فإن بينهما عموماً من وجه.

وإذا قيل العدالة، فهل العدالة بالنسبة إلى رؤساء العوائل، أو افراد العائلة، وهكذا.

ثم يتساءل ما هو المراد من الحقوق، فهل المراد الحقوق السياسية، أو الحقوق الاقتصادية، أو الحقوق الاجتماعية، أو المراد كافة الحقوق، وإذا كان المراد الحقوق السياسة، فهل السياسة عموماً، أو حق الانتخابات، أو حق الحكم والإدارة.

كشف الأسباب والمسببات والملازمات

الخامس: كشف الأسباب والمسببات والملازمات، وعلى قول الفلاسفة والأصوليين: العلل والمعلولات والملازمات، أو اللازم والملزوم والملازم، فإن الدنيا عالم الأسباب، وأبى الله أن يجري الأمور إلاّ بأسبابها، وفي القرآن الحكيم: ﴿ثم اتبع سبباً﴾[1]، وأصول ذلك يرجع إلى خمسة أمور:

أ: هل الشيء الفلاني علة، فإن المحقق الذي يريد كشف القانون يلزم أن يلاحظ أن الظاهرة الاجتماعية مسببة عما ذا، فإذا لاح في ذهنه فرضية يدقق ويتساءل: هل الشيء الفلاني علة، مثلاً رأى هياج الاجتماع، فيتساءل هل الأمر الاقتصادي علة لهذا الهيجان، بأن كان السبب تدني الأجور وتضخم السلع.

ب: فإذا تحقق لديه أن السبب الأمر الاقتصادي يتساءل: هل هو وحده السبب، لإمكان أن يكون شيء آخر معه أيضاً، مثل بعض العوامل السياسية مما يسبب الهيجان.

لا يقال: لا يمكن تأثير سببين في مسبب واحد.

---

(١) سورة الكهف: الآية ٨٩ و٩٢.

لأنه يقال: إذا صار اثنين كان كل واحد جزء السبب، كما أن الرصاصة إذا كانت قاتلة فتعددت صارت كل واحدة جزء سبب القتل.

ج: فإذا تحققت العلة واحدة أو أكثر، كان على المحقق أن يتساءل: وهل للعلة علة، وهكذا حتى ينتهي إلى جذور الظاهرة، مثلاً ظهر له أن الهيجان لأجل قلة المعاشات المسببة عن التضخم، فيتساءل: وما هي أسباب التضخم، فيصل إلى أنه من جهة صرف الدولة أموالاً طائلة لأجل الحرب، فيتسائل: ولماذا الحرب، وهكذا.

د: وبعد الوصول إلى جذور المشكلة، يأتي دور آثارها، وآثار آثارها، فإن المعلول قد يكون بدوره علة لشيء آخر، ففي المثال السابق حيث الهيجان يتساءل: فما هو آثار الهيجان، فإذا أجيب: مظاهرات وإضرابات، تساءل مرة أخرى: وإلى ماذا تنتهي المظاهرات والإضراب، هل تقابلها الحكومة بالشدة لتملأ السجون والمستشفيات والمقابر، وإلى غير ذلك.

هـ: وأخيراً يأتي دور التحقيق عن الملازمات، سواء للظاهرة، أو لأسبابها، أو لمسبباتها.

ففي المثال السابق، المظاهرة تلازم فصل المديرين جماعة من العمال عن أعمالهم، مما يوجب تفشي البطالة، والفرق بين المعلول والملازم واضح، فإن العلة والمعلول في سلسلة واحدة، بينما الملازم في عرض المعلول، مثلاً نور النهار وحرارته ليس أحدهما علة للآخر، وإنما كلاهما معلولان لعلة ثالثة هي إشراق الشمس مثلاً.

ثم إن الإنسان بالتعقل والتفكر والتجربة يصل إلى هذه الأمور، فاللازم أن يكون المحقق متأنياً دقيقاً، يلاحظ الأشباه ويقارن الاضداد حتى يستخلص الواقع.

قال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «العقل حفظ التجارب، وخير ما جربت

ما وعظك»[1].

وقال (عليه السلام) في كتاب له إلى أبي موسى الأشعري: «فإن الشقي من حرم نفع ما أوتي من العقل والتجربة»[2].

وقال (عليه السلام): «الفكر مرآة صافية»[3].

(١) نهج البلاغة: قصار الحكم ١٩١.

(٢) نهج البلاغة: الخطب ٧٨.

(٣) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣٦٥.

العوامل المؤثرة في الفرد

(مسألة ١٠): إذا أردنا أن نعرف الاجتماع يلزم علينا أن نعرف كيف يتولد الاجتماع، وكيف يعيش، وكيف يصعد ويهبط، وكيف يضعف ويقوى كماً أو كيفاً.

فنقول: الاجتماع مركب من أفراد، وحالات الأفراد تتجلى في الاجتماع، ولذا يلزم أن نعرف أول ما نعرف ما هي العوامل المؤثرة في الفرد.

إن العوامل المؤثرة في الأفراد ـ على الأغلب ـ أمور عشرة:

١: الجسم

الأول: جسمه الظاهر، فإن التركيب الخاص ببدن الإنسان مما يؤثر في سلوكه وأعماله واجتماعه، فلو كان الإنسان مثل الفيل، أو مثل الطير، أو مثل السمك، أو مثل النمل، لكان اجتماع الإنسان بغير هذه الصورة الحالية، وإن كان في داخل ذلك الإنسان المفروض نفس العقل والغرائز الموجودة الآن في داخل هذا الإنسان بهذا الشكل.

كما أن تلك الحيوانات التي مثل بها إذا كانت في غير تلك الأشكال، لكان لها حياة بغير هذه الحياة التي تعيشها الآن، مثلاً لو كان النمل بقدر الحمام هل كان يعيش في ثقب البيوت، أو هل كان يقتنع بجمع ذرات الطعام، ولوكان الفيل ذا أجنحة، هل كان يعيش كما يعيش الآن.

إن نطفة كل حيوان أو نبات بأية كيفية كانتا ، لابد وأن تشتمل على أربعة أجهزة (قوى) ، هي التي تسير الحيوان من بدء تكونه إلى يوم وفاته ، وكذلك هذه الأربعة موجودة في داخل كل نطفة مثمرة ، وفي نطفة الإنسان أيضاً :

١ : الجهاز الذي لا يترك الجسم ليكبر عن قدره المقدر له ، أو يصغر عن ذلك ، فمثلاً العصفور لا يبقى بقدرة جرادة ، ولا يكبر إلى أن يكون بقدر الحمام ، وكذلك قل في التفاح إنه لا يبقى صغيراً بقدر لوزة ، ولا يكبر بقدر دابوعة ، والإنسان لا يبقى صغيراً بقدر أرنبة ، ولا يكبر بقدر الخرتيت ، أليس كل ذلك بسبب جهاز مخفي يترك الشيء إلى أن يصل قدره ، ثم يمسكه أن يتجاوزعن ذلك القدر.

٢ : الجهاز الذي يحفظ الجسم عن خروجه عن التوازن المقدر بين أعضائه ، مثلاً يد الإنسان لا تكبر بقدر ذراعين ، ولا تبقى بقدر نصف ذراع ، وعينه لا تأخذ مسافة بقدر الحاجب ، ولا تبقى صغيرة بقدر حمصة.

٣ : وجهاز يلاحظ الكيفية ، فلا يسود الجسم في الإنسان الأبيض ، ولا يبيض في الإنسان الأسود ، وإن أكل الأول طول عمره الأشياء السود مثل التوت الأسود ، والثاني الأشياء البيض كاللبن ، لكن بشرط توفر المواد الحتاج إليها البدن في تلك الأطعمة ، وكذلك بالنسبة إلى الجميل لا ينقلب قبيحاً ، وبالعكس ، وحمرة الشفه ، وسواد العين ، وبياض أطراف الحدقة ، إلى غير ذلك لا تتغير إلاّ في حالات مرضية ، ليس الكلام فيها الآن.

٤ : وجهاز يحفظ التوازن بين الذكر والأنثى في حدود إمكانه ، فلو لم تلد النساء خمسين سنة رجلاً أو امرأة لانعدم النسل ، وكذلك في الحيوان ، أليس ذلك وليد جهاز خاص في داخل أبدان الآباء أو المواليد يحفظ هذا

التوازن بما يمكن للإنسان ضبطه نسبياً.

وقد قال سبحانه: ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾[1].

٢: الغرائز

الثاني: الغرائز، فإن كل إنسان فطر على غرائز خاصة هي حقائق في داخله، تبعث على صفات خاصة، وقد سماها القرآن الحكيم فطرة، فقال: ﴿فِطْرَةَ الله الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾[2].

أليس الكرم والشجاعة والرأفة وما أشبه صفات نابعة من داخل الإنسان، فكما أن الجسم يتلوّن بمختلف الألوان ـ والتي عدت إلى خمسة وعشرين مليون لون ـ كذلك النفس لها ألوان.

وفي الأحاديث: «إن الله خلق العقل والجهل، وأعطى كل واحد منهما جنوداً»[3].

أليس ذلك حقيقة، وإلاّ فمن أين هذه الصفات.

كما أنا نشاهد أن في الحيوان أيضاً غرائز مختلفة.

أما قابلية الإنسان تغيير غرائزه دون الحيوان، فلعل ذلك لأن غرائز الإنسان خلقت هكذا دون غرائز الحيوان، أو لعل الحيوان قابل أيضاً لكنه بحاجة إلى وسائل صعبة ومدد طويلة، مما ليس الإنسان كذلك، أو غيرهما.

٣: العقل

الثالث: العقل، وهو ما يحسه الإنسان في باطنه، حيث يجد التنازع في

(١) سورة طه: الآية ٥٠.

(٢) سورة الروم: الآية ٣٠.

(٣) أصول الكافي: ج١ ص٢١.

كثير من الأمر بين نزعة الخير ونزعة الشر، ومن الواضح أن الذات الواحدة لا اثنينة فيها حتى تكون آمرة رادعة.

وقد وردت في الأحاديث أن أول ما خلق الله العقل، ثم قال له: «بك أثيب وبك أعاقب»[1]، فالسارق مثلاً في داخله شيء يأمره بالسرقة، وآخر ينهاه عنها، ومن يريد بناء مسجد يقع بين ذلك الآمر والزاجر.

وقد أشار الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى ما تقدم من الأمور الثلاثة في جملة من كلماته.

فقال (عليه السلام): «أنشأ الخلق إنشاءً وابتداءً، بلا روية أجالها، ولا تجربة استفادها، ولا حركة أحدثها، ولا همامة نفس اضطرب فيها، أحال الأشياء لأوقاتها، ولام بين مختلفاتها، وغرز غرائزها، وألزمها أشباحها، علماً بها قبل ابتدائها»[2].

وقال (عليه السلام): «فجعل منها صورة ذات أحناء ووصول وأعضاء وفصول... فمثلت إنساناً ذا أذهان يجيلها، وفكر يتصرف بها، وجوارح يختدمها، وأدوات يقلبها، ومعرفة يفرق بها بين الحق والباطل، والأذواق والمشام، والألوان والاجناس، معجوناً بطينة الألوان المختلفة، والأشباه المؤتلفة، والأضداد المتعادية، والأخلاط المتباينة، من الحر والبرد، والبلة والجمود»[3].

٤: الوراثة

الرابع: الوراثة، فإن الإنسان كسائر الحيوانات يرث من أبويه كثيراً من

---

(١) بحار الأنوار: ج١ ص٩٧.

(٢) نهج البلاغة: الخطب ١.

(٣) نهج البلاغة: الخطب ٤٢.

الصفات والمزايا والخصوصيات مما يؤثر في حياته وطريقة أعماله، وقد ورد في الحديث: «الولد سرّ أبيه».

وفي حديث آخر: «العرق دساس»[1].

وفي كلام الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لولده محمد: «أدركك عرق من أمك»[2].

إلى غير ذلك.

وقد أكد ذلك جمع من العلماء، بل إن بعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك، من أن الإنسان يرث معظم الصفات، إلاّ أنها لا تظهر إلى الفعلية، بل تبقى كامنة لضغط العوامل الأخر على هذا العامل.

٥: القوم

الخامس: القومية الخاصة، فإنها إطار أعم من إطار الوراثة، مثلاً الولد يشبه أبويه، وفي نفس الوقت يشبه قومه، وهذا شيء حفل به التاريخ الغابر والمعاصر، فبنو هاشم كانوا كرماء حلماء شجعان، بينما بنو أمية كانوا بخلاء لئماء أصحاب حيل ومكر وخداع.

وليس المراد بالقومية الرسوم والآداب والعادات غير المرتبطة بالعرق، بل بالتربية، فإن ذلك من عامل خارجي، وإنما الكلام الآن في العامل الداخلي، حتى إذا ربي إنسان أجنبي مع قوم كانت له تلك الآداب والرسوم، ولكن لا تكون له تلك الصفات القومية.

ومن قبيل القومية، أن الإنسان من أي فصيل من فصائل البشر، الفصيل الأبيض أو الأسود أو الأصفر، فقد قسم جمع من علماء الاجتماع كل البشر

---

(١) مكارم الأخلاق: ص١٩٧.

(٢) بحار الأنوار: ج٤٢ ص٩٨.

إلى هذه الفصائل الثلاث، وبعضهم قال بأنه أكثر، والمهم في البحث أن هذا الإطار العام أيضاً يؤثر في كيفية الإنسان الباطنية، كما يؤثر في كيفيته الظاهرية.

بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك، وقال بأن الذكاء يختلف في هذه الأجناس، لكن هذا ما لم يقم عليه دليل قطعي.

أما جمال الظاهر فمن الطبيعي أن ترى كل جماعة نفسها أجمل من غيرها، فالأسود يرى الجمال في السواد، بينما يرى الأبيض عدم الجمال في ذلك.

وهل هو حقيقي كالجمال، أم اعتباري في الجملة، أو واقعي، وإنما العادة سببت تحريف الذوق، احتمالان.

أما قوله سبحانه: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾[1]، و﴿فَتَبَارَكَ الله أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[2]، فلا يستفيد منها الإطلاق، وإنما على نحو القضية الطبيعية، أو بالقياس إلى غير الإنسان.

بل قد ذهب بعض الحكماء، أن كل المخلوقات في غاية الجمال، والمجموع من حيث المجموع جمال المجموع، فحتى العقرب والرتيلاء جميلتان، وإنما حيث ينظر الإنسان إليهما نظر الاشمئزاز والتنفر يراهما قبيحتين، ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾[3].

٦: الدين

السادس: الدين، فإن له أهمية كبرى في التأثير في الفرد، ثم التأثير في الاجتماع، ولذا نشاهد الفرق الشاسع بين المجتمع المتدين بدين والمتدين بدين آخر، وبينهما وبين المجتمع اللاديني.

ومن جراء ذلك نشاهد أن الخطط التي توضع لمجتمع ما، لا تصلح لمجتمع آخر، إذا كان الثاني بلون

(١) سورة غافر: الآية ٦٤.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ١٤.

(٣) سورة الملك: الآية ٣.

غير لون الأول، مثلاً وضع الدكتور شاخت خطة للتنمية الاقتصادية في ألمانيا فنجحت نجاحاً باهراً، بينما وضع نفس الدكتور خطة مشابهة للتنمية في إندونيسيا، ففشلت فشلاً ذريعاً، ولم يكن السبب إلاّ أن المجتمع الإندونيسي مجتمع إسلامي ديني، بينما المجتمع الألماني مجتمع مسيحي علماني.

ولا يخفى الفرق بين الدين المرتبط بالحياة كالإسلام، حيث له مناهج في كل الشؤون، وبين غير المرتبط كالمسيحية، ففي مثل الأول يلزم أحد الأمرين: إما انسلاخ المجتمع عن الدين حتى يتمكن منهاج موضوع على خلاف الدين من النفوذ، وإما أن يفشل المنهاج، قريباً أو بعيداً، حيث إن الأصول تصادم التطبيق. والأصول ـ لكونها عقدة في جذور الإنسان وتحملها المليارات من الكتب ـ ليست قابلة للسقوط، وإنما يسقط المنهاج الموضوع.

وهذا هو سر ما نشاهده من تصادم الشعوب الإسلامية مع حكوماتها، مما يسبب أن تعيش الحكومة في عزلة من الشعب إلى أن تسقط، وعند سقوطها تكون للشعب فرحة كبرى بزوال الطاغوت.

قال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «إن الله تعالى خصكم بالإسلام، واستخلصكم له، وذلك لأنه اسم سلامة وجماع كرامة، اصطفى الله تعالى منهجه، وبيّن حججه، من ظاهر علم، وباطن حكم، لا تفنى غرائبه، ولا تنقضي عجائبه، فيه مرابيع النعم، ومصابيح الظلم، لا تفتح الخيرات إلاّ بمفاتيحه، ولا تكشف الظلمات إلاّ بمصابيح، قد أحمى حماه، وأرعى مرعاه، فيه شفاء المشتفى، وكفاية المكتفى»[1].

وقال (عليه السلام): «فمن يبتغ غير الإسلام ديناً، تتحقق شقوته، وتنفصم عروته،

(١) نهج البلاغة: الخطب ١٥٢.

وتعظم كبوته، ويكن مآبه إلى الحزن الطويل، والعذاب الوبيل»[1].

وقال (عليه السلام): «لا يترك الناس شيئاً من أمر دينهم لاستصلاح دنياهم إلاّ فتح الله عليهم ما هو أضر منه»[2].

٧: الثقافة

السابع: الثقافة، فإنها حيث تبين للناس رسم الحياة، التي يمكن أن يتجنب فيها الأخطار، بل الحياة السعيدة إلى أن يصل إلى الحياة التقدمية، توجب توجيه الإنسان.

والمراد بالثقافة: أعم عن التي تعلمها من بيته أو مدرسته أو محيطه، أو اكتسبها هو بفكره وتجربته.

وما يقال: من أن (ولد العالم نصف العالم)، يراد به أنه رأى أباه كيف يعمل فتعلمه، والمراد أن العلم نظري وعملي، والعملي يستوعبه الإنسان من أبيه العالم، كما أن ما يقال: (لا أدري نصف العلم)، يراد به أن العلم نصفان، نصفه أن تعلم أنك تعلم، ونصفه أن تعلم أنك لا تعلم، في قبال الجهل المركب.

وقد ورد في الحديث: «إن لقمان (عليه السلام) كان كثير التفكر».

كما ورد في أبي ذر (رضوان الله عليه): كان أكثر عبادته التفكر[3].

فالفكر يعطي الإنسان معرفة الأسباب والمسببات، وارتباط الأشياء بعضها ببعض، وطرق النجاح والفشل، والفكر مثله مثل القائد الآمر، بينما العمل الجوارحي مثله مثل التابع المأمور، ولذا ورد: «فكر ساعة خير من عبادة سبعين سنة»[4].

وورد: «إنما الأعمال بالنيات»[5].

---

(١) نهج البلاغة: الخطب ١٦١.

(٢) نهج البلاغة: قصار الحكم ١٠٦.

(٣) بحار الأنوار: ج٦٨ ص٣٢٦.

(٤) بحار الأنوار: ج٦٨ ص٣٢٦.

(٥) الوسائل: ج١ ص٣٤ الباب ٥ من أبواب مقدمة العبادات ح٧.

إلى غير ذلك.

والسعداء لم يسعدوا إلاّ بالفكر الصالح الذي تعقبه عمل صالح، والأشقياء لم يشقوا إلاّ بالفكر الفاسد الذي تعقبه عمل فاسد، وقد تكرر في القرآن الحكيم: ﴿الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ﴾[1]، فالإيمان فكر ونية وعزم، والعمل الصالح ما يتبع ذلك.

٨: الأسوة

الثامن: الأسوة، فإن الإنسان يتأسى في أعماله بمثال أو أمثلة، ويجعل تلك منهجاً لعمله، ولذا نجد الصالحين يتبعهم رعيل من الصالحين، وبالعكس من ذلك الفاسدين.

وفي القرآن الحكيم: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ الله أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو الله وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ الله كَثِيراً﴾[3].

وفي كلام للإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «فليتّأس متأسٍ بنبيه وإلاّ فلا يأمنن الهلكة»[4].

ولعله لذا ورد: «من سنّ سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها، ومن سنّ سنة سيئة كان له وزرها ووزر من عمل بها»[5].

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٥.

(٢) سورة الممتحنة: الآية ٤.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٢١.

(٤) مكارم الأخلاق: ص٩.

(٥) مشكاة الأنوار: ص٢٤٧.

٩: المحيط الطبيعي

التاسع: المحيط الطبيعي، فإنه يؤثر في الإنسان تأثيراً كبيراً، فكل إنسان كثيراً ما يكيف حياته على الطبيعة، إما تكييفاً طبيعياً، وإما اصطناعياً.

فالأول: مثل تأثير المناطق الإستوائية في لون بشرة الإنسان، بينما ليس كذلك تأثير المناطق غير الاستوائية، وإذا سمن إنسان من الإستواء في المناطق غير الحارة لم تمر أجيال منه إلاّ ويعتدل لونه، والعكس بالعكس.

وكذلك من التأثير الطبيعي كون الأمزجة حارة في الإستوائية، بلغمية في القطبية، وبينهما في غير المناخين المذكورين.

وأمراض المناطق المختلفة تختلف حسب المحيط الطبيعي، كما أن الحضارات ازدهرت في الأماكن الملائمة، لا القطبية والإستوائية، لأن المناخ المناسب يعطي للإنسان فرصة تكوين الحضارة وتكميلها، بينما المناخ غير المناسب لا يلائم ذلك.

وقد أرسل الأنبياء (عليهم السلام) بكثرة في الشرق الأوسط، وقال سبحانه: ﴿بَارَكْنَا حَوْلَهُ﴾[١]، حيث قال بعض المفسرين: البركة بالأنبياء، وورد في الحديث: إن موسى (عليه السلام) كان معه سبعون نبياً[٢].

ومن الواضح، وجود النشاط في الربيع والخريف بما ليس مثله في الشتاء والصيف، وقد ورد: «توقوا البرد في أوله، وتلقوه في آخره، فإن أوله يورق، وآخره يحرق، وإنه يفعل بأبدانكم كما يفعل بأشجاركم»[٣].

والذين يسكنون القطب يصنعون البيوت من الجليد، بينما سكان الغابات

---

(١) سورة الإسراء: آ ية ١.

(٢) بحار الأنوار: ج٤ ص٤٧.

(٣) راجع نهج البلاغة: قصار الحكم ١٢٨.

يصنعونها من الخشب، وسكان البادية يصنعونها خباءً، من الجلد تارة، ومن الوبر والصوف اخرى، أما سكان الجبال والغابات من المتوحشين فيسكنون الكهوف ورؤوس الأشجار، ومن على الضفاف يصنعون بيوت الطوب والآجر والطين.

أما أكل سكان سيوف البحار فالسمك، بينما سكان الواحات والمعاشب يأكلون لحم الأغنام، أما سكان الغابات فيأكلون مختلف أنواع الصيد، وكل يعمل أدواته مما عنده، فسكان الغابة يعملونها من الأخشاب، بينما سكان الجبال ونحوها يصنعونها من الأحجار، وأهل الحضارات من المعادن.

وفي مراكبهم يستفيد كل مما لديه من أوعال وأحمرة وجمال وأفراس ونحوها.

وملبس كل حسب ما يجده عنده، من جلد حيوان، أو قطن أو صوف أو أوراق أشجار متينة.

وهكذا الاستفادة من الأدوية تختلف حسب اختلاف المناطق، فلكل منطقة أدوية خاصة لا يلائم أهل تلك المنطقة إلاّ تلك الأدوية.

١٠: المحيط الاجتماعي

العاشر: المحيط الاجتماعي، حيث يؤثر الاجتماع في الإنسان تأثيراً كبيراً، وكلما كان الاجتماع أكبر، كان تأثيره في الإنسان أكثر.

ويكون من كبر الاجتماع اتصاله بالوسائل الحديثة باجتماعات أخر، بالحركة أو الاستماع أو المشاهدة، بل وحتى بالتجارة والزراعة، فإنه إذا نقلت بضائع ومصنوعات وحبوب من بلد آخر إلى بلد الإنسان تعلم منها التقدم والتطور.

فإن الإنسان للغريزة المودعة فيه من حب البقاء وحب التطور، يقتضي دائماً ما يبقيه وما يقدمه، فإذا رأى شيئاً يصادم أحدهما تجنبه، وإذا رأى شيئاً

يمده في أحدهما اتخذه، والاجتماع حيث يمتلأ بالمصادمات وبأسباب التقدم يسبب انسحاب الإنسان عن ميادين المصادمة، وسيره إلى ميادين التقدم.

فهو بين انفعال وفعل، حاله حال من في الغابة يهرب من الأسد، ويتقدم لقطف الثمر، وكما أنه لو لم يكن أسد ولا ثمر لم يهرب ولم يتقدم، كذلك إذا لم يكن اجتماع لم يكن هرب عن مصادمات الاجتماع، ولا تقدم إلى مواضع الفائدة.

لا للأنانية والعصبيات

بقي أمران:

أ: في الأفراد غير الناضجين تؤثر الأنانية والتعصب القومي والتعصب الجغرافي، وكل ذلك يؤخر الإنسان، فالأنانية الفردية والقومية والجغرافية، ستريحجب بين الإنسان وبين مصالحه، فلنفرض أن الإنسان طبيب وابتلي بمرض لا يفهمه، فهل خير له أن يراجع طبيباً يفهم مرضه ولو من غير قومه ومن غير محل سكناه، أو يتعصب فيعمل بمداواة نفسه، أو إلى طبيب قومه، أو طبيب محل سكناه، والحال هكذا في كل الأمور العلمية والصناعية وغيرها.

أما ما نشاهده من تقديم العقلاء بضائع أنفسهم على بضائع غيرهم، فليس ذلك إلاّ لأجل موازنة أهم، فهم في الحقيقة أيضاً يرجعون إلى الأصلح لا إلى الفاسد لأجل الأنانية.

والحال كذلك بالنسبة إلى القضاء للقريب والقوم ومن محل السكن، قبل تبيّن الحق، أو بعد تبيّن أن الحق ليس لهم.

وكذلك بالنسبة إلى غلق أبواب البلاد أمام العلم، أو أمام الغير ممن

يسمونه بالأجنبي في غير المصطلح الإسلامي، مع أن ضرر كل ذلك يعود إلى الإنسان نفسه.

ومن هذا القبيل صنمية الأحزاب والمنظمات والجمعيات، حيث إنها تطرد الغير وإن كان صالحاً، وتمدح الذات وإن كانت طالحة.

وقد ذكر الإسلام نصوصاً كثيرة في مضادة هذه الأمور، والتي لا تنتهي إلاّ بضرر الفرد والجماعة، ففي القرآن الحكيم: ﴿لاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أشياءهُمْ﴾[1].

وقال سبحانه عن لسان شعيب (عليه السلام): ﴿وَيَا قَوْمِ لاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَلاَ يَجرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُواْ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[3].

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لله شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ الله إِنَّ الله خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[4].

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لله وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقَيرًا فَالله أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ الله كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[5]

وقال علي (عليه السلام): «إما أخ لك في الدين ، أو نظير لك في الخلق»[6].

(١) سورة الأعراف: الآية ٨٥.

(٢) سورة هود: الآية ٨٩.

(٣) سورة المائدة: الآية ٢.

(٤) سورة المائدة: الآية ٨.

(٥) سورة النساء: الآية ١٣٥.

(٦) نهج البلاغة: الكتب ٥٣.

وفي الحديث: «إنصاف الناس من نفسك»[1].

وفي حديث آخر: «من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولاتكنّوا».

وفي شعر منسوب إلى الإمام (عليه السلام):

فإن يكن لهم في أصل نسب

يفاخرون به فالطين والماء[2].

وفي الآية الكريمة: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا أَنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ الله أَتْقَاكُمْ﴾[3].

وفي الآية الكريمة: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[4].

إلى غيرها من الآيات والروايات الواردة بصدد ما ذكرناه.

الزهد في الدنيا

ب: حيث ذكرنا المؤثرات العشر في الإنسان، وذكرنا في البند السابق مسألة الأنانية، ينبغي ذكر أن اللازم على الإنسان أن يتزهد في الدنيا، لا زهد التاركين الرهبان، بل زهد من يعرف عدم قيمة الدنيا في نفسها، فكيف بقيمتها في قبال الآخرة، فلا يفسد آخرته لتعمير دنياه، بل يجعل الدنيا كالقنطرة، ويعمل بما قاله الإمام الحسن (عليه السلام): «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً»[5].

---

(١) بحار الأنوار: ج٧٢ ص٢٩.

(٢) ديوان الإمام علي (عليه السلام): ص٥.

(٣) سورة الحجرات: الآية ١٣.

(٤) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

(٥) وسائل الشيعة: ج١٢ ص٤٩.

وفي القرآن الحكيم آيات بهذا الصدد، قال سبحانه: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ الله الدَّارَ الآخرة وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ الله إِلَيْك﴾[1].

وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا﴾[2].

وفي كلمات الرسول (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) أحاديث كثيرة بهذا الصدد:

قال علي (عليه السلام): «لبئس المتجر أن ترى الدنيا لنفسك ثمناً، ومما لك عند الله عوضاً»[3].

وقال (عليه السلام): «إقبالها خديعة، وإدبارها فجيعة»[4].

وقال (عليه السلام): «فلتكن الدنيا في أعينكم أصغر من حثالة القرظ» - هو شيء يدبغ به - «وقراظة الجلم»[5]، هو المقص الذي يجز به الصفوف.

وقال (عليه السلام): «إن دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز»[6].

وفي كلام آخر له (عليه السلام): «من عراق خنزير في يد مجذوم»[7].

---

(١) سورة القصص: الآية ٧٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٠١.

(٣) نهج البلاغة: الخطب ٣٢.

(٤) غرر الحكم: ص١٩٧ ح٣٧٥٣.

(٥) نهج البلاغة: الخطب ٣٢.

(٦) نهج البلاغة: الخطب ٣.

(٧) نهج البلاغة: قصار الحكم ٢٣٦.

التأثير المتقابل بين المحيط الاجتماعي والمحيط الطبيعي

(مسألة ١١): بين المحيط الاجتماعي والمحيط الطبيعي تأثير متقابل، فكل واحد منهما يؤثر على الآخر تأثيراً كثيراً أحياناً، وقليلاً أحياناً، ويتراوح الأمر بين الجانبين، فربما كان تأثير أحدهما على الآخر أكثر من العكس، إذ كلما كان الاجتماع أكثر قدرة من حيث الفكر والآلة والصنعة، كان تأثيره على الطبيعة أكثر، وكلما كان بالعكس كان تأثير الطبيعة على الاجتماع أكثر.

فمن ناحية قوة الاجتماع يقلع الإنسان أشجار الغابة الزائدة، ويجفف المستنقع، ويغير مجرى الأنهر، ويقلع الجبال، ويشق في ظاهرها الطرق، وينقب في باطنها لمرور السيارات والقطارات، وينقب تحت الأرض ليصنع المدن ونحوها أو ليستخرج المعادن، ويغير الهواء على الأقل في داخل الغرف، من الحر إلى البرد وبالعكس، وينشأ المطر، ويقرب البعيد بالوسائل السمعية والبصرية، وبالمواصلات، وينير ظلام الليل وظلام القطب، ويستخدم قوى المياه والأرياح لأجل إدارة المعامل، ويشق في الأراضي النائية الوعرة الطرق، ويثقب الأرض حتى يصل إلى المواد المذابة في داخلها لأجل الاستفادة من حرها في النور والحركة.

والحاصل: إنه يهيؤ لنفسه وسائل الراحة والتقدم من الطبيعة.

ومن ناحية الطبيعة، تؤثر الطبيعة في الإنسان في تغيير بشرته، وتجعيد شعره، وانكماش جلده، وتصغير ثقب أنفه، كما في الذين يعيشون في البرد القارص حيث إن الإنسان يصغر ثقب أنفه حتى يصعب وصول الهواء البارد بسرعة إلى رئته بحيث يوجب له الأمراض، وتشحيذ ذكائه في المناطق الحارة في الجملة، أو تكثير بلادته في المناطق الباردة في الجملة، وتحريف مزاجه أو استقامته، وسرعة بلوغه لأن النضج يكون أسرع، أو تأخيره في المجال الممكن بين الأمرين، وسرعة أو بطئ شيبه، فالأول في المناطق الحارة، والثاني في المناطق الباردة.

كما أن الأغذية المختلفة والمياه كذلك تسبب صحة الإنسان تارة، ومرضه أخرى.

وقد تسهل الطبيعة فيتمكن الإنسان فيها من بناء الحضارة، سواء بناها أم لا، وقد تصعب فيصعب الإنسان بناء الحضارة فيها.

ولا تلازم بين الأقوام المختلفة في الاستفادة وعدمها، كما لا تلازم بين وحدة الطبيعة ووحدة خصوصيات الأقوام، فمثلاً في النرويج قومان، أحدهما أرفع طولاً من الآخر، وأحدهما أنصع لوناً من الآخر.

وفي مكة المكرمة كانت تعيش قريش وأمية، وأخلاق الأولى العدل والكرم والصراحة والصفاء والخدمة، بينما أخلاق الثانية بالعكس تماماً من الأولى.

وفي الجنوب الغربي من أمريكا يعيش قومان من الهنود الحمر (هوبي) و(ناواهو) فمع اتحاد المناخ بالنسبة لهما، واتحاد المزاج فيهما، فهوبي يمتهنون الزراعة ويبنون البنايات الكثيرة الطبقات، بينما ناواهو يمتهنون الرعي ويسكنون عمارات ذات طبقة واحدة.

نعم الغالب أن المناخ الواحد يشبه ساكنوه بعضهم لبعض في أكثر

الامور، كما أن الساكنين في مناخ واحد يستفيدون من خيرات الطبيعة استفادة واحدة.

قد تختلف معيشة الأبناء مع معيشة الآباء

ولا تلازم بين كيفية معيشة الآباء ومعيشة الأبناء، وإن كان المناخ واحداً، والكيفية العامة واحدة، إذ كثيراً ما تنقلب أحوال الأمم من حالة إلى حالة، حتى في جيل واحد.

وذلك حسب اختلاف الثقافة والأسوة، فقد أرى التاريخ أن عرب الجاهلية كانوا في شظف من العيش، يشربون الطرق، ويقتاتون القد والورق، وكانوا أذلة خاسين، الجهل صبغتهم العامة، ووأد البنات من المكرمات عندهم، والقتال ونهب الأموال وهتك الأعراض ديدنهم، والعبادة للخشب والحجارة مفخرتهم، والمعاقرة والزنا والشذوذ الجنسي رائجة بينهم.

وفجئة تحولت تلك الأمة ببركة الإسلام، إلى كل ما كان يخالف حالتهم السابقة، حتى صاروا ﴿خير أمة أخرجت للناس﴾، و﴿شهداء على الناس﴾، و﴿وأمة وسطاً﴾، بلا إفراط وتفريط، وقد حملوا مشاعل العلم والهداية والفضيلة والتقوى إلى مشارق الأرض ومغاربها.

وقد أشار الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى حالهم قبل الإسلام وبعده، بقوله: «إن الله بعث محمداً (صلى الله عليه وآله) نذيراً للعالمين، وأميناً على التنزيل، وأنتم معشر العرب على شر دين، وفي شر دار، منيخون بين حجارة خشن، وحياة صم، تشربون الكدر، وتأكلون الجشب، وتسفكون دماءكم، وتقطعون أرحامكم، الأصنام فيكم منصوبة، والآثام بكم معصوبة»[1].

(١) نهج البلاغة: الخطب ٢٦.

وقال (عليه السلام): «إن الله بعث محمداً (صلى الله عليه وآله) ليس أحد من العرب يقرأ كتاباً، ولا يدعي نبوة، فَسَاقَ الناس حتى بوأهم محلتهم، وبلغهم منجاتهم، فاستقامت قناتهم، واطمأنت صفاتهم»[1].

وقال (عليه السلام): «وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ابتعثه والناس يضربون في غمرة، ويموجون في حيرة، قد قادتهم أزمة الحين» ـ الهلاك ـ «واستغلقت على أفئدتهم أقفال الرين»[2].

وقال (عليه السلام): «فالأحوال مضطربة، والأيدي مختلفة، والكثرة متفرقة، في بلاء أزل» ـ شدة ـ «وأطباق جهل، من بنات موؤدة، وأصنام معبودة، وأرحام مقطوعة، وغارات مشنونة»[3].

وقال (عليه السلام): «أضاءت به البلاد بعد الضلالة المظلمة، والجهالة الغالبة، والجفوة الجافية، والناس يستحلون الحريم، ويستدلون الحكيم، يحيون على فترة، ويموتون على كفرة»[4].

وقال (عليه السلام): «فانظروا إلى مواقع نعم الله عليهم، حين بعث إليهم رسولاً، فعقد بملته طاعتهم، وجمع على دعوته ألفتهم، كيف نشرت النعمة عليهم جناح كرامتها، وأسالت لهم جداول نعيمها، والتفت الملة بهم في عوائد بركتها، فأصبحوا في نعمتها غرقين، وفي خضرة عيشها فكهين، قد تربعت الأمور بهم في ظل سلطان قاهر، وآوتهم الحال إلى كنف عز غالب، وتعطفت الأمور عليهم في دوي ملك ثابت، فهم حكام على العالمين وملوك

---

(١) نهج البلاغة: الخطب ٣٣.

(٢) نهج البلاغة: الخطب ١٩١.

(٣) نهج البلاغة: الخطب ١٩٢.

(٤) نهج البلاغة: الخطب ١٥٠.

في أطراف الأرضين، يملكون الأمور على من كان يملكها عليهم، ويمضون الأحكام فيمن كان يمضيها فيهم، لا تغمز لهم قناة، ولا تقرع لهم صفاة»[1]. أي الحجر الصلد.

قوة الاجتماع تبعد الإنسان عن أضرار الطبيعة

ثم إنه كلما قوي الاجتماع، كان الإنسان أبعد عن أضرار الطبيعة، كالحر والبرد، والشمس المحرقة، والظلمة المركدة، والعوائق الطبيعية، والحيوانات الضارة والمؤذية.

بينما كلما ضعف الاجتماع، كان الأمر بالعكس، بل الإنسان يكون في ظل الحضارة الاجتماعية أكثر عمراً وأصح جسداً وأكثر أولاداً، بل وأجمل جسماً وأهنأ نفساً، وأبعد عن المنازعات والمقاتلات، والفوضى والاضطراب، والعكس بالعكس.

وقد ورد في الآية الكريمة: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[2]، إن كل مقدرات الإنسان التي ينزلها الله سبحانه في ليلة القدر لعامه سلام، وإنما تتحول عن السلام بسوء فعل الإنسان، وحتى مثل طغيان البحر، والقحط الناشئ عن قلة المطر، والمرض والموت الباكر، وتشوه الأطفال، والتلف بالزلازل والصواعق، إنما تكون من سوء فعل الإنسان.

فلماذا لا يتعاون الإنسان لأجل جعل السد أمام ماء البحر، ولماذا لا يحفر الإنسان الآبار الارتوازية لئلا يرتبط رزقه بالمطر، ولماذا لا يحافظ على صحته

---

(١) نهج البلاغة: الخطب ١٩٢.

(٢) سورة القدر: الآية ٥.

الشخصية، وصحة البيئة عن التلوث حتى يبتلى بالمرض، وكذلك الموت أكثر من سوء فعل الإنسان، ولذا ورد في الحديث: «أكثر أهل المقابر من التخمة»، ولماذا لا يحافظ على الجنين حتى يتشوه، ولماذا لا يجعل أنفاقاً في الأرض حتى تجر الزلزال إلى خارج المدن، أو يجعل للزلزال آلات تخبر عنها قبل تكونها ليتجنبها الناس، ولماذا لا يدفع شر الصواعق بالآلات المخمدة لها.

فالإنسان يتمكن أن يقوي جسمه ونفسه حتى لا تؤثر فيهما العوامل الطبيعية، كما يتمكن أن يزم الطبيعة بزمام العلم حتى لا تطغى عليه، وقد جعل سبحانه الكون مسخراً الإنسان، لا أنه جعل الإنسان مسخراً للكون.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ﴾[1].

هذا بالإضافة إلى الأسباب الغيبية التي هي وراء الماديات.

(١) سورة الأعراف: الآية ٩٦.

أسس رقي المجتمعات

(مسألة ١٢): إن الله سبحانه خلق الإنسان أول ما خلقه إنساناً، وقد دل على ذلك مختلف الأديان، أما التفصيل الذي ذكره الماديون من أن أصل الإنسان كان حيواناً، فقد دلت الأدلة على عدم صحة ذلك.

وقد زود الله الإنسان بأمور خمسة:

١) الفكر.

٢) النطق.

٣) الكتابة.

٤) إمكانية تطوير ما حوله بسبب اليد والرجل والحركة.

٥) كونه اجتماعياً.

فإن الإنسان بهذه الأمور الخمسة، تمكن من التدرج إلى مدارج الرقي، فبالثلاثة الأولى تمكن الإنسان أن يستوعب علماً كثيراً، وثقافةً واسعةً بالنسبة إلى ذاته وبالنسبة إلى ما حوله.

١: حيث إن الله سبحانه خلق ملايين المخلوقات، وقد أحصي في علم الحيوان مليون حيوان، كما أحصي من الأشياء غير الحية مليونان، ومن الواضح أن كل شيء من هذه الأمور ذات أبعاد متعددة، وكثيراً ما تكون ذات أشياء وأجزاء.

مثلاً الوردة لها جسم، وأوراق، وألوان، وعطر، وبزر، وغيرها.

وحتى الشيء الذي ليس له أجزاء، ذو أبعاد من لون وملمس وجسم وغيرها، هذا من ناحية.

٢: ومن ناحية ثانية، هذه المخلوقات في حركة وتطور واجتماع وانفصال مما يضيف إلى حالتها الذاتية حالة أخرى، مثلاً الوردة من ابتداء تكونها إلى حين رجوعها إلى التراب والماء والضوء والهواء لها حالات مختلفة، وقد

قال الحاج السبزواري:

كون المراتب في الاشتداد

أنواعاً استنار للمراد

وإنما قلنا: (إلى حين رجوعها) لأن الأربعة السابقة أهم مقومات التكون، ثم الشيء يتحلل إلى سابق حاله، ولذا سمى الحكماء العلم بالكون والفساد، فإن بزر الزهرة ماكنة وفيها قوة تتمكن أن تجذب إلى نفسها تلك العناصر الأربعة، كلاً بقدر خاص، وتمزج بينها وتغير صورها إلى ما يناسب الزهرة، من اللون والحجم والعطر والكيفية وغيرها، ثم بعد انتهاء قوة الماكنة تتحلل وترجع الأجزاء إلى ما كانت عليه سابقاً من التراب والماء وغيرها.

وليس هذا بالنسبة إلى الحيوان والنبات والإنسان فحسب، بل الجماد أيضاً في تحرك دائم، كما ثبت في علم الذرة، وأشار إلى ذلك الإمام الصادق (عليه السلام)، حيث قال لبعض أصحابه: «إن الآجرة التي يراها الرأي جامدة ساكنة هي في حركة دائمة».

وإن شئت قلت: إن العالم قد خلق فيه مليارات الأجزاء، وهي مبعثرة في كل العالم، والماكنات الصغار المودعة في الذرات تجذب ما يناسبها من تلك المليارات فتكبر نفسها، مثلاً بزر الزهرة ـ وهي ماكنة أو مئات الماكنات ـ تجذب شيئاً من العطر واللون والطعم والفائدة، و... المناسبة لها، أي حسب تركيب الله تعالى لتلك الماكنة، حتى تبلغ بلوغها النهائي، ثم تقف الماكنة عن الحركة لتأخذ الزهرة في التحلل، ويرجع كل شيء إلى الفضاء لتمتص ماكنة ثانية في وقت مناسب آخر الأجزاء المذكورة، وتتكون زهرة جديدة، وهكذا.

٣ : ثم من ناحية ثالثة، جعل الله للكون مليارات من القوانين، قانون حركة الأرض واحد منها، وقانون أن النفط يعطي الدفء والضوء اثنان منها، وقانون أن في كل جزء من البدن قوة جاذبة للغذاء وقوة مبقية لها، وقوة غاذية وقوة دافعة للزائد، أربعة قوانين منها، وقانون أن في الكبد ألفي ماكنة ألفا قانون منها، وهكذا.

٤ : ومن ناحية رابعة، هناك قوانين اعتبارية وانتزاعية، وما لها تقرر في وعاء خاص، وقوانين ذهنية، مثل اعتبار الورق ديناراً، وأن الأربعة زوج، وأن الكل أعظم من الجزء، ولو فرض أنه لم يوجد كل وجزء، ولا ذهن ذاهن أبداً، والصور الذهنية والتي هي إحدى الوجودات للشيء ـ على ما يقوله الحكماء ـ من لفظي وكتبي وذهني وخارجي.

وكل هذه المجموعات الأربع، هي أمور بتصور الإنسان لها وتصديقه لها يتكون العلم والثقافة.

وكثيراً لا يصل الإنسان إلى قانون من القوانين المودعة إلاّ بعد ملايين السنوات، ولا يهم ذلك في كون القانون قانوناً، كما أن الخسارة تكون للإنسان حيث يرتطم بالواقع، ولا يعرف السبيل إلى المخرج، حتى يصل بسبب التصاعد الزمني والفكري والعملي إلى ذلك القانون الذي أودعه الله في الكون.

مثلاً في باب القدرة، قانون: إن الترويض بالقدرة لا يدوم، بينما الترويض بالإدارة يدوم، قانون لم تصل إليه كافة الحكومات الديكتاتورية، ولذا أخذوا يتخبطون ويقعون في تناقض مع الشعوب ينتهي بضربهم للشعوب وأخيراً ضرب الشعوب لهم.

وفى باب التطبيق، قانون: إن التطبيق إذا لم يكن موافقاً للأيدولوجية، وقع التعارض بين الأمرين، حتى ينتهي الأمر إلى طرد الإيدولوجية للتطبيق، قانون عرف بعد تجارب كثيرة، وفشل ألوف القوانين التي وضعت خلافاً للإيدولوجيات.

وفي باب الاقتصاد قانون: عدم جدوى حلّ القضية الاقتصادية بالعقوبة، أو قانون: إن الاقتصاد المتين بحاجة إلى سياسة متمركزة، أوقانون: إن برمجة الاقتصاد تعارض القانون مما ينتهي بانتصار أحدهما على الآخر، قوانين أودعت في الكون، لم يصل إليها الناس إلاّ بعد معاناة وتجارب وفشل وتعديلات.

فالتاجر إذا تكسّر، إنما يكون حل قضيته بانسحابه عن ميدان الاقتصاد، بينما بعض الأنظمة يحل قضيته بالعقوبات، وذلك شيء غير لازم، لأن الإخراج عن ميدان الاقتصاد هو الحل العادل فلماذا المزيد من الحل بالعقوبة.

والمال يحتاج إلى الحماية في تحركه ونموه، والحماية إنما يوفرها السياسة المتمركزة، إذ بدونها يكون المال معرضاً للنهب، أو الصدّ أمامه عن التحرك، مما يسبب جموده على أقل تقدير، فإن المال جبان.

والبرمجة سلب للحرية التي منحها القانون العام، ولذا لابد وأن يكون أحدهما يهزم الآخر عن الميدان.

إن ماذكرناه من القوانين الخمس على سبيل المثال، وملايين القوانين الأخر، بإضافة ما تقدم من الحقائق وغيرها، هي التي تشكل مجموع العلم، في محيط معرفتنا الإجمالية، وإلاّ فلعل هناك فئات أخر من المعلومات لا نعرفها حتى إجمالاً، ولا نتمكن أن نشير إليها ولو إشارة مقتضبة.

والمجتمع يكون له تلك الثقافة التي حصلها من أجداده، وانتقلت إليه بالنطق والكتابة، أو حصلها بنفسه، وتلك الثقافة الكلية هي التي لها أكبر الأثر في تسيير الجامعة، بالإضافة إلى المحيط الطبيعي وغيره، مما تقدم بيانه في المسألة السابقة في الأمور العشرة.

المجتمع كلي متمايز عن أفراده

والمجتمع من جهة الكم، وإن كان مركباً من أفراده، فهو حاصل الجمع، فإذا ولد فرد زاد المجتمع كماً، وإذا مات فرد نقص من المجتمع فرد، إلاّ أن المجتمع من ناحية الكيف كلي مستقل متمايز عن أفراده فهو:

١ : قبل كل فرد فرد.

٢ : وبعد كل فرد فرد.

٣ : ولا يتغير بزيادة الأفراد ونقصها.

٤ : وهو يضغط على الفرد، ويعدل سلوكه أو يحرفه.

٥ : والفرد معه في تصارع دائم.

ولذا قال بعض الفلاسفة: بأن للمجتمع روحاً مستقلة.

فقد حدد أفلاطون الفرد والمجتمع في بنود سبعة:

أ) الإنسان موجود له روح وجسد، ولابد له لاستمرار حياته من إعطائه لوازم الحياة من المأكل والمشرب والملبس والمسكن و...

ب) الاجتماع كالإنسان، له روح وجسد، وإذا أريد بقاؤه لابد وأن يعطى حوائجه الأساسية حتى يتمكن من استمرار الجياة.

ج) الموجودات الحية ـ الإنسان والاجتماع ـ تطلب البقاء والدوام، ولكل منهما كيفية خاصة من البقاء.

د) الإنسان بالصورة الاجتماعية قابل للبقاء، وتقسيم العمل سبب دوام الإنسان وتكامله.

هـ) الإنسان ذاتاً اجتماعي، وبالتعاون مع الثقافة المشتركه يرتبط ببقية الأفراد ويتعاون معهم، والثقافة عبارة أخرى عن الفكر الاجتماعي.

و) الإنسان يعيش تحت ظل نظام اجتماعي، فلابد وأن يكون في كل اجتماع نوع من النظم والانتظام.

ز) النظم الاجتماعي، أي الروابط التي تحكم الاجتماع، قابلة للدرك.

وكلامه وإن كان تاماً في بعض بنوده، إلاّ أن بعض بنوده الآخر محل نظر، إذ للاجتماع روح خاصة، وأما متطلباته، إنما في آثار ومتطلبات المجموع من حيث المجموع، حيث إن الاجتماع يوجد علاقات جديدة، مثلاً إنسان واحد لا يكذب ولا يضرب ولا يستغيب ولا ينافق ولا يتزاوج، ولا يحزن لفقد صديق ومرضه، وهكذا، فإذا صار إنسانان صار كل ذلك، فهل معنى ذلك أن إنسانين لهما ثلاثة أرواح، روحان لكل واحد، وروح للمجموع.

وأطولية عمر الجامعة، وضغطها على الأفراد وما أشبه، معناه أن الأفراد الآخرين موجودون قبل هذا الفرد، كما أنهم موجودون بعده بأعيانهم أو بأبدالهم، وإن جماعة إذا تطلبوا شيئاً كان الفرد ـ بحكم أنه يريد أن يعيش معهم، وأنه إذا لم ينسق معهم صعب عيشه معهم لازدرائهم به، وعدم قضائهم حوائجه ـ مجبوراً على إعطائهم ما طلبوه، من باب قاعدة الأهم والمهم، الكامنة في فطرة كل إنسان حيث يقدم الأهم على المهم.

ولذا الذي ذكرناه من النظر في روح الاجتماع، لم يوافق الحكماء الذين

جاؤوا بعد أفلاطون معه، إلاّ نادراً، وإن ذهبوا إلى بعض بنوده السبعة المتقدمة، بل أضاف بعضهم أن الاجتماع له نداء ضد الظلم، ولذا ينبري جماعة للمقاومة على الحاكم الظالم مهما كلفهم من مال أو روح أو جاه أو غيرها.

ثم إنه إذا أريد معرفة الاجتماع يلزم أن يلاحظ الاجتماع بنفسه لتدرك قوانينه، فإن ملاحظة المزاج الفردي والمحيط الطبيعي والمحيط المصطنع السياسي الجغرافي، وإن كانت دخيلة في فهم الاجتماع، لكن للاجتماع بالإضافة إلى ذلك قوانين خاصة، لا تتسنى معرفتها إلاّ بمعرفة تلك الثلاثة، بالإضافة إلى قوانينه الخاصة، والمجموع من حيث المجموع يعطي معرفة قوانينه.

(مسألة ١٣): في الاجتماع نوعان من الثقافة، أحدهما في ضمن الآخر.

أما الثقافة العامة فهي التي تعطي الاجتماع لوناً خاصاً وتميزها عن سائر الاجتماعات، سواء عمودياً أو أفقياً، حتى وإن كانا من دين واحد، فالاجتماع العربي المعاصر مثلاً يختلف عن الاجتماع الفارسي والهندي الحاضرين، كما أنه يختلف عن الاجتماع العربي قبل مائة سنة.

كما أن كل اجتماع عامّ في داخله جماعات إما طبيعية كالقبايل، أو اصطناعية كالأحزاب والجمعيات، لكل جماعة جماعة ثقافة خاصة، لكن ليس بينهما كالبون بين ثقافات الاجتماعات، ومن مجموع تلك الثقافات المضمونة تتولد الثقافة العامة للاجتماع، بعد أن يضاف على تلك الثقافات لون الاجتماع بما هو اجتماع.

ولعله إلى ذلك تشير الآية الكريمة: ﴿صِبْغَةَ اللهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً﴾[1].

ولعل التعميد الذي نراه عند المسيحين ـ إن كان له أصل ـ كان إشارة إلى تغيير اللون ظاهرياً، إشارة إلى تغيير اللون معنىً.

والثقافة الاجتماعية عبارة عن الدين والعلم والأخلاق والرسوم والعادات ونحوها.

مثلاً الرسوم في الزواج والطلاق والولادة والموت والمعاملات والمواريث

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٣٨.

والعقوبات والحرب والسلم والمعاهدة وما أشبه، كلها تدخل في تكوين اللون العام للاجتماع مما يسمى بالثقافة الاجتماعية.

والدين الإسلامي ونحوه، وإن كان يعطي برامج لكل أتباعه، إلاّ أن كثيراً من البرامج ليست بحد الواجبات والمحرمات، بل في كثير منها سعة للأقوام أن يأخذوا بأي جزئي منها، ولذا نرى تختلف عادات الفرس عن العرب عن الهنود عن الترك وهكذا، وإن كان الإطار الإسلامي العام محكماً على جميعها، هذا بالإضافة إلى الأسباب التابعة للمناخ ونحوه مما يدخل في تلوين الاجتماع، مثلاً شدة الحر في قلب الأسد توجب التعطيل في مدينة كذا، وهكذا التبليغ في وقت كذا، أو الزيارة في موسم كذا في الأعتاب المقدسة أو ما أشبه، بينما ليس في مكان آخر هذا اللون.

وقد ذكروا أن من فضائل الإسلام أمرين:

أحدهما: مرتبط بالمقام، وهو أن الإسلام يصلح للانسجام مع مختلف الشعوب في مختلف الأزمان والأماكن، لأنه دين يسر.

قال سبحانه: ﴿يُرِيدُ الله بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾[2].

وقال عز من قائل: ﴿يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾[3].

وقال (صلى الله عليه وآله): «رفع عن أمتي تسع»[4] الحديث.

إلى غير ذلك، بالإضافة إلى ملائمة قوانينه للعقل، ولذا يتمكن كل جماعة أن يتخذه ديناً وعقيدةً ونظاماً

(١) سورة البقرة: الآية ١٨.

(٢) سورة الحج: الآية ٧٨.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

(٤) تحف العقول: ص٤١.

مع بقاء عاداته وتقاليده وما أشبه مما لا تتصادم مع الإسلام.

والأمر الثاني: مرتبط بنبي الإسلام (صلى الله عليه وآله)، وكان سبباً لسرعة تقدم الإسلام مما يرتبط بالآخرة إلى الإسلام نفسه، وهو أن كل إنسان وإن كان من ألد أعداء الإسلام، عرف أنه يتمكن أن يعيش في كنف الإسلام في أمن وسلام، سواء أسلم أم لا، ولذا قال (صلى الله عليه وآله) لكفار مكة: «اذهبوا فأنتم الطلقاء»[1]، مع أنهم كانوا جناة مجرمين ولم يسلموا، حتى يشملهم «الإسلام يجبّ عما قبله».

وكيف كان، فالثقافة الاجتماعية عبارة عن العقائد والأعمال الفردية منضّمة إلى الأمور الاجتماعية من الروابط التي يأتي بها الفرد مع الآخر، والجماعات مع الجماعات.

تكامل الثقافة

وكلما تقدمت الثقافة ظهرت لها خاصيتان:

١: التكامل، وهي في داخل الاجتماع، حالها حال ما بالقوة في داخل ما بالفعل، فإن الله تعالى خلق أشياء الكون بعضها بالفعل وبعضها بالقوة، لا على نحو تز و آنتي تز وسنتز، فالدجاجه في بطن الفرخ، والفرخ في بطن البيضة، والبيضة في بطن الدجاجة، وكذلك الشجرة في بطن النبتة، وهي في بطن الحبة،

فكل مرتبة حالية تسمي بالفعل، وكل مرتبة مستقبلية تسمى بالقوة، حيث إنه قد أودع في داخل الشيء قوة تسير تلك القوة ذلك الشيء إلى ذلك الكائن المستقبلي.

والثقافة في داخل الاجتماع هكذا، تسير من القوة إلى الفعل، مثلاً مسائل

(١) الوسائل: ج١١ ص١١٩ الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو ح١.

الفقه في (جواهر الكلام) وهي تقارب ربع مليون مسألة كانت في بطن (الشرائع)، وهو بدوره كان في بطن (الكتب الأربعة) مثلاً، وهكذا كلما تقدم الاجتماع أخذت الثقافة في التكامل، فالعقل الذي هو حجة باطنة لله سبحانه مودع في الإنسان، يحذف الزائد ويأخذ باللباب، وينمّي ذلك اللباب بقدر الحاجة الفردية والاجتماعية، وبذلك يتكامل الإنسان في نفس الوقت.

تعقد الثقافة

٢: التعقد، فإن حاجات الإنسان الجسدية والنفسية كثيرة، وكلما وجد الإنسان إمكانية تحصيلها أخذ في اكتسابها، وبذلك تتشابك الروابط أكثر فأكثر، وتتعقد الحضارة.

فمثلاً إذا كان للإنسان مائة صديق، وكان لكلٍ رسم زواج وولادة، وسفر ومرض وموت، كان عليه لهم خمسمائة مرسوم، كما أن عليهم له كذلك، فإذا فرض تعقد كل واحد من هذه المراسيم، بأن انتقلت من البساطة البدائية إلى التعقد الحضاري، كان التكليف عليه أكثر ثقلاً، فمثلاً في رسم الموت يحضر احتضاره وتشييعه والصلاة عليه ودفنه وفاتحته، وحضور قبره في الأسبوع والأربعين والسنة، وكل مرة يحتج الأمر إلى الوقوف في صف السيارة للركوب والنزول مرتباً إلى غير ذلك.

والفارق بين الإنسان والحيوان يظهر في هاتين الجهتين، بالاضافة إلى جهة ثالثة:

١) فالحيوان له غرائز، كل يسير في المسير المقرر له، ﴿أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾[1]، إلى زمان استمراره في الحياة، فلا تكامل له حسب ما وصل إليه العلم، وإن كان من المحتمل أنه يأتي يوم يتكامل فيه الحيوان،

(١) سورة طه: الآية ٥٠.

بأن يربى حتى يصل إلى التطوير، كما قاله بعض علماء الحيوان، و قال ابن سيناء: (فذره في بقعة الإمكان)، وقد ذكر بعض علماء الحيوان: إن الآثار والتنقيب دلّت على أن النمل منذ خمسين مليون سنة لم يطرأ على حياته أي تطوير.

٢) وحيث لا تطوير في حياة الحيوان، لا تعقد فيها، إذ التعقد من ولائد التطوير، وإن كان من الممكن مثلاً أن يقال: إن نملتين حياتهما أكثر بساطة من خمس نملات، حيث إن واجب كل واحدة يكثر، حيث للجميع الولادة والموت وما أشبه مما يوزع بعض أعمالها على جميعها.

٣) ثم الحيوان لا ينتقل إرث الثقافة من جيل منه إلى جيل آخر، مما يوجب تراكم الثقافة على الجيل الثاني، ثم ثقافتهما على الجيل الثالث، وهكذا.

٤) والإنسان في حياته يتعثر في النزول ثم الصعود وهكذا، ولذا كانت لثقافة الاجتماع تعاريج، بينما ليس للحيوان كذلك.

تشابه المجتمعات

ثم إن الإنسان حيث خلقه الله سبحانه بفطرة واحدة، لابد وأن يتشابه بعضه مع بعض في الأوليات الاجتماعية والانفرادية.

وهذه الأوليات هي الجامع بين أفراد البشر وكل اجتماعاته، سواء الاجتماعية البدائية، أمثال قبائل إسكيمو، أو التي وصلت إلى غاية الحضارة الحاضرة، مثل العقيدة بشيء كالإله الوا حد، أو المتعدد المرئي أو غير المرئي، أو الطبيعة أو ما أشبه ذلك، ومثل صنع الوسائل، والأخذ والعطاء، والعبادة أي الخضوع أمام شيء ولو الأصنام البشرية أو الحجرية، والتعاون والزواج وتربية الأولاد، وجعل

الارتباطات وحفظها، سواء القلبية أو الحزبية أو ما أشبه، والزراعة والتجارة والطبخ، وصنع الملبس والمسكن، وطلب الراحة واللعب وتربية الحيوان، والحرب والسلم، وعقوبة المجرم، وتطلب الحق، وتحسين الحسن، وتقبيح القبيح، ومراسيم خاصة للزواج والولادة والموت، وحب الاستطلاع وغير ذلك.

وثقافة كل اجتماع، مستقاة مما تقدم في بعض المسائل السابقة، كما أنها هي التي تنعكس على العقائد والنيات والأعمال والسير لكل اجتماع، فمثلاً الثقافة الفلانية توجب حرق الأموات، وثقافة أخرى توجب جعل الميت للغربان ونحوها لتأكله، وثقافة ثالثة توجب دفنه بمراسيم خاصة.

وليست للإنسان طبيعة خاصة توجب عليه سلوكاً خاصاً كالحيوان، كما أن المحيط الطبيعي ليس دخيلاً في كل عمل يعمله الإنسان، بل الثقافة هي التي تفرض عليه ما تقدم من العقيدة والسلوك وغيرهما، والإنسان دائماً ومن قديم الزمان يغير ثقافته إلى الأفضل، كما أنه دائماً يأخذ بالجانب الاجتماعي، فيفكر ويعمل لكسب أكثر قدر من الأصدقاء، وكذلك يسعى لترويض الطبيعة، لا للأمن من شرها فحسب، بل للاستفادة منها أيضاً.

تاريخ الإنسان

والإنسان لا يعلم تاريخه، وأنه متى كان آدم (عليه السلام)، وكل ما في بعض التواريخ ليس مستنداً إلى علم قطعي، أو قول معصوم (عليه السلام) يعلم الغيب بإذن الله تعالى.

أما قول الماديين بأن الإنسان كان قرداً، وأنه أتم المراحل التي وجدناها في نصف مليون سنة مقسماً على عصر الإنسان القردي، ثم إنسان نئان درتال، ثم إنسان كرومان يون، ثم الإنسان الحالي، فلم يقم عليه حتى مستند استحساني، كما

لا يخفى على من راجع أدلتهم.

ومثل ذلك في عدم الدليل، جعل إنسان إسكيمو دليلاً على حال الإنسان الأول، وقد قرر في علم المنطق أن (الجزئي لا يكون كاسباً ولا مكتسباً).

وقال سبحانه: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[1].

و: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[2].

بل الإنسان الأول كالإنسان الحالي، له نفس الغرائز والمتطلبات والمخاوف وغيرها كما تقدم.

التنقيب عن الآثار التاريخية

ثم إنه يلزم معرفة ثقافة أي مجتمع دثر في التاريخ، كعاد وثمود وفرعون وقوم لوط وأصحاب الأيكة، وكذلك من قبلهم، ومن بعدهم، ومعرفة الثقافة تحصل من آثارهم.

ومن هنا يهتم العلماء بحفظ الآثار، وبالتنقيب عن الاثار، وفي الأحاديث: (عندنا مصحف فاطمة عليها السلام)[3]، وقد حفظوا (عليهم السلام) عصى رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وكتاب علي (عليه السلام)، وثوبه الذي ضرب فيه، إلى غير ذلك، وقد وردت أحاديث بأن الإمام الحجة (عليه السلام) إذا ظهر تكون معه مواريث الأنبياء (عليهم السلام) والرسول وفاطمة وآبائه (عليهم الصلاة والسلام).

وقد اهتم علماء الاجتماع والآثار، لجعل وسائل لمعرفة الأدوار بالوسائل العلمية التي وصلت إليها الإنسانية في العصر الحاضر، ويجعلون متاحف أثرية إلى جنب المتاحف العلمية، والأمم الحاضرة تحاول أن ترفع نسبها إلى قرون

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

(٢) سورة يونس: الآية ٣٦.

(٣) أصول الكافي: ج١ ص٢٣٩.

وقرون، لإفادة تراكم الثقافة والحضارة عندهم، فقد تقدم أن كل جيل يرث ثقافة الأجيال المتقدمة.

والتنقيب عن الآثار لكشفها يفيد الإنسان ـ بالإضافة إلى العلم بالغابر، والعلم مطلوب طبيعي للإنسان ـ معلومات يستفيد منها الإنسان لحياته الحاضرة.

مثلاً إذا فحصنا عن حياة الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) وهارون العباسي، فرأينا أن الأول كان مطارداً للظلم والظالمين والفساد والترف، بينما كان الثاني غارقاً في كل ذلك، عرفنا أن بقاء الإنسان خالداً في التاريخ سببه الثاني، وبذلك يكون الظلم منفوراً لنا، والعدل محبوباً، وتلك عبرة نستلخصها من التاريخ، وكذلك غير ذلك.

ولا فرق في الاستفادة من الآثار بين كون الثقافة التي نجدها في غابر التاريخ (مادية) مما صنعت بأيديهم، من زراعة وصناعة ووسائل حياة آخر، أو (معنوية) كعلمهم وعقيدتهم وفنونهم ومراسيمهم في الولادة والزواج والموت والمعاملات والمرافعات وما أشبه، وحتى الكلمة المكتوبة والآنية الحجرية لهما دلالة على جانب من الحضارة الغابرة لتلك الأمة.

مثلاً إذا وجدت كلمة (ماء) محفورة على كوز في حفريات قبل عشرة آلآف سنة في (تل أبيب) دلت على أن العرب كانوا يسكنون هذه المنطقة، وأن اللغة العربية كانت في ذلك المكان، وكذلك إذا وجدت قطعة رخام منقوش عليها صورة محاربين ملابس بعضهم كذا، وملا بس بعضهم كذا، دلت على أن الحرب كانت بين السلطتين اللتين كانتا معلمتين بهذه الشارات وتلك الشارات.

قال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «وسر في ديارهم وانظر إلى آثارهم»[1].

وقبل

(١) انظر نهج البلاغة: الكتب ٣١، وفيه: (وسر في ديارهم وآثارهم فانظر فيما فعلوا ..).

ذلك قال الله تعالى: ﴿فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ﴾[1]، وقال: ﴿وَإِنَّهَا لَسلسَبِيلٍ مُّقيمٍ﴾[2].

ولما مرعلي (عليه السلام) على إيوان كسرى، أنشد بعض من حضره:

جرت الرياح على محل ديارهم

فكأنهم كانوا على ميعاد

فقال له الإمام (عليه السلام)، بل اقرأ: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ﴾[3].

ثم إنه من تراكم الثقافة الماضية والثقافة الحاضرة، يمكن أن يستكشف الخطوط العريضة للثقافة المستقبلة، بعد ملاحظة وحدة سير الإنسان، فيما حفظ من التاريخ، مضافاً عليها كيفية سير الحضارة، فإذا رأينا سيارة تسير في الساعة الأولى خمسة فراسخ، وفي الثانية ستة، وفي الثالثة ثمانية، حكمنا بأنها تصل إلى البلد الفلاني في ساعة كذا، بعد جمع ماضي السير ومستقبله، ملحوظاً فيه تصاعد سير السيارة في كل ساعة، وكتاب (صدمة المستقبل) و(التحدي العالمي) إلماع إلى هذا الأمر.

الهيكل العظمى للثقافة

ثم إن ثقافة الاجتماع على كثرة وحداتها، تنتظم في ثقافة موحدة، هي بمنزلة الهيكل العظمي للثقافة العامة للاجتماع، وكما أن الهيكل العظمي موحد وإن تر كب من أجزاء.

ثم يأتي بعد ذلك دور ما يحيط الهيكل من اللحم والأنسجة والعروق والأوردة وما أشبه، كذلك حال الثقافة، فثقافة العقيدة، وثقافة الآداب

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٣٧.

(٢) سورة الحجر: الآية ٧٦.

(٣) سورة الدخان: الآية ٢٥.

والرسوم، وثقافة المعاملات، وثقافة العبادات، وثقافة الأحوال الشخصية و... أجزاء يركب منها الهيكل الثقافي العام للاجتماع.

ثم تلك الوحدات (الأعضاء) تملأها الخصوصيات والمزايا لكل ثقافة ثقافة.

وكما أن الهيكل العظمي للإنسان غير الهيكل العظمي للغزال والسمك والطائر، كذلك لكل اجتماع هيكل عظمي خاص من الثقافة، يتمايز عن الاجتماع الآخر بذلك، وحتى الأنبياء (عليهم السلام) حيث كانت تختلف أزمنتهم، كان لكل هيكل ثقافي خاص، وإن كان الجميع يجتمعون في الأمور الأعم من ذلك، حال اجتماع الإنسان والطير والسمك والغزال في أصل الهيكل العظمي مثلاً، وإلى هاتين الرتبتين: رتبة الاجتماع والافتراق، أشارت الآيات الكريمة:

فمن الأولى: قوله سبحانه: ﴿قُولُواْ آمَنَّا بِالله وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾[1].

ومن الثانية: قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾[2].

وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[3].

وقال: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاء الله لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ آتَاكُم﴾[4].

ثم إن الكوارث أمثال الزلازل والفيضانات وما أشبه، إذا لم تبدد

(١) سورة البقرة: الآية ١٣٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٠٦.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٨٥.

(٤) سورة المائدة: الآية ٤٨.

الاجتماع تبديداً كاملاً ، وكما في عذاب الله حيث يفني الأمة ، لا تحطم الهيكل العظمي للثقافة ، وإن كانت تحطم جملة من الأعضاء والأغشية ، وما إلى ذلك.

عوامل تشكل الجماعات

(مسألة ١٤): قد تقدم بعض الكلام حول الاجتماع، وبقي بعض أخر حول الجماعات بمختلف أشكالها وأساميها، فنشرحه في هذا البحث.

إن الجماعة إنما تتشكل لأحد أمور ثلاثة:

١) لأجل الاحتياج الذاتي، إما حاجة دينية أو حاجة دنيوية، مادية أو غير مادية، فالحاجة الدينية مثل الصلاة الواجبة جماعة كالفطر والأضحى والجمعة في أيام الحضور، والحاجة الدنيوية المادية مثل ما إذا اجتمعوا لأجل بناء أو صنع طعام أو ما أشبه مما لا يتأتى إلاّ بالجماعة، والحاجة الدنيوية غير المادية، مثل الجماعة لأجل اللعب أو النظر إلى تمثيلية أو نحوهما.

٢) لأجل قضاء حاجة الاجتماع، مثل الجماعات الخيرية الاجتماعية لأجل حاجة المجتمع، كما تتشكل جماعة لأجل فتح المدارس والمستشفيات وبناء دور للفقراء وما أشبه دلك، وفي هذا يدخل ما يتشكل لأجل دفع حاجة الاجتماع الدينية، كتشكل الجمعية لأجل بناء المساجد في القرى الجدد التي لا مساجد لها.

٣) لأجل الضغط الاجتماعي، مما ليس سببه القريب الاحتياج الذاتي أو الغيري، وإن كان ينتهي بالآخرة إلى أحد الأمرين السابقين، كالاجتماع لأجل تكليف مجلس الأمة بعض أعضائه لأجل النظر في قانون أو حاجة اجتماعية أو ما أشبه ذلك، فإن الضغط الاجتماعي المنصب على المجلس

سبب تكليف الأعضاء من قبل المجلس بذلك.

التسالم والتنازع في الجماعات

ثم إن الجماعات المتشكلة حسب اختلاف ثقافتها من ناحية، واختلاف المحيطين الطبيعي والاجتماعي من ناحية ثانية، تنقسم إلى:

١: ما يميل إلى التسالم.

٢: وما يميل إلى التنازع.

فقد تكون الثقافة المبني عليها الجماعة ثقافة سلام، وقد تكون بالعكس، كما أن الاجتماع قد يحبذ السلام، وقد يحبذ النزاع، وطبقاً لذلك فالجماعة أيضاً تميل إلى أي منهما.

أما المحيط الطبيعي فالمحيطات الحارة ذات أمياه الثقيلة أقرب إلى تربية الجماعة خشنة الأخلاق، بينما المحيطات الباردة بالعكس تربي الجماعة جانحة إلى السلام، ولا يخفى أنه بالإمكان تبديل الثقافة الخشنة في المجتمع إلى الثقافة المسالمة، وكذلك المحيط الطبيعي بتغيير الماء والهواء، بصنع الأنهار الجارية، ولو من الآبار الارتوازية، فإن الماء الجاري يكون خفيفاً من جهة كثرة مرور الهواء في داخله، بالعكس من الماء الراكد الموجب لثقله، ثم يصفى الماء من المواد العالقة، حتى يخف ولا يؤثر في أحداث الأرياح الغليظة في البدن، مما يسبب سوء الهضم والمرض، وأخيراً سوء الأخلاق.

وأما الهواء فبكثرة التشجير والأحواض والنافورات، والساحات العامة الملطفة بالماء والشجر، وقد استخدمت حكومة بعض البلاد خبراء لتخفيف حر الصيف حيث كان يصل إلى خمس وخمسين درجة، بالإضافة إلى رطوبة الهواء والغبار مما يزيد الأمر إعضالاً، فقالوا بأن التخفيف ممكن بقدر عشر

درجات، إذا غرست الدولة مائة وعشرة ملايين شجرة.

ثم للطعام أيضاً الأثر البالغ في السلام والنزاع، كما أن المنهج الحيوي المقرر له تأثيره أيضاً.

فالأطعمة الباردة طبعاً، تسبب ميل الإنسان إلى البرودة المنتجة للسلام، وبالعكس من ذلك الأطعمة الحارة.

وإذا كانت الأنظمة شرعية، والمواعيد مضبوطة، والمشاكل محلولة بمناهج سهلة و... مالت الأمزجة إلى السلام، بينما العكس يكون مبعثاً لخلاف ذلك.

روى حبيب الخثعمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «أفضلكم أحسنكم أخلاقاً، الموطئون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون وتوطأ رحالهم»[1].

وعن القداح، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المؤمن آلف مألوف، ولا خير في من لا يألف ولا يؤلف»[2].

وقال علي (عليه السلام) كما في (نهج البلاغة): «قلوب الرجال وحشية، فمن تألفها أقبلت عليه»[3].

وعن ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ألا أخبركم بمن تحرم عليه النار غداً، قالوا: بلى يا بن رسول الله، قال: الهين القريب، اللين السهل»[4].

وعن علي بن دعبل، عن الرضا (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن علي (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «المؤمن هين لين سمح، له خلق حسن، والكافر فظ غليظ، له خلق سيء، وفيه جبرية»[5].

---

(١) الكافي: ج٢ ص١٠٢.

(٢) الكافي: ج٢ ص١٠٢.

(٣) نهج البلاغة: قصار الحكم ٥٠.

(٤) الوسائل: ج٨ ص٥١١.

(٥) الوسائل: ج٨ ص٥١١.

وفي الرسالة الذهبية للإمام الرضا (عليه السلام): «إن قوى النفس تابعة لمزاجات الأبدان، ومزاجات الأبدان لتصرف الهواء، فإذا برد مرة وسخن أخرى تغيرت بسببه الأبدان وتابعه الصور، فإذا استوى الهواء واعتدل صار الجسم معتدلاً، لأن الله عز وجل بنى الأجسام على أربع طبائع، على الدم، والبلغم، والصفراء، والسوداء، فاثنان حاران، واثنان باردان، وخولف بينهما، فجعل حار يابس، وحار لين، وبارد يابس، وبارد لين، هم فرق ذلك على أربعة أجزاء من الجسد، على الرأس، والصدر، والشراسيف، وأسفل البطن»[1]، إلى آخره.

النضج الفكري يقلل النزاعات

ثم إن الجماعة كلما قربت إلى الفهم مالت إلى المعايشة بسلام مع كل الجماعات، سواء جمعهم الإطار العام أم لا، وإنا نرى أن البلاد الأوروبية تحاربت طويلاً، ثم سالمت بعضها البعض، لكنها لم تصل بعد إلى المسالمة مع العالم الثالث مثلاً، حيث إن استعمار فرنسا وبريطانيا وغيرهما لا زال موجوداً، بينما إنا نجد أن البلاد الإسلامية حيث ابتعدت من الكتاب والسنة تحارب بعضها بعضاً في سبيل الأوهام، بمختلف أنواع المحاربة.

ولو أخذت الدنيا بالعقل والعدل اختفت الحروب، حيث إن سبب الحروب والمنازعات إما الأوهام، وإرادة كل أن يتقدم مما ليس حقه، وإما المال حيث يستغل بعضهم بعضاً، فالاتحاد السوفياتي وأمريكا مثلاً يحاربان الشعوب، الأولى لحب السلطة، والثانية لحب الثروة، أما بريطانيا فإنها تحارب لأجل أن لا ترجع إلى مكانها اللائق بها مما يقتضيه حجمها الواقعي.

(١) الرسالة الذهبية: ص٤٧.

لا يقال: فكيف الإسلام يحارب.

لأنه يقال: إنه يحارب:

١: لأجل الدفاع عن نفسه أمام المهاجمين، وهذا بسببهم لا بسببه.

٢: لأجل إعلاء كلمة الله وإنقاذ المستضعفين، حيث يريد إنقاذ الناس من الخرافة، أو إنقاذ المستضعفين من براثن المستغلين والمستكبرين، فيحارب الذين انحرفوا لأجل إزاحتهم فقط، وبقدر أقصى والضرورة.

٣: لأجل إخماد البغاة الذين بغوا، وكل ذلك يرجع إلى رد الاعتداء، لا الاعتداء، وذلك لا ينافي ما ذكرناه من أن العقل والعدل يوجبان اختفاء الحروب.

ولذا كان الوعي من أوليات لوازم العيش بسلام للجماعة مع الجماعات الأخر، فإن فهم أن عدم الانسجام ينتهي إلى سقوط عدم المنسجم بنفسه، يوجب الانسجام والوئام، ولذا ورد في الحديث، إنه سئل (عليه السلام) عن الحيلة، فقال: «في ترك الحيلة»[1].

أنواع التسالم

ثم اللازم أن لا يكون التسالم والتعاون ناشئاً عن الاحتياج، وإلاّ لم يكن له فضلية أولاً، ولا دوام له ثانياً، بل اللازم أن يكون عن علاقة وحب لنوع الإنسان، وقد قال الإمام الحسين (عليه السلام) لأهل الكوفة: «إن لم يكن لكم دين، وكنتم لا تخافون المعاد، فكونوا أحراراً في دنيا كم»[2].

(١) بحار الأنوار: ج٣٥ ص٣٨٢ ب١٨.

(٢) بحار الأنوار: ج٤٥ ص٥١.

وعليه، فالتسالم على ثلاثة أنواع:

١) أن يكون لعدم التصادم في المصالح.

٢) أن يكون للاحتياج والترابط في المصالح.

٣) أن لكون لأجل الإنسانية والفضيلة.

وهذا الثالث بالإضافة إلى أنه معنى سام، أدوم وأبقى وأكمل وأجمل، وقد سمى بعض علماء الاجتماع القسم الثاني بالوحدة الميكانيكية، والقسم الثالث بالوحدة الحيوية.

وحيث إن أفراد الجماعة المتشكلة لا يمكن أن يكون تسالمهم من القسم الأول، كان لابد وأن يكون من أحد القسمين الأخيرين، من غير فرق بين أن يكون الاحتياج في القسم الثاني مادياً، كما إذا تشكلوا لأجل مطعمهم ومسكنهم، أو معنوياً كما إذا تشكلوا لأجل العلم والثقافة والفن ونحوها.

ثم إنه كلما كان الانسجام بين أفراد الجماعة أكثر، بأن كانت الأنفس مماثلة في التربية، كان التحام الجماعة أكثر وكان التقدم أسرع وكانت النتائج أكبر، وبالعكس من كل ذلك ما كان الابتعاد بين النفسيات أكثر، لعدم وحدة التربية، بله ما إذا كان بعض سيء التربية.

طرح تحقيق الانسجام

والانسجام الأكثر يتحقق بأمور:

الأول: قلة أفراد الجماعة بالحد المحتاج إليه فقط، إذ كون الأفراد أقل من المحتاج إليه يوجب عدم إمكان الوصول للهدف، مثل سيارة تحتاج إلى أربع عجلات، بينما لها ثلاث عجلات.

كما أنه كلما كان الأفراد أكثر من الاحتياج كان الانسجام أبعد، إذ تزداد الروابط الموجبة لبطء تقدم الجماعة، مثلاً

إذا احتاج الأمرالى خمسة أعضاء فصعد العدد إلى سبعة، كانت الأكثرية المطلوبة لحسم الاختلاف أربعة، بينما الخمسة الحسم يكون بثلاثة، ومن الواضح أن الحصول على الثلاثة أسهل من الحصول على أربعة.

ويمكن أن يقال ذلك ببيان آخر، فإنه إذا كان الاحتياج إلى اثنين فصاروا ثلاثة، كانت الروابط في الثلاثة ثلاثاً، بينما الروابط في الاثنين واحد فقط، والرابط الواحد أخف ثقلاً من ثلاث روابط، فإن إرضاء إنسان واحد أسهل من إرضاء إنسانين، وهكذا إذا صار في المثال الأعضاء أكثر من ثلاثة.

الثاني: أن يكون الاجتماع أكثر مدةً وأبعد عمقاً، فإن الجماعة التي تتجمع كله ليلة ثلاث ساعات مثلاً، أكثر انسجاماً من التي لا تجتمع إلاّ في الأسبوع مرة وهكذا.

ولذا قسم بعض علماء الاجتماع الجماعة إلى الابتدائية والثانوية، وجعل من الأولى مثل العائلة، ومثل الأصدقاء، وجعل من الثانية مثل الجمعيات المتداولة، حيث إن أفراد الأولى أكثر انسجاماً، لطول مدة الصحبة، بينما الثانية ليست كذلك لقصر مدة الصحبة.

والبحث الحر النزيه غير المشتمل على الجدل والمراء بين أفراد الجماعة، يوجب متانة الرابطة وقوة العلاقة، وذلك لأن نقاط الاختلاف تقل، بل قد تختفي نهائياً.

وبالعكس من ذلك إذا تحكمت الديكتاتورية بين أفراد الجماعة، حيث إنها تؤول إلى الشتات والفرقة.

الثالث: أن تقل في الجماعة أسباب الفرقة، فإن الجماعة إذا كان فيهم سبب أو أسباب للفرقة، يكون التجانس بينهم أقل، وربما آل إلى التشتت، فالعائلة الواحدة ذات الأديان المختلفة، والألوان السياسية المختلفة

والتصادم المصالحي، مثل جماعة بقالين، كل يريد كسب المشتري من الآخر، والانهزام النفسي في بعض الافراد لأكثرية علم أو مال أو مكانة الآخر، حيث تثير تلك الأمور في المتأخر حس الغبن والضعة، لا تنسجم أفرادها كما تنسجم أفراد العائلة إذا لم تكن كذلك.

ولذا نشاهد أن الجماعات التي تهاجر عن وطنها بالطرد أو غيره، والجماعات التي تهاجم من قبل أعدائها، أو تبتلى بالكوارث الطبيعية، أو ما أشبه ذلك، تنحطم بسرعة، بينما ليست كذلك أحوال الجماعة المستقرة.

بين الجماعة والأعضاء والجماعات الأخرى

بقي شيء، وهو أن اللازم في الجماعة ملاحظة ثلاثة أمور:

١: حالة الجماعة مع جماعة أخرى.

٢: حالة أعضاء الجماعة مع نفس الجماعة.

٣: حالة بعض أعضاء الجماعة مع بعض الأعضاء الأخر.

أما **الأولى**: فهي على ثلاثة أقسام:

أ) الحيادية بينهما، وتلك توجب عدم التأثير والتأثر بينهما.

ب) النزاع، وذلك يوجب تماسك كل جماعة حول نفسها، والتنافس بينهما لأجل السبق وكسب المغانم.

ج) الصداقة، وهي إن كانت في سبيل الهدف أوجبت التعاون والتقدم، وإن كانت خالية عن ذلك لم تضر ولم تنفع، لكن الغالب كون الصداقة في سبيل الهدف المشترك.

وأما **الثانية**: فإن الجماعة إذا خالف بعض أعضائها لها، كانت بقدر تلك المخالفة راكدة، وبالعكس إذا كان الانسجام التام، ومعنى هذا القسم

أن تكون الأكثرية الكاسحة إلى جانب، بينما الأقلية إلى جانب آخر، والغالب أن يكون الخلاف والوفاق تابعين لحسن الإدارة في الاجتماع وسوئها، واللازم اهتمام الجماعة لعدم حدوث مثل هذا الانشقاق.

وأما **الثالثة**، قد يكون الأعضاء مع الأعضاء في حالة:

أ) رقابة، ومثل هذه الحالة توجب التقدم، إذ التنافس الحر يوجب استثارة الأعضاء لئلا يتأخر بعضهم عن بعض، والإدارة الحازمة تجعل التنافس والرقابة بين الأعضاء، لكن اللازم أن لا يصل التنافس إلى حالة العداء وما أشبه.

ب) العداوة، وفي هذه الحالة تهدد الجماعة بالانفصام، وتكوين كل جماعة منها جماعة جديدة، بالإضافة إلى وقوف تقدم الجماعة، بل تأخرها.

ج) الصداقة، وحالها كما تقدم في الحالة الأولى.

ثم إن الجماعتين المعاديتين أو المتصادقتين، قد يكون بعض أعضائها على خلاف المجموع، بأن تكون صداقة بين بعض أفرادهما في المتعادية، وبالعكس في المتصادقة.

بين الفرد والجماعة

(مسألة ١٥): الجماعة، سواء كانت كبيرة كالاجتماع، أو صغيرة كجمعية اقتصادية أو ثقافية، كالنهر الجاري لها وحدة واحدة، وإن تبدلت أجزاؤها، فالأجزاء تتجدد:

١: من حيث الكم، حيث في الاجتماع الكبير يموت الفرد ويولد الفرد، وفي الاجتماع الصغير يدخل عضو جديد ويخرج عضو جديد.

٢: ومن حيث الكيف، حيث يصعد الاجتماع وينزل، من حيث الأخلاق والدين والاقتصاد والسياسة وغيرها، وكذلك في الاجتماع الصغير من حيث النشاط والخمول، والأعمال الموجبة لصعوده أو نزوله اجتماعياً.

والجماعة دائماً توجه أفرادها إلى:

١) جهتها العلمية، فإن لكل جماعة ثقافة خاصة، تهتم الجماعة بالسير فيها، والتبني لها.

٢) وجهتها العملية، حيث إن كل جماعة ـ غير الفكرية البحتة وهي قليل ـ لها هدف تسير إليه، وذلك ما لا يكون إلاّ بالعمل.

والتوجيه:

١: في الأوليات، بأن يقبل الفرد الانضمام إلى الجماعة والسير في ركابها.

٢: وفي الثانويات، بأن يقبل الفرد التعمق في الثقافة الخاصة بالجماعة.

والفرد السطحي يقبل الأول بينما الفرد العميق يقبل الثاني.

كما أن العضو:

١) قد يكون عضواً حقيقياً سجل نفسه مع الجماعة ويشاركهم في كل شيء.

٢) وقد يكون عضو شرف لا يشاركهم إلاّ في بعض الأمور، سواء كان (عضو شرف) يشرفهم لرفعة مكانه، أو يتشرف بهم لضعة مكانه.

والجماعة:

١: قد تستفيد من الفرد أكثر مما تفيده.

٢: وقد يكون الأمر بالعكس.

٣: وثالثة بين الأمرين تساو.

٤: وقد يكون العضو ضاراً محضاً، لكن اللابدية توجب إبقاءه.

والجماعة تؤثر في الفرد أثرين:

١) الأثر العمدي، بتربية الاجتماع للفرد.

٢) الأثر التلقائي، بتأثر الفرد بالجماعة لاتخاذه لهم أسوة.

ويرى الأثران في العائلة بالنسبة إلى الأولاد، حيث إن الأب مثلاً يربي ولده، بينما الولد يتعلم من أبيه السلوك تلقائياً.

وكذلك الحال في الجمعيات الاصطناعية والاجتماع الإنساني.

الانغلاق والانطلاق والانفلاق

والجماعة ـ وكذلك الاجتماع ـ تنقسم إلى:

١: المنغلق، حيث تقدس نفسها وتريد كل خير لنفسها، بينما لا ترى

محاسن الغير، ولا معايب نفسها، وهذه الجماعة أنانية جاهلة منكمشة، لا يمر زمان ـ طال أو قصر ـ إلاّ وينفض الناس من حولها، وأحياناً تخسر حتى جماعتها بالتبدد والاضمحلال، وتسمى هذه بالجماعة المنغلقة.

٢: والمنفتح، حيث إنها ترى معايب نفسها كما تري محاسنها، وترى محاسن غيرها كما ترى معايبها، وهذه الجماعة تأخذ في الصعود، ويلتف الناس حولها، وهي جماعة واقعية مثقفة متواضعة خيرة، وتسمي: المنطلقة.

٣: والمنبهر، حيث إنها ترى معايب نفسها ومحاسن غيرها، ولا تري محاسن نفسها ولا معايب غيرها، وهي عكس الأولى تماماً، وهي جماعة منهزمة مهزوزة جاهلة، لا يمر زمان ـ طال أو قصر ـ حتى تتشقق، ويؤول أمرها إلى الفناء والاضمحلال وتسمى المنفلقة.

وحيث يكثر القسم الأول (المنغلق) في الأفراد والجماعات والجمعيات، نبه الإسلام إلى أضراره وأمر باجتنابه.

قال علي (عليه السلام) في وصيته لابنه الحسن (عليه السلام): «يا بني اجعل نفسك ميزاناً فيما بينك وبين غيرك، فأحبب لغيرك ما تحب لنفسك، وأكره له ما تكره لها، ولا تظلم كما لا تحب أن تُظلم، وأحسن كما تحب أن يحسن إليك، واستقبح من نفسك ما تستقبحه من غيرك، وأرض من الناس بما ترضاه لهم من نفسك، ولا تقل ما لا تعلم وإن قل ما تعلم، ولا تقل ما لا تحب أن يقال لك»[1].

وقال (عليه السلام): «وكفى أدباً لنفسك تجنبك ما كرهته لغيرك»[2].

وقال (عليه السلام): «كفاك أدباً لنفسك اجتناب ما تكرهه من غيرك»[3].

---

(١) نهج البلاغة: الكتب ٣١.

(٢) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣٦٥.

(٣) نهج البلاغة: قصار الحكم ٤١٢.

وقال (عليه السلام): «ومن نظر في عيوب الناس فأنكرها ثم رضيها لنفسه فذلك الأحمق بعينه»[1].

وقال (عليه السلام): «أكبر العيب أن تعيب ما فيك مثله»[2].

دور الثقافة في حركة المجتمع

ثم إن الثقافة الاجتماعية لها حالة التأثير، والإنسان له حالة التأثر، والتأثير والتأثر قد يكون عميقاً، وقد يكون سطحياً، والعميق قد يكون سريعاً، وقد يكون بطيئاً:

١: فالطفل يتأثر بثقافة الاجتماع سريعاً، لأن ذهنه لم يغرس فيه ثقافة غيرها، حتى يصعب إزالة تلك الثقافة، ثم غرس غيرها مكانها، ولذا ورد (العلم في الصغر كالنقش في الحجر).

٢: أما من يقلع عن مكانه لهجرة اختياراً، أو تهجير قهراً، فإنه حيث يرد المجتمع الجديد ذا الثقافة المغايرة لثقافة سابقة، كان نفوذ الثقافة الجديدة فيه بطيئاً، وأحياناً يتحفظ في باطنه بثفافة نفسه، وإنما يلون سطحه فقط بالثقافة الجديدة.

٣: وهكذا حال من يدخل مؤسسة ونحوها، كمن يدخل في وظيفة الدولة أو في حزب أو جمعية أو ما أشبه، حيث يرتطم بالثقافة الجديدة الخاصة بتلك المؤسسة، فإنه يصعب نفوذ الثقافة الجديدة فيه، وربما لا تعدو أن يكون التلون بها سطحياً.

---

(١) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣٤٩.

(٢) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣٥٣.

٤ : وأما الثقافة الغازية، فإنها تجرف المجتمع المغزي سطحياً فقط، إلاّ في النادر من عباد الأجانب، وإلاّ في ما كانت الثقافة الواردة أصلح للحياة وأكثر ملائمة للفطرة، حيث إن الخرافة والأغلال السابقة كانت على خلاف الفطرة.

وهذا هو سر ما نجده من عدم نفوذ الثقافة الاستعمارية في البلاد الإسلامية، وقد دامت في بعض البلاد أكثر من ثلاثة قرون، كالهند وإندونيسيا، أو أكثر من قرن كما في الجزائر، حيث إن تلك الثقافة الغازية ليست إلاّ خرافة وأغلالاً، نعم الصناعة حيث كانت أكثر ملائمة للطبع نفذت بسرعة، وتقبلتها البلاد بكل ترحاب.

والعكس من ذلك ثقافة الإسلام عند ظهوره، حيث دخلت البلاد بكل ترحاب من الأهالي، لما وجدوا فيها من الحقيقة والحرية.

قال تعالى: ﴿إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً﴾[1]، وقال: ﴿يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم﴾[2].

وهذا هو سر قوله سبحانه: ﴿ليظهره على الدين كله﴾[3]، فإن صانع السيارة يوم كانت وسائل النقل الدواب، وصانع الكهرباء يوم كانت وسائل الإنارة الزيت، كان يحق له أن يقول: سوف تنسخ الدابة أمام السيارة، والزيت أمام الكهرباء، لأن الأمر لا يعدو أن يفهم الإنسان طبيعة الإنسان.

ثم إنه إذا كانت لإنسان ثقافتان فلا يخلو:

---

(١) سورة البقرة: الآية ١١٩.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

(٣) سورة التوبة: الآية ٣٣.

١ : من كونها ثقافة مجتمعين ظاهرتين.

٢ : أو ثقافة جماعته ومجتمعه.

فالأول: كما إذا كان ذا وطنين مثلاً ، حيث يلتقي بالثقافتين ، وهذا في الغالب يأخذ منهما ، وإن كان لا يتظاهر بالثقافة العميقة عنده في المجتمع غير المثقف بتلك الثقافة العميقة.

والثاني: تصبح الثقافة الخفية فيه عميقة ، والعلنية سطحية ، كما في المذاهب الأقلية والأحزاب السرية ، وإنما تكون العلنية سطحية لاضطراره إلى المماشاة والمداراة.

أما الثقافة الخفية ، فلأنها:

١) تكون لكثرة التلقين عميقة ، حيث إن الجماعة المحيطة به يضطرون إلى التلقين المداوم ، لئلا يذوب في وسط المجتمع الذي لا يعتقدون به.

٢) ولتكوّن العرف الخاص حوله ، إذ الأكثرية لا يرتبطون به ارتباط الأقلية ، فهو بحكم كونه فيهم ، لابد له من التعاطي أخذاً وعطاءً ، وذلك يوجب تعميق الثقافة.

٣) ولأنه يريد أن لا تخيب الثقة التي وضعتها الجماعة الخاصة فيه ، فإن الإنسان فطر على جذب الناس ، وتخييب ثقة الناس يوجب انفضاضهم من حوله ، وهذه الإرادة توجب تعميق الثقافة فيه ، وقد ورد: «إن المرء على دين خليله»[1].

والجماعة المنسجمة لأجل هدف ما ، لها جانبان:

١ : الوجوه المشتركة بين أعضاء الجماعة.

٢ : والوجوه الخاصة بكل فرد فرد ، أو بكل تجمع صغير في داخل الجماعة.

وما دامت الوجوه المشتركة أقوى من الوجوه المختلفة ، فالجماعة

---

(١) الوسائل: ج٨ ص٤٣٠.

بخير، وكلما كثرت وازدادت الوجوه المشتركة كان الانسجام أكثر والتقدم أسرع، وإذا انعكس الأمر، آلت الجماعة إلى الشتات والبعثرة.

ومن ينفصل عنها، إن كان فيه داعي الهدف قوياً كوّن بنفسه جماعة جديدة، أو التحق بجماعة يشبهها هدفاً، وإن كان الداعي فيه ضعيفاً عاش فردياً بلا انضمام.

الانضمام إلى الجماعات

ثم إن الانضمام إلى جماعة ما، يحتاج إلى أخلاقيات خاصة، فليست الجماعة ترفاً فكرياً، أو لهواً عملياً، بل الالتحاق الذي ينبع من نفس الإنسان يحتاج إلى تحمل المتاعب والاتهامات والمشاكل، والقدرة على الأخذ والعطاء، وإلى آخره.

ولذا نرى بعض الأفراد يلتحقون بجماعة ما، ثم سرعان ما ينفصل عنهم بأعذار، والعذر الحقيقي الذي لا يبديه غالباً، هو عدم كفاءته بالنسبة إلى الأخلاقيات التي تتطلبها الجماعة.

ثم الملتحق بجماعة جديدة، إذا كانت لغة المضيف تخالف لغة الضيف، سواء كان ذلك من جهة الهجرة، أو من جهة أن الجماعة ذات لغة خاصة لابد له وأن يتعلم تلك اللغة، وليس تعلم اللغة مشكلة واحدة، وإنما هي مشاكل، إذ يلزم عليه أن يحتوي الآداب والرسوم والعلوم المرتبطة بتلك اللغة.

فليس الأمر كالماء وآب، بل أعمق من ذلك، مثلاً (الصلاة) في دين الإسلام شعائر خاصة، بينما ترجمتها في اللغة المسيحية تعطي شعائر آخر، وإذا اضطر الإنسان إلى جماعة هكذا، يضطر ثالثاً إلى الشطب على معلوماته الموازية لألفاظه، فالأمر هو:

١ : تعلم لغة.

٢ : وما يوازيها من المعاني.

٣ : والشطب على مايوازي لغته السابقة من المعاني.

٤ : ويأتي دور أمر رابع صعب عليه أيضاً، هو تغيير العادات والتقاليد السابقة إلى العادات والتقاليد الجديدة، وإلاّ لم يتمكن من الانسجام، وكان في السجن الانفرادي إلى أن ينفصل.

٥ : ويأتي بعد ذلك دور المناخ في مثل المهجر، حيث اللازم أن يتثقف بالثقافة الملائمة للمناخ الجديد، إذ الاطلاع على كيفية العيش في المناخ نوع ثقافة أيضاً.

ولذا ورد: إن أصحاب الرسول (صلى الله عليه وآله) لما وردوا المدينة مرض أكثرهم، حتى اعتادوها، وعلموا كيف يعيشون فيها.

موقف الجماعة تجاه المنضمين إليها

هذا كله من ناحية الضيف، أما من ناحية المضيف، فلابد أن يتقبل الضيف وذلك ما يسمى بالتقبل الاجتماعي، بأن يستقبله، وينسجم معه، ويعطيه العمل ولوازم بقائه المعنوية والمادية.

ومن المعروف أن كل بلد يرده الإنسان أو جماعة يصير عضواً فيها له سم، والمراد أن عدم الانسجام الابتدائي ـ حيث إن الانسجام يحتاج إلى مدة طويلة أو قصيرة ـ لابد وأن يهج ضد الضيف الجديد، بما يلفحه مادياً أو معنوياً، وأحياناً يوجب ذلك السم إخراج الضيف عن البلد أو الجماعة.

ولهذا السبب كانت قد جرت العادة في البلاد الإسلامية على أن ينتقل

الزوج إلى بيت عائلة الزوجة، أو بالعكس، لأن الزوجين من جهة عدم انسجامهما قبل ذلك لابد وأن يتصادما، بما يورث الشقاق أو الطلاق، أما إذا احتفا مما يقرب ثقافتهما إلى الآخر تدريجاً يحصل الانسجام التام مما يكون أول لبنة للحياة العائلية.

ومن أفضل الطريق لتعود حياة خارجين عن ثقافة جماعة، أن يختلطوا بأولئك الجماعة مدة، لا ليعلموا ثقافتهم، فإن ذلك يحصل من الكتاب، ولا ليتعلموا لغتهم، فإن ذلك يحصل بالعلم، بل ليروا حياتهم، ويمتزجوا بهم امتزاجاً حتى يتلونوا بلونهم، فإذا رجعوا إلى بلادهم حملوا تلك الثقافة علماً ولغةً وعملاً إلى بلادهم.

وقد نبه الإسلام إلى ذلك، بقوله سبحانه: ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾[1].

وقد أراد الله في الحج، وفي زيارة الرسول (صلى الله عليه وآله) والأئمة الطاهرين (عليهم السلام) ذلك، حيث يختلط المسلمون بعضهم ببعض، ولذا جعل تعالى حرمه ﴿سواء العاكف فيه والباد﴾[2].

وكان من صنع المستعمرين أن جعلوا الحجيج لا يختلط بعضهم ببعض، وإنما لكل جماعة مكان خاص، وكيفية خاصة، لعدم توحد المسلمين حياةً.

وكان مما عملته الحوزات العلمية في مثل النجف وكربلاء وقم وخراسان، أن لا يجعل التميز في المدارس والدروس والاجتماعات، فالفارسي إلى جنب العربي والهندي والتركي وهكذا.

---

(١) سورة التوبة: الآية ١٢٢.

(٢) سورة الحج: الآية ٢٥.

وقد أخذ المستعمرون بالخطة الإسلامية، حيث الاختلاط في الكنائس ونحوها والمعاهد ونحوها، وحيث يستضيفون كل عام جماعات من البلاد ليختلطوا معهم ويتلونوا بلونهم، فإذا رجعوا إلى بلادهم بعد انتهاء الضيافة لونوا بلادهم بلون المستعمر حركةً وأسلوباً وتفكراً، بل ومنطقاً، وحيث إن البلاد المضيفة فيها إغراءات كثيرة من كل لون بما يفقدها الضيوف في بلادهم، يحاول الضيوف بعد رجوعهم إلى بلادهم تلوين بلادهم بلون بلاد المستعمر.

ولذا فمن الضروري على البلاد الإسلامية:

١: المنع عن مثل هذه الأسفار.

٢: تهيئة الجو الإسلامي المناسب للطلاب ونحوهم الذين يذهبون إلى تلك البلاد، في فنادق خاصة بالمسلمين، لئلا يمتزجوا بحياة أولئك، ويجب أن تعطي تلك الفنادق وسائل الراحة الفكرية نزلاءها بما لا يكون جو تلك البلاد أكثر إغراءً.

٣: إعادة استضافة المسلمين إلى بلاد الإسلام المتقدمة مع تهيئة الأجواء المناسبة.

٤: ترفيع مستوى بلاد الإسلام المتقدمة صناعياً وزراعياً وسياسياً واجتماعياً، حتى يمكن أن تتخذ أسوة، وتكون جذابة ولو بنسبة ضعيفة، بالمقارنة إلى بلاد المستعمرين.

فلقد كان من أسباب تقدم الإسلام السريع بدء بزوغه، أن بلاد الإسلام كانت خيراً من البلاد الأخرى، حتى إذا جاءها الأضياف رأوا فيها من العدل والأمن والحرية والرفاه والعلم والنظافة وحسن الخلق والصفات الرفيعة، ما لم يكونوا يجدونه في بلادهم، ولذا كانوا يسلمون، ويكونون دعاة إلى الإسلام

في بلادهم، ويطورون بلادهم على صورة البلاد الإسلامية.

الإسلام والحرية الثقافية

كما أنه كان من أسباب تقدم بلاد الإسلام: اختلاط الثقافات المختلفة، لما وفره الإسلام من الحرية والجذب لمختلف الناس، فقد اختلطت ثقافة العرب بثقافة مصر وإيران والهند والعراق وغيرها، ومن الطبيعي أن يأخذ الاجتماع بأحسن الثقافات، حاله حال الفرد الذي يتسوق حيث يشتري البضاعة الأحسن من غيرها.

ونشاهد في العصر الحاضر، أن من أسباب قوة الاستعمار في أمريكا وبريطانيا وفرنسا، نفس نفس هذا السبب، فأمريكا مكونة من ثقافات مختلفة، وبريطانيا تموج فيها ثقافات الكومنولث ذات خمس وأربعين دولة، وفرنسا تلونت بألوان ثقافات المستعمرات التي تتكلم بلغتها، وهي كما في بعض الإحصاءات أربعمائة وخمسون ميلوناً من البشر، ما يقارب عُشر العالم، بينما البلاد الإسلامية ذات الألف مليون مسلم، تقطعت قطعة قطعة بينها التدابر والتناكر والتحارب.

وكذلك تعلمت جملة من البلاد الحاضرة من الإسلام، عدم الضغط على الثقافات المختلفة، فإن ذلك كان من إبداعات الإسلام، بما لم يكن له مثيل في العالم قبل الإسلام، حسب ما حفظ التاريخ.

فقد قرر الإسلام في باب العقيدة: ﴿لا إكره في الدين﴾[1]، وإنما أنذر من لم يقبل الصحيح عن تعقل وتدبر بالحياة الضنك في الدنيا والخسارة الفادحة في الآخرة، حيث قال سبحانه: ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ❖ وهو

(١) سورة البقرة: الآية ٢٥٧.

في الآخرة من الخاسرين﴾[1].

وقال تعالى: ﴿ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً ❖ ونحشره يوم القيامة أعمى﴾[2].

كما أن الإسلام في باب العمل، قال: «لكل قوم نكاح»[3].

وقال: «ألزموهم بما التزموا به»[4].

وقال: «لحكمت بين أهل التوراة بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، بين أهل الزبور بزبورهم، وبين أهل القرآن بقرآنهم»[5]، إلى غير ذلك.

وقال بالنسبة إلى كل من العقيدة والعمل: ﴿لكم دينكم ولي دين﴾[6].

وقال: ﴿إن هذه تذكرة فمن شاء ذكره﴾[7].

وقد ذكرنا في الفقه: (الجهاد) و(القضاء والشهادات) بعض الكلام في هذه المسألة.

فإن الإنسان إذا رأى الحق ولم يكن ضغط لابد وأن يستجيب له، إن قريباً أو بعيداً، قال سبحانه: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه﴾[8].

وقد استمر المسلمون بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلاّ النادر جداً على ذلك، حيث لم يحفظ التاريخ أنهم أجبروا كافراً على ترك عقيدته، أو بالتخلي عن شريعته وإن كان مشركاً بالله، ولذا لم يضغط الرسول (صلى الله عليه وآله) على مشركي بدر بعد الأسر، وعلى كفار مكة، ويهود خبير، وكفار الطائف، في عقيدتهم أو عملهم.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٨٥.

(٢) سورة طه: الآية ١٢٤.

(٣) تهذيب الأحكام: ج٦ ص٣٨٧.

(٤) الوسائل: ج١٧ ص٥٩٨.

(٥) بحار الأنوار: ج٣٥ ص٣٨٧.

(٦) سورة الكافرون: الآية ٦.

(٧) سورة المدثر: الآية ٥٥.

(٨) سورة التوبة: الآية ٦.

أما المستعمرون الذين أرادوا فرض ثقافتهم على غيرهم بالقوة، فكان الطريق مسدوداً أمامهم ولم يجنوا من ذلك إلاّ الكره والنفرة، ورفض الشعوب لهم في أول فرصة، ولا أدل على ذلك من القرون الوسطى في أوروبا، حيث الظلم الفظيع ومحاكم التفتيش وما أشبه.

التعديل الاجتماعي

(مسألة ١٦): الاجتماع تدريجياً يجعل لنفسه قوانين يراها ملائمة لحياته النفسية والجسمية، سواء كان الجعل اقتباساً، كالذين يتدينون بدين السماء، أو اختراعياً، كالذين يخترعون القانون.

وحيث إن الاجتماع يرى ملائمة تلك القوانين كان لابد له من مراعاتها، لكي لا تنهدم وينهدم بسببه الاجتماع الآمن، إذ القانون الملائم إذا انهدم فإما أن ينهدم أصل الاجتماع بالتفرق والتشتت، وإما أن ينهدم أمن الاجتماع، بابتلائه بالفوضى وعدم الملائمات النفسية أم الجسمية، مثل القلق والقحط والمرض مثلاً.

ولأجل سلامة القوانين يركز الاجتماع على قانونين:

أ: قانون الجذب، حيث يجذب إلى قوانينه الأفراد والجماعات، ليهضمهم في داخله، ولا يسمح أن يكون فرد أو جماعة حيادياً عن قوانينه، لأن من يتمتع بخيرات الاجتماع لاحق له في عدم مشاركة الاجتماع، فإن الاجتماع يسدي إلى الفرد الحماية والتعاون والأمن وغير ذلك، واللازم في مقابل ذلك أن يلتزم الفرد بقوانين الاجتماع.

فإذا لم يلتزم عاقبوه بالهجر والتقبيح والكشح عنه وعدم الاحترام وعدم التعاون معه، وأحياناً يصل العقاب إلى الشدة والخشونة معه.

ب: قانون الدفع، حيث إذا رأى الاجتماع من فرد أو جماعة خرق قوانينه بما يراه ضاراً، ضيّق على الخارق بما يراه مناسباً لخرقه، ولا يتمكن

الخارق أن يحتج بأنه حر، إذ يرده الاجتماع بأنه لا حرية لأعداء الحرية، وهذان البندان (أ ـ ب) هما اللذان يسميان بالتعديل الاجتماعي.

إشكال التعديل الاجتماعي

وللتعديل الاجتماعي صورتان:

أ) الإقناع حيث الاجتماع يمدح المستقيم على قوانينه، ويذم المنحرف، سواء كان مدحاً وذماً عملياً أو لفظياً، فمثلاً الكاسب الحسن الأخلاق يلتف الاجتماع حوله بالبيع والشراء، وإمام الجماعة الزاهد يكثر مأموموه، والخطيب البارع يكتظ مجلسه، والفقيه الورع يكثر ملقدوه، فإذا انحرف هؤلاء عن تلك الصفات ذمهم الاجتماع عملياً بالانفضاض من حولهم.

وكذلك لا ينتخب الاجتماع في الحكومات الاستشارية الشخص الذي لا يراه مناسباً، لعدم سيره وفق المقررات الاجتماعية، وإذا سبق أن انتخبه ثم ظهر انحرافه سحب البساط من تحته وأسقطه، بله إنه لا ينتخبه في مرة ثانية.

أما الحاكم الديكتاتور المحتمي بالسلاح حيث لا يتمكن الاجتماع من تعديله ولا من سحب البساط عن تحته بالإقناع بالسلام، فإنه يعامله الاجتماع بالصورة الثانية، وهي:

ب) الإجبار بمثل الضرب والشتم والسجن وما أشبه، سواء تحقق ذلك بواسطة الدولة، أو بواسطة من له القدرة على ذلك، والإجبار قد يصل إلى الإعدام، وليس ذلك لفائدة المعدم، وإنما:

١) لتطهير الاجتماع عن لوثه.

٢) ولتنفير غيره ممن يمكن أن تسول نفسه القيام بمثل عمل الخارق.

ومما تقدم يظهر أن الضغط الاجتماعي لأجل التعديل:

أ: إما بدني، كالضرب والإجاعة ونحوهما، و يدخل في هذا الباب فرض الحصار الاقتصادي ونحوه.

ب: وإما روحي، بالشتم والإهانة، وفرض الحصار الاجتماعي بعدم التكلم معه وعدم احترامه في المجالس، وعدم إعطائه الصلاحية لمقام سياسي أو إداري أو ما أشبه ذلك.

وقد روي في تفسير قوله سبحانه: ﴿وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت﴾[1] الآية، أن ثلاثة من الصحابة لم يأتمروا بأمر الرسول (صلى الله عليه وآله) في الاشتراك في الحرب، فضرب الرسول (صلى الله عليه وآله) عليهم حصاراً اجتماعياً، بأن أمر المجتمع بعدم التعامل معهم، ثم لما تابوا ورجعوا إلى الطاعة رفع (صلى الله عليه وآله) الحصار عنهم.

لكي يكون التعديل الاجتماعي ناجحاً

ثم إن الخارج عن قوانين الاجتماع، مما يسلط الاجتماع ضغطه عليه:

١) إن أحب الاجتماع لا يقوم بعداء الاجتماع، بل يعدل سلوكه أو يلائم، وإن رأى صحة سلوكه وخطأ الاجتماع، كما إذا أدب الآباء الأولاد.

٢) وإن لم يحب الاجتماع قام بعدائه، وربما أخذ في الإفراط في انحرافه انتقاماً من الاجتماع الذي ضغط عليه.

ولذا فاللازم على الاجتماع أن يلاحظ الأهم والمهم في كيفية الضغط، حتى لا يوجب الضغط الأسوأ، فإنه يكون حينئذ كالفرار من الرمضاء إلى النار، وقد عزل الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) أبا الأسود الدؤلي قاضيه العادل النزيه،

(١) سورة التوبة: الآية ١١٨.

فقال له: يا أمير المؤمنين، لم عزلتني وما خنت ولا جنيت، قال (عليه السلام): «لأنك يعلو صوتك صوت الخصمين»[1].

وقال الرسول (صلى الله عليه وآله) لمن أتى بأسارى اليهود: كيف تمر بالنساء على قتلاهن، فكأن الله نزع الرحمة عن قلبك.

ومنع عن التمثيل بالكفار بعد الموت، وقال (صلى الله عليه وآله): «لا تمثلوا ... وإياكم والمثلة ولو بالكلب العقور»[2]، إلى غير ذلك.

إذاً فاللازم:

١: أن تكون العقوبة بقدر المخالفة بدون زيادة، ولو بإهانة ونحوها.

٢: الاهتمام بأن تكون رادعة، لا تشفياً ونحوه.

٣: أن يلاحظ الأهم والمهم بكل دقة، فلا تجري العقوبة إذا كان العفو أفضل.

ولذا ورد: أن الرسول (صلى الله عليه وآله) عفى عن أهل مكة، وقال لهم: «اذهبوا فأنتم الطلقاء»[3].

وعفى علي (عليه السلام) عن أهل البصرة، وقال: «مننت على أهل البصرة، كما منّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) على أهل مكة»[4].

وكذلك عفى (عليه السلام) عمن بقي من الخوارج، وعمن ظفر به من أهل صفين.

وقال (عليه السلام) لشاب سارق: ما تحفظ من القرآن، قال: سورة البقرة، قال (عليه السلام): «قد عفوت عنك لسورة البقرة»، إلى غير ذلك.

فالمهم في الاجتماع أن يعمل لأجل إيصال المفرط، وإرجاع المفرّط، لا أن تطبق العقوبة حرفياً، فكيف بما إذا زيد عليها، وهذا هو الذي يسمى

---

(١) مستدرك الوسائل: ج٣ ص١٩٧.

(٢) نهج البلاغة: كتب ٤٧. عن أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول‌الله (صلى‌الله عليه وآله).

(٣) الوسائل: ج١١ ص١١٩ الباب ٧٢ من أبواب جهاد العدو ح١.

(٤) انظر الجواهر: ج٢١ ص٣٣٤« وانظر الوسائل: ج١١ ص٥٨ الباب ٢٥ من جهاد العدو ح٦.

بروح القانون، وجعل ذلك إلى يد ولي الأمر، قال سبحانه: ﴿هذا عطاؤنا فامن أو أمسك بغير حساب﴾[1].

وقال تعالى: ﴿سماعون للكذب أكالون للسحت ، فإن جاؤوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم﴾[2].

إلى غيرهما من الآيات والروايات بهذا لصدد، حيث إن ولي الأمر هو الذي يشخص روح القانون عن مادته الهامدة.

المتمردون بين المحيط الطبيعي والمحيط الاجتماعي

ثم إن حال الاجتماع مع الفرد المنحرف، حال المحيط الطبيعي معه، مع فارق أن الأول يعمل حسب موازين العقل، ولذا يتحمل الضغط عمن يضغط، بينما الثاني يعمل حسب القانون الخاص به بدون مرونة وتحمل ضغط.

فالإنسان إذ جاع مات، وكذلك إذا عطش، أو لفحته الحرارة، أو عضته البرودة، أو ما أشبه، إذا وصل إلى حد عدم تمكنه من المقاومة، أما الذي يدرب حتى يتمكن من المقاومة الأكثر، فإن عدم موته لأجل أنه خرج عن قانون طبيعي ودخل في قانون آخر، لا أن الطبيعة انسحبت أمامه.

أما الاجتماع الضاغط، فإنه يرجع المفرط والمفرّط إلى الاعتدال المطلوب له، وكثيراً ما يستحق أحدهما عقوبة، لكن الاجتماع يلاحظ الأهم والمهم، فيترك أصل العقوبة أو قدر الاستحقاق، فإن الإنسان ليس كالشجر اليابس، بل كالغصن الرطب، ولذا يخطأ الذين يتصورون أن الإنسان يستجيب للأوامر في باب التربية والإطاعة.

---

(١) سورة ص: الآية ٣٩.

(٢) سورة المائدة: الآية ٤٢.

إن الفلاح يدخل البستان، فيقطع ما شاء ويشذب ويهذب ويغرس وما أشبه، كل ذلك والأشجار تستجيب ولا تبدي مخالفة، أما الإنسان فليس كذلك، وإنما التربية والطاعة إنما تكونان مع السير في قانون أن الإنسان يحتوي على العواطف والأفكار والحاجات والصفات.

وكذلك الحال في رد المنحرف إلى الصراط، أو عقوبته ولو بالإعدام، لأجل تطهير الاجتماع عن لوثه، وإخافة الآخرين أن لا يخرقوا مثل هذا القانون.

ثم إنا ذكرنا في كتاب: (الحدود) و(القصاص) وغيرهما، أن الذين يحكم الشرع بقتلهم قليلون جداً، مثل المرتد الذي لم يرجع، ولم يكن ارتداده بشبهة، والزاني إكراهاً أو بمحارمه أو ما أشبه، أما غيرهم فالقتل له بدل، كالمحارب لله ولرسوله، والقاتل عمداً، وغيرهما، وفي أولئك الأولين للحاكم الإسلامي حق العفو، كما عفى علي (عليه السلام) عن اللاطي مع أن حكمه القتل، فإذا رأى الحاكم الإسلامي العفو، ولو من باب الأهم والمهم حق له ذلك، على تفصيل مذكور في تلك الكتب.

مصدر التعديل الاجتماعي

ثم إن المسلمين لا يختلفون في أن مصدر التعديل الاجتماعي، هو ما يستفاد من الأدلة الشرعية: (الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل).

أما غير المسلمين فحيث إنهم يحكمون الآراء في القوانين، كان لابد وأن يرى كل جماعة منهم قانوناً غير ما تراه الأخرى، وحسب ذلك القانون المصوب عندهم يضغطون على المخالف، فليس القانون الوضعي عندهم كالقانون الطبيعي، حيث إن الثاني مستند إلى الطبيعة لا يتغير ولا يتبدل.

بخلاف المسلمين، حيث إن القانون الوضعي عندهم كالقانون الطبيعي، لأن كليهما مستند إلى الإله الدائم الأبدي.

وقد صار عدم استناد القانون الوضعي إلى شيء دائم ثابت مصدر مأساة لغير المسلمين، إذ هم يفكرون ماذا هو الميزان، فهم يرون تساقط القوانين الواحد تلو الآخر بتبدل رأي الأكثرية، وباختلاف الاكثرية هنا عن الأكثرية هناك.

فهل الزنا واللواط والعادة السرية ونكاح المحارم و... حلال أم حرام.

وهل قتل الضعفاء والمبتلين بالأمراض التي لا يرجى شفاؤها والمعوقين و... جائز أو ممنوع.

وهل المرأة تدخل في كل الأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية و... مطلقاً أو بقدر، أو لا تدخل.

وهل الاقتصاد رأسمالي أو اشتراكي أو شيوعي أو توزيعي.

وهل الحكومة ديكتاتورية البروليتاريا أو ديمقراطية رأسمالية أو ديمقراطية اشتراكية.

وهل الإعدام صحيح أم لا، وهل...؟!

كل ذلك، لا ميزان ثابت لها عندهم، ولذا ترى مجتمعاً يختلف رأيه زماناً عن زمان، يحرم شيئاً زماناً ثم يعود فيحلله، كما ترى مجتمعاً يختلف عن المجتمع الآخر، فهذا يجوز ما يمنعه الآخر، بل ربما شدد المنع، مثل استعمال المواد المخدرة، فإنه مباح في بعض بلاد أمريكا، بينما هو ممنوع أشد المنع في بعض بلادها الأخر، مع أن الجميع في إطار عام للدولة المتحدة سياسياً، إلى غير ذلك من الأمثلة.

ثم إن الاجتماع الذي جعل العقوبة على المخالف، قد يكف عن العقاب، فلا ينزل عليه العقاب المقرر، بأن يغض النظر عنه، أو ينزل عليه عقاباً خفيفاً، وذلك بملاحظة قانون الأهم والمهم، حيث يرى أن إنزال كل العقاب أو بعضه يوجب فوات شيء أهم، فيصرف النظر عن قانون المهم رعاية لقانون الأهم، وربما يسمى ذلك بالمداراة الاجتماعية، والغالب أن تكون المداراة

للامور التالية:

١) المكانة الشخصية لخارق القانون، حيث إنه كما كان ذا مكانة أرفع كان الإغماض عنه أكثر:

أ: وهذا أحياناً يكون لصرف التملق ونحوه، وذلك ليس بمستحسن، بل هو موجب لزوال الأمة، حيث إن الكبراء إذا أساؤوا إن عفي عنهم سرى ذلك إلى سائر الطبقات، ويكون الحاصل هدم القانون الموجب لهدم الاجتماع، ولذا أصر الرسول (صلى الله عليه وآله) على قطع يد المرأة الشريفة في قومها لئلا ينهدم القانون.

ب: وأحياناً يكون لقاعدة الأهم والمهم، مثلاً محسن كبير أساء إساءة، وعقابه يوجب قطع إحسانه، فيري العقل ترك عقابه دواماً لإحسانه، أو أن رئيس الجيش قد خان، فإذا أخذ بخيانته، لم يهتم بالجيش مما يسبب الانكسار أمام الأعداء، فتركه والإغضاء عنه إنما هو لأمر أهم.

ولذا عفى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن حاطب، حيث رأى أن بقاءه أهم من عقابه، حيث خان بالكتابة إلى أهل مكة.

ولا يخفى أنه كما أن بين التهور والشجاعة خيط رفيع، وبين الكرم والإسراف كذلك، كذلك بين (أ) و(ب)، فاللازم ملاحظة أن المورد من أيهما حتى لا يوضع (ب) مكان (أ)، ولا العكس.

أما إذا انقسم العرف إلى قسمين، وأنه هل المورد من هذا أو ذاك، فاللازم إجراء أصل تنفيذ القانون، إلاّ إذا ثبت خلافه، وهذا يشبه ما يقال في الأصول والفقه بأن المرجع لدى الشك الأصول العملية.

ثم إن المكانة الشخصية لخارق القانون قد توجب العكس، أي إنه إذا

كان عادياً أمكن الغض عنه، لأن القانون ليس بتلك الأهمية التي توجب تتبع جزئيات مخالفيه، كما إذا سرق فقير أجرة سيارة الدولة، فلم يدفعها لأنه لا يملكها، ويحتاج إلى السفر، فإنه أمر يغض عنه أحياناً، بينما إن الخارق إذا كان غير عادي أخذ بالخرق من جهة لزوم مراعاة المكانة بكل نظافة لنوع الخارق بكل دقة، كما إذا كان الخارق عالماً أو واعظاً أو ما أشبه، وقد قالوا إن (زلة العالِم زلة العالَم).

وقد قال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «قصم ظهري اثنان: عالم متهتك، وجاهل متنسك»[1].

وفي الحديث: «إن الله يغفر سبعين ذنباً للجاهل قبل أن يغفر ذنباً للعالم»[2].

٢: أزمنة الاضطرابات، فإن الاضطراب يوجب تشديد المجتمع العقاب بالنسبة إلى بعض أقسام الخرق، بينما يوجب تخفيف العقاب أو تركه بالنسبة إلى بعض آخر من أقسام الخرق، مثلاً في أيام القحط، يصرف المجتمع نظره عن سارق الطعام لأجل سد جوعه، بينما ليس كذلك حال الرفاه، ولذا ورد في الشريعة: عدم قطع يد السارق أيام المخمصة.

وبالعكس من ذلك أيام الحرب، يعاقب من يتصل بالعدو عقوبة شديدة، بينما ليس كذلك أيام الهدنة، إلى غير ذلك من الأمثلة.

٣: كون العضو الخارق منتسباً إلى جماعة يلزم عليها التشديد أو التخفيف بحكم مكانة الجماعة، مثلاً الخداع السياسي من فرد من الحزب يوجب تشديد العقوبة، بينما مثل ذلك الخداع من جماعة اقتصادية لا يوجب

(١) بحار الأنوار: ج١ ص٢٠٨.

(٢) أصول الكافي: ج١ ص٤٧.

التشديد، ولذا كان للارتداد والزنا بالمحارم والزنا الإكراهي وما أشبه قوانين بالغة الأهمية في الإسلام، بينما الظهار واللعان ليس كذلك.

وليعلم أن الإسلام، حيث إنه دين الإنسان والحريات، قد قلل من القانون الكابت للإنسان، ولذا لا يتحقق موضوع النقض في كثير من التصرفات، بينما القوانين الوضعية حيث كثرت لعدم جعلها الإنسان المحور، وإنما المحور المادة، قد كثرت من القوانين الكابتة.

وكذلك بالنسبة إلى انحراف أخلاقي في مربي دين يوجب الصعوبة، بينما ليس كذلك الأمر إذا صدر ذلك من إنسان عادي، خصوصاً إذا كان بعيداً عن مراكز الدين ومواضع الفضيلة.

٤: كون القانون الذي نقضه الناقض ذا أهمية أم لا، فإن كان ذا أهمية لا يرى الاجتماع مداراة ناقضه، بينما إذا لم يكن ذا أهمية رأوا فيه المداراة، وقد أشرنا إلى بعض تفصيل ذلك في كتب: (نريدها حكومة إسلامية) و(السياسة) و(الحكم في الإسلام) وغيرها.

وقد ورد في أحاديث كيثرة المداراة، لانها في غير مقام الضرورة أوجب لحسن الاجتماع وتقدمه.

فقد روى عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «أمرني ربي بمداراة الناس، كما أمرني بالفرائض»[1].

وعن الحسين بن الحسن، قال: سمعت جعفراً (عليه السلام) يقول: «جاء جبرئيل إلى النبي (صلى الله عليه وآله) فقال: يا محمد ربك يقرئك السلام، ويقول لك: دارِ خلقي»[2].

وروي السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ثلاث

---

(١) أصول الكافي: ج٢ ص١١٧

(٢) أصول الكافي: ج٢ ص١١٦.

من لم يكن فيه لم يتم له عمل، ورع يحجزه عن معاصي الله، وخُلُق يداري به الناس، وحلم يرد به جهل الجاهل»[1].

وروي مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «مداراة الناس نصف الإيمان، والرفق بهم نصف العيش»[2].

وعن حذيفة بن منصور، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إن قوماً قلّت مداراتهم للناس فألقوا من قريش، وأيم الله ما كان بأحسابهم بأس، وإن قوماً من غير قريش حسنت مداراتهم فألحقوا بالبيت الرفيع»[3]، ثم قال (عليه السلام): «من كف يده عن الناس، فإنها يكف عنهم يداً واحدة، ويكفون عنه أيدي كثيرة»[4].

إلى غير ذلك من الروايات.

---

(١) كتاب الخصال: التعارف ص١٤٣.

(٢) أصول الكافي: ج٢ ص١١٧.

(٣) أصول الكافي: ج٢ ص١١٦.

(٤) أصول الكافي: ج٢ ص١١٧.

الجمع والجماعة

(مسألة ١٧): حيث إن الإنسان خلقه الله محتاجاً إلى بني نوعه، لا في الجهات الجمسية فحسب، بل في جهاته الروحية أيضاً، كالعلم والعاطفة وإظهار الصفات وما أشبه، يجتمع مع الآخرين في اجتماعات صغيرة، ثم كبيرة. والاجتماع الذي يعيش الإنسان تحت ظله لا يكفيه غالباً، في ملئ رغباته، فيعمل لأجل أن يجتمع في وحدات، وهذه تسمي بالجماعة، وهي غير (الجمع)، فإن الأول له الانسجام والدوام النسبي، بخلاف الثاني، فإن الجمع يطلق على ما له المواصفات التالية:

الفرق بين الجمع والجماعة

١) الجمع يجتمع تلقائياً، وبدون سابق تخطيط له، كما إذا اجتمع جمع لأجل منظر، أو حادثة سارة، أو حريق، نعم يمكن أن يكون الجمع مقدمة (الجماعة)، كما إذا استغل بعض الجمع جماعة منهم لأجل تشكيلهم بسبب متابعة هدف خاص، قصير الأمد أو طويله، كما إذا حدث زلزال فاجتمع الناس، ثم استغل بعضهم فجمع جمعاً منهم لأجل تكوين جماعة لأجل تعمير مكان الزلزال، أو لأجل تكوين جماعة اقتصادية دائمة، للقيام بالشؤون الاقتصادية لتلك المنطقة.

٢) الجمع سريع الزوال، فكما يجتمع فجئةً ينفض فجئةً، وقد يسمى

بالغوغاء، وهذا يفسد أيضاً، قال (عليه السلام): «إذا اجتمعوا ضروا، وإذا تفرقوا نفعوا»[1]، ثم فسر نفعهم في التفرق بأن كل واحد يذهب إلى عمله.

٣: الجمع ليس بين أعضائه تجانس، بخلاف الجماعة، فالجمع يجتمع تلقائياً، بينما الجماعة إنما تكون بين أصحاب أهداف مشتركة، فالجماعة السياسية أو التربوية إنما تجتمع لأجل تسيير دفة السياسة أو لأجل تربية المجتمع، بينما الذين يجتمعون لأجل منظر أو مأساة يدخل فيهم العالم والجاهل والعامل والبطال، وإلى آخره.

٤: الجمع يمكن بدون تجمع أفراده، كالذين يأتون لانتخاب النواب، حيث يأتي كل واحد ويذهب بدون تجمع بين أفراده، وكالذين يحضرون الولائم أفراداً، بينما الجماعة لابد لها من التجمع، لأن الجماعة تستشير وتصمم وتوزع الأعمال، وكل ذلك يحتاج إلى تجمع ولو تلفزيوني.

العقل أم العاطفة

٥: الجمع غالباً تحدوه العاطفة الشديدة للتجمع والعمل، بدون تفكر في العواقب، ولذا يذوب الفرد في الجمع، حيث لا يرى إلاّ الجهة التي ينساق إليها بسبب تلك العاطفة المشبوبة، والغالب أن الديكتاتوريين يستفيدون من هذه العاطفة في سوق الناس إلى أهدافهم، ولذا نرى أن مثل ذلك يلازم تقديساً مطلقاً لديكتاتور هو وراء الإثارة.

لكن يلزم أن يعلم أن مثل هذه الحالة سواء كانت في الجمع أو في الجماعة لها رد الفعل من جهات:

أ: من جهة أن العقل أخيراً يغلب على العاطفة، فينقلب العمل المعمول

---

(١) نهج البلاغة: قصار الحكم ١٩٩.

فترة إلى أبشع صور الكره والذم، ويبقي الذم على القائمين بذلك طول المستقبل.

ب: سقوط الديكتاتور الذي وراء العمل سقوطاً هائلاً، حيث تتكشف عوراته وحيله ومكايده.

ج: تسلط الأعداء على مثل تلك الجماعة، حيث إن الأعداء يعملون بتعقل، والجماعة عملت بعاطفة، والعاطفة لا تتمكن من البناء فتسقط، بينما العقل يتمكن من البناء فيغلب.

ومن الأمثلة في العصر السابق: بنو أمية حيث استغلوا عواطف السذج ضد أهل البيت (عليهم السلام)، فتسلط عليهم أعداؤهم ونسفوهم بما بقوا لعنة التاريخ.

كما أن من الأمثلة في العصر الحاضر: هتلر، وستالين، وموسيليني، وماو، حيث سقط كلهم سقوطاً ذريعاً، فانتحر الأول وقسمت ألمانيا، وأحرقوا الثاني بعد موته، وصار بلد الثالث مرتعاً للماسونية وأعمال العنف إلى الآن، وصار ماو فضيحة التاريخ، وتغلب أعداء الصين عليه.

ومن الأمثلة في للبلاد الإسلامية: أتاتورك والبهلوي وياسين وغيرهم.

٦: الجمع غالباً لا تركيب ثابت له، بينما الجماعة بالعكس، فالجماعة لها أعضاء يغلب بقاؤهم، وتبدلهم قليل، أما الجمع ـ كالذين يجتمعون لمشاهدة زلزال أو مظاهرة فجائية أو ما أشبه ـ فأعضاء منه ينصرف ويلحق إلى الجمع أعضاء أخر، ففي كل مدة التجمع لا يكون الأعضاء باقين.

الإسلام يدعو إلى التعقل

وحيث إن اللازم على الإنسان اتباع العقل، وإن كان فيه مرارة عاجلة وحرمان موقت، وعدم الانسياق وراء العاطفة، وإن كان فيه حلاوة وملأ غرور، فقد حذر الإسلام أكبر قدر من التحذير عن ترك التعقل والأخذ بالعاطفة، بل

أمر بالتعقل وما تقضيه الموازين الصحيحة.

قال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «العقل حفظ التجارب، وخير ما جربت ما وعظك»[1].

وقال (عليه السلام): «إن الشقيّ من حرم نفع ما أوتي من العقل والتجربة»[2].

وقال (عليه السلام): «أغنى الغنى العقل، وأكبر الفقر الحمق»[3].

وقال (عليه السلام): «لا غنى كالعقل، ولا فقر كالجهل»[4].

وقال (عليه السلام): «لا ترى الجاهل إلاّ مفرطاً أو مفرّطاً»[5].

وقال (عليه السلام): «إذا تم العقل نقص الكلام»[6].

وقال (عليه السلام): «لا مال أعود من العقل، ولا وحشة أوحش من العجب، ولا عقل كالتدبير»[7].

وقال (عليه السلام): «التودد نصف العقل»[8].

وقال (عليه السلام): «أول عوض الحليم من حلمه أن الناس أنصاره على الجاهل»[9].

وقيل له (عليه السلام): صف لنا العاقل، فقال (عليه السلام): «هو الذي يضع الشيء مواضعه»، فقيل له (عليه السلام): فصف لنا الجاهل، فقال (عليه السلام): «قد فعلت»[10].

---

(١) نهج البلاغة: الكتب ٣١.

(٢) نهج البلاغة: الكتب ٧٨.

(٣) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣٨.

(٤) نهج البلاغة: قصار الحكم ٥٤.

(٥) نهج البلاغة: قصار الحكم ٧٠.

(٦) نهج البلاغة: قصار الحكم ٧١.

(٧) نهج البلاغة: قصار الحكم ١١٣.

(٨) نهج البلاغة: قصار الحكم ١٤٢.

(٩) نهج البلاغة: قصار الحكم ٢٠٦.

(١٠) نهج البلاغة: قصار الحكم ٢٣٥.

وقال (عليه السلام): «لا يغش العقل من استنصحه»[1].

وقال (عليه السلام): «ما استودع الله امرءاً عقلاً إلاّ استنقذه به يوماً ما»[2].

وقال (عليه السلام): «كفاك من عقلك ما أوضح لك سبل غيك من رشدك»[3].

وقال (عليه السلام): «الحلم غطاء ساتر، والعقل حسام قاطع، فاستر خلل خلقك بحلمك، وقاتل هواك بعقلك»[4].

الانسجام بين أفراد الجماعة

أما الجماعة، فقد عرفت أنها تتشكل من أفراد لهم هدف خاص، ولها دوام وفكرة وأسلوب عمل، والانسجام بين الجماعة يقوى بكثرة التبادل والمشورة، كما أن السير نحو الهدف يزيد من الارتباط والانسجام.

وإذا كان إمام الجماعة من جماعة أخرى منافسة اشتد التجانس وكثر العمل، حيث إن التنافس من أقوى أسباب تقدم الإنسان، حيث جعل الإنسان على أنه لا يتمكن أن يرى غيره متفوقاً عليه، فإذا أحس بتفوق غيره أوصار ذلك محتملاً، أخذ الإنسان في العمل الأكثر، وضغط على نفسه في الإبداع لئلا يسبقه غيره.

وهذه الحالة موجودة في الفرد، فإذا انضم الأفراد بعضهم إلى بعض صار التنافس أشد، لأن بعضهم يؤثر في البعض نشاطاً وتحفيزاً، والمنفعل بدوره يؤثر في الفاعل والآخرين، وهكذا.

ولذا فالجماعة بحاجة إلى أمرين:

١) الفلسفة التي تجمعهم وتكون منهجاً لحياتهم الاجتماعية.

---

(١) نهج البلاغة: قصار الحكم ١٨١.

(٢) نهج البلاغة: قصار الحكم ٤٠٧.

(٣) نهج البلاغة: قصار الحكم ٤٢١.

(٤) نهج البلاغة: قصار الحكم ٤٢٤.

٢) العاطفة المشبوبة التي تسيرهم وتحثهم على التقدم، فهما معاً ضمان بقاء الجماعة، فإذا فقدت الجماعة أحدهما تبددت واندثرت.

وكلما كانت فلسفة الجماعة ألصق بقلوبهم، كانوا مؤمنين بها إيماناً شديداً، وكلما كان الانبعاث العاطفي فيهم أكثر اشتدت أواصر الجماعة، وكانت أكثر سرعة إلى الأمام، والعكس بالعكس.

كما أن الجماعة لو كانت جماعة جذبية، أي بنيت على جذب الناس، كالجماعة الاقتصادية السهامية، كان الأمران السابقان يوجبان انجذاب الناس إليهم أكثر، سواء الأعضاء أو المناصرون أو الموالون.

تأثير الجماعة في الفرد

ثم إن الجماعة تسبب تغييراً في أفرادها، والغالب أن يكون ذلك التغيير في الأبعاد الخمسة الآتية، وهي:

١: تحطم الفردية، حيث إن الجماعة تعطي سعة لأعضائها، مما يكون الفرد في هذا الحال مثل القطرة من الماء إذا وقعت في إناء ماء حيث تتحطم فرديتها، وتأخذ في السعة بقدر سعة مجموع الماء.

٢: الانصهار في الجماعة، وهذا وجه آخر للأمر الأول، فالأول يسبب عدم عمل الفرد بمصالحه الشخصية، وهذا يسبب عمل الفرد بمصالح الجماعة.

٣: إحساس الفرد بالأمن الذي لم يكن يحس بمثله حال عدم انضمامه، فإن الإنسان يحس بالغربة، حيث يخاف وقت بؤسه ومرضه وفقره وهجوم عدوه و... وحيث إن الجماعة تكفل قضاء الحوائج يحس المنضم إليهم

بالأمن، وبقدر قدرة الجماعة يكون الحس بالأمن أكثر وأعمق.

٤ : إحساس المنضم إلى الجماعة بالقيمة بما لا يحس بمثله الفرد، إذ قيمة الفرد المنضم قيمة كل الجماعة، وقيمة كل الجماعة ليست قيمة كل فرد فرد، بل قيمة المجموع، فإذا فرضت قيمة كل فرد ديناراً كان قيمة عشرة أفراد مائة دينار.

٥ : شعور الفرد المنضم إلى الجماعة بالسعة في وجوده، حاله حال القطرة المنضمة إلى إناء ماء، لكن السعة في القطرة مادية، وهنا معنوية.

أما استفادة الفرد من الجماعة ما لم يكن يستفيده لو كان فرداً، من التجارب العملية، فذلك ما لا يحتاج إلى الذكر، فإن الحضارة عملية قبل أن تكون علمية، والاجتماع يعطي الحضارة العملية، ولذا لا يفهم الاجتماع إلاّ من كان في الاجتماع.

وقد قال علماء الأخلاق: الإنسان الذي يعيش بمفرده لا يسمى عادلاً ولا صادقاً ولا أميناً ولا وفياً ولا ما أشبه تلك، حيث إنها صفات عملية، لا ذهنية فحسب، فإذا كان في الاجتماع سمي صادقاً أو كاذباً، أميناً أو خائناً.

عوامل قوة الجماعة

ثم إن قوة الجماعة وشدة أواصرها إنما تكون تبعاً للأمور التالية:

أ) قوة الفلسفة التي بنت الجماعة نفسها عليها، فإن قوة الفلسفة المذكورة تعمق جذور الجماعة في نفوس أعضائها، وكلما حملت الجماعة القلوب أكثر فأكثر، كانت الجماعة أقوى وأبقى.

وقد ذكر علماء السياسة أن الدولة الدينية الدنيوية أقوى وأبقى من الدولة المرتبطة بالدنيا فقط، لأن الأولى تحملها

القلوب والأبدان، بينما الثانية تحملها الأبدان فقط.

ب) الهدف الذي تتوخاه الجماعة، فإنه كلما كان أسمى كانت الجماعة أشد استمساكاً وأبقى زماناً، وذلك لأن الهدف الأسمى يجعل علاقة الناس بالجماعة أشد، فكم فرق بين أن يكون هدف جماعة إسلامية إنقاذ المسلمين، وبين أن يكون هدفها تجميل مدينة، والفرق بين الفلسفة والهدف كالفرق بين قوة كتاب في مطالبه، وبين الهدف المتوخى من ذلك الكتاب.

ج) ثم يأتي دور القيمومة، فكلما كانت القيمومة على الجماعة من كبارها أشد وأقوى، كانت الجماعة أمتن وأدوم، والعكس بالعكس، وقوة القيمومة وضعفها وإن كانا في كثير من الأحيان تابعين للأفراد القائمين، إلاّ أن الأهم هي تركيبة الجماعة فإنها توجب القوة أو الضعف، فقد يكون نظام الجماعة بحيث يأتي إلى القيادة بالأكفاء، وقد لا تكون التركيبة هكذا، حالها حال رجال الحكم، فقد ينظم القانون تنظيماً دقيقاً يأتي إلى الحكم بالأقدر والأفضل، وقد لا يكون هكذا.

د) وأعضاء الجماعة كلما كانوا أكثر طاعة للقيادة، سارت الجماعة سيراً حسناً، ولذا كان من شرائط الإسلام: السمع والطاعة، ولا يراد بذلك التقليد الأعمى، بل كما قال علي (عليه السلام): «وثقوا بالقائد فاتبعوه»[1]، حيث إنه إن ظهرت صحة الطريق يلزم كمال الإطاعة.

هـ) ثم كلما توسعت الجماعة في أعضائها ومناصريها والمدافعين عنها كانت أقوى، إذ السعة تلازم كثرة الكفاءات والاستمرارية، ولذا تحاول

(١) نهج البلاغة: الخطب ١٨٢.

الجماعات دائماً توسعة عدد أفرادها، وقلة أفراد الجماعة وإن كان لها مزايا، كما ذكرناها في بعض المسائل السابقة، إلاّ أن ما بصدده نحن الآن إنما يكون بالكثرة، ولعل «يد الله مع الجماعة» يدل على هذه الجهة أيضاً، حيث إن مناط الحديث يشمل كثرة الأفراد.

و) وكلما كان نظم الجماعة أدق وأصح، كانت الجماعة أقوى وأدوم، إذ النظم يضع كل شيء موضعه، ويميز الواجبات والحقوق، مما يخفف الحمل ويوجب دوامها، والعكس بالعكس، وعدم السوابق اللامعة يوجب الضعف، ولذا كان اللازم على قيادة الجماعة أن تهتم بالمردود، وأن تهتم بما يجعل للجماعة سوابق مشرقة، حتى تكون دافعة للأفراد إلى الأمام.

ط) ويلزم المراقبة الدقيقة لقلة الأخطاء، فإن قلتها توجب حرارة القلوب حول الجماعة، بينما كثرتها توجب البرودة والانفضاض، وهذا يجعل الفرد يتشوق إلى عمله أكثر فأكثر، بالعكس من الفوضى تماماً، أو في الجملة.

ز) وإذا كانت الجماعة سرية، كلما كان السر أكتم بقيت الجماعة أسلم وقويت أكثر.

ح) ثم يأتي دور مردود الجماعة وسوابقها، فإن الناتج كلما كان أكثر والسوابق أشرق، كانت علاقة الأفراد بالجماعة أكثر فأكثر، مما يوجب متانتها، وهذا من أسرار لزوم كون النبي والأمام (عليهما السلام) معصوماً.

ي) ثم كلما قويت حالة الاستشارية في الجماعة، كانت الجماعة أمتن، بينما حالة الديكتاتورية توجب انفضاض القلوب وتحطم الجماعة.

منطلقات الجماعة

(مسألة ١٨): بعد طول تجربة الدنيا لأقسام الحكم، وصلت أخيراً إلى ما ذكره الإسلام من الاستشارية، حيث إنها أدوم الأحكام وأحسنها، وتوجب ظهور الكفاءات واستقرار الناس وتعاونهم وقلة المشكلات للحاكم والأمة على حد سواء.

ومن هذه الجهة كان اللازم على الحكومات، وعلى جماعات الاستكشاف ممن لهم هدف في الكشف، أن تتعرف على منطلقات الناس في أعمالهم، من العقائد والصفات وغيرها، فإنه إذا اكتشفت الحكومة ذلك، تمكنت من إعطاء الرغبات، وحل المشكلات، وتعديل القوانين، بدون تصادم بالعقائد والمآرب.

فاستكشاف ذلك من قبيل الوقاية قبل المشكلة، والعلاج بعدها، فإن مشاكل الأمم حالها حال مرض الفرد، فكما أن الطبيب الحاذق يحاول الكشف عن صحة الإنسان حتى لا يبتلي بالمرض، وإذا مرض قطع جذوره بالعلاج الملائم، كذلك إذا جست الحكومة نبض الاجتماع اطلعت على مكامن المشكلة، ففعلت ما يوجب عدم استفحالها، فإذا برزت المشكلة تمكنت من علاجها بما تنحل، فلا تبقى بله أن تستفحل.

أقسام الجماعة

ومن هذا المنطلق فقد قسم علماء الاجتماع الجماعة إلى أقسام:

١ : الجماعة الاستعراضية، التي تعرض عضلاتها بالمظاهرة أو بإعطاء الشعار أو ما أشبه.

٢ : الجماعة التصادفية، التي عملت الصدفة في تجمعها، لأجل منظر مفرح أو مؤلم، كمجيء كبير أو فيضان أو نحوهما.

٣ : الجماعة المنتظمة، كالجماعة التي تحضر مجلس الدرس أو الخطابة أو تمثيلية أو ما أشبه.

٤ : الجماعة الانفعالية، كالتي يؤثر فيها شيء يهيج أعصابها، فتهتاج بالتصفيق والحركة وما أشبه.

٥ : الجماعة المخربة التي تريد هدفاً ـ بنفسها أو بتحريك محرك ـ فتأخذ في التخريب لأجل الوصول إلى هدفها.

٦ : الجماعة المنضمة ـ اسم مفعول من باب الإفعال، لا من باب التفعيل ـ وهي التي انضمت أعضاؤها لأجل هدف خاص، أمثال الجماعة الاقتصادية والسياسية ونحوهما.

٧ : الجماعة المبعثرة، وهي التي لا انضمام لها، وإنما كلها ذات طريقة واحدة، أمثال هواة السباحة، والرياضيين، وقراء مجلة كذا، ونظار التلفزيون الفلاني، ومثل هذه الجماعة هي الأكثر احتياجاً إلى معرفة نواياها وأهدافها وتطلباتها، إذ إنها هي التي لا يطلع على أحوالها ضمن مجموعة خاصة، ولذا يلزم استطلاع الحكومة عنها بصورة عامة، وهذه النوايا تسمي بالمطلب العمومي، أو العقيدة العمومية.

وقد يكون المطلب العمومي ظاهراً، وإنما الاستكشاف لأجل معرفة درجة الشدة والضعف في ذلك، مثلاً الحكومة تعلم أن نظار التلفزيون غير راضين

عن برامجه، لكن لا تعلم مقدار عدم الرضا، هل هو خمسون في المائة، أو أكثر أو أقل.

وإنما تريد استطلاع ذلك لأجل الموازنة بين الأهم والمهم، مثلاً الميزانية المخصصة للإعلام تصرف في الإذاعة والتلفزيون والصحف أثلاثاً، فإذا أريد تبديل برامج التلفزيون كلف ذلك نصف ميزانية الإذاعة والتلفزيون، فهل التبديل أهم حتى تنقص ميزانية تين، أم البقاء على ميزانيتهما، لأن عدم رضى الناس بتنقيص ميزانيتهما أكثر من عدم رضاهم برامج التلفزيون.

ثم إن الشيء الذي يميل نحوه المجتمع، يصطلح عليه بأن له قيمة اجتماعية، وكلما كانت علاقة المجتمع به أكثر، كانت قيمته الاجتماعية أكثر، والعكس بالعكس، ومعرفة القيم الاجتماعية من أهم الأمور لدي الساسة، لأن كيانهم مرتبط بها.

التوعية الجماهيرية

ثم إن المجتمع ليس معصوماً، يعرف قيمة ذوات القيم، أو يعرف تفاهة ما لا قيمة له، خصوصاً إذا عملت معه سياسة التجهيل والتضليل، وعليه فاللازم على المفكرين أن يعدلوا انحراف المجتمع الفكري، حتى يعرف ما له قيمة من غيره، ويعرف قدر قيمة كل ذي قيمة، وهذا الأمر محتاج إليه في حالتين:

١ : حالة سيطرة القوة، حيث إن الحكومات الديكتاتورية تمارس سياسة التجهيل والتضليل، بواسطة أبواق دعاياتها وأجهزة إرهابها، فإن الطبقة المستنيرة تنسحب عند ذاك عن الميدان، ولا يبقي إلاّ الهمج الذين يسبّحون

بحمد الديكتاتور، وعند ذلك لا تعرف العامة القيم من الزيف، كما لاتعرف مرتبة كل قيمة، ودرجة كل زيف.

وفي الحديث: «إذا ظهرت البدع في أمتي فعلى العالم أن يظهر علمه فمن لم يفعل فعليه لعنة الله»[1].

وقال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «ولولا... ما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها»[2].

فاللازم توعية المفكرين للأمة، بما يوجب انقشاع الظلمات، ورجوع الأمة إلى حريتها، وعرفانها للقيم.

٢: حالة سيطرة المال، فإن المال وإن لم يكن له القوة، إلاّ أنه أيضاً له دور خطر في الدعاية والتعمية والإضلال، وربما كان هذا أسوأهما، لأنه يخدر بما يوجب اتباع الضحية للجلاد، وقد ورد في الحديث: «لعن الراشي والمرتشي»[3]، وأنه يسأل عن الإنسان يوم القيامة عن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه[4]، وقد ذكرنا في كتاب (الفقه: الاقتصاد) أن رأس المال كيف يسيطر على المجتمع بما يخرب السياسة والقانون وغيرهما.

وهذا أيضاً يحتاج إلى توعية الجماهير حتى لا يقعوا ضحية التعمية والتجهيل.

كيفية استكشاف العقيدة الاجتماعية

ثم إن عقيدة العامة[5] ونظرياتهم، ليست بذلك الظهور حتى يتمكن تحصيلها

(١) وسائل الشيعة: ج١١ ص٥١٠.

(٢) نهج البلاغة: الخطب ٣.

(٣) بحار الأنوار: ج١٠١ ص٢٧٤.

(٤) بحار الأنوار: ج٣٩ ص٢٩٩، ومعدن الجواهر: ص٤٩.

(٥) أي عامة الناس في كل مجتمع.

بسبب الإحصاءات الرسمية، بل ظهورها يحتاج إلى تعمق أكثر وتدقيق واسع، لأنه ليس كل أحد يستعد للكشف عن نظرياته في مختلف الأمور بمجرد سؤال صحفي أو نحوه، فإن اقتنع بمجرد الإحصاء لم يستفد المحصي ما يريده من الكشف حتى يرتب عليه أثره، فإذا حصل على شيء مخالف للواقع ورتب ذلك الأثر المرتب على المكشوف بقي الواقع يؤثر أثره، حاله حال ما إذا لم يقل المريض الواقع للطبيب، حيث إن دواء الطبيب لا يؤثر، ويبقي المرض يؤثر أثره.

ولذا اتجه علماء الإحصاء، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع إلى البحث حول السبل المنجعة لكشف عقائد ونظريات العامة خارج نطاق الإحصاءات الرسمية، مثل التوسل إلى رؤساء الأحزاب والمنظمات والجمعيات، ومراقبة أعداد قراء الجرائد ونظار المسارح ونحوها، وملاحظة أعداد الكتب ذات الاتجاهات الخاصة التي تباع وتتداول، إلى غير ذلك.

داء التعصب الاجتماعي

ثم إنه كما قد يبتلى الفرد بالمرض العضال مما يصعب علاجه، وقد يبتلى الاجتماع بذلك كما في أيام الطاعون ونحوه، كذلك قد يبتلى الفرد أو الاجتماع بالمرض النفسي، ويسمى بالتعصب، حيث إنه انحراف في العاطفة بدون المنطق، ولذا يصر على ما في جانبه وإن لم يكن له دليل، ويرفض ما في جانب طرفه وان كان له دليل.

كذلك قد يبتلى الحزب والجماعة بمثل ذلك.

وإذا اشتد التعصب حتى صار الفرد أو الاجتماع حساساً شديد الحساسية تجاه ما يذهب إليه، سمي ذلك بالعُقدة، كأن النفس انعقدت على ذلك الجانب

بدون ملاحظة التوسط والحق، وقد أكد الإسلام في آيات وروايات، على اجتناب مثل هذه الأمور، وتقدمت بعض النصوص في ذلك.

الجماعات الضاغطة

ثم إنه لما كان للاتجاه العام، وللاتجاه الخاص في الأمور الخاصة، مثل اتجاه الأمة ككل في الحرب أو السلم، واتجاه الاقتصاديين في ترفيع الأسعار أو عدمه، وزن وقيمة في سير دفة الأمور، حدثت في العصر الحاضر طائفتان من جماعات الضغط:

الأولى: الذين يريدون إنقاذ الأمة من الانحراف الفكري، الذي سببه الجهل، أو التجهيل من أصحاب المصالح المنحرفة، هؤلاء يضغطون على الاتجاه العام المنحرف حتى يستقيم، كي لا يخدع بسبب الخادعين، فيسير في ضد مصلحة نفسه، ومثل هذه الجماعات الضاغطة تتشكل من المصلحين والمفكرين وأصحاب العقول الحرة والأقلام النزيهة.

الثانية: الذين يريدون استغلال الناس، لأجل أهدافهم وأغراضهم، فإنهم يحاولون أحد أمرين:

١: إما تحريف الاتجاه العام أو الخاص إلى جانبهم.

٢: أو فرض آرائهم على الناس.

وسائل الضغط

وضغط كلتا الطائفتين ـ الأولى والثانية ـ يكون بأسباب، هي:

أ) الوسائل الدعائية، حيث تحاول الجماعة الضاغطة السيطرة على وسائل

الإعلام، من الكتب والإذاعة والتلفزيون والصحف والسينماءات والمسارح وما أشبه ذلك.

ب) الوسائل الاقتصادية، مثل الرشوة والهدية والضيافة وما أشبه، حيث إنها تؤثر في الفرد أو الجماعة التي يراد توجيهها، فإذا كان الهدف من ذلك شريفاً، أي تخليص الناس من الانحراف، كان حسناً، كما قرر الإسلام سهماً للمؤلفة قلوبهم، وإلاّ كان باطلاً وسيئاً.

ج) الوسائل الحقوقية، فإنه تسعى الجماعة الضاغطة لأجل سن قوانين بما يخدم اتجاهها، ولذا يحاولون النفوذ في المجالس التشريعية والقضاة والمحامين وما إلى ذلك.

د) الوسائل التخريبية، فإن الجماعة الضاغطة تحاول تخريب وهدم المقاومة سواء بالتصفية الجسدية، أو تلويث السمعة، أو هدم مؤسسة أو جماعة أو جمعية، أو ما أشبه ذلك، حتى يبقى الطريق منفتحاً أمام مآرب الجماعة الضاغطة، وبذلك تتمكن من النفوذ والتغيير.

الإعلام الصحيح والإعلام المزيف

ثم إن الإعلام لو كان لأجل الهداية إلى الحق والإرشاد إلى الصحيح، سمي تبليغاً، وإن كان لأجل التحريف والإضلال سمي (دعاية)، وإن كانت هذه اللفظة تطلق على الأول أيضاً.

وحيث صار العالم الحاضر منحرفاً عن طريق الله سبحانه، وبذلك جعل المحور الدنيا، لا الدنيا والآخرة كما جعله الإسلام، راجت أسواق الدعاية بالباطل، وخرج الإنسان عن محورية الكون، إلى كون المادة محوراً، ولذا نجد مآسي الإنسان في هذا العصر أكثر من مآسيه في كل عصر مضى.

وقد اتخذ أصحاب الباطل الدعاية سبباً لرواج بضاعتهم، أخذاً من الإلحاد الشيوعي في الشرق، إلى التثليث الرأسمالي في الغرب، إلى ما يدور في فلكهما، كالصهيونية، والقومية، والبعثية، والوطنية، والطائفية الضالة، في العالم الإسلامي.

والدعاية السيئة تلبس الحق بالباطل، وتزيف الحقائق، وتستفيد من جهل الناس، فتحملهم الأباطيل في صورة حقائق، سواء في العقيدة أو في العمل أو في البضاعة أو في غيرها، وأخشى ما يخشى منه الدعائي هو النور، حيث يظهر الزيف عن الواقع.

وهذا الأسلوب وإن كان قديماً، حتى إن فرعون كان يقول عن موسى (عليه السلام): ﴿إني أخاف أن يبدل دينكم ❖ أو أن يظهر في الأرض الفساد﴾[1]، و: ﴿يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره﴾[2]، إلاّ أن كثرة الأدلة وتقدم الوسائل والأسباب سببت تقوية ذلك في العصر الحاضر.

ولذا كان اللازم على أصحاب الحق والفضيلة، أن يفتحوا الطريق أمام البحوث الحرة، ويهتموا بمختلف الوسائل لفضح الباطل اللابس ثوب الحق، ويكشفوا عن مواضع الإعلام الباطل، ومكامن الدعاية الزائفة، وبذلك يكون إنقاذ الضحايا، وسيأتي بعض الكلام في ذلك.

طرق التزييف الإعلامي

وللدعاية المزيفة طرق كثيرة، وقد كتبت في هذا الشأن كتب سخرت لها

---

(١) سورة غافر: الآية ٢٦.

(٢) سورة الشعراء: الآية ٣٥.

أقلام اجتماعية ونفسية وتربوية، وهنا نذكر جملة من الأساليب التي يتبعها أصحاب الدعايات الباطلة، وهي:

١: استغلال مواضع الضعف عند الإنسان، مثل حالة المرض والفقر والفوضى وما أشبه، حيث إن الإنسان في هذه الأحوال هش النفس، سريع القبول، ولذا يشكلون من أمثال هؤلاء طابوراً خامساً لنيل أهدافهم، ومن هذا القبيل فتح الجماعات المنحرفة مدارس للعميان وللصم البكم وما أشبه، وتربيتهم تربية منحرفة، ليكونوا آلة هدم في المستقبل.

٢: استغلال ضعاف الشخصية لأجل قبول الدعاية، ثم النفوذ في المجتمع من طريقهم كبعض النساء والأطفال والمعوقين.

٣: تسخير الألسنة المقبولة، مثل إرشاء خطيب أو مدرس أو مذيع أو ما أشبه، لينشر في المجتمع ما يريدونه.

٤: التأثير في الاجتماع بسبب أقلام الأدباء وقريحة الشعراء، إذ الأدب والشعر أنفذ إلى الاجتماع من غيرهما.

٥: التوسل بمختلف الإغراءات، أمثال صور النساء شبه العارية وغيرها، وقد هيأ المحاربون الصليبيون صورة للمسيح (عليه السلام) في هندام شاب حسن الصورة، وصورة لنبي الإسلام (صلى الله عليه وآله) في هندام بدوي خشن، وقد ضرب الثاني رأس الأول بالسيف حتى جرت دماؤه، فأخذوا يطوفون بهذا في البلاد المسيحية، وجمعوا بذلك أكبر قدر من المال والرجال، وفي المثل: (صورة واحدة أنفذ من ألف كتاب).

٦: تحري الجماعات لأجل نشر دعايتهم، مثل جمعية خيرية، أو جمعية الرفق بالحيوان، خصوصاً إذا كانت الجمعية ذات عنوان براق وسوابق مشرقة.

٧: الليّ في اللسان، كما قال سبحانه: ﴿يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب﴾[1].

مثلاً يخترع من نفسه كلاماً يشبه القرآن الحكيم في الأسلوب أو الاحاديث الشريفة، ليظن الجاهل أنه قرآن أو سنة فيقبل كلامه، فيقول كما ورد: (حشر مع الناس عيد)، أو يقول: (لا يوضع أحد في قبر آخر)، يريد بذلك الانسياق وراء الجهال وعدم التعرض لعمل الآخرين السيء.

٨: يكرر كلامه حتى يؤثر في السامع، فإن التلقين والإيماء بالتكرار لهما أثرهما الكثير، قال الشاعر:

أما ترى الحبل بتكراره
في الصخرة الصماء قد أثرا

وقال أحد زعماء الإلحاد: (اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس).

٩: تحري الحق النصفي، أي ذكر بعض الحق، والسكوت عن بعضه الآخر، مما يوجب بتر الكلام وتحريف الحق، مثلاً يحفظ في الشريط (لا إله) ويسقط فيه (إلاّ الله)، فيظن السامع أن المتكلم كافر.

١٠: تأويل الحق باطلاً، أو الباطل حقاً، كما قال سبحانه: ﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾[2]، مثلاً أوّل بعضهم: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»[3]، إلى أن المراد من (علي) عال، أي رفيع، أو أوّل «لا أشبع الله بطنه»، أي حتى لا يأكل إلى حد الشبع.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٧٨.

(٢) سورة النساء: الآية ٤٦.

(٣) إحقاق الحق: ج٥ ص٤٩٥، وكنز العمال ح٣٢٨٩٠.

١١ : إراءة ما يريده في ثوب قشيب، بينما ليس الأمر بذلك الجمال، مثل تدليس القبيحة بالمساحيق لتظهر في مظهر الجميلة.

١٢ : الاستناد إلى أقوال العظماء ليوهم أن ما يقوله مأخوذ عنهم.

١٣ : استعمال الأساليب المنفرة عن الشيء الصحيح، مثل الاستهزاء بكلام صحيح، وبالعكس كالاستماع بكل جد إلى كلام باطل، ليوهم الآخر أن الأول باطل والثاني صحيح.

١٤ : خلط الباطل بالصحيح حتى ينخدع السامع والقارئ والناظر بالصحيح الموجود في البين، فيظن أن كل ما يرى ويسمع صحيح.

إلى غير ذلك من الأساليب.

كيفية مجابهة قوى الضغط المنحرفة

واللازم أن يعمل أمام الجماعات الضاغطة المنحرفة، أمور:

أ: كشف تلك الجماعات للملأ، حتى يفضحوا أمام الناس، فلا يجدوا مجالاً للتستر والإفساد باسم الإصلاح، قال سبحانه: ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ❖ ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون﴾[١]، ويلزم أن تتم عملية الكشف كماً وكيفاً في إطار الإسلام والإنسانية لا غير.

ب: تثقيف الناس بالثقافة الصحيحة حتى يعرفوا الزيف من الحق، فإن الجماعات الضاغطة إنما يتسترون وراء الحق ليروجوا بضاعتهم الزائفة، فإذا انكشف الحقائق للناس، لم يبق مجال للظلام الذي يتلفع به الضاغطون.

ج: إيجاد حس الفحص والنقد في الناس، لئلا يقبلوا الشيء بدون

(١) سورة البقرة: الآية ١١ ـ ١٢.

التدقيق حوله، وقد بني الإسلام على العقل والبحث، وعدم الانسياق وراء التقليد والعاطفة، بل وحتى الظن.

قال سبحانه: ﴿إن الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾[1].

وقال: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً»[2]، إلى غير ذلك.

وحتى أن المشهور لزوم الدليل في أصول الدين، فلا يصح للمسلم أن يقبل أن الله واحد، أو عادل، أو أن محمداً (صلى الله عليه وآله) نبي، إلاّ بالدليل، ولذا دوّن علم الكلام.

فإذا قيل إن فلاناً رئيس مدى العمر، أو إنه أفضل من غيره، أو إن الاقتصاد الإسلامي كذا، أو إن اللازم للدولة جعل الدستور، أو... يلزم أن يسأل الإنسان لماذا.

ولا ينفع أن تقول للمتنسم أريكة الحكم: لماذا تفعل كذا، والحال أن الشعب غير مثقف، فإن الشعب غير المثقف هم الذين يمكنون له، بل اللازم أن يتثقف الشعب حتى لا يتمكن المتنسم أن يعمل حسب هواه، ولذا قال علي (عليه السلام): «لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً»[3].

فلم يخاطب القمة، وإنما خاطب القاعدة، إذ القمة حصلت على امتيازات فلا يهمها بعد ذلك أي شيء.

وبهذه المناسبة لابأس أن نقول: إن المشكلة في البلاد الإسلامية ذات

---

(١) سورة يونس: الآية ٣٦.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

(٣) نهج البلاغة: الكتب ٣١.

الألف مليون مسلم ليس في حكامها، وإن كانوا هم الديكتاتوريين العملاء. وإنما المشكلة في الأمة الإسلامية نفسها، فهي إنها ربيت على بعض الإسلام، وهي الصلاة والصيام والمسجد والحسينية والاحتفالات والمآتم وما إلى ذلك، وتركت بعض الإسلام الآخر، وهو:

١) الثقافة الحية الاجتماعية وغيرها.

قال (عليه السلام): «العالم بزمانه لا تهجم عليه اللوابس»[1].

وفي حديث آخر: «عالماً بأهل زمانه»[2].

وفي وصف علي (عليه السلام): «كان والله بعيد المدى، شديد القوى»[3].

٢) والسياسة، فلا يعرفون منها ما ينجيهم، وما يضع الحكام وأسياد الحكام عند حدهم، فكل بلاد الإسلام بين حكم وراثي أو حكم عسكري، ولا ثالث، أما الأمة فهي بمعزل عن الحكام، لا تملك من أمرهم شيئاً.

٣) والاقتصاد الذي هو عصب الحياة، ولذا كان اقتصاد كل بلد بلد إما رأسمالياً، أو شيوعياً، أو مزيجاً منهما. والغرب والشرق ينهب خيراتهم نهباً لا مثيل له في التاريخ، وإذا علمنا أن (الفقر سواد الوجه في الدارين) عرفنا لماذا المسلمون لا كيان لهم في العالم الحاضر.

٤) وفهم خطط المستعمرين، وكيفية تغلغلهم في البلاد، وكيف يمكن التخلص منهم واقعاً، لا صورةً.

ومادام هذا الجزء من الإسلام مشلولاً، عاش المسلمون في ضياع.

د: الجماعات المضادة للجماعات الضاغطة، حتى يتحرى هؤلاء مواضع

---

(١) تحف العقول: ص٢٦١.

(٢) أمالي الطوسي: ص١٤٦.

(٣) نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: ج٣ ص١٩٩.

حركة أولئك ويبطلوا كيدهم ويردوا مكرهم إلى نحورهم، وفي المثل: (لا يفل الحديد إلاّ الحديد).

وتدخل الجماعات المضادة للجماعات الضاغطة في ميزان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنهما وإن كانا واجبين على كل مسلم ومسلمة، كما يدخل البنود (أ ـ ب ـ ج) أيضاً في موازين إسلامية أخر، إلاّ أن عدم تأتي الأمر والنهي كاملاً أمام الجماعات الضاغطة إلاّ بهذه الصورة يجعل الوجوب لها آكد.

وقد حرض الإسلام على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأبلغ تحريض.

قال الله تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾[1].

وقال علي (عليه السلام): «أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ، إِنَّهُ مَنْ رَأَى عُدْوَاناً يُعْمَلُ بِهِ، وَمُنْكَراً يُدْعَى إِلَيْهِ، فَأَنْكَرَهُ بِقَلْبِهِ فَقَدْ سَلِمَ وَبَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَهُ بِلِسَانِهِ فَقَدْ أُجِرَ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ صَاحِبِهِ، وَمَنْ أَنْكَرَهُ بِالسَّيْفِ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَكَلِمَةُ الظَّالِمِينَ هِيَ السُّفْلَى فَذَلِكَ الَّذِي أَصَابَ سَبِيلَ الْهُدَى، وَقَامَ عَلَى الطَّرِيقِ وَنَوَّرَ فِي قَلْبِهِ الْيَقِينِ»[2].

وفي كلام آخر له (عليه السلام) قال: «فَمِنْهُمُ الْمُنْكِرُ لِلْمُنْكَرِ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ، فَذَلِكَ الْمُسْتَكْمِلُ لِخِصَالِ الْخَيْرِ، وَ مِنْهُمُ الْمُنْكِرُ بِلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ وَالتَّارِكُ بِيَدِهِ، فَذَلِكَ مُتَمَسِّكٌ بِخَصْلَتَيْنِ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ، وَمُضَيِّعٌ خَصْلَةً، وَمِنْهُمُ الْمُنْكِرُ بِقَلْبِهِ وَالتَّارِكُ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ، فَذَلِكَ الَّذِي ضَيَّعَ أَشْرَفَ الْخَصْلَتَيْنِ مِنَ الثَّلاثِ وَتَمَسَّكَ بِوَاحِدَةٍ، وَمِنْهُمْ تَارِكٌ لإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ بِلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ وَيَدِهِ، فَذَلِكَ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ وَمَا أَعْمَالُ

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٤.

(٢) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣٧٣.

الْبِرِّ كُلُّهَا وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عِنْدَ الأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ إلاّ كَنَفْثَةٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ، وَإِنَّ الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ لا يُقَرِّبَانِ مِنْ أَجَلٍ وَلا يَنْقُصَانِ مِنْ رِزْقٍ، وَأَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ»[1].

وقال (عليه السلام): «أَوَّلُ مَا تُغْلَبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْجِهَادِ، الْجِهَادُ بِأَيْدِيكُمْ، ثُمَّ بِأَلْسِنَتِكُمْ، ثُمَّ بِقُلُوبِكُمْ، فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ بِقَلْبِهِ مَعْرُوفاً وَلَمْ يُنْكِرْ مُنْكَراً، قُلِبَ فَجُعِلَ أَعْلاهُ أَسْفَلَهُ، وَأَسْفَلُهُ أَعْلَاه»[2].

إلى غيرها من الآيات والروايات الكثيرة جداً.

---

(١) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣٧٤.

(٢) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣٧٥.

(مسألة ١٩):

١: الاجتماع يتجزؤ إلى رتب اجتماعية، كل فرد في درجة خاصة منها.

٢: والإنسان في درجته الاجتماعية له مكانة خاصة به، وتسمى بالمكانة الاجتماعية.

والفرق بينهما بالعموم المطلق، فكل مكانة اجتماعية لابد وأن تكون تحت درجة اجتماعية خاصة، وليس كل درجة تلازم المكانة.

٣: ثم الفرد يقوم بدور اجتماعي حسب مكانته غالباً، وذلك الدور ينقسم إلى:

أ) دور محول إليه.

ب) ودور هو يقوم به خارج ما حول إليه.

٤: ثم للإنسان تحرك اجتماعي في رتبته ومكانته:

أ) أحياناً أفقياً.

ب) وأحياناً عمودياً.

٥: وأخيراً يأتي دور تأثير الأمور السابقة في حياة الإنسان الفردية، والاجتماعية:

أ) الاجتماع الخاص به، كما إذا كان عضواً في جماعة.

ب) والاجتماع العام، أي المجتمع.

وقبل ذكر تفاصيل هذه الأمور نذكر قطعة من كلام الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) حول الرتب الاجتماعية:

قال (عليه السلام): (واعلم أن الرعية طبقات، لا يصلح بعضها إلاّ ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض، فمنها جنود الله، ومنها كتّاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الإنصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة

ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة. وكل قد سمى الله له سهمه، ووضع على حده فريضة في كتابه أو سنة نبيه (صلى الله عليه وآله) عهداً منه عندنا محفوظاً»[1].

أقول: لعل المراد بالسهم نصيبه وحقه، وبالفريضة واجبه الذي يجب عليه أن يأتي به، فإن الحق في قبال الواجب.

أما تفاصيل البنود والتي ذكرناها في البدء فهي كالتالي:

مقياس الرتب الاجتماعية

الأول: الرتبة الاجتماعية، عبارة عن مثل رتبة العلماء، ورتبة المعلمين، ورتبة الخطباء، ورتبة التجار، ورتبة الجنود، ورتبة العمال، ورتبة الفلاحين، وما أشبه ذلك، فكل جماعة لهم تمايز عن جماعة أخرى تسمى رتبة.

وهناك أقوال أخر لعلماء الاجتماع في وجه تمايز رتبة من رتبة:

أ) فالشيوعيون ذهبوا إلى أن تمايز معيار الرتب مالكية وسائل الإنتاج والقدرة الناشئة من ذلك، وعليه فالاجتماع رتبتان أساسيتان الملاك وغيرهم، والأولون ينقسمون إلى كبار الملاك وصغارهم.

وفيه: إنهم إن أرادوا صرف الاصطلاح فلا مشاحة فيه، فهو مثل أن نقسم الناس إلى رتبة الرجال، ورتبة النساء، ورتبة الخناثى، وإن أرادوا الواقع فقد ثبت في العلم بطلان النظرية القائلة بأن الاقتصاد هو البناء التحتي للمجتمع.

ثم على فرض تسليم أنه البناء التحتي، فأي ربط بين ذلك وبين انقسام رتب

---

(١) نهج البلاغة: الكتب ٥٣.

الاجتماع بالنسبة إلى ذلك.

ب) وذهب آخرون إلى أن التمايز ينشأ من تصور كل جماعة لأنفسهم ميزة خاصة، مثل أن من تصور أنه من الأشراف حشر معهم، ومن تصور نفسه من العلماء حشر معهم، وهكذا، وإن لم يكن في الواقع من أولئك.

وفيه: إن الأمر واقعي لا تصوري، فحشر غير العالم لا يجعله من رتبة العلماء، كما أن حشر العالم نفسه مع الجنود مثلاً لا يجعله من رتبة الجنود.

ج) وذهب ثالث إلى أن المعيار في الرتبة الشغل.

وفيه: إنه في الجملة وإن كان صحيحاً، إلاّ أن الشغل يعطي التصنيف لا الرتب، فالتجار رتبة واحدة وإن كان شغل جماعة منهم التجارة في الأراضي، وآخرين التجارة في الأسهم والسندات، وثالث التجارة في مواد الإنشاء، وهكذا بالنسبةالى أصناف سائر الرتب.

د) ومن ذلك ظهر بطلان قول القائل: إن منشأ الرتب مقدار الدخل ومصدره أو محل السكونة ونحو ذلك، فإنه وإن كان صحيحاً أن جماعة يسكنون محلاً خاصاً، ينضم بعضهم إلى بعض في كثير من الشؤون، كما أنه وإن كان صحيحاً أن المتساوين في الدخل لهم أحكام جامعة، مثل كون عيشهم شبه متساو، ونحو ذلك.

إلاّ أن أمثال هذه الأمور لا توجب تسمية الأفراد الذين هم تحت أمثال هذه الكليات رتبة، إلاّ إذا اريد الاصطلاح المجرد، فإن الرتبة الاجتماعية حقيقة اجتماعية، وهي كما ذكرناه في أول البحث، ولذا لا يقال: الرتبة الساكنة في محلة كذا، ولا الرتبة الذين يملك كل أحد منهم مائة ألف، إلى غير ذلك.

مظاهر اختلاف الرتب

ثم إن اختلاف الرتب الاجتماعية يتجلى في أمرين:

١: الثقافة، فإنه وإن كان لكل اجتماع لون خاص من الثقافة، يميز ذلك الاجتماع عن الاجتماعات الأخر، مثلاً لون الثقافة الإسلامية غير لون الثقافة المسيحية، وكلاهما يمتازان عن الثقافة اليهودية، إلاّ أن في المجتمع الإسلامي ثقافة رتبة المعلم تختلف عن ثقافة رتبة العالم الديني، وكلاهما يختلفان في الثقافة عن ثقافة التاجر، وهكذا.

ومصدر هذه الثقافة الخاصة، أن كل رتبة بحكم مصدرها وموردها تمتص عن الاجتماع لوناً خاصاً من الثقافة يلائم مسيرها ومصيرها.

وإن شئت قلت: إنما تأخذ من فنون الثقافة المبعثرة في الاجتماع مايلائم دورها في الأداء، فالجنود يأخذون من الثقافة ما يساعدهم في حفظ المدن والغلبة على الأعداء عند الحرب، بينما التجار يأخذون من الثقافة ما يساعدهم على جلب البضائع وإنتاجها وحفظها وتسويقها وتوزيعها، إلى غير ذلك من ثقافات الرتب المختلفة.

مناقشة في نظرية المساواة

١: وتبعاً لهذه الثقافة، والمسير والمصير الخاص، فإن كل فرد رتبة يأوى إلى أفراد رتبته في لون الحياة، من لباس خاص، كألبسة العلماء والجنود وغيرهم، وكيفية خاصة في المأكل والمشرب، ولحن خاص في الكلام، وكيفية خاصة في المسكن، وغير ذلك.

ولا يراد بهذا الامتياز الكامل، بل

الخصوصيات المتفرقة والمزايا المبعثرة.

وقد يزعم بعض الناس أن اللازم التسوية الاجتماعية في كل شيء، وقد عمل البهلوي وأتاتورك وياسين وماو، وأضرابهم على توحيد الملابس، بل والمأكل وما أشبه، وجاء آخر فزعم أن المجتمع الإسلامي مجتمع غير متفاوت، ونسبوه إلى أنه مقتضى التوحيد، فمادام الرب واحداً، والناس سواسية كأسنان المشط، كان اللازم ذلك.

وفيه: أولاً: الحياة خلقت ملونة بملايين الألوان، فلماذا يشذ الإنسان عن ذلك.

وثانياً: الإنسان خلق مختلف الأجسام والصفات، فمن الأفضل أن يعمل كل حسب ما يشتهي في إطار الإسلام عند المسلم، وفي إطار الإنسان عند غير المسلم.

فكلما أن من يرى لزوم تساوي الذكي والغبي، أو تساوي كل ما في الكون، بأن يكون كل الأشياء ماءً، أو فاكهة رمان، أو جميلاً، أو تساوي أفراد الإنسان في الذكورة والأنوثة، أو ... لا يدعم زعمه دليل، بل الدليل على خلافه، أولاً: لماذا التساوي، وثانياً: أليس المتفاوت أجمل، وفي نفس الوقت إعطاء لكل مهية متطلبة طلبها.

كذلك من يرى تساوي الملابس، أو سائر شؤون الحياة، وحتى التساوي في المال خلاف العدل، وقد ذكرناه في (الفقه ـ الاقتصاد) أن المال بإزاء:

١: العمل الجسدي.

٢: والفكري.

٣: والمواد الأولية.

٤: وشرائط الزمان والمكان.

٥: والعلائق الاجتماعية.

ولا يخفى أنه ليس معنى ذلك الابتعاد في الرتب بعضهم عن بعض، بل معناه:

أ: حرية كل إنسان أن يعمل ما يشاء، في إطار الإسلام، وعند غير المسلم في إطار الإنسان.

ب: إن من الطبيعي أن كل رتبة بحكم عملها وثقافتها الخاصة بطبقتها، لها مزايا، فلا داعي إلى تحطيم تلك المزايا، بل ربما أوجب التحطيم خللاً.

مثلاً شرطة المرور لابد لهم من شارة خاصة، وإلاّ لم يقعوا في موضع انقياد الجماهير لهم مما يسبب عطباً في السير، والرياضي لابد له وأن يلبس ملابس خاصة تمكنه من أعمال الرياضية، كما أن مأكل الزراع والعمال بحاجة إلى خشونة أكثر من مأكل من لا يحرك عضلاته، كالطبيب والمهندس، إلى غير ذلك من الأمثلة.

ج: أما ما عدا ذلك، كان تسكن كل رتبة محلاً خاصاً بها، أو لا يزاوج بعضهم بعضاً، أو يكون امتياز في المدرسة والفندق والمطعم والسيارة وما أشبه فذلك غير صحيح.

وعليه فاللازم أن توطر الحياة في إطار الحرية والكفاءة، وهذا هو الذي قرره الإسلام تبعاً لفطرة الإنسان، فإن التشريع صدر من الذي صنع الكون.

قال سبحانه: ﴿يضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم﴾[1].

وقال تعالى: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾[2].

ومن المعلوم أن التقوى عبارة أخرى عن الكفاءة.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

(٢) سورة الحجرات: الآية ١٣.

مزايا الرتبة الاجتماعية

ثم الرتبة لها مزايا هي:

أ: السعة.

ب: الدوام.

ج: التعارض.

أ) أما السعة، فهي عبارة عن أن الرتبة لا تحد بالحدود القومية واللغوية والجغرافية والمذهبية، إلاّ في أطر أخرى، أي إن علماء أي مذهب يختلفون في اللون المذهبي عن علماء المذهب الآخر، وكذلك حال الجنود وغيرهم، وكذلك بالنسبة إلى الجغرافيات والقوميات المختلفة، وإلى آخره.

فالعلماء مثلاً أو الجنود أو الزراع متساوو المزايا، وإن اختلفت قومياتهم ولغاتهم ومناطقهم ومذاهبهم.

ب) وأما الدوام، فلأن الرتبة إنما تتولد تحت موزاين خاصة، نفسية واجتماعية ونحوهما، وحيث إن تلك الموازين ليست سريعة النمو، كما ليست سريعة الزوال، فالرتبة تبقى مستمرة، نعم أحياناً تتطور حسب تطور الآلة، مثلاً رتبة المكارين تطورت إلى رتبة السواق والطيارين، بينما رتبة الملاحين بقيت على حالتها السابقة، وإن تطورت السفن من الشراعية إلى البخارية.

وكذلك رتبة العمال تطورت من العمل اليدوي إلى العمل في المعامل، أما أصل الرتبة فقد بقيت.

وفي الاتحاد السوفياني مثلاً تطورت رتبة علماء الدنيا، فإن أفراد الحزب هم المبشرون بمبادئ ماركس الدنيوية، بينما علماء المسلمين مثلاً في الجمهوريات الست المحتلة، كانوا علماء دين ودنيا، وإلى غير ذلك.

ج) وأما التعارض، فلأن الرتبة حيث تحتوي على أفراد تتزاحم مصالحهم لابد وأن يقع بينهم التعارض، إذ النفسيات مختلفة والمصالح قليلة لا تكفي الكل، ولذا يريد كل دفع الإضرار عن نفسه، واكتساب أكبر قدر من المزايا،

وهذه الحالة النابعة من ذات الإنسان، وقلة المصالح، وإن كانت تأخذ في كثير من الأحيان صورة حادة، إلاّ أن الإسلام خففها:

أولاً: بتنطيف الضمائر.

وثانياً: بجعل التنافر إيجابياً، بدل أن يكون في السلب.

ولايخفى أن حالة التعارض، وإن كانت بين أفراد الرتبة أجلى لاحتكاك المصالح فيها أكثر من الأفراد المبعثرين الذين لا مصالح مشتركة لهم، إلاّ أن تلك الحالة توجد أيضاً بين الرتب المختلفة، إذا احتكت مصالحهم.

ثم إنه كلما كانت الرتبة أقرب إلى الإيمان أو إلى التعقل، كان التعارض فيها أقل، إلى أن يصل إلى شيء لا يكاد يذكر.

المكانة الاجتماعية

الثاني: المكانة الاجتماعية، فإن الإنسان في رتبته الاجتماعية له مكانة خاصة، إذ لا يتساوى أفراد الرتبة الواحدة، مثلاً في رتبة رجال العلم قد يكون الإنسان ذا مكانة اجتماعية لكونه خطيباً، أو مدرساً، أو مرجعاً، أو مبتدئاً، وهذه المكانة إنما هي بالنسبة إلى سائر أفراد الرتبة وإن كانت النسبة مع سائر الرتب أنه رجل دين في قبال أنه تاجر أو جندي.

وذلك لأن أفراد الرتبة ذو درجات، فإن القيمة إنما تظهر بالمقارنة، وإن كان الإطار العام شامل للكل، مثلاً كون هذا تاجراً من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة، إنما يعرف بالمقايسة إلى التجارة، أما المقايسة إلى المعلمين أو الفلاحين فلا درجة، وإنما يلاحظ الإطار العام في قبال الإطار العام.

القيمة الاجتماعية

ومن المكانة الاجتماعية تظهر القيمة الاجتماعية، وكما أن في المواد

تكون القيمة حسب الأمور الخمسة (العمل الفكري والجسدي و...) كذلك القيمة الاجتماعية تكون حسب الفائدة، سواء كانت الفائدة مادية كالإنتاج المادي، أو معنوية كما إذا كان الشخص ينتج إنتاجاً معنوياً، مثل مدرس الأخلاق ومعلم الفضيلة.

وحيث إن القيمة كانت بذلك جرت القيمة بين الرتب، وبين أفراد رتبة ورتبة، مثلاً القيمة الاجتماعية للفلاحين أكثر من القيمة الاجتماعية للفحامين، وبهذه المناسبة القيمة الاجتماعية لفلاح أكثر من القيمة الاجتماعية لفحام.

ثم إنه من الممكن أن يكون شخص داخلاً في رتبتين اجتماعيتين أو أكثر، كأن يكون مهندساً وطبيباً، وحينئذ يمكن أن تكون مكانته الاجتماعية في إحداهما أرفع من مكانته الاجتماعية في الاخرى، مثلاً كان في الرعيل الأول من الأطباء، بينما كانت مكانته الاجتماعية المهندسية في آخر سلم المهندسين.

ثم إن المكانة الاجتماعية تصاحب دائماً:

١: الوجاهة الاجتماعية.

٢: والنفوذ الاجتماعي.

فالوجاهة إنما تحصل من الاحترام الذي يتلقاه الفرد من المجتمع، بسبب ما يحيط بمكانته من الملابسات التي توجب الاحترام، أو لا توجبه، إذ ربما يكون لإنسان مكانة رفيعة، لكن حيث لا يحفظ نفسه شروط تلك المكانة، لا تكون له تلك الوجاهة اللائقة بتلك المكانة، وربما كان بالعكس، بأن تكون الوجاهة أكثر من المكانة.

وهذان اللفظان يطلقان باعتبارين، كالشجرة لها جذور ولها غصون، فالمكانة بمنزلة الأولى، والوجاهة بمنزلة الثانية.

أما النفوذ الاجتماعي، فهو قدر امتداد قدرة الإنسان في المجتمع، ويأتي دور النفوذ الاجتماعي بعد دور الوجاهة، والتي هي تأتي بعد دور المكانة.

والنفوذ يحتاج إلى شرائط، فقد تكون الوجاهة بحيث تقتضي النفوذ الكذائي، لكن صاحبها حيث لا يقوم بشرط النفوذ، ليس له ذلك النفوذ المطلوب، وقد يكون الأمر بالعكس.

المكانة الطبيعية والمكانة المكتسبة

ثم إن المكانة الاجتماعية، والتي تجعل الإنسان من قبل الاجتماع في مكانة خاصة، قد يقتنع بها الإنسان فلا يبرحها، وإنما يلازم تلك المكانة بدون زيادة أو نقيصة، وقد يتعداها الإنسان إلى مكانة أخرى بالإضافة إلى الأولى، كما إذا كان خطيب يستعد لقضاء حوائج الناس، أو طبيب يساعد الفقراء ويفحصهم مجاناً، فإنهما قد يرفعان مكانة الخطيب والطبيب إلى مكانة أخرى.

وعلماء الاجتماع يسمون الأولى بالمكانة الطبيعية، والثانية بالمكانة المكتسبة.

ثم إن المكانة الاجتماعية لفرد في رتبة ليست شيئاً ثابتاً في كل الأمم، فقد تكون المكانة في أمة دون أمة، مثلاً للسحرة مكانة في الجهال ليست لهم مثلها في المثقفين، نعم أصل القيم شيء حقيقي، كالحسن والقبح العقليين، فليستا من الأمور الاعتبارية تختلف باختلاف الاعتبار، وهي تتكون باعتبار الفائدة الحقيقية، لا باعتبار الوهم والزيف.

الدور الاجتماعي

الثالث: والدور الاجتماعي، هو ما يقوم به الفرد في مجتمعه الكبير، أو

في جماعته التي هو عضو فيها، والغالب أن يقوم الفرد بجملة أدوار، سواء كان عضواً في جماعة، أو في جماعات، أو ليس عضواً في جماعة، وإنما يكون فرداً من الاجتماع.

وذلك لأن الإنسان مربوط بعدة أشكال اجتماعية، يقوم في كل شكل منها بدور، فالإنسان مربوط ببلد، وبمنطقة، وبحزب، وبعائلة، وبصنف، وهكذا، وكل واحد من تلك يتطلب منه القيام بدور، وربما صار وكيلاً أو وصياً عن آخر فيقوم بدوره أيضاً، وهذه الأدوار إن جمعت جميعاً سميت بالدور.

وحيث إن الإنسان غالباً تقدمي، ويريد مزيد المنفعة المادية أو المعنوية، لا يقتنع بالقيام بالدور المحول إليه، بل يقوم بما يزيد على واجبه، ولذا كان للإنسان:

١) دور محول إليه.

٢) ودور اكتسبه بنفسه.

ثم المجتمعات البدائية، تكون الأدوار فيها قليلة، بينما كلما تقدم المجتمع تعقد، وكانت الأدوار فيه كثيرة، وكلما كثرت أدوار المجتمع يكون للفرد أدوار متعددة، فالمجتمع الذي لا جمعيات فيه، أو لا أحزاب، لا يكون للفرد مثل هذين الدور، وكلما كثرت الجمعيات أمكن كثرة أدوار الفرد، مثلاً يكون عضواً في جمعية خيرية، وفي جمعية الأطباء إذا كان طبيباً، وفي الجمعية الثقافية المرتبطة بالحزب الفلاني، وفي جمعية تجارية، وهكذا.

وربما تعارض دورا الإنسان فيقدم أهمهما، كما إذا كثرت أشغاله الحزبية قل دوره في إدارة عائلته، وكذلك إذا كانت هوايته إدارة جمعية خيرية يقلل من دوره في الجمعية الثقافية التي هو عضو فيها.

انتخاب الدور الأفضل

ثم إن الدور الأفضل الذي يمكن أن يقوم به الإنسان، وعرفانه أي الادوار الموكولة إليه اجتماعياً أو إمكانياً أفضل من غيره، بحاجة إلى حسن الانتخاب، وحسن الانتخاب ليس بالشيء الهين، فإنه بعد الاحتياج إلى الكفاءات الذاتية والكفاء ات المنمية، يحتاج إلى دقة تأمل وكثرة تفكر، ليميز الأرجح من غيره.

كما أن إنماء الكفاءات بيد الإنسان غالباً، إذا لم تكن الإمكانات الطبيعية أو الاجتماعية عائقة دون الإنماء، مثلاً الفرد الهندي له ربع إمكانية الفرد الأمريكي في تحصيل العلم والمعرفة، فمن كل أربعة أولاد يوجد ولد واحد له إمكانية التحصيل في الهند، بينما كل الأربعة لهم إمكانية التعليم في أمريكا.

فإذا فرض وجود الذاتية، كان لم يكن بليداً ولا مريضاً، ووجود الكفاءة الاجتماعية، يأتي دور حسن الانتخاب، والغالب أن سوء الانتخاب هو الذي يؤخر المتأخر، فنفران كلاهما طلبا العلم الديني يصل أحدهما إلى المرجعية، بينما الآخر يبقى في المراتب النازلة، وهكذا كاسبان يصل أحدهما إلى الدرجات الرفيعة من التجارة حتى يكون في الرعيل الأول من التجار، بينما يبقى الآخر بقالاً في دكان صغير، وهكذا سائر من له دور اجتماعي.

ملاك الأدوار الاجتماعية

ثم إن الأدوار الاجتماعية، ليس ملاكها القابليات والكفاءات الفردية، بل اللازم مدخلية الموازين الاجتماعية في قبول إعطاء الدور للذي يريد أن يقوم به، مثلاً في غالب المجتمعات لا يعطي صلاحية الانتخابات لمن لم يكن بالغاً

ـ والبلوغ يختلف ميزانه عند الأديان والأمم ـ وتبعاً لمثل ذلك يختلف دور الشيبة عن دور الكهول، ودورهم عن دور الشباب، ودورهم عن دور الأطفال، كما يختلف دور الرجل عن دور المرأة، ودور العالم عن دور الجاهل، ودور رؤساء القبائل أو الاحزاب عن دور سائر الأفراد، وهكذا.

وفي الحديث: «اعتمدا في دينكما على كل مسن في حبنا، كثير القدم في أمرنا»[1].

وعدم إعطاء الاجتماع الدور إلى قسم خاص من الناس، قد يكون لموازين عقلية، وقد يكون لموازين عرفية، مثلاً إعطاء دور الاصطلاح إلى الشيبة وذوي الخبرة والتجربة أمر عقلي، أما إعطاء الدور لمن له مال أكثر لمجرد ذلك كما في بعض المجتمعات، إنما يتبع العادة، وإلاّ فالمال لا ربط له بمثل ذلك الدور.

الجماعات والأدوار

والجماعة حالها حال الفرد، في أنها قد تؤهل نفسها للقيام بدور كثير الأهمية، وقد تبقى عادية، بحيث لا يراها الاجتماع مؤهلة للقيام بذلك الدور الذي أزمعت القيام به، مثلاً الحزب الذي يريد الحكم فقد يوجد في نفسه مؤهلات الحكم، ومثل هذا الحزب يصل إلى الحكم، أما إذا لم يوجد في نفسه تلك المؤهلات وصل الآخرون وبقي هو في ذيل القافلة.

فقد يجد الإنسان في بلد كذا حزباً كبيراً له سوابق مشرقة، وأعضاء بارزين وثقافة عالية، ومع ذلك لا يصل إلى الحكم، بل ولا أمل له بذلك، بينما حزب آخر تمكن من الوصول، ولا أقصد وصول القفز بانقلاب عسكري، فإن ذلك

(١) رجال الكشي: ص٤ ح٧ طبعة مشهد. والمذكور فيه: (فاصمدا في دينكما).

الوصول أيضاً لمؤهلات الأجانب الذين كانوا وراء الانقلاب، بالإضافة إلى أن مثل ذلك الوصول لم يكن شرعياً، وكلامنا نحن في الشرعية.

وإذ يحقق في شأن عدم وصول ذلك الحزب اللامع يرى أن عدم وصوله نابع من ذاته، حيث إن مداراته الناس قليلة فلا يستعد الناس لانتخابه سيداً عليهم، فالاجتماع لا يعطيه الدور الذي يطلبه، لأنه ليس بمؤهل في نفسه لذلك الدور، فإن للاجتماع بالنسبة إلى إعطاء الأدوار الرفيعة شروطاً صعبة لا يحظى بتلك الأدوار إلاّ أولئك الذين يستعدون للعمل بتلك الشروط.

وإذا فرض أن قفز إنسان إلى ذلك الدور بدون مؤهلاته، أنزله الاجتماع عنه بمختلف الوسائل والسبل، إن قريباً أو بعيداً.

تحرك الإنسان في رتبته

الرابع: تحرك الإنسان في رتبته أو في مجتمعه عمودياً أو أفقياً.

فالأول: هو أن ينتقل من درجة أعلى إلى درجة أسفل، أو بالعكس، كأن يكون مرؤوساً فيصبح رئيساً، أو ينتقل من الرئاسة إلى المرئوسية.

والثاني: أن ينتقل من عمل في الحزب إلى عمل آخر فيه مساو للأول مثلاً، أو أن ينتقل من جمعية إلى جمعية أخرى وهكذا، وقد حرض الإسلام على تحرك الإنسان إلى أعلى دائماً، فقال (عليه السلام): «من تساوي يوماه فهو مغبون»[1].

ضرورة الرتب

ثم إن المجتمع مهما كان، لابد له من الرتب، وذلك لأن الرتبة من مقتضيات

(١) وسائل الشيعة: ج١١ ص٣٧٦.

١ : الطبيعة، حيث إن بعض الأفراد أشجع من بعض، وأكرم من بعض، وأزكى من بعض، وهكذا مما يوجب تقدمهم على الرتبة التي ليست لها هذه المزايا النفسية والجسمية.

٢ : والزمان حيث إن كبر السن الذي يسببه مرور الزمان يعطي للكبار رتبة في قبال الصغار، والسبب لذلك أن الكبار أكثر تجربة، وأنهم هم الذين ربوا الصغار، ولذا كان لهم احترام أكثر، وهيبة وعزة في النفوس.

٣ : بالإضافةالى انقسام المجتمع تلقائياً إلى الرجال والنساء، حيث إن النساء يصلحن لشيء لا يصلح له الرجال، لمكان كثرة العاطفة والنعومة فيهن، والرجال يصلحون لشيء لا تصلح النساء له، لمكان كثرة التعقل والخشونة فيهم.

٤ : ثم بحكم احتياج الاجتماع إلى الإدارة، يجعل بعض أفراده رئيساً لمكان إدارته، وأولئك الأفراد يشكلون رتبة خاصة، هي رتبة الحكام في قبال رتبة المحكومين.

وهذه الرتب موجودة في كل اجتماع، سواء كان ابتدائياً، أو متقدماً صناعةً، نعم الفارق أن الاجتماع الابتدائي ليس فيه بعض الرتب، من باب السالبة بانتفاء الموضوع، مثل المخترعين أو الأحزاب أو ما أشبه ذلك.

أما الزعم بأنه لا تفاوت في الرتب في الاجتماعات الابتدائية، لأن التفاوت يأتي من الملكية الفردية، ولا ملكية فردية في تلك المجتمعات، فالدليل على خلافه، لا في الرتب فحسب، بل في الملكية الفردية أيضاً، وقد دلت التجارب التي أجريت على أمم معاصرة تعيش عيشة البداوة، فظهرت النتائج أنهم توجد فيهم الملكية الفردية والرتب.

والمجتمع الماركسي الذي بني دولته وأمته على آراء ماركس، ظهر له عدم استقامة تلك الآراء، ولذا رجعت إليه كل الحقائق الإنسانية، كالرتب والملكية الفردية وعدم إشاعة النساء وغير ذلك، وإنما كل ما فعله ذلك المجتمع أن سلب الإنسان دينه وأخلاقه وحريته بالقوة، بقدر ما تمكن من سلبها، وإلاّ فنفس تلك المجتمعات أيضاً فيها كثرة كبيرة من المتدينين، ولكن تعيش تلك الكثرة تحت الكبت والإرهاب.

عوامل تكون الرتب

ثم إن الغالب في سببية تكوين الرتب هو:

١) الثقافة: فالمثقفون يشكلون رتبة في قبال غيرهم، والأرفع ثقافة كالطبيب والمهندس والمرجع والخطيب البارع ونحوهم يشكلون رتبة في قبال الأقل ثقافة.

٢) والملكية: تكون رتبة الملاك في قبال غيرهم، والأكثر ملكاً يكون رتبة في قبال الأقل ملكاً، ولا يخفى أن الملك الحاصل من الأسباب الخمسة السابقة: (العمل الجسدي، والفكري، والمواد، والشرائط، والعلائق) مشروع، وماعداه ليس بمشروع.

٣) والحكام يشكلون رتبة في قبل سائر الناس.

ولا يخفى أن الحاكمية المشروعة في الإسلام هي التي يتوفر فيها شرطان:

أ: مواصفات الإسلام.

ب: انتخاب الناس، وهذا وإن كان راجعاً إلى بعض المواصفات أيضاً، إلاّ أنه أفرد بالذكر لأهميته.

وهذه الثلاثة هي أصول أسباب تكون الرتب، وإن كانت هناك فروع أخر من نفس هذه الأصول أو غيرها.

التفاوت الصحيح والتفاوت الباطل

ثم إن الرتب إذا رجعت إلى أسباب عقلائية صحيحة كانت صحيحة، كالثقافة والملك عن استحقاق، والحكم عن استحقاق.

أما إذا رجعت إلى أسباب غير صحيحة كانت باطلة، ويلزم إزالتها، مثل الحكومة الديكتاتورية الموجودة في الشيوعية، حيث إن الحكام يصلون إلى الحكم بالإرهاب والكبت، ومثل المالكية الرأسمالية الغربية، حيث إن المالكية لا تكون إلاّ بأكل أتعاب الناس.

وإذا كانت الاختلافات فاسدة، أفسدت أيضاً، كما أفسدت الحكومة الشيوعية مسألة المال فأخذته من أيدي المستحقين إلى يد الحكومة، وكما أفسدت الرأسمالية الغربية مسألة الحكم، حيث تحكم رأس المال في الانتخابات، على ما ذكرنا تفصيله في (فقه الاقتصاد).

ولا يخفى أن الانحراف ينتهي إلى سقوط المنحرف، ولذا يتنبأ الخبراء بسقوط الشرق الديكتاتور والغرب الرأسمالي، كما سقطت قبل ذلك الرومان، حيث قسمت الناس إلى الأشراف والعوام والعبيد، وسقطت حكومات القرون الوسطى، حيث قسمت الناس إلى ملاك الأرض والعبيد وسائر الناس، وكذلك سقطت الدولة الفارسية لمثل ذلك.

ثم إن منشأ العبيد في الإسلام، غير منشئه في تلك الدولة، وقد ذكرنا في (الفقه الاقتصاد) تفصيل ذلك.

أما وجه سقوط المنحرفة، فهو أن الإنسان حيث خلق نقي الفطرة، لابد وأن يميز الانحراف عن الاستقامة، مهما تزود الانحراف بالمال والقوة والدعاية، وإذا ميز الناس ذلك أخذوا في هدم الانحراف

إلى إسقاطه.

وإنما يطول أو يقصر زمان الانحراف تبعاً لعاملين:

١) عامل قوة كيد المنحرف.

٢) عامل ذكاء الذين يريدون إسقاطه.

وعلى أي، فالباطل ساقط، قال سبحانه: ﴿لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل﴾[1].

وقال (صلى الله عليه وآله): «تضايقي تنفرجي».

وورد: «للحق دولة، وللباطل جولة»[2].

إلى غير ذلك من الآيات والروايات واقوال الحكماء، بالإضافة إلى التجارب.

ولذا فمن الأجدر بالإنسان أن يمشي في الطريق المستقيم، وقد سئل الامام (عليه السلام) ما الحيلة، فقال (عليه السلام): «في ترك الحيلة».

ثم إن أول ما يوجب إسقاط المنحرف هو وعي الناس، ولذا يمارس المنحرفون سياسة التجهيل، ويجعلون العقوبات الصارمة للوعاة والمرشدين، فمثلاً حكومة البلاد الشيوعية تحظر العلم التوعوي، كما تحظر الحريات التي تنتهي إلى العلم، فيزعم كثير من أهل تلك البلاد أنه لا شيء وراء الشيوعية.

كما أن الرأسماليين في البلاد الغربية يوهمون الناس أنهم في نعيم، وأنه ليس وراء ما هم فيه تقدم ورفاه وحرية.

فالطبقية المنحرفة أخذة بالأكظام في كلا النظامين، وإن كانت الكيفية فيهما مختلفة، ولذا نرى أن أكثر الأولاد في كلاالنظامين لا يتمكنون من التخلي عن حرفة آبائهم، حيث ليس المجتمع منفتحاً يتمكن كل إنسان فيه من تقرير مصيره بنفسه، كما نرى في كلا البلدين أن الزواج بين الرتب السفلى والعليا شبه معدوم، وذلك لانحراف الثقافة، حيث جعلت الحواجز

(١) سورة آل عمران: الآية ١٩٦.

(٢) الكافي: ج٢ ص٤٤٧.

النفسية، ولا مخلص للشعوب من هذين النظامين إلاّ بالوعي والحرية.

تأثير الرتبة في الإنسان

الخامس: دور تأثير الأمور السابقة في حياة الإنسان، فإن الرتبة على قسمين:

أ: الرتبة عن استحقاق، النابعة عن المؤهلات الحقيقية، كالعلم والمال المستحق والحاكمية الانتخابية وما أشبه، وهذه الرتبة لا توجب فساداً وتخريباً، بل بالعكس عدمها يوجب حرمان ذي الحق عن حقه.

ب: الرتبة لا عن استحقاق، كالموجودة في النظام الرأسمالي أو الشيوعي، وهذه الرتبة توجب إسراف رتبة وحرمان رتبة.

وقد روي عن علي (عليه السلام) أنه قال: «ما رأيت نعمة موفورة إلاّ وإلى جانبها حق مضيع».

وهذا التفاوت المنحرف يوجب حرمان الرتبة النازلة عن كثير من الأمور الحيوية، بينما لو كان الاختلاف مستقيماً، كان أفراد البشر سواءً أمام كل مؤهلات الحياة.

الطبقية المنحرفة تؤثر في الحياة

(مسألة ٢٠): الأمور الحيوية التي يحتاج إليها كل إنسان، يلزم على الدول والأفراد على حد سواء توفيرها حتى لا تبقى حاجة ومحتاح، وقد ذم الإسلام الفقر، وأوصى بترفيع مستوى الفقراء حتى يصبحوا أغنياء، ونظم برامجه، حيث لا يبقى فقر ولا فقير، كما فصلناه في كتاب (الفقه الاقتصاد).

قال علي (عليه السلام): «الفقر يخرس الفطن عن حجته، والمقل غريب في بلدته»[1].

وقال (عليه السلام): «الغنى في الغربة وطن، والفقر في الوطن غربة»[2].

وقال (عليه السلام): «الفقر الموت الأكبر»[3].

وقال (عليه السلام): «ينام الرجل على الثكل، ولا ينام على الحرب»[4]، أي سلب المال.

وقال (عليه السلام): «إن الله فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلاّ بما متع به غني، والله تعالى سائلهم عن ذلك»[5].

إلى غيرها من الروايات.

أما في بلاد الطبقات المنحرفة كروسيا وأمريكا، فالدولة ورأس المال

---

(١) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣.

(٢) نهج البلاغة: قصار الحكم ٥٦.

(٣) تحف العقول: ص١٥٣.

(٤) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣٠٧.

(٥) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣٢٨.

يتعاونان لجعل الامتيازات لطبقة ؛لى حد الاتخام« وحرمان طبقة ؛لى حد الاحتياج إلى أوليات الحياة.

الفقر والحياة

وبصورة عامة فالطبقية المنحرفة، تعطي إمكانيات كثيرة لطبقة، مما تحرم طبقة أخرى عن مثلها، وهي:

أ: امكان أن يحيى، فإن الفقير لا يتمكن كثيراً ما من الزواج إما لأجل تكاليفه، أو لإجل إدامة المعيشة العائلية، مما يوجب حرمان الأولاد الممكن حياتهم لو تزوج عن رؤية نور الحياة، وإذا تزوج منع عن الولد إما بالاجهاض، أو بالحيلولة دون تولده خوفاً من الفقر، مثل ما كان في الجاهلية.

قال سبحانه: ﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق﴾[1].

وفي آية أخرى: ﴿خشية إملاق﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وإذا الموؤدة سئلت ❖ بأي ذنب قتلت﴾[3].

بينما ليس كذلك غير مثل هذه الطبقة، حيث إن المتمكن والمرفه، أي الطبقة الوسطى والعليا، لا يشكون من مثل ذلك.

أما قوله سبحانه: ﴿نحن نرزقكم وإياهم﴾[4]، وقوله: ﴿إن يكونوا فقراء يغنهم الله﴾[5]، فذلك بصدد الرزق في المنهاج المستقيم، فإنه لو كان المنهج مستقيماً

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٥١.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٣١.

(٣) سورة التكوير: الآية ٩.

(٤) سورة الأنعام: الآية ١٥١.

(٥) سورة النور: الآية ٣٢.

لا يبقي فقير.

أما إذا نهبت الدولة والرأسماليون الثروة، فالفقير لا يعاني من عدم إرزاق الله تعالى، بل من نهب الظالمين حقه، ولذا تقدم في كلام علي (عليه السلام): «فما جاع فقير إلاّ بما متع به غني»[1].

ب: إمكان إدامة الحياة، فإن الطبقة الفقيرة:

١) يموت أولادهم أكثر من غيرهم، لعدم تمكنهم من الغذاء والدواء للأولاد، وقد دلت التجارب أن في بعض البلاد يبقى من أولاد الفقراء ما يقارب النصف فقط، بينما بقاء أولاد غيرهم أكثر من تسعين في المائة.

٢) يموت الفقير، لعدم توفر وسائل الغذاء والدواء والراحة بنسبة كبيرة، بينما ليس كذلك موت غيره، والإحصاءات في آسيا وإفريقيا بالنسبة إليها في البلاد الأوروبية واليابان وأمريكا، دلت على ذلك.

٣) الفقراء تلتهمهم الحروب أكثر من الأغنياء بنسبة كبيرة، لأن الفقراء غالباً لا يثقفون، ولا نفوذ لهم حتى يمنع نفوذهم عن الذهاب إلى الحرب، ولا مال لهم لإعطاء البدل، مستقيماً فيما كان للجندية بدل، أو ملتوياً بالتخلص بالرشوة ونحوها.

٤) الموت الناشئ من جهة الإجرام، فإن المجرم الفقير ينطبق عليه القانون فيُقتل، أو يسجن مما يوجب مرضه وموته، أو يعذب مما يوجب موته، أما غير الفقير فيخلص نفسه من الموت المذكور بسبب ماله ونفوذه.

---

(١) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣٢٨.

الفقر والأخلاق الفاضلة

ج) إمكان الأخلاق الفاضلة، فإن سوء الأخلاق ناشئ من المرض والفقر في كثير من الأحيان، والمرض ناشئ من الفقر أيضاً، والغني وإن كان يبتلى بالكبر ونحوه، إلاّ أن توتر الأعصاب وضيق الصدر ونحوهما يعطي الأخلاق السيئة غالباً.

ولذا نرى النزاعات وسوء الأخلاق في العوائل الفقيرة، وانتهاء الأمر إلى الطلاق أكثر من غيرهم، والأمر بحاجة إلى إحصاءات دقيقة حتى تظهر النسبة الواقعية بين الفقراء وغيرهم من الطبقتين المرفهة والمتوسطة.

الفقر والصحة

د) إمكان حفظ الصحة، فإن الفقير حيث لا يقدر على الدواء من ناحية، ولا من حفظ صحته من جهة عدم الوسائل من ناحية أخرى، وبالجملة لا على الوقاية ولا على العلاج، أكثر مرضاً وأدوم مرضاً من الغني، وقد دلت الإحصاءات على ذلك.

ثم من ناحية ثانية، الفقير يبتلى بالأمراض العصبية والنفسية أكثر من غيره، حيث إن الفقر والبطالة والمنازعات وما أشبه تنتهي إلى أمثال هذه الأمراض، مما الغني يأمن منها، وقد دلت إحصاءات مستشفيات الأعصاب ودور المجانين على هذه الحقيقة.

والأغنياء وإن كانت لهم أمراض خاصة بهم، أمثال ضغط الدم وتصلب الشرائين والتخمة والسكر ونحوها، إلاّ أن أمراض الفقراء أكثر وأدوم وأخطر.

الفقر والسلام

هـ) إمكان السلام، حيث إن الأغنياء يحفظون أنفسهم عن الحرب ببذل المال، أما الفقراء فحيث لا مال لهم لابد لهم أن يلتجئوا إلى الحرب لحل مشكلاتهم، فإن الحل للمشكلة إما يكون من الطريق الدبلوماسية، وإما من طرق الحرب، وحيث يفقد الأول لابد من الالتجاء إلى الثاني.

هذا بالإضافة إلى أن المستكبرين دائماً يحاربون المستضعفين لأجل السيطرة عليهم لاتخاذهم خولاً، وما بقي من ثرواتهم ـ بالقوة ـ دولاً، وحرب المستكبرين للمستضعفين إنما هو بواسطة مستضعفين آخرين، مما ينتج أن إمكانات السلام في الفقراء أقل من إمكانات السلام في غيرهم.

الفقر والعلم

و) إمكان تحصيل العلم، وذلك لأن تحصيل العلم بحاجة إلى المال من جهة:

١: وسائل العلم من الكتب وأجرة المدرسة ونحوها.

٢: إمكان النفقة على النفس ليتفرغ الإنسان، إذ لو لم تكن له نفقة اضطر إلى الكسب، وكلا الأمرين موفران للغني دون الفقير.

ومنه يعلم أن الدول مهما وفرت المجانية للمدارس، لم ينفع ذلك في تساوي مجال الفقير والغني لطلب العلم، فإنه بعد التوفير يبقى:

١: أمر النفقة.

٢: بالإضافة إلى إمكان الغني من التحقيق الأكثر بسبب ما يملك، بينما يحرم منه الفقير، ولذا تجد في كل المجتمعات أن الطبقة المثقفة أغلبهم من

الأغنياء، بينما أقلهم من الفقراء، وكلما كانت الثقافة أرفع، كانت نسبة الأغنياء فيها أكثر.

الفقر والعمران

ر) إمكان العمران، فإن العمران يستند إلى الأغنياء دون الفقراء، فإن الفقير مهما تعب لا يتمكن إلاّ بناء دار لنفسه، أما الأغنياء فهم وحدهم القادرون على تكثير العمران، سواء بالبناء للدور وإيجاد البساتين أو غير ذلك.

الفقر والحياة النظيفة

ح) إمكان العيش النظيف، فإن الفقر والحرمان والضغط الاجتماعي الوارد على الفقير، يوجب انحرافه وسقوطه في الرذيلة، ولذا يكون أكثرية السجناء ونزلاء دور البغاء والمعطين للشذوذ الجنسي، وما أشبه من الفقراء.

لذا نجد التلازم في الأذهان العرفية بين اللص والغبي والولد الساقط ومن أشبههم، وبين أنهم فقراء لا يملكون المال لانتشال أنفسهم من حضيض الرذيلة، وقد تقدم أن الفاسد من الأغنياء ينفلت عن العقاب، فلا يبتلى بالسجن ونحوه.

الفقر والقدرة

ط) وإمكان تحصيل القدرة والوصول إلى المناصب الرفيعة في المجتمع يتوفر للأغنياء ومن إليهم من الطبقة المتوسطة أكثر مما يتوفر للفقراء، وذلك لأن المال يعطي للإنسان إمكانات لا يجدها غير ذي المال، وتبعاً لهذا الإمكان

يصل الأغنياء إلى مناصب شامخة، أكثر من وصول غيرهم.

لا يقال: إنا نجد أن جملة كبيرة من فقهاء الشيعة وصلوا إلى المراتب السامية بينما كانوا فقراء.

لأنه يقال: إن مبدأ إعطاء الحقوق جعلهم أغنياء وإن عاشوا مدة من الزمن فقراء في أوائل تحصيلهم للعلم، فبقاؤهم أيضاً تابع للمال الذي يتوفر لهم، فيتسنى له الاستمرار في تحصيل المراتب العالية والسير إلى الدرجات الرفيعة.

أما إمكانية إنقاذ ذي المال الفقراء والمرضى والملوثين ومن أشبه بماله دون غير المال، فلم نجعله في عداد ما تقدم، لأجل أنه يرتبط بشأن غيرهم، والكلام في المقام في شأن الطبقة الغنية بالنسبة إلى الطبقة الفقيرة.

الاختلاف الفكري بين الفقراء والأغنياء

وأخيراً فإن نظرة كل من الفقير والغني تختلف إلى أمور في الحياة، وكذا سبك تعاملهما مع الحياة، مثلاً:

١: نظرة الفقراء إلى المصلحين نظرة إنقاذ وهداية، ولذا يلتفون حولهم، بينما نظرة الأثرياء والمترفين الطاغين نظرة هدم وتخريب، حيث إنهم يرون المصلحين يسببون لهم المشاكل وإنزالهم عن مقامهم وامتيازاتهم.

٢: وحيث إن المال قليل عند الفقير، كان من الطبيعي أن يكون دقيقاً في الصرف بخلاف الغني.

٣: ويربي الغني أولاده وما يتعلق به بالنظافة والأدب، بينما الفقير ليس له وقت ولا مال يفيان بمثل ذلك.

٤: والفقير يرى لزوم تقوية طبقة العامل والفلاح ومن إليهما، بينما يرى

الغني المنحرف عكس ذلك، وذلك لتضارب مصلحة الطرفين في طرفي الأمر.

٥ : والحرية التجارية ينظر إليها الغني كأنها حقه الطبيعي، بينما لا شأن للفقير بذلك، من باب السالبة بانتفاء الموضوع.

٦ : والغني المنحرف ينظر إلى كل شيء نظرة اكتساب وتجارة، فالمعنويات تضعف لديه، لأن عقليته طبعت على المال والتجارة، بينما ليس الفقير كذلك.

إلى غير ذلك من أنظارهم المختلفة إلى جملة من شؤون الحياة، حيث إن كل واحد منهما ينظر إليها من زاويته الخاصة.

موقف الإسلام تجاه الفقراء

ولا يخفى أن الإسلام قرر منهجين لأجل الفقراء ومن إليهم:

أ: منهج إغنائهم، لأن الإسلام كما يحرم الشيوعية يحرم الرأسمالية، فكلا النظامين يستغل أموال الناس، في النظام الرأسمالي يستغله الرأسماليون، وفي النظام الشيوعي تستغله الدولة التي تجمع بين المال والقوة، بل اللازم في المال أن يكون لكل أحد حقه النابع من الأمور الخمسة السابقة الذكر.

ب: منهج أن من لا يتمكن من الغنى ليتم أو مرض أو ما أشبه، يلزم على الدولة القيام بكل حوائجه، حقاً له عليها، لا استعطاءً وصدقةً وتبرعاً.

قال علي (عليه السلام) في كتابه إلى مالك الأشتر (رحمه الله): «ثم الله الله الطبقة السفلى، من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين وأهل البؤسى والزمنى، فإن هذه الطبقة قانعاً ومعتراً» ـ أي من يسأل ومن يرى نفسه من غير سؤال ـ.

«واحفظ الله ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت المال، وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل الذين للأدنى،

وكل قد استرعيت حقه، فلا يشغلنك عنهم بطر، فإنك لا تعذر بتضييعك التافه لأحكامك الكثير المهم».

«وتفقد أمور من لايصل إليك منهم ممن تقتحمه العيون، وتحقره الرجال، ففرغ لأولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع، فليرفع إليك أمورهم، ثم اعمل فيهم بالأعذار إلى الله يوم تلقاه، فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الإنصاف من غيرهم، وكل فأعذر إلى الله في تأدية حقه إليه».

وتعهد أهل اليتيم، وذوي الرقة في السن ممن لا حيلة له، ولا ينصب للمسألة نفسه، وذلك على الولاة ثقيل، وقد يخففه الله على أقوام طلبوا العاقبة فصبروا أنفسهم ووثقوا بصدق موعود الله لهم»[1].

ثم حيث إن المال يتراكم من التجارة، الأعم من الزراعة والصناعة والاكتساب، وأن هذه هي التي إن عدلت اعتدلت الأمور، وإلاّ حدثت الطبقية المنحرفة، فاللازم أن يجتمع فيها بين الحرية الصحيحة، والتقيد المعقول، وقد جمعهما الإمام أميرالمؤمنين (عليه السلام) في عهده إلى الأشتر، فقال (عليه السلام):

(ثم استوص بالتجار وذوي الصناعات وأوص بهم خيراً، المقيم منهم والمضطرب بماله والمترفق ببدنه، فإنهم مواد المنافع وأسباب المرافق، وجلاّبها من المباعد والمطارح، في برك وبحرك وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتم الناس لمواضعها، ولا يجترئون عليها، فإنهم سلم لا تخاف بائقته، وصلح لا تخشى غائلته، وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك».

«وأعلم مع ذلك أن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً، وشحاً قبيحاً، واحتكاراً

(١) نهج البلاغة: الكتب ٥٣.

للمنافع وتحكماً في البياعات، وذلك باب مضرة للعامة، وعيب على الولاة، فامنع من الاحتكار، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) منع منه، وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين عدل، وأسعار لا تجحف بالفريقين، من البائع والمبتاع، فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه، فنكل به وعاقبه في غير إسراف»[١].

(١) نهج البلاغة: الكتب ٥٣.

عوامل تكوين الشخصية

(مسألة ٢١): معرفة شخصية الإنسان ـ الشخصية بالاصطلاح الاجتماعي ـ توجب تهيئة الظروف التي تسبب استقامة الشخصية، أو لا أقل من التقليل عن الشخصيات المنحرفة، وعن انحرافات الشخصية المنحرفة.

ثم إن الشخصية تتكون من:

١: الفطرة، حيث إنها الأرضية المفطورة بحيث لا يمكن تغييرها كلياً، وإنما الممكن أن يزرع فيها الزرع المختلف.

٢: الوراثة.

٣: المحيط الطبيعي.

٤: المحيط الاجتماعي.

٥: الثقافة.

الفطرة والشخصية

١) أما الفطرة، فقد قال سبحانه: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾[1]، فإن الإنسان يخلق وله فطرة خاصة، قابلة للتغيير في حدود مخصوصة، بينما أخواه الآخران الحيوان والنبات ليس لهما إلاّ تغير قليل جداً، فالحيوان ليس

(١) سورة الروم: الآية ٣٠.

له ذلك المجال الواسع للتقلب، وإنما له غزائز يسير الحيوان من أول عمره إلى آخره على تلك الغرائز، ولا اختلاف بين أفراده طيلة ملايين السنوات، وإن احتمل بعض العلماء إمكان التطوير في الحيوان أيضاً.

والنبات أقل تطوراً، وإن كان فيه بعض التطور أيضاً، حيث إن شجرة التفاح مثلاً تختلف عن أمها في بعض الكيفية والخصوصيات، وفي بعض خصوصيات الثمر، بل قابلة للتحسين، أو الترك حتى تكون أسوأ.

والإنسان وحده دائرة تطوره كبيرة جداً، يبتدئ بالمشي على قدمه، وينتهي إلى ارتياد الفضاء، وهذا لابد وأن يكون له أرضية قابلة لمثل هذا التجول عليها بهذا الدائرة الوسعية، وحدود هذه الأرضية وان لم تكن معلومة لنا، إلاّ أنها وسيعة في الدنيا والآخرة جداً.

قال سبحانه: ﴿لتركبن طبقاً عن طبق﴾[1].

وقد قال بعض الحكماء: ثم أصعد عن الملائكة وأصل إلى ما لا يناله الوهم.

وفي الحديث عن الآخرة إنه ينال الإنسان «فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»[2].

والإنسان يخلق فطرة مختلفاً، فـ «الناس معادن كمعادن الذهب والفضة»[3].

الوراثة والشخصية

٢) وبعد ذلك يأتي دور الوراثة، ففي الحديث: (الولد سر أبيه)، وقد

---

(١) سورة الانشقاق: الآية ١٩.

(٢) غوالي اللئالي: ج٤ ص١٠١ ح١٤٨.

(٣) روضة الكافي: ج٨ ص١٧٧.

ثبت في علم الوراثة ذلك، وإن الابن يحمل معه بعض ملامح الأب وبعض ملامح الأم، وهذا جار في ملامحه الجسدية وملامحه النفسية، فكان نفسياته الفطرية تؤطر بنفسياته الوراثية.

وهاتان: الفطرة والوراثة، لا توجبان الإلجاء، بل الاقتضاء، حالهما حال الأدوية حيث إنها اقتضائيات لا أنها توجب الآثار قطعاً، والفطرة والوراثة تبقيان مع الإنسان من أول عمره إلى يوم مماته.

دور المحيط الطبيعي في تكوين الشخصية

٣) وبعدهما يأتي دور المحيط الطبيعي، فإن للمناخ المحتوي على كيفية خاصة من الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، تأثيراً على الإنسان لا يمكن إنكاره، ولذا كان أهالي البلاد المعتدلة أكثر اعتدالاً من أهالي البلاد الحارة، حيث تغلب عليهم اليبوسة، ومن أهالي البلاد الباردة، حيث تغلب عليهم الرطوبة، وكل من الرطوبة واليبوسة لها آثارها في النفس، كما لها آثارها في الجسد.

بل للبلاد الجبلية، والسفحية، وسواحل البحر، وبلاد الأشجار والأنهار، تأثيرات كبيرة في الصفات والمزايا، ولذا اعتادوا من القديم وصف أهالي البلدان بالصفات المختلفة مما يرى علماء النفس والاجتماع والوراثة ما لتلك البلاد من التأثير في تكوين شخصية أهاليها.

وكان تقسيم أرسطو الأمزجة إلى الدموية والبلغمية والصفراوية والسوداوية مستقى من ذلك، هذا في الجملة، لا أن كل التأثير للبلد والمناخ.

وإذا كان لأنواع الأطعمة التأثير في الاخلاق ـ لا أقل العابرة منها ـ كان للمناخ التأثير أيضاً، إن قل أو كثر.

تأثير المحيط الاجتماعي

٤) أما المحيط الاجتماعي وما يتلقاه الإنسان من مجتمعه، فلا يخفى تأثيره في تكوين شخصيته، فإن الإنسان يولد في كمال العجز، ويبقى عاجزاً إلى حين مماته، ويكمل عجزه من محيطه الاجتماعي، كما يكمل بعض عجزه من محيطه الطبيعي.

وكما يأخذ حاجاته عن الاجتماع كذلك يأخذ صفاته وأخلاقه عن الاجتماع، ويؤطر نفسه بإطار الاجتماع، فيلاحظ كيف أنه يتمكن أن يعيش في وسط ذلك الاجتماع، ويأخذ منه حاجاته الجسدية والنفسية، فيلاحظ الفعل ورد الفعل ويؤطر نفسه بتلك الشبكة المنسوجة حوله.

والفطرة والوراثة والمحيط الطبيعي، تنسحب أمام المحيط الاجتماعي بقدر ممكن من الانسحاب، ولذا نجد حتى المرضى ونحوهم إذا وقعوا في الضغط الاجتماعي، ساروا كما يريده الاجتماع حسب الممكن.

الثقافة صانعة الإنسان

٥) وأخيراً يأتي دور الثقافة، فالإنسان يتمكن أن يخزن ثقافته التي استفادها بأي طريق كان، في الكتب ونحوها، وكل جيل متأخر يتعلم من الجيل المتقدم لا تجاربه فحسب، بل ما اختزنه في الكتب، حتى يأتي دور جيل ـ كجيلنا المعاصر ـ تجمعت لديه مليارات العلوم والتجارب المتراكمة منذ الأجيال السابقة.

وهذه الثقافة التي تلون الاجتماع تحتوش الإنسان من كل مكان، وتؤثر فيه وتؤطره بإطارها، وحتى الذين يفرون من الاجتماع إلى الكهوف والصوامع قد لونوا بلون اجتماع ما، ويحملون معهم ذلك اللون إلى هناك، كما يحملون معهم لغة

اجتماعهم وذكرياته، نعم إذا ربى الطفل بين الحيوانات لا يتلون بلون الاجتماع.

وهذا الاجتماع الذي يحتوش الإنسان يعطي للإنسان هيئة اجتماعية، فيعيش الإنسان في شبكته، ويتغير حسب تغيره، ويبتدئ احتواء الاجتماع للإنسان من أول أيام حياته، ولذا تجد الطفل من أوائل أيامه يأخذ في ملاحظة الاجتماع والتعلم منه، والأنس به وطلب الحوائج إليه.

ولذا قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «اطلب العلم من المهد إلى اللحد».

وقد ثبت في العلم أن مخ الطفل كالشريط يأخذ ما يلاقيه، ثم يختزن ذلك في لا وعيه، ويرشح بعدئذ ذلك المخزون من أفكاره وأعماله، والميت يفهم وهو في لحده، ولذا يلقن في القبر، كما ورد في الشرع.

ثم الإنسان لا يتعلم حاجاته الأولية وأصول معاشرته من الاجتماع فقط، بل يتعلم الحاجات الثانوية مما يحتاج إليه في معاشرته الاجتماعية أيضاً، كالآداب والرسوم والتقاليد والعادات الاجتماعية وهي حاجات اجتماعية لا أولية، فإن الحاجات الأولية هي المأكل والمشرب والمسكن ونحوها.

ويبدأ الاحتواء الاجتماعي من العائلة، ثم المدرسة، وإلى الاجتماع الكبير، بل وإلى الاجتماع الأكبر، بسبب الإذاعات والأسفار ونحوها، ولذا قالوا: (من لم يؤدبه الأبوان أدبه الزمان)، حيث إن الإنسان إذا لم يتطور حسب التطور الاجتماعي ولم ينفعه نصح العائلة، اصطدم بموازين الاجتماع مما يصفع بسببه.

والثقافة بضميمة الأمور الأربعة السابقة، تعطي الإنسان فرداً أو جماعة الشخصية، فيقال شخصية فلان، أو شخصية البلد الفلاني، وهكذا.

الثقافة والحرية

ودور الثقافة من أهم الأدوار في حياة الإنسان، حتى أن بعض علماء الاجتماع نسب تكون شخصية الإنسان إلى الثقافة فقط، دون الأربعة المتقدمة، فبالثقافة الصحيحة تتوفر أجواء الحرية، والتي بدورها تؤثر في المزيد من الثقافة وتوسيع كل أبعاد الإنسان.

ولا أدل على ذلك من المسلمين، فإن الدنيا كانت مغلقة قبلهم طوال الألوف من السنوات حتى إذا جاء الإسلام وهيأ أجواء الثقافة بإعطائه الحريات وتشويقه إلى العلم، وحصل عند المسلمين:

١: حس البحث والتنقيب.

٢: وشجاعة إبداء الآراء والنقد.

ملؤوا الدنيا علماً ونوراً، وأعطوا للإنسان دفعة تقدمية ليست الصناعة الحاضرة إلاّ بعض ثمارها.

قال (عليه السلام): «في التجارب علم مستأنف»[١].

وقال (عليه السلام): «العقل عقلان، عقل الطبع، وعقل التجربة»[٢].

وقال (عليه السلام): «رأي الرجل على قدر تجربته»[٣].

وقال (عليه السلام): «الظفر بالحزم، والحزم بالتجارب»[٤].

وقال (عليه السلام): «العقل حفظ التجارب»[٥].

---

(١) فروع الكافي: ج٨ ص٢٢.

(٢) بحار الأنوار: ج٧٥ ص٦ ح٥٨، عن مطالب السؤول ص٤٩.

(٣) غرر الحكم: ص٢٨٧ ح٥٥٠٩.

(٤) نهج البلاغة: قصار الحكم ٤٨.

(٥) نهج البلاغة: الكتب ٣١.

وقال (عليه السلام): «فإن الشقي من حرم نفع ما أوتي من العقل والتجربة»[1].

المسلمون والنبوغ العلمي

وقد نبغ في المسلمين علماء كثيرون، إحصاؤهم يحتاج إلى مجلدات، بل قدر بعض العلماء المعاصرين عدد علماء وفضلاء خراسان منذ أول ظهور الإسلام إلى اليوم، فكانوا أربعة وعشرين ألفاً، ونحن إلماعاً إلى المطلب نعد أسامي جملة من العلماء الكبار في مختلف العلوم، من غير نظر إلى اتجاهات بعضهم المذهبية.

١ : ففي الاعتقادات والفقه والأصول والأخلاق والتفسير والحديث منذ ألف سنة نبغ: المفيد، والمرتضى، والرضي، والشيخ، وابن البراج، وابن إدريس، والعماني، والإسكافي، والكليني، والصدوق، وعلي بن إبراهيم، والمحقق، والعلامة، وولده، والشهيدان، والمحقق الثاني، والطبرسي، والفيض، والبهائي، والمجلسيان، والمقدس الأردبيلي، وصاحبا المعالم والمدارك، ونصير الدين طوسي، والوحيد، وبحر العلوم، وصاحبا الحدائق والجواهر، وكاشف الغطاء، والنراقيان، والمحقق القمي، والشيخ، والشيرازيان، والآخوند، والطباطبائي، وشرف الدين، والعاملي، وغيرهم كثيرون.

٢ : وفي الاقتصاد: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، وأبو عبيدة القاسم بن سلام، وابن يحيى الدمشقي، وعبد الرحمان بن خلدون.

٣ : وفي الأدب والشعر والبلاغة: الدؤلي، والفرزدق، والكسائي، وسيبويه، وابن مالك، ودعبل، وأبو نؤاس، والمتنبي، والرضي، ومهيار، والكميت، وأبو

---

(١) نهج البلاغة: الكتب ٧٨.

فراس، والحلي، والفردوسي، والنظامي، والجامي، وناصر خسرو، والأزري، والسعدي، والحافظ، والقزويني، والتفتازاني.

٤ : وفي الفلسفة والكلام والمنطق والحكمة: الفارابي، وابن سينا، وبهمينار، وابن طفيل، وابن مسكويه، وابن رشد، والكندي، والرازي، والميبدي، والطوسي، والغزالي، والمولوي، وصدر المتألهين، والداماد، والسهروردي، والفيض، والفياض، والمولى عبد الله.

٥ : وفي علم الفلك: أبو الحسن الأهوازي، وأبوالوفاء البوزجاني، والفرغاني، والبيروني، وخالد، والمروزي، وعلي الطبري، ويحيى بن أبي منصور، وسند بن علي، وعلي الأسطرلابي، والحاسب، والشيخ البهائي، والماهاني، وأبو عثمان الحاني، والدينوري.

٦ : وفي علم البيئة: الجاحظ، وعماد الدين الكاتب.

٧ : وفي علم البحر: سهل بن أبان، وأحمد بن ماجد، ومحمد بن شاذان، وابن كحلان.

٨ : وفي علم النبات: أحمد الدينوري، وابن بيطار الحالقي، وابن سيدة، ومنصور بن فضل السوري، وأبو العباس النباتي، وعبد الله بن صالح، ومحمد بن علي بن سفر، وابن الأوان الإشبيلي، والإدريسي، وابن العوام.

٩ : وفي علم التاريخ: سليم بن قيس، والثقفي، والواقدي، ونصر بن مزاحم، وابن العماد، وابن الأثير، والطبري، والمسعودي، واليعقوبي، والبيروني، والخزرجي، والقفطي، والشهرستاني، والسمعاني، وابن خلكان، وابن واصل، والدينوري، والمقريزي، وأبو الفداء، وابن عساكر، والجويني، وأبو مخنف، والأزدي، والذهبي، والأصفهاني، والبلاذري، والمحدث القمي.

١٠ : وفي علم الرياضيات : أبو الحسن بن المنجم ، والنسوي ، وموسى الخوارزمي ، ومحمد بن جابر ، والخيامي ، والمحقق الطوسي ، وثابت بن قرة ، وابن هيثم ، وأبو كامل ، وابن مطر ، وابن الطاهر البغدادي ، وابن يعقوب الدمشقي ، ومحمود الأصفهاني ، وابن ليث ، والحاسب الكرخي ، وابن عبد الباقي البغدادي ، وغيرهم كثيرون.

١١ : وفي علم الميكانيك والفيزياء : منصور الخازني ، وحسن بن هيثم البصري ، وأحمد بن مسكويه ، ومحمود بن المصلح ، وحسن السمناتي ، وكمال الدين الفارسي ، وعميد الدولة ، والدمشقي الجويري ، ومحمد بن السماوي.

١٢ : وفي علم الكيمياء : جابر بن حيان ، والرازي ، والتميمي ، والخوارزمي ، وأحمد الكلداني ، والبوني ، والمالقي.

١٣ : وفي علوم الطب والتشريح ومعرفة الأجنة والصيدلة : ابن سيناء ، وابن نفيس ، وابن زهر ، والرازي ، وعلي الطبري ، وأبو الحسن الطبري ، والأهوازي ، والخزاز ، وحسن بن نوح ، والهروي ، والمقدسي ، وأبو القاسم الموصلي ، والمصري ، والعراقي ، وغيرهم كثيرون.

١٤ : وفي علم الجغرافيا : الخوارزمي ، وسليمان ، وخرداد به ، والسيرافي ، والسرخسي ، والكلبي ، والهمداني ، والشيزري ، والبلخي ، والمسعودي ، وابن فضلان ، والبغدادي ، وابن الحائك ، والخزرجي ، وابن حوقل ، والمقدسي ، والقبادياني ، والبكري ، والاصطخري ، والغرديزي ، والوزان ، والحموي ، والكبري ، والصقلي ، والمازني ، والكناني.

١٥ : وفي علم المعدن : عطارد الحاسب ، والبيروني ، والذهبي الكاملي ، ونصير الدين الطوسي ، والقاساني ، والقبجقي ، وعربشاه ، وابن منصور.

١٦ : وفي العلوم العسكرية : حسن الرماح، والأوسي.

١٧ : ومن المترجمين : الفزاري، والأهوازي، وثابت بن قرة، والمقدسي، والحمصي، والرهاوي، وأولاد موسى بن شاكر الثلاثة، وحبش بن الحسن، وأبو الفرج، والهاروني، وابن نوبخت.

١٨ : ومن الذين ألفوا دائرة المعارف : الأبرشي، والخوارزمي الكاتب، وجمال الدين القزويني، وأبو يحيى القزويني، والجرجاني، والقلقشندي، والسكالي.

إلى غير ذلك، مما تزخر به التراجم والفهارس والكتب المعدة لذلك، وقد جمع مكتبة بعض قضاة صاحب بن العباد مليوناً وخمسين ألف كتاب، وجمع مكتبة العزيز الفاطمي في القاهرة مليونا وستمائة ألف كتاب، كان سته آلاف وخمسمائة منها في الرياضيات، وثمانية عشر ألف منها في الفلسفة، إلى غير ذلك من الأرقام الكبيرة لمكتبات الأفراد وأعضاء الدولة.

العلم في خدمة الإنسان

وفي القرآن الحكيم وأقوال النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام)، يجد الإنسان منطلق الحركة الإسلامية في أبعاد العلم والثقافة، ولذا نجد علماء المسلمين في أوائل وأواخر كتبهم يذكرون لطف الله بهم في أن وقفهم لارتياد العلم وجوب آفاق المعرفة.

وكان هذا التوجه إلى الله هو السبب في أن المسلمين لم يسخروا علمهم لضرر الناس، بل لنفعهم، فلم يستعمروا البلاد، ولم يكبتوا الحريات، ولم يصنعوا الأشياء الضارة، وكانوا دائماً بين طرفي نقيض مع السلطات الجائرة، وكان كثير منهم يُضطهدون من أجل ذلك، لا من الفقهاء وأهل الحديث فحسب،

بل وحتى أمثال جابر بن حيان الذي اختفى من جور السلطان حتى مات في مخبئه، ونصير الدين الذي سجن سنوات كثيرة.

بينما نجد الحضارة الحديثة، حيث خلت عن الإيمان بالله، صار العلم في خدمة الظلم والاستعمار، فمن مئات الملايين من الناس الذين يجوعون، إلى عشرات الملايين من الأطفال الذين يموتون جوعاً ومرضاً، إلى البلاد المستعمرة بكاملها، إلى الشعوب ذات مئات الملايين الذين يختنقون، إلى أدوات الفتك الهائلة، إلى أدوات التعذيب القاسية، إلى غيرها.

وبالجملة العلم حيث تخلى عن الله، صار في خدمة الظلم والظالمين، وآلة الفناء والدمار.

أما كيف يمكن نجاة العلم من الانحراف، فذلك بمزجه بالخوف من الله، وبذلك ينجو الإنسان عن سيطرة رأس المال والديكتاتورية، وإذا نجى الإنسان من ذين، صار العلم آخذاً بالزمام، لا أن يكون مقوداً للأهواء والشهوات، ولذا قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «أول العلم معرفة الجبار، وآخر العلم تفويض الأمر إليه»[1].

وفي حديث آخر: «ليس العلم بكثرة التعلم، وإنما هو نور يقذفه الله في قلب من يشاء».

بل وقبل ذلك قال سبحانه: ﴿إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ﴾[2].

فالعالم ذو الخشية يستحيل أن يسخر علمه لضرر الناس، كما أن العلم بدون

(1) بحار الأنوار: ج1 ص225.

(2) سورة فاطر: الآية 28.

معرفة الجبار، والذي لا ينتهي إلى التفويض إليه ـ بأن يعرف أن كل الأمور صائرة إليه تعالى، كما قال سبحانه: ﴿ألا إلى الله تصير الأمور﴾[1] ـ ليس بعلم، كما أنه ليس بنور، إذ النور ينير لا أنه يظلم، وينجي لا أنه يدمر.

(١) سورة الشورى: الآية ٥٣.

كيف تتكون الشخصية؟

(مسألة ٢٢): الشخصية هي (أنا)، وهل هي تتكون، كما قال بذلك جمع من علماء الاجتماع، أم هي شيء يولد مع الإنسان وإنما ينمو، كما قال به آخرون، وهل هو شيء واحد، أو اثنان، أو ثلاثة، كما قال بكل ذلك جمع، احتمالات.

وفي الحديث: «من عرف نفسه فقد عرف ربه»[1]، قال جماعة فيه: إنه كناية عن أن الإنسان يستحيل أن يعرف نفسه، كما يستحيل أن يعرف ربه، وقال آخرون: إن المراد به أن الإنسان إذا التفت إلى نفسه وأنها مخلوقة جاهلة عاجزة و... عرف أن لها خالقاً عالماً قادراً و...

والقائلون بأن (أنا) لا يولد، بل يتكون، قالوا: بأن (أنا) عبارة عن جملة من أعمال الفعل وردود الفعل التي يكتسبها الإنسان في مسيره الطويل من الأسابيع الأولى من الولادة إلى آخر عمره، حيث إن (انا) أي (الشخصية) لا يولد، وإنما بالتدريج يعرف الطفل أنه غير إنسان آخر، ثم تتبلور هذه الشخصية بملاحظة:

١) عمل الناس تجاه الإنسان.

٢) وعمل الإنسان تجاه نفسه أو تجاه الآخرين.

وتصورات الإنسان عن نفسه وعن الآخرين أول ما يشعر مبهمة غاية الإبهام، ثم تأخذ في الوضوح،

(١) بحار الأنوار: ج٢ ص٣٢.

والوضوح الأكثر، حتى تصل إلى درجة الكمال، حيث ليس فوقه كمال، لكن الكنه يبقى مجهولاً على كل حال.

ولذا قال أحد العلماء: إن معرفة كنه الأشياء من أشكل المشكلات، وقال آخر: إنه مستحيل، ثم أردف: إنا قد علمنا بعد دركنا لكل فنون العلوم: أنه لم نعلم شيئاً.

لكن هذا القول لم يتم عليه دليل، إذ الظهور تابع للواقع، كما قالوا بذلك في الحركة الجوهرية، وأن ظهور الحركة دليل على واقع الحركة في الجوهر.

أما من قال بأن في الإنسان (أنا) و(أنا)، استدل بما يجده الشخص، من نازع ينزع فيه إلى الخير وينهي عن الشر، ونازع بالعكس، إذا الواحد لا يصدر منه إلاّ الواحد.

ومن قال بـ (أنا) ثالث، استدل بما يشاهد من حكم ثالث بين النفرين (أنا وأنا).

لكن دليل كلا الرأيين ليس مقنعاً، وفي القرآن الحكيم: ﴿ونفس وما سواها، فألهمها فجورها وتقواها﴾[1].

وفي الحديث: «إن في قلب الإنسان لمتين، لمة من الملك، وأخرى من الشيطان»[2].

وفي حديث آخر تفصيل وجود جنود العقل وجنود الجهل[3].

وكيف كان، فالمهم التكلم عن (الشخصية) مما يجدها كل إنسان، وهو مهم علم الاجتماع.

تكون شخصية الطفل

إن الطفل يلاحظ الأشياء حوله بحواسه الخمسة، سواء ما تفعل الطبيعة

---

(١) سورة الشمس: الآية ٧.

(٢) الوسائل: ج١١ ص٣٣٦.

(٣) للتفصيل انظر بحار الأنوار: ج١ ص١٥٨.

أو الحيوان أو الإنسان، سواء بالنسبة إلى الطفل، أو إلى بعضهم البعض، كما يلاحظ ردود الفعل لأعماله بالنسبة إلى الطبيعة أو الحيوان والإنسان:

١) فمثلاً يرى الشمس والماء والشجر والمروحة والمصباح، وينصدم بالهواء والحرارة، ويسمع الأصوات الطبيعية والحيوانية والإنسانية.

٢) ويرى معاملة بعض أفراد الحيوان للبعض الآخر، كالحيوانات الداجنة، وبعض أفراد الإنسان لبعض في التكلم والتعارف والمصارعة ونحوها.

٣) كما يرى أنه إذا فعل فعلاً صار رد الفعل كذا، مثلاً إذا ذهب إلى النار احترق، أو إلى السلّم سقط، أو إذا بكى حملوه أو أطعموه، وهكذا، ثم إنه يأخذ كل شيء ليراه جيداً، ويدخله في فمه ليعرف مذاقه، وهكذا.

فإذا عرف الأشياء يدخل تدريجاً في عالم الأفكار، أي يعرف ما وراء الأشياء، مثلاً أولاً يري الكبريت، ثم بعد ذلك يشعر بأنه إذا قدح شبت منه النار، ويرى الدينار ثم يعرف أنه ذو قيمة، وهكذا.

وبكل ذلك تنمو شخصيته، ولذا كانت الشخصية رهينة الأفعال وردود الأفعال المحيطة به، فإذا حقروا الطفل نشأ محقراً ذا عقدة، وإذا عظموه نشأ كبيراً سمحاً، وقد رأى رسول الله (صلى الله عليه وآله) الحسن (عليه السلام) فقال: «هذا سيد ابن سيد»[1].

وهكذا بالنسبة إلى الكرم والبخل، والشجاعة والجبن، واللطف والخشونة، والنظافة والوساخة، والأدب وسوء الأدب، وغيرها، فإن الملكات كالبذور تبذر في النفس، ويعتني بها فتنمو من جنس ذلك البذر الذي بذر فيها.

وبالجملة فالشبكات الاجتماعية الهائلة تأخذ شيئاً فشيئاً تحيط بالطفل فعلاً وردّ فعل، وفي وسط تلك الشبكات تنمو ملكاته.

---

(١) بحار الأنوار: ج٤٣ ص٢٩٥.

بين الضمير والمجتمع

وحيث إن في الإنسان حالة حكيمة داخلية مما يسمى برؤية الحسن والقبح، وحيث إن الاجتماع وليد ضغوط ونتائج حاصلة من تلك الضغوط، بالأهم والمهم، والماضي والحال والمستقبل، فميراث الماضي حيث يأخذ القدسية والعادة، ومصالح الحاضر، والاستعداد للمستقبل، وفي كل هذه الثلاثة الأهم والمهم، يخلي المهم مكانه للأهم، كما أن الأهم من الماضي يزاحم المهم في الحاضر، والأهم المستقبلي يزاحم المهم في الماضي والحاضر.

أقول: حيث كل ذلك، تتكون عند الشخص شخصيتان:

١) شخصية ضميره.

٢) شخصية اجتماعه.

فإذا خلي ونفسه أو بأفراد عرفه الخاص، الذين أطرت شخصياتهم شبيهة بالآخر، أظهر ضميره وتكلم وعمل بكل حرية.

أما إذا كان مع الاجتماع اضطر إلى أن يتنازل إلى شبكة الاجتماع حذراً من أن يفقد مصالحه، وهذا ليس نفاقاً، بل من باب ترجيح الأهم على المهم، وهي قاعدة عقلية.

وهذا هو الفارق بين النفاق والمداراة، فالأول انتهازية ووصولية ونفعية، والثاني أهم ومهم، ومصلحة واحترام الآخرين.

وقد ذم الله سبحانه الأول، قال: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾[1]، وغيرها من الآيات.

ومدح الثاني، قال: ﴿لتعارفوا﴾[2]، وغيرها من الآيات.

---

(١) سورة القلم: الآية ٩.

(٢) سورة الحجرات: الآية ١٣.

وبالسبب السابق ضمير الشخص واجتماعه، بالإضافة إلى الميول والشهوات الداخلية والضغوط الخارجية الأحيانية، يتراوح الشخص في أفكاره وأعماله، فربما صار مؤمناً، وربما منافقاً، وربما كافراً، وكذلك ربما صحيح الفكر أو العمل، وربما فاسدهما، ولذا كانت الشخصية كثيراً ما متأرجحة بين عوامل أربع:

١: ضميره المنعقد على حسن الحسن، وقبح القبيح.

٢: شهواته وميوله الطاغية.

٣: عرفه الخاص، كحزبه وجمعيته.

٤: عرف الاجتماع العام، حيث تختلف موازينه عن موازين العرف الخاص غالباً.

ومما تقدم ظهر أن الشخصية ليس محض انعكاس للمحيط الاجتماعي، بل أمر مزيج من الذاتية والانعكاسات الاجتماعية وأمور أخر، فإن كل هذه الأمور دخيلة في تكوين الشخصية، أما من يراها صرف الانعكاس للميحط الاجتماعي، ولذا يرى أنه لو تغير المحيط الاجتماعي تغيرت الشخصية، فالدليل على خلافه، فإنه لو كان الأمر كذلك، لماذا كانت الازدواجية بين الضمير والخارج، ولماذا يتغير الاجتماع تدريجاً، إلى غير ذلك.

مراحل تدرج الطفل

ثم إن الطفل في تقدم شخصيته يتدرج في مراحل ابتدائية أربع:

١: مرحلة التقليد للناس، حيث يعمل كما يعملون، كأن يصلي مع أبيه وأمه وغيرهما، أو يأخذ اللقمة كما يأخذون، أو يتنحنح مثلهم، إلى غير ذلك.

٢ : مرحلة جعل نفسه مكانهم، والنظر إلى نفسه كما هم ينظرون إليه، مثلاً يمثل نفسه بالأم ويلاطف مع نفسه، أو مع آلة لعب صورت في صورة الطفل، وبالأب ويأتي إلى نفسه بالفواكه، أو يهز نفسه كأن الأب أخذ يهزه، وشبه ذلك.

٣ : مرحلة اللعب الجماعي، حيث تنتهي مرحلة اللعب الفردي، وإنما يلعب في شبكة من الارتباطات، حيث يراقب دوره في اللعب، ويلاحظ فشل ونجاح زملائه، ويكون حكماً في أن أياً منهم خالف الدور، أو زور في اللعب، أو ما أشبه ذلك.

٤ : وأخيراً يصل إلى مرتبة يأخذ تدريجاً في الخروج عن مرحلة الطفولة، ويتكون في نفسه هدف في الحياة، ويرفع بنفسه عن الألعاب الطفولية، ويكون الزمان بنظره أبطأ، فإن الزمان ـ كما قرر في محله ـ يختلف مروره بالنسبة إلى الأشخاص، فمن في لذة يرى تقضي الزمان بالنسبة إليه سريعاً، بينما من في الألم يرى الساعة عشر ساعات مثلاً، والمنتظر للصديق الحميم يرى بطء الزمان، بينما من ينتظر مكروهاً يرى سرعته، وهكذا، حتى قال بعض العلماء: إن الزمان محله في ذهن الإنسان لا في الخارج، وكلما قرب الإنسان إلى الطفولة يري بطء الزمان، فالساعة عند الطفل كنصف ساعة عند المراهق، بينما هو ربع ساعة عند الشاب، وهكذا.

تصورات الإنسان عن نفسه

وحيث يتكون في نفس الطفل الذي أخذ في الكبر هدف ما، يقارن ذلك أنه يأخذ في تقييم نفسه، وفي هذه المرحلة والتي تبقى إلى آخر العمر يلاحظ أموراً:

١ : تصوره عن نفسه ، وأنه كيف هو ، فإن الإنسان يزن نفسه عند نفسه ، هل له وزن أم لا ، وكم وزنه ، وكيف وزنه ، وما هي مرتبته في الاجتماع ، إلى غير ذلك.

٢ : تصوره أنه كيف يكون عند الناس ، هل له وزن أم لا ، وكم وزنه ، وكيف ، وهكذا ، فيجعل نفسه مكان الآخرين وينظر إلى نفسه من منظارهم ، وإذا كان يحيط به عرفان ، عرف عام وعرف خاص ، كما إذا كان في منظمة أو حزب أو جمعية أو ما أشبه ، يلاحظ أنه كيف عند هؤلاء ، وكيف عند هؤلاء ، وهكذا.

وغالباً يعدل الإنسان طريقته إلى ما يراه يوجب ارتفاعه عند العرفين ، وإذا كان تعارض بين العرفين ، فغالباً يقدم عرفه الخاص ، لأنه أقوى صلة ورابطة به ، ولذا يشاهد أنه يتحمل مشاكل هذا العرف ضد العرف العام ، وقليل هم الذين يخرقون عرفهم الخاص ليلحقوا بركب العرف العام.

ولأجل التناقض بين العرفين ، وأن العرف الخاص لابد وأن يكون في المجتمع علناً أو سراً ، تحاول الحكومات الحازمة :

أ) إعطاء المجال لأعضاء العرف الخاص بالظهور والاختلاط بالمجتمع لئلا يقعوا في قوقعة السرية ، حيث يتبع السر الانغلاق ثم العنف ، وأضرار العنف بالاجتماع وبسمعة الحكومة أكثر من إعطاء المجال لأعضاء العرف الخاص بالظهور.

ب) ثم إذا كان العرف الخاص فيه طبيعة الهدم ، تحاول الحكومة سحب البساط بالمغريات من تحت أرجل ذلك العرف ، وإن لم يكن فيه طبيعة الهدم تحاول الحكومات ترقيق مشاعر العرف الخاص بإعطائه طلباته حسب الإمكان ، وحل المشاكل بالتي هي أحسن.

وحيث إن الحكومات الديكتاتورية لا تتحلى بالحزم ، توقع نفسها

والمجتمع في مشاكل جمة، وأخيراً يأتي دور المحاربة بينها وبين أعضاء الأعراف الخاصة، فالمظاهرات والإضرابات، وأخيراً القلاقل والفوضى والثورة.

٣: وأخيراً يأتي دور المحاكمة، فيتصور الطفل المتقدم في أنه هل أن تصور الآخرين عنه صحيح أو باطل، وينقسم الحال إلى ثلاثه أقسام:

أ: أن يرى تصورهم صحيحاً.

ب: أن يري أنهم قد بخسوا حقه، وأنه فوق ما يتصورون عنه، وهذا هو الغالب، لأن الإنسان حيث يحب نفسه لا يرى أخطاءه ونواقصه، بينما يراها الناس، فهو عند نفسه رفيع، بينما يكون عند الناس وضيعاً، أو لا أقل من أنه دون تصور نفسه.

ولذا ورد في الحديث: «أحب إخواني من أهدي إلي عيوبي»[1].

و: «صديقك من صدقك لا من صدّقك»[2].

و«يا صالح اتبع من يبكيك وهو لك ناصح ولا تتبع من يضحكك هو لك غاش»[3].

و: «المؤمن مرآة لأخيه المؤمن»[4].

ج: أن يرى أنهم قد وضعوه فوق مستواه، وهذا نادر، وكثيراً ما يكون ذلك وليد الديكتاتورية أو المال أو التزوير، حيث يعلم الإنسان بحال نفسه، إلاّ أن قوته أو ماله أو رياءه يجعل الناس يتصورونه ـ ولا أقل من إظهارهم ذلك ـ فوق ما يرى هو لنفسه.

ولذا نرى أن العظماء حقيقة، يأبون من مدح أنفسهم، ومن مدح الناس لهم، وقد مدح الإمام أميرالمؤمنين (عليه السلام) بعض في وجهه، فقال (عليه السلام): «اللهم إنك أعلم

(١) الوسائل: ج٨ ص٤١٣.

(٢) انظر غرر الحكم: ص٢١٥ ح٣٩٦٧.

(٣) وسائل الشيعة: ج٨ ص٤١٣.

(٤) نوادر الراوندي: ٨.

بي من نفسي، وأنا أعلم بنفسي منهم، اللهم اجعلنا خيراً مما يظنون، واغفر لنا ما لا يعلمون»[1] .

وقد لقيه (عليه السلام) عند مسيره إلى الشام دهاقين الأنبار، فترجلوا له واشتدوا بين يديه، فقال (عليه السلام): ما هذا الذي صنعتموه، فقالوا: خلق منا نعظم به أمراءنا، فقال: «والله ما ينتفع بهذا أمراؤكم، وأنكم لتشقون على أنفسكم في دنياكم، وتشقون به في آخرتكم، وما أخسر المشقة وراءها العقاب، وأربح الدعة معها الأمان من النار»[2].

وقال (عليه السلام): «كرهت أن يكون جال في ظنكم أني أحب الإطراء واستماع الثناء، ولست بحمد الله كذلك، ولو كنت أحب أن يقال ذلك، لتركته انحطاطاً له سبحانه عن تناول ما هو أحق به من العظمة والكبرياء، وربما استحلى الناس الثناء بعد البلاء، فلا تثنوا علي بجميل ثناء لإخراج نفسي إلى الله سبحانه وإليكم من التقية، في حقوق لم أفرغ من أدائها، وفرائض لابد من إمضائها، فلا تكلموني بما تكلم به الجبابرة، ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البادرة، ولا تخالطوني بالمصانعة»[3].

الشخصية الفردية والشخصية الاجتماعية

ثم الشخصية تطلق:

١) إما على الفرد، ويراد بها ما للفرد من الخصوصيات والصفات الظاهرة أو الباطنة.

(١) نهج البلاغة: قصار الحكم ١٠٠.

(٢) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣٧.

(٣) نهج البلاغة: الخطب ٢١٦.

٢) وإما على الاجتماع، ويراد بها ما يغلب على الاجتماع من الصفات الظاهرة والباطنة، في قبال الاجتماع الآخر، مثلاً يقال: إن الاجتماع الفلاني له الشخصية الرفيعة، لكونه كريماً نظيفاً محباً للخير، بخلاف الاجتماع الفلاني الآخر فله شخصية منحطة، لعدم تحليه بالصفات الجميلة.

وفي التاريخ أن سبارطة كانت لها الشخصية الحربية، بينما أثينا كانت لها الشخصية العلمية.

الشخصية مادية ومعنوية

والشخصية، فردية كانت أو اجتماعية:

أ: مادية.

ب: معنوية.

والثانية تنقسم إلى:

١) اعتبارية.

٢) وانتزاعية.

٣) وحقيقية.

أ: فالمادية هي المرتبطة بالأوليات المدركة بالحواس، مثل ما يحفظ الإنسان في خاطره، وما يظهره من الفعل ورد الفعل عند المسموعات والمنظورات والمشمومات والمذوقات والملموسات، مع العلم أن قوة اللامسة: تشمل: (١: الخشن واللين. ٢: والرطوبة واليبوسة. ٣: والحرارة والبرودة. ٤: والأحجام. ٥: والعلو والهبوط. ٦: والمرغوب وغيره مثل الملامسة الزوجية).

فالشخص يكون قبال هذه الأمور في شبكة من الارتباطات، وكذلك الاجتماع، وكل ذلك يكوّن للفرد أو الاجتماع الشخصية المادية.

تغير الشخصية المادية

والشخصية المادية تتغير حسب تغير الإمكانات أو المعارف، فمثلاً من يرى النظافة، أو الكرم، أو تعليم الأولاد، أو تزويج أولاده مبكراً، إذا فقد الماء أو المال، تحول إلى شخصية غير نظيفة، ولا مضيافة، ولا يعلم أولاده، ولا يزوجهم مبكراً.

كل ذلك لعدم توفر الأسباب، وإن توفرت المعرفة لديه، وهذه الحالة تعطي للشخص شخصية خاصة، بينما إذا توفر الماء والمال تبدلت شخصيته إلى خلاف تلك الشخصية.

وهكذا حال المجتمع الفاقد والواجد، ومثل ذلك الحال إذا تغيرت المعنويات، مثلاً كان له المال، لكن لم يكن له رأي في تزويج أولاده، أو حفظ نسائه، أو إكرام ضيوفه، فإن له حينئذ شخصية خاصة، ولم تكن تلك الشخصية مستندة إلى المادة، وإنما تستند إلى معرفة خاصة، فإذا تبدلت تلك المعرفة إلى معرفة مضادة تبدلت الشخصية.

ولذا نرى أن الجاهليين عرباً وفرساً وروماً، كانت لهم شخصيات خاصة، مثل السجدة للملوك، وإطاعة العلماء في الباطل، وحظر التعليم، وزواج المحارم، وفي الجزيرة قتل البنين والبنات خوف العار والإملاق والمقاتلة، وشاع في الكل المعاقرة، وقطع الرحم، والانحراف الجنسي نساءً ورجالاً، وإلى غير ذلك.

فلما غيرت معارفهم تحت لواء الإسلام، صارت لهم شخصية مخالفة لتلك الشخصية السابقة، وكذلك لما وفر عليهم الماء ووجب التطهر صاروا نظافاً، بعد أن كانوا من أوسخ الناس، وبقي الغرب في الوساخة، حتى أن بعضهم لما بلّطوا الشوارع وفتحوا الحمامات في فرنسا قال علماؤهم: إنهم تشبهوا بالكفار ـ أي المسلمين ـ، وأغلقوا الحمامات وأرجعوا الشوارع كما كانت.

وكان مما اشتكى المسلمون في حروب الصليبيين لهم، كثرة تعفن أبدان جيوش الصليب، فلما دخلت الحضارة المادية إلى تلك البلاد تغيرت شخصيتهم.

وكذلك نرى الحال في التفرقة اللونية والعنصرية وما أشبه، فما دامت

التفرقة لا تكون مزاوجة، ولا معاشرة، بل طائفة المنبوذين في الهند إذا أراد رئيس المعمل أو الإقطاعي إعطاءهم أجرتهم، وقف بحيث لا يقع ظل المنبوذ عليه وإلاّ لتنجس، وأعطى المال بواسطة، حتى لا تلمس يده يد المنبوذ.

وفي أمريكا البيض لا يعاشرون السود، وكذلك القوميون لا يتزاوجون مع آخرين، بل ولا يرثونهم، كما رأينا ذلك في بعض البلاد العربية المعاصرة إبان المد القومي.

وكان شيء كثير من ذلك إبان الجاهلية، فلما جاء الإسلام صار بلال الحبشي، وأبوذر العربي، وصهيب الرومي، وسلمان الفارسي، في صف واحد في كل الشؤون، من غير فوق بين اللون واللغة والقومية والقطرية، في العبادة والمعاملة والزواج والعقوبات والعلم وغير ذلك، بل قد صار ميزان المفاضلة الإيمان والعمل الصالح فقط. ولم يكن ذلك الميزان سبباً للفصل في زواج أو عقوبة أو معاملة، بل مجرد الاحترام والأجر في الآخرة ونحوهما.

أقسام الشخصية المعنوية

ب) الشخصية المعنوية:

١: هي التي تحيط الشخص بالاعتباريات، فيكون الفرد أو الجماعة في شبكة من أمور غير عينية، وأما هي تكون باعتبار المعتبر، فإذا اعتبرها المعتبر كانت، وإذا أزالها زالت، مثل أن النقد الورقي يقابل كذا من السعر أو المادة بالاعتبار، فإذا اعتبر المعتبر بأية درجة كالدينار ونصفه وربعه والدرهم، صار له اعتبار، وإذا أزال اعتباره زال اعتباره.

والأمور اعتبارية جارية في المعاملات والحقوق والحدود والأحوال الشخصية وغيرها، ولذا يتطور كل ذلك حسب تطور الاعتبار.

٢ : والتي تحيط الشخص بالانتزاعيات، والفرق بينها وبين الاعتباريات أن الانتزاعيات ليس بيد المعتبر، وإنما هي حقائق لها واقع منتزع من أمر حقيقي، مثل زوجية الأربعة، والمناقضة بين الوجود والعدم، والمضادة بين الأسود والأبيض، والتضايف بأقسامه:

أ: المعاند.

ب: وغير المعاند.

ج: المتشابه.

د: وغير المتشابه، كالفوق والتحت، والعالم والمعلوم، والأخ والأخ، والاب والابن.

فإن هذه الأمور الاعتبارية أيضاً تحيط حول الشخص فرداً واجتماعاً، وتعطيه شخصية، مثلاً القطر ذو خمسين مليون فرد له شخصية زوجية، بينما القطر ذو تسعة ملايين له شخصية فردية، والقوم الذين يسكنون الجبال لهم شخصية فوقية حسّية على القوم الذين يسكنون السفوح، إلى غير ذلك من الأمثلة.

ولا يخفى أن كلاً من الاعتبار والانتزاع له آثار، فليس مجرد ألفاظ، فاعتبار جواز الزواج بأربع يجعل كل النساء ذات زوج، بينما اعتبار عدم الجواز إلاّ بواحدة، يجعل كثيراً من النساء عوانس وأرامل، والذين هم يسكنون الجبال أمنع عند المحاربة من الذين يسكنون السفوح وهكذا.

ومما تقدم ظهر أن الاعتبار لابد له من التواضع، وذلك يكون حسب المصالح، في نظر الواضعين.

أما الانتزاع فإنه حقيقة خفيفة، ليس أمره بيد أحد.

والفرق بين الانتزاع والحقائق الأصلية أن الانتزاع يستند إلى الحقائق، وليس العكس، حالهما ـ ولا مناقشة في المثال ـ حال الجوهر والعرض، فالشكل مستند إلى الذات، وليس العكس، ولا ينافي ذلك أن الذات لا تخلو عن شكل ما قطعاً.

٣ : والتي تحيط الشخص بالحقائق، مثل واقع المبدأ والمعاد، والرسالة والإمامة، وغيرها فإنها حقائق، ليست اعتبارية ولا انتزاعية، وإنما هي تحيط بالشخص والاجتماع، فتعطيهما شخصية خاصة من الاعتقاد، والامتثال وتلون الأفكار والأقوال والأعمال والسيرة بها.

وإنا لا نريد بذلك أن كل شخصية لفرد أو أمة في إطار الحقائق تطابق الواقع، بل نريد بيان أن الحقائق أيضاً تعطي شبكة الشخصية، سواء وصل الاجتماع إليها فرتب الآثار على الحقائق، أو لم يصل، بل اتخذ بدل الواقع زيفاً، فرتب آثار الزيف مكان ما يلزم عليه من ترتيب آثار الحقائق.

وليست الشخصية في الواقع والزيف متشابهة، إلاّ من حيث الاسم، وإلاّ فالحقائق تعطي آثاراً لا يعطيها الزيف، مثلها مثل الماديات، فكلما أن السراب لا يروي، والحائط لا يمكن النفوذ فيه، وإن ظن المخدوع أنه ماء وباب، كذلك تختلف آثار الحقائق المعنوية عن آثار الزيف الذي ظنه الظان حقيقة.

بل هكذا الحال في الانتزاعيات والاعتباريات، فزيفها لا يؤثر أثر الواقع منها، وإن ظن الظان أنه واقع، فمن ظن أن السيارة زوجية العجلات، بينما كانت فردية العجلات، لم يحصل السير لأن الزوج يمكنها المشي لا الفرد، ومن ظن أن هذا الورق دينار لم ينفعه ذلك في إعطاء كمية من المواد في قباله، إذا كان زيفاً لا اعتبار له حقيقة، نعم قد يخدع الزيف، كما يخدع السراب الظمآن، فيعطيه الاطمينان.

ومما تقدم ظهر أن كلاً من الثقافة المادية أي المرتبطة بالمادة، والثقافة المعنوية أي المرتبطة بالحقائق غير المادة، من حقائق واقعية وحقائق انتزاعية وحقائق اعتبارية، والفارق بين الثقافتين أن المادية تدرك بالحواس

الخمس، والمعنوية لا تدرك بها بل بالفكر، تؤطر الإنسان في إطار خاص من الشخصية، سواء كان ذلك الإنسان فرداً أو جماعة.

أما أنه هل الأثر الأكثر للمادية أو للمعنوية، فقد اختلف فيه علماء الاجتماع بين مرجح للأول، ومرجح للثاني، وقائل بالتساوي، وقائل بالتفصيل، فبعض الأفراد أو الاجتماعات يتأثرون بالمادية، وبعضهم بالمعنوية أكثر، وهكذا.

أجواء نمو الشخصية

(مسألة ٢٣): كيف يمكن إنماء الشخصية الاجتماعية حتى يصل الاجتماع إلى الشخصية المطلوبة، أي القابلة.

إن ذلك إنما يكون في ظل إنماء الشخصية الفردية، إذ الشخصية الاجتماعية عبارة أخرى عن تجمع الشخصيات الفردية، إنه لا شك في أن الاجتماع له شخصية غير شخصية كل فرد فرد، كما أن البحر له قوة غير قوة كل قطرة قطرة، لكن بصورة عامة يتوقف الكيان الاجتماعي على الكيان الفردي، سواء في الشخصية، أو في البحر والقطرة، أو في الجيش والجندي، أو في البناء والآجرة، أو في الواحد والألف من الأعداد..

وعليه فاللازم ملاحظة أنه كيف تنمو شخصية الفرد.

ثم إذا كان للاجتماع بما هو اجتماع شرائط وآداب لنموه، يلزم ملاحظة ذلك في مرتبة ثانية، ولدى الاستقراء والسبر يرى أن الشخصية الفردية إنما تنمو في ظل كون (الحكم) و(العلم) و(المال) للجميع، بأن يكون الناس يحكمون أنفسهم بأنفسهم، وكل يتمكن من العلم تمكنه من الماء والهواء، وكل له نتيجة سعيه الفكري والجسدي، بالإضافة إلى قيمة المواد، وما له من الشرائط والعلاقات الاجتماعية.

وفي مثل هذا الجو: لكل قدر استحقاقه من الحكم والعلم والمال، تنمو الشخصيات نمواً ممكناً، وقد كان قبل الإسلام كل من الثلاثة محتكرة على طائفة الحكام، وحتى أن العلم كان محظوراً إلاّ للموبذ في إيران،

وللكنيسة في الرومان، وجاء الإسلام ليعطي لكل حقه، ولكن إلى الآن لم تقدر الدنيا على ذلك، حيث إن العلم محروم منه الطبقات الفقيرة، كما تقدم في مسألة سابقة.

والحكم في الغرب تحت سيطرة المال، وفي الشرق تحت سيطرة الديكتاتور، والمال يستغل في الغرب لمصلحة الرأسماليين، وفي الشرق لمصلحة الحكام، وليس المراد بكون الحكم للجميع إلاّ الاستشارية الصحيحة، مع لزوم أن يكون بالشرائط الإسلامية كما هو عقيدة المسلم.

ولا يمكن إخراج الحكم والمال والعلم عن السيطرة الفردية، والاحتكار إلى التوزيع العادل بين الجميع، إلا بتوزيع القدرة، فقد قال الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «من ملك استأثر»[1].

وتوزيع القدرة لا يمكن إلاّ بالوعي الجماهيري، بأن يعرف الكل كم حق كل أحد من العلم والمال والحكم.

فإذا وعى الجميع لا يتمكن المستثمرون من استثمار علم أو مال أو حكم غيرهم، كما هو الحال في عالم اليوم، وإن اختلفت البلاد في شدة الاستثمار وضعفه، نتيجة لكثرة الوعي ـ في الجملة ـ في بعض البلاد، وقلته في بعض البلاد الأخر.

فإذا وعي الجميع تبع ذلك تشكل المنظمات الحافظة للمكاسب والمنمية لها.

أما المنظمة الواحدة فهي عبارة أخرى عن الديكتاتورية، كما نشاهد ذلك في البلاد التي يحكم فيها حزب واحد، فإن الإنسان أقرب شيء إلى الديكتاتورية والفردية.

---

(١) تحف العقول: ص١٥.

طبيعة الحكم الدكتاتوري

ومن طبيعة الديكتاتورية:

١: السرية في العمل، حيث إن الديكتاتور دائماً متآمر، يريد بذلك أن يحفظ قدسه أمام الناس، فيعمل في السر ما يظهر في العلن خلافه.

٢: إظهار أنه العامل الوحيد في الساحة، وأن كل الفضل يرجع إليه.

٣: تنفيذ آرائه فقط، أما غيره فرأيه غير صحيح، فهو فرد الله المختار الذي يفهم ما لا يفهمه غيره.

٤: استئثاره بكل الغنائم، أي إن كل السمعة وكل الدعاية وكل الخير له فقط، أما من عداه فله بقدر ما تفضل عليه الديكتاتور تفضلاً محضاً وإحساناً صرفاً، فقد يجعل خيرة الأموال لنفسه وجماعته ملكاً صرفاً، وقد لا يجرؤ على ذلك بل يحوط الأموال لصرفها في هواه، وإن سمى ذلك بألف اسم آخر.

ولا فرق في الديكتاتورية بين الصريحة، أو الملتوية تحت صورة مجلس الأمة، أو مجلس القيادة، أو مجلس الشعب، أو غير ذلك، وقد شاهد العالم أمثلة واضحة لذلك في ستالين وهتلر وموسيليني وماو، وأضرابهم من الديكتاتوريين الأصغر منهم حجماً، وإن كانوا مثلهم في كل الخصوصيات.

ومما تقدم ظهر أنه لو نظم المجتمع تنظيماً صحيحاً، بحيث يكون العلم والمال والحكم في متناول الجميع بما يستحقون، نمت الشخصية الاجتماعية نمواً صحيحاً، بالعكس من المجتمع المبني على الفوضى، حيث كل أحد يحاول أن يحفظ نفسه بالقدر المستطاع فلا مجال له للنمو، ومن المجتمع المبني على الديكتاتورية، حيث إن البناء الديكتاتوري يمنع عن النمو.

اختلاف النفسيات

وكما أن البذور مختلفة، فإذا وجدت المناخ المناسب نمت كل بذرة بما فطر لها، من الأشكال والألوان والطعوم وغير ذلك، كذلك أفراد الاجتماع بصفاتهم المختلفة.

وقد قسم بعض علماء الاجتماع أفراد الاجتماع إلى أربعة أقسام هي:

١: الهادئ، حيث يرجح التعقل والتفكر والتأني والتروي.

٢: المتحمس، حيث يرجح الإقدام والاقتحام والاستهانة بالمخاطر.

٣: المنسجم الذي يميل إلى الانسجام والمداراة.

٤: المتنفر الذي يميل إلى الانفصام والابتعاد.

ولا يخفى أن الصفات المذكورة تكمل بعضها البعض الآخر، ولذا يشاهد أن الجمعية المركبة من القسمين الأولين، يمنع هادؤها متحمسها من الإفراط، كما يمنع متحمسها هادءها عن الركود، وتكون النتيجة الإقدام العقلائي، وكذلك في جمعية تجميع بين المنسجم والمتنفر، وهكذا بالنسبة إلى بقية أقسام ضرب الأربعة بعضها في بعض.

ومع أنا نرى في عائلة واحدة قسمين أو أقساماً من الأولاد، إلاّ أن التربية لها أثر فعال في تلوين المجتمع بأحد الألوان المذكورة، أوالمزيج المتوسط منها، فبعض الأمم يربون على التعقل والتأني، بينما بعض آخر يربون على الإقدام والاندفاع، وهكذا.

ولذا اشتهر أن شعب العراق له صفة كذا، وشعب إيران له صفة كذا، والآسويين ليسوا في صفاتهم كالإفريقيين، وتخلف سمات الإمريكيين عن الأوربيين، وهكذا.

ثم إنه ليست حدود خاصة بين الأقسام المذكورة، حتى تكون التمايز كلياً، ولذا يشاهد في أمة لها شخصية خاصة، أفراد لهم شخصية متوسطة أو

مخالفة، وإنما همّ عالم الاجتماع ملاحظة الأعم الأغلب.

الاهتمام بالتربية والتثقيف

وحيث إن كثيراً من الشخصية الفردية والاجتماعية، يتوقف على أسلوب التربية والتثقيف، فاللازم على الذين يريدون إصلاح المجتمعات، الاهتمام بهذا الجانب.

فإن ظهور الشخصية ـ حسب التأديب ـ وإن كان بطيئاً، إلاّ أنه نواة لابد وأن يظهر ثمرها ولو بعد حين، ولا فرق في ذلك بين تأديب الإنسان نفسه، أو أولاده، أو أقرباءه، أو من يتمكن عليه من أفراد مجتمعه.

قال علي (عليه السلام): «سوء الأدب سبب كل شر»[1].

وقال (عليه السلام): «أفضل الأعمال ما أكرهت نفسك عليه»[2].

وقال (عليه السلام): «لا ميراث كالأدب»[3].

وقال (عليه السلام): «أيها الناس تولوا من أنفسكم تأديبها، وأعدلوا بها عن ضراوة عادتها»[4].

وقال (عليه السلام): «غاية الأدب أن يستحي الإنسان عن نفسه»[5].

وقال (عليه السلام): «لا تقروا أولادكم على آدابكم، فإنهم مخلوقون لزمان غير زمانكم»[6].

أقول: فإن ذلك من بعد المدى، حيث يجب أن يؤدب الإنسان ولده اجتماعياً، بحيث يقدر على أن يساير الاجتماع في نطاق الأحكام الإسلامية.

---

(١) شرح نهج البلاغة: ج٢٠ ص٢٥٨.

(٢) نهج البلاغة: قصار الحكم ٢٤٩.

(٣) نهج البلاغة: قصار الحكم ٥٤.

(٤) نهج البلاغة: قصار الحكم ٣٥٩.

(٥) شرح نهج البلاغة: ج٢٠ ص٢٦٥.

(٦) شرح نهج البلاغة: ج٢٠ ص٢٦٧.

وقال (عليه السلام): «المرآة التي ينظر الإنسان فيها إلى أخلاقه هي الناس، لأنه يرى محاسنه من أوليائه منهم، ومساوءه من أعدائه فيهم»[1]، إلى غيرها.

ولا يخفى أن المجتمع كلما كان أكبر، كان أقرب إلى القوام والاعتدال، لأن العناصر المختلفة التي تصب فيه بثقافاتها المختلفة توجب تلون الاجتماع باللون الأنصع، فإن من طبيعة الإنسان أن ينظر إلى الأعلى فيتخذه أسوة، وأن يسعى بمثل سعي الأكثر سعياً لئلا يفوته الركب.

ولذا كان من صفات المجتمعات الكبيرة:

١: وجود المحاسن فيها.

٢: اقترابها بمجموعها إلى الاعتدال.

٣: سرعتها في السير والتقدم إلى الإمام.

فإنه وإن كانت المشاكل في مثل هذه المجتمعات أكثر، إلاّ أن محاسنها أكثر من مساوئها، ولذا أمر علي (عليه السلام) بسكنى المدن الكبار.

وكان المجتمع الكبير من أحسن أسباب إعطاء الشخصية المعتدلة للإنسان، فرداً أو جماعةً أو مجتمعاً.

عوامل صياغة الشخصية الفردية

ثم إن الشخصية الفردية ـ والتي تؤثر بالآخرة في شخصية الاجتماع ـ إنما تصاغ بسبب العوامل التالية:

١: الصفات النفسية

١) الصفات النفسية الفطرية المودعة في نفس الفرد منذ الولادة، ولذا

(١) شرح نهج البلاغة: ج٢٠ ص٢٧١.

نشاهد طفلين شرائطهما متحدة من جميع الحيثيات، ومع ذلك أحدهما أجرأ من الآخر، أو أكرم، أو أذكى، أو ما أشبه ذلك.

وقد ثبت علمياً أن صفات الأبوين، بل الأقرباء كالعم والخال، وحالتهما عند انعقاد النطفة، وخصوصيات غذاء الأم حال الحمل، بل وبعض جهاتها الأخر، لها مدخلية في نفسية الطفل، وفي (الفقه) باب النكاح، فصل الأولاد، روايات بهذا الشأن.

٢: الخصوصيات الجسدية

٢) خصوصياته الجسمية، من طول وقصر، وجمال وقبح، وكمال ونقص، وصحة ومرض، وما أشبه، فإنها سهيم في تكون الشخصية، مثلاً القصر غير المتعارف أو الطول غير المتعارف يسببان تحقير الناس له، وإن كان التحقير غير صحيح، والتحقير يسبب عقدة نفسية في الإنسان، مما يسبب له شخصية معقدة يظهر أثرها في أعماله.

بالعكس الجميل يحظى باحترام الناس، مما يسبب له عدم الانطوائية، وحفظ احترام نفسه، لئلا يخيب ظن الناس فيه، وقد ورد: «إن الله جميل يحب الجمال»[١]، وورد: اتخاذ الظئر الجميل للرضاع، لان اللبن يعدي، وورد: «خير نساء أمتي أصبحن وجهاً وأقلهن مهراً»[٢].

وحال القبيح والناقص والمريض، حال القصير والطويل.

بالإضافة إلى أن المريض أو الناقص لا يقدران على ما يقدر عليه الصحيح والكامل، وكل

---

(١) أصول الكافي: ج٢ ص١٦٤.

(٢) مكارم الأخلاق: ص١٩٨.

ذلك يعطي للإنسان شخصية مناسبة لتلك الظواهر.

٣: المحيط الطبيعي

٣) كون الفرد ريفياً أو مدنياً، يعيش في ساحل البحر أو الغابة أو الجبل أو غيرها، وذلك لأن المناخ يعطي للإنسان شخصية خاصة، كما تقدم في بعض المسائل السابقة الإلماع إلى مثل ذلك، مثلاً الريفي أصرح من المدني، والذي يعيش في الغابة أشجع من غيره.

ومن هذه المنطق كانت عادة قريش قبل الإسلام، إيداع أولادهم الرضع إلى المراضع البدوية، لينشؤوا شجعاناً فصحاء صرحاء أصحاء الجسم، وكما قال علي (عليه السلام): «فإن الشجرة البرية أصلب عوداً، وأكثر وقوداً، وأبطأ خموداً»[1].

٤: الوضع المعيشي

٤) إنه عاش في طبقة فقيرة أو غنية أو متوسطة:

أ: فالفقيرة، ترضع الأمهات أولادها طويلاً، ويتعلم الولد على حياة الخشونة، وحيث إن للفقير روابط قليلة يخرج الولد بشخصية جسورة صريحة بسيطة، بينما العكس من كل ذلك أولاد الطبقة الغنية، أما المتوسطة فالأولاد يكونون بين الأمرين.

ب: حيث إن الطبقة الفقيرة تعمل دائماً لأجل المعاش، لا يتسرب إلى أولادها مسائل المعاشقة والأمور غير المشروعة، مما يكون سببها الفراغ والجدة، بالعكس من أولاد الأغنياء المنحرفين، حيث يتوفر لهم ذان الأمران بتوابعهما.

---

(١) راجع نهج البلاغة: الكتب ٤٥.

ج : سهولة الحياة عند الطبقة الفقيرة ، بخلاف الطبقة الغنية ، حيث إن قلة المادة والاشتغال بالمعاش يمنع الفقير من أن يركم على نفسه أغلال الحياة ، من رسوم الزواج والولادة والموت وغير ذلك مما تلازم حياة الغني والدعة في الغالب ، وكذلك الحال في المسكن والملبس والمركب والسفر والمرض ، وغير ذلك.

د : يغلب في الطبقة الفقيرة الإقدام والإفراط ، فيما الغالب في الطبقة الغنية العكس ، وذلك لأن الروابط التي تحيط الفقير أقل ، ولا مال ولا جاه له حتى يلاحظهما في سلوكه ، بينما كل ذلك بالعكس في الطبقة الغنية.

وعليه فالطبقة الغنية لهم شخصية خاصة ليست كشخصية الطبقة الفقيرة ، والطبقة المتوسطة تعيش بين الطبقتين في الشخصية.

٥ : العمل الاجتماعي

٥) بعد ذلك يأتي دور الشغل ، فإن الأشغال المختلفة تعطي للإنسان شخصيات متفاوتة ، فالمرجع الديني والخطيب والقاضي والمعلم ، لهم شخصية خاصة لا تماثل شخصية الجندي والتاجر والموظف وما إلى ذلك ، والسبب أن العمل في نفسه ، والمرتبطين بأي عامل عامل ، يتطلبان نوعية خاصة ، فاللازم أن يصب العامل من أي لون عمل نفسه في قالب تلك الكيفية من الطلب وإلاّ لم يتمكن من إنجاح عمله.

ومنه يعلم اختلاف الشخصيات ولو كانوا في إطار عام واحد ، كالمرجع والخطيب ، بل ومدرس الابتدائية والثانوية والجامعة.

٦: التعليم

٦) وأخيراً يأتي دور التعليم بشعبه:

أ: البيتي.

ب: والمدرسي.

ج: والاجتماعي الصغير.

د: والاجتماعي الكبير.

حيث إن العائلة مدرسة للأطفال، يتعلمون فيها كثيراً من الآداب والرسوم، ثم المدرسة تعطي التوجيهات، وإذا كان الإنسان منضماً إلى جماعة: كقومية، أو دين، أو منظمة، أو حزب، أو ما أشبه، تعلم منهم أموراً ليست كسائر التعاليم السابقة، وأخيراً يأتي دور ما يتعلمه الإنسان من الاجتماع العام.

وهذه الأمور كلها تعطي الشخص كيفية خاصة من الشخصية.

ولا يخفى أن بعض الأمور المذكورة التي لها مدخلية في إضفاء الشخصية على الفرد، أكثر نفوذاً في الشخص من البعض الآخر، مما تكون شخصية الشخص مستندة إليه بنسبة أعلى من استنادها إلى أمر آخر، مثلاً النفوذ البيتي والمدرسي أثرهما أكثر من النفوذ الاجتماعي والحزبي.

والسر أن الطفل صفحة بيضاء، فكلما نقش فيها تلونت تلك الصفحة بذلك اللون، فإذا جاء لون آخر يريد إزالة ذلك اللون السابق لم ينفذ كنفوذ اللون السابق، فيبقى اللون الجديد باهتاً، بينما اللون القديم يبقى قاتماً، هذا بالإضافة إلى أن تقبل الطفل أكثر وأسرع من تقبل غيره، وإن لم يكن اللون الجديد مضاداً للون القديم، ولذا يبقى لون العائلة والمدرسة في نفس الإنسان وفي أسلوب حياته إلى زمان موته، بينما ليس كذلك لون حزبه واجتماعه الكبير.

اختلاف الاستجابة للمؤثرات

ثم لا يخفى أن استجابة الناس، أطفالاً أو كباراً، للألوان التي يراد إضفاؤها على النفس والسلوك، مما بالآخرة تعطي (الشخصية) مختلفة، وذلك لأن الأنفس فطرت متفاوتة، كما أن الشخصيات تتفاوت في قدر تقبل اللون الجديد، والمدة التي يحتاج إليها الشخص حتى يتهيأ للتقبل.

مثله مثل الماء الواحد الذي يلمسه ثلاثة أفراد، فيحس كل واحد منهم بحس مخالف للحس الآخر، فإذا كان (ماء فاتر)، وكان ثلاثة أشخاص أحدهم خرج من الماء البارد، والآخر من الماء الحار، والثالث من الماء الفاتر، فإذا دخل الثلاثة في هذا الماء الفاتر، وجده الأول حاراً، والثاني بارداً، والثالث فاتراً، وليس ذلك لاختلاف الماء، وإنما لاختلاف الاستجابة.

وقد فحص جماعة من علماء الاجتماع كيفية تكون الشخصية، فوجدوا أن في مائة عائلة يتقولب الأطفال بأخلاق أبويهم خمسة وخمسين، وبأخلاق أصدقائهم ثلاثة وثلاثين، وبأخلاق المرشدين تسعة، وبأخلاق المعلمين ثلاثة، وهذه النسب وإن كانت مشكوكة، إلاّ أن المسلم أكثرية تأثير العائلة ثم الأصدقاء، وقد ورد: «المرء على دين خليله»[1].

كما أن مثل هذا الإحصاء لا يصدق إلاّ في الظروف العادية، فإذا كانت العائلة في فوضى واضطراب، وكان الأصدقاء في تضامن وبناء، صار العكس، بأن تقولبت شخصية الأولاد بقوالب الأصدقاء لا بقوالب العائلة.

التخطيط لإنماء الشخصية

والاجتماع بشلاله الهادر قادر على الاستفلادة من مادة الشخصية، أكبر قدر

(١) الكافي: ج٢ ص٣٧٥.

من الاستفادة، كما أنه بالعكس قادر على إلزام (الشخصية القابلة) زاوية العزلة والإنزواء، ولذا كان على المخططين الاجتماعيين تنظيم الاجتماع، بحيث تكون الشخصيات الرفيعة، وبحيث يستفيد من المواد ومن الشخصيات إلى آخر قطرة من الاستفادة الممكنة، ولا يمكن ذلك إلاّ بحرية العلم والمال والحكم، كما ذكرناه في أول المسألة، والله المستعان.

ومما تقدم ظهر أن الاجتماع يربي الأفراد تربية عامة، حسب اتجاه الاجتماع، محارباً أو مسالماً عالماً أو عاطلاً، كريماً أو بخيلاً، جباناً أو شجاعاً.

التوجيه السليم لصفات الامة

وحيث إن بعض الصفات يمكن استخدامها في الصحيح أو في الباطل، فالمصلح القدير هو الذي يتمكن من توجيه الصفة التي تستخدم في الباطل في الأمر الصحيح، مثلاً إذا كانت الأمة مسرفة في الصرف على الولادة والزواج والأموات، أمكن صرف صفتها الإنفاقية والتي تصرف بإسراف في الأمور المذكورة، في المشاريع الخيرية، كالمدارس والمساجد والمستوصفات وما أشبه.

والنبي (صلى الله عليه وآله) استفاد من هذه القاعدة الإلهية، فقد كانت القبائل العربية تصرف طاقة شجاعية هائلة في محاربة بعضها لبعض، فصرفها الرسول (صلى الله عليه وآله) في محاربة الخارج، لأجل إعلاء كلمة الله وإنقاذ المستضعفين، كما صرف (صلى الله عليه وآله) إسرافهم في إنفاقات كانوا يسمونها كرماً، في إعطاء الحقوق الشرعية والصرف في سبيل الجهاد، وصرف قريحتهم البليغة وفصاحتهم الشعرية والنثرية في الإرشاد والبلاغة.

فبينما كانت تصرف القريحة الشعرية في:

قفا نبك من ذكري حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

صرفها الرسول (صلى الله عليه وآله) في:

يناديهم يوم الغدير نبيهم

بخم واسمع بالرسول منادياً

إلى غير ذلك، وبينما كان العربي يقتل العربي في سبيل ناقة في حرب البسوس، أخذ المسلم يجالد الفرس والروم في سبيل الحقيقة عوض الخرافة، وفي سبيل نشر العلم بعد أن كان محتكراً عند الأشراف، وهكذا.

وإذا كانت بعض الأمم تفقد الصفة الخيرة، فاللازم على المصلح إرشادهم إلى فطرتهم المطوية على تلك الصفة، كما أن اللازم على المصلح صرف الصفة المنحرفة من أوليات رغبات الإنسان في الجهة المستقيمة، مثل أمة تصرف شهواتها في الشذوذ والانحراف الجنسي، حيث إن اللازم توجيههم نحو صرفها في ﴿ما خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ﴾[1]، كما قاله لوط (عليه السلام) لقومه.

فإن الفرد كالمجتمع أرض قابلة لمختلف الزرع، فاللازم زرع الطيب فيها إن كانت قفراء، وإن كانت مزروعة بالزرع السيء لزم اقتلاع ذاك الزرع وزرع الطيب مكانه، ولذا قدم القرآن الحكيم التزكية.

قال سبحانه: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة﴾[2].

فالإنسان هو الإنسان، وإنما الاختلاف بظهور الصفات والكوامن، مثلاً المرأة في كل عصر ومصر هي المرأة، وإن كانت عاراً في أمة، وسيدة في أمة، ومربية في أمة، وأداة شهوة في أمة، وهكذا.

(١) سورة الشعراء: الآية ١٦٦.

(٢) سورة الجمعة: الآية ٢.

انحراف الشخصية

(مسألة ٢٤): لكل شيء واقع، وقد يكون ذلك الواقع ذا مصاديق، فالكلي واقع والجزئيات مصاديق متساوية بالنسبة إلى ذلك الواقع الكلي، مثلاً الواقع بالنسبة إلى الأمة أن تصرف مالها في تقدمها، لكن هذا التقدم يمكن أن يكون في سبيل تكثير الزراعة، ويمكن أن يكون في سبيل تكثير الصناعة، إذا لم يكن أحدهما أهم.

والواقع لا يختلف في أمة عن أمة، وإنما الاختلاف في أمرين:

١: أخذ إحداهما مصداقاً، والأخرى مصداقاً آخر.

٢: استقامة إحداهما وانحراف الأخرى.

وقد تكون كلتاهما في انحراف إذ الواقع واحد والانحراف كثير.

ثم إذا خالف الفرد الاجتماع في مسيره:

١) فإن كانت المخالفة عابرة لم يعتن الاجتماع بخلافه.

٢) أما إذا كانت المخالفة مستمرة سمي المخالف منحرفاً.

الانحراف ليس قدراً

وقد كان في القرون الوسطى، وجماعة من المسلمين في حاشية الخلفاء، ينظرون إلى الانحراف كأنه قدر محتوم وقضاء لازم، ويضمون إلى ذلك أن القضاء والقدر لا تبديل له، وكانوا يؤيدون ذلك بآيات وروايات خصوصاً

إذا كان المخالف المنحرف من طبقة الحكام، فكان من أسباب ذلك طبع أذهان جماعة من العامة على أن المستقبل بيد الله، فلا يمكن تغييره عما كتب، حتى قال شاعرهم:

جري قلم القضاء بما يكون

فسيّان التحرك والسكون

بل أبعد النزع بعضهم، حيث قال في أشعار له ـ ما معناه ـ:

إني أشرب الخمر وكل من كان مثلي علماً

رأى في شربي الخمر أمراً سهلاً

وذلك لأن الله كان يعلم شربي للخمر

فإذا لم أشرب تبدل علم الله جهلاً.

فالمستقبل، بل وكل عمل الإنسان تقدير لابد منه، وإلى مثل هذا التفكر يعزى كثير من تأخر المسلمين، حيث منع ذلك عن التخطيط للمستقبل.

بينما كان الإسلام أمر بالعكس من إعداد العدة، وبُعد المدى، قال سبحانه: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾[1].

ووصف علياً (عليه السلام) بعضُ أصحابه فقال: (كان بعيد المدى)[2].

وقد أجاب بعض العلماء ذلك الشاعر قائلاً ـ ما معناه ـ:

إن هذا الكلام لا يقوله من كان من أهل العلم

إذ جواب كلامه سهل

فإن جعل علم الله تعالى علة للعصيان

في غاية الجهل عند العقلاء

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٠.

(٢) نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: ج٣ ص١٩٩.

بل كان عند بعض الأقوام بعض الانحرافات الناشئة عن المرض كالصرع علامة السيادة والكبر، حتى كان بعض الانتهازيين يتصنع الصرع ليحوز هذا المقام.

انحراف الحكام

أما انحراف الحكام فقد كان مما لا مرّد له، إذ الشرعية كانت تستمد من مصادر ثلاثة:

١: الوراثة، كما كان خلفاء بني أمية والعباس وعثمان يصلون إلى الحكم من هذا الطريق في غير رئيس السلسلة، ومثل هذه الشرعية باقية إلى الآن في بعض بلاد الإسلام.

٢: الثورة حيث إن الذي قدر أن يجمع السلاح والرجال كان يثور، فإذا استولى كانت له الشرعية، كما في أول كل سلسلة من غالب الحكام الوراثيين.

ومن الواضح، أن السند لو كان الإرث أو السلاح كانت النتيجة تسلم المنحرفين أريكة الحكم، وبعد ذلك يفعلون ما يشاؤون، حتى أن بعضهم كان يخاطب:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار

فاحكم فأنت الواحد القهار.

ويقال في آخر:

والآن صرت إلى أمية

والأمور لها مصاير.

٣: أما الأمر المشروع الذي قاله الإسلام وألمع إليه العقل، فهو الحكم الانتخابي، لمن له المؤهلات، ثم يعزل بمجرد أن فقد ولو مؤهلاً واحداً من تلك المؤهلات، قال سبحانه: ﴿أمرهم شورى﴾[1]، وقال (عليه السلام): «أن يختاروا»[2] كما

---

(١) سورة الشورى: الآية ٢٨.

(٢) مستدرك الوسائل: ج٦ ص١٤.

ذكرنا تفصيله في كتابي: (السياسة) و(الحكم).

لا لفردية الحكام

ثم إذا توفرت المؤهلات وانتخب الحاكم، فالقرار لا يمكن أن يصدره الحاكم بمفرده، ولا مع جماعة من الأفراد، بل بتعديل من مراكز القوى التي هي عبارة عن خيرة الشعب الذين اختاروا الحاكم، فإن الدولة ليست لعبة صماء تتحرك في الفراغ وتعمل حسب أهوائها وشهواتها ومنافعها، وإنما هي كائن حي مرتبط بجميع أفراد الأمة بوجه أو بآخر، تتفق تلك المراكز بعضها مع بعض في المصلحة، وتتعارض بعضها مع بعض مما يتقدم في الرأي أكثرهم في المؤهلات.

ولذا قالوا: لا يوجد في السياسة صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، بل ملاحظة الأصلح الدائم، وهذا ما يسمى في (الفقه) بقاعدة الأهم والمهم.

والسلطة قمة عالية جداً ضيقة، مليئة أطرافها بالأشواك والحبائل والفخاخ، فلا ينالها إلاّ الأقوى الأصلح الأكثر حزماً، وبمجرد أن نالها تتحرك القوى المناوئة والصديقة ضدها، الأولى لإسقاطها، والثانية لتحريفها حتى تستفيد منها أكبر قدر من الاستفادة، فأي خطأ في محاربة الأولى ومحاباة الثانية توجب الإسقاط المفضوح، ولذا كانت السلطة قبل الوصول إليها ثم البقاء فيها بحاجة إلى القوة والصلاح والحزم.

ولهذا السبب: البقاء لا يكون إلاّ بالتوازن بين مراكز القوى، يكون الانحراف في السلطة بعد الوصول مساوقاً للسقوط، كما كان الوصول إليها من المنحرف يساوق الاستحالة.

١ : فالإحساس الشخصي بأن القرار ضرورة.

٢ : والانفعال الشخصي والإيحاء الذاتي.

٣ : وصداقة الحاكم مع شخص أو جهة في إصداره القرار وعدم إصداره، أو عداوته كذلك في إصدار القرار أو عدم إصداره.

٤ : وإعلان الحرب والسلام والمعاهدة وشروط أيهما بمجرد رأي الحاكم.

٥ : والاعتباطية في الصداقة والعداوة، لأنها تابعة لمزاج الحاكم، وكذلك الاعتباطية في إبقاء الصديق صديقاً والعدو عدواً.

٦ : وتبدل الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما إلى ذلك بتبدل الحاكم، بل وحتى بتبدل أنظمة الحكم، إلى غير ذلك.

لا يمكن أن يكون المبرر للقرار والعمل للقمة.

إن هذه الأمور وان كان يعملها الوارث السلطة إذا كان منحرفاً، أو الحاكم الذي أتى بالانقلاب العسكري، إلاّ أن ذلك يوجب تزلزل حكمه والانزجار العام حتى السقوط المشين، بالعكس من الحكم الانتخابي حيث لا يجد الانحراف إليه سبيلاً، وإنما ينزل عن كرسي الحكم إذا انتهت مدته، ويكون حاله بعد السلطة كحاله قبلها بلا تفاوت، إلاّ إذا انحرف حيث يكون حاله حال الانقلابي والوراثي يسقط بفضيحة.

موقف المجتمع من الانحراف

وكيف كان فانحراف الشخصية :

أ : قد يكون انحرافاً ملائماً للاجتماع، حيث يراه الاجتماع انحرافاً

لكنه يرى أنه لابد من مثله، بل قد يوضع القانون لأجله من جهة أن الاجتماع يرى جعل المنحرف في دائرة خاصة أفضل من تسيببه، مثل عادة شرب المسكر أو استعمال المخدر أو إجازة الشذوذ الجنسي في كلا الجنسين، وما أشبه هذا وإن كان في نظر الإسلام خطأً كبيراً، ويرى الإسلام منعه أهم من النفع المتوهم له، وقد قال سبحانه: ﴿قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما﴾[1]، إلاّ أن جملة من الأمم لم تدرك أهمية الترك، أو أدركت ولكن لا علاج لها، حيث ليس لديها دين يدخل القلب، فيكون الامتناع تلقائياً، ولذا أجازت مثل هذه الانحرافات.

ب: وقد يكون انحرافاً غير ملائم، وهذا هو الانحراف الذي يقف الاجتماع دون ظهوره، وإذا ظهر حاول تقويمه، سواء كان المنحرف يراه انحرافاً لكنه لا يقدر على إزالته، أو لا يراه انحرافاً، مثل الذي له عقدة الحقارة، حيث إن بعضهم لا يرونها سيئة، وبعضهم يرونها سيئة لكنهم يرون عدم قدرتهم على إزالتها.

مثلهما في ذلك مثل من يرى أن أربعة في أربعة يعادل عشرين!، ومن يرى أنه يعادل ستة عشر لكنه يتأذى من ذلك، وفي المثال الإسلامي ـ ولا مناقشة في أنه عكس الممثل له ـ قد يرى غير المسلم أن محمداً (صلى الله عليه وآله) ليس بنبي، وقد يراه نبياً لكنه يتأذى من ذلك، وقد قال سبحانه: ﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم﴾[2].

(١) سورة البقرة: الآية ٢١٩.

(٢) سورة النمل: الآية ١٤.

عوامل الانحراف

ثم إن الانحراف:

١ : قد يكون بالوراثة، فإن الانحراف في الآباء يرثه الأبناء، فالولد سر أبيه، كما أن الولد يشبه العم والخال، إلى غير ذلك مما حقق في علم الوراثة، لكن الإرث لا يكون علة تامة، بل أمر اقتضائي، ولذا لا ينافي التكليف كما قرر في علم الكلام.

وهذا الانحراف الوراثي إن أمده الاجتماع قوى الانحراف، وإلاّ بقي على حاله، إلاّ إذا كان الاجتماع صالحاً، حيث يتمكن من تقليله، وأحياناً من إزالته.

فمثلاً الرجل السيء الخلق، إن كانت له زوجة حسنة الخلق، نزل الرجل عن غلوائه بنسبة في المائة، أما إذا كانت له امرأة سيئة الخلق بقي على سوء خلقه إن لم تزده سوءاً على سوء، وكذلك حال المعلم والمدير، والموظف ورئيسه، والأولاد والوالدين.

٢ : وقد يكون بالعرض، وهو على ضربين:

أ) فقد يكون بسبب المعاناه في الصغر، مثل تحقير الأولاد في البيت أو المدرسة أو في محل لعبه أو ما أشبه ذلك، أو تدليل الأولاد أكثر من القدر المعتاد، أو إبعاده عن الاجتماع، أو جعله في اجتماع سيء، أو ما أشبه ذلك؛ فإن أمثال هذه الأمور تجعل الأولاد عرضة للانحراف بعقدة الحقارة أو بالخمول أو بالنشاط المحرم أو بما أشبه ذلك.

فإن حال النفس حال الجسم، كما أنه إذا ربّي الولد بعيداً عن مختلف الأغذية والمناخاة الطبيعية أوجب انحراف صحته الجسدية، كذلك إذا ربي في جو غير ملائم للنفس أوجب انحراف صحته النفسية.

ب) وقد يكون بسبب عدم ملائمة ظروف الحياة، مثل الفقر أو الحرمان، وحالة الفوضى والحرب، والخصومات والمنازعات مع المنافسين، والفشل في الحياة، والسجن خصوصاً الانفرادي منه، والكبت والمصيبة، وبالأخص إذا منع من التنفيس عن كبته ببكاء أو سفر أو سياحة أو رياضة أو ما أشبه ذلك، مما يوجب تنظيف النفس من المشاعر السوداء، والدَين الذي يتراكم عليها من الأمور السابقة الذكر.

ولعل من أسباب جعل الإسلام إطلاق السجناء في أيام الجمع والأعياد لاجل الصلاة، وعدم منع عائلة السجين عن ملاقاته، بل وبقائهم معه، حيث لا دليل على منع ذلك، هو أن لا تتوفر الظروف السيئة حوله، حتى يوجب انحراف شخصيته.

كما أن من ذلك أيضاً إباحته البكاء على الميت، وغير ذلك مما تزخر به الأحاديث الواردة من المعصومين (عليهم السلام) في أمثال هذه الشؤون وقايةً وعلاجاً.

وإذا كان للإنسان أرضية وراثية، أو أرضية من زمان صغره للاختلال النفسي، أسرع إليه الاختلال بمجرّد حصول الظروف الملائمة لذلك الاختلال.

تأثير المجتمع في الانحراف والاستقامة

ثم الاجتماع كلما كان أكثر انغلاقاً كان أخصب لرشد الانحراف، كما أنه كلما كان أكثر حرية صحيحة كان أخصب لرشد الاستقامة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية كلما بني الاجتماع على إعطاء الحاجات وتوفرت فيه وسائل الحياة كان أبعد عن تكوين الانحراف، والعكس بالعكس، ولذا أكد الإسلام على إعطاء حاجات الجسد ومنع عن الكبت.

ففي الحديث: «لجسدك عليك حقاً».

وقال النبي (صلى الله عليه وآله) لمن رآه قد أنهكته العبادة: «إن هذا الدين رفيق فأوغل فيه برفق، فإن المنبت لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى»[1]، إلى غيرها من الأحاديث.

والاجتماع بكلتا حالتيه العادية وغير العادية، يوجب الانحرافات المختلفة، مثلاً في الحالة العادية الريف لسكّانه يوجب قسماً من الأمراض الروحية، أما المدينة المزدحمة فتوجد مرض توتر الأعصاب والقلق والحالة السبعية والاندفاع في بعض، وبالعكس يوجب الانعزال والانقطاع عن الاجتماع لبعض آخر.

أما الحالات غير العادية للاجتماع مثل الحرب، بل والذين يتصدون الحرب كالجنود، فهي سبب انحرافات من قسم آخر:

١: فالتغيير الفجائي في الحرب يوجب صدمة الأعصاب بما لا يتحمله بعض، فيوجب فيه أمراضاً نفسانية، وانحرافاً في الروح مما يؤثر أثره على العمل.

٢: والجندي حيث يضطر إلى الانضباط والأعمال الصعبة التدريبية ونحوها، تتحول حالته العادية إلى حالة غير طبيعية، مما يوجب صدمة روحية له توجب انحرافه.

الكبت والأمراض النفسية

٣: ثم إن الكبت النفسي الذي يضطر إليه الجنود، بعدم البكاء وعدم إظهار

---

(١) أصول الكافي: ج٢ ص٨٦.

الخوف، وعدم الشكاية وما أشبه، حيث إن مثل ذلك مما يعاب به في كثير من الأعراف، يوجب أمراضاً نفسية وانحرافاً، هي من ولائد الكبت والانغلاق، ولذا جعل بعض الحكومات من نظام الجيش التنفس عن الكبت بالأمور السابقة وإظهاره عواطفه حتى لا تقوى نفس الجنود ولا يسبب ذلك أمراضه النفسية وانحرافه.

ومن هذا المنطلق يتعارف عند الناس أنه إذا أصيب شخص بعزيز له أو بمال أو بآفة، كقطع يد أو قلع عين في عملية جراحية أو ما أشبه، أن يأمروه بالبكاء، أو بالشكاية ببث الأشجان، وبالانصراف عن القيود والانضباط، كما أن العرف يصرون عليه بالسفر أو تغيير المنزل في من مات عزيزه، حتى يصبح فؤاده فارغاً، ولا يكون له ما يذكره بما فجع به، بالإضافة إلى أمره بالصبر، فقد ورد في الحديث: «من عزّى مصاباً كان له مثل أجره»[1]، و«من عزى ثكلي كسي برداً في الجنة»[2].

وقد لخص جملة من علماء الاجتماع، أسباب الانحراف في:

١: عدم استقامة العائلة.

٢: الحرمان.

٣: تناقضات الاجتماع.

العائلة وانحراف الشخصية

١) فعدم استقامة العائلة، عبارة عن عدم سلامة وأمن البيت الذي يربى فيه

---

(١) ثواب الأعمال: ص٤٥٨.

(٢) بحار الأنوار: ج٧٩ ص٩٤.

الأولاد، أما بالكبت أو بالتنازع أو بالمزيد من العطف، فإن كل ذلك يوجب عدم استقامة النفس مما ينتهي بالآخرة إلى الانحرافات الروحية، قالوا: ولذا نجد كثرة الانحرافات النفسية عند الايرلنديين لتشديد الأمهات في تربية أولادهم، وعند اليهود لتكثير الأمهات من العطف واللطف بأولادهم، وعند الإيطاليين لتشديد الآباء على الأولاد، وعند جماعة من الأمريكيين لكثرة المنازعات بين الأخوة والأخوات.

وفي كثير من البلاد الغربية يقع الأولاد أوائل بلوغهم بين تناقض متطلبات العائلة منهم، مثلاً من ناحية يريد الأبوان من البالغين الاستقلال في إدارة أمورهم الاقتصادية وغيرها، بل وحتى الجنسية، ومن ناحية أخرى يربطون الأولاد بالبيت وبالطاعة للأبوين والكبراء، ومن الطبيعي أن يقع التناقض بين الاستقلال واللا استقلال.

وكذلك الحال يكون مع الأولاد الذين يريد الآباء منهم الطاعة، ولا يقومون بكل حوائجهم ولو عدم تزويجهم، وبذلك يحدث الانفصام والعقد النفسية، فاللازم إما اعطاء الحاجة ولو النواقص منها في قبال الطاعة، وأما ترك الأولاد ليقوموا بحوائج أنفسهم باستقلال من غير تطلب إطاعة منهم.

فالطاعة لا تكون إلاّ في قبال إعطاء الحاجة، فإذا اختل الميزان اختلت الصحة النفسية بما أوجب الانحراف، وهذه هي حالة الحكومات في قبال الشعوب، فاللازم إما إعطاء حاجاتهم في قبال تطلب الطاعة منهم، وإما تركهم وشأنهم لتحصيل حاجاتهم بأنفسهم بدون تطلب الطاعة، وإنما يكون شأن الحكومة حينئذ شأن المراقب لئلا يطغى بعضهم على بعض.

وفي بعض الأمم يتجلى التضاد في العائلة بمظاهر أخر، مثلاً الأب يريد

المجازات للمسيء من الأولاد، لكن الأم تمنع ذلك، فيقع الطفل بين هذين النقيضين، أو يريد الأب إنهاء الدراسة للأولاد ليساعدوه في عمله ومزرعته، وتريد الأم عكس ذلك، أو تريد الأم زواج البنت، ويريد الأب عدم زواجها لأجل خدمة البيت أو غير ذلك.

ولون آخر من ألوان التضاد، تسييب الأولاد في الدار، وإرادة الانضباط منهم لدى الذهاب إلى السفر، أو إلى الضيافة، أو عند حلول الضيف لديهم.

والحاصل: إنه كلما يوجب الازدواجية يوجب انفصام الشخصية، مما ينجر بالآخرة إلى الأمراض والعقد النفسية، وحيث إن النفس والجسم يتبادلان المرض، ولذا قيل: (العقل الصحيح في الجسم الصحيح)، فإذا مرضت النفس وتعقدت أوجبت بالإضافة إلى انحراف خط سير الحياة للمريض ولمن يرتبط به، تأثير المرض النفسي إلى جسمه.

ولذا اعتاد علماء الطب النفسي الجسمي، فحص صور المرض الجسمي في النفس، فإن لم يوجد هناك مرض، استوجده في الأعضاء والاجهزة البدنية.

دور الحرمان في الانحراف

٢) أما دور الحرمان، فهو كبير في خلق الانحراف، فإنه يؤثر في الانحراف من جهتين:

الأولى: إن الحرمان يؤثر على الجسم نقصاً في جهاز من الأجهزة، سواء

كان بسبب سوء التغذية، أو بسبب عدم الوقاية من الحر والبرد، أو بسبب عدم وسائل الصحة في الماء والهواء، أو بسبب عدم الدواء، فيؤثر الاختلال الجسمي في الاختلال النفسي، كما تقدم وجهه.

ولذا نرى في البلاد ذات الاختلاف الطبقي تبتلي الطبقة الفقيرة بأمراض النفس، مما لا يوجد مثل ذلك في الطبقة الغنية، ويعرف ذلك جلياً في الأحياء السكنية الفقيرة والغنية.

فالأحياء السكنية الفقيرة، كما تكثر فيها الأمراض والأسقام الجسمية، كذلك تكثر فيها الأمراض النفسية والانحرافات الروحية، بخلاف الأحياء السكنية الغنية، وإذا ارتاد الإنسان المستشفيات والمصحات العقلية ودور المجانين يجد أن نسبة من فيها من الفقراء أكثر بكثير من نسبة من فيها من الأغنياء.

ومن أجل ذلك يكون المبتلى بالانحراف النفسي أكثر بكثير في العوانس والأرامل والأيتام والنساء اللاتي طلقن، والرجال الذين طلقوا زوجاتهم، من غير هؤلاء، كالنساء والرجال ذي الأزواج، والذين لم يصلوا مبلغ الزواج من الصنفين، والأولاد الذين لم يصابوا بفقد أحد الأبوين.

تناقضات المجتمع تزرع الانحراف

٣) أما تناقضات الاجتماع، فهي الأخرى توجب الانحراف، حيث يقع الفرد بين جهتين متضادتين، ويسبب ذلك انفصام شخصيته واختلالاً في داخله يجره إلى الانحراف، مثل ما إذا وقع الاجتماع بين كماشتي الثقافة القديمة والثقافة الجديدة، أو وقع الفرد بين التضاد الثقافي، لأن ثقافته الاجتماعية توجب شيئاً، وثقافته الحزبية أو ما أشبه توجب شيئاً آخر، وكما إذا أمره دينه بشيء

واجتماعه بشيء آخر.

ولذا نجد الانحراف في البلاد الإسلامية بكثرة بعد أن غزتها الثقافات الدخيلة، ونرى من يفرط في شرب الخمر بما لا يفعل مثله زميله في بلاد المستعمر، إلى جانب من يفرط في التطهير إلى حد الوسوسة بما لم يأمر به الإسلام، إلى غير ذلك من الأمثلة.

وقد نعى جماعة من علماء الاخلاق في الغرب، تحطم الاجتماع الغربي من جهة التناقضات السائدة في تلك البلاد، لأن الاجتماع يدعو الفرد من ناحية إلى حب الإنسان وخدمته ومراعاة حقوقه، ومن ناحية إلى حب الشهرة وجمع المال وتطلب المزيد من الربح، وكذلك يدعوه تارة إلى الرؤية المستقبلية والوعي والرشد الفكري، وتارة إلى حقائق مقبولة بواسطة الدعايات الملتوية في الإذاعات والصحف وغيرها، وهكذا يزيد تارة من حاجاته الاقتصادية بسبب المنتجاب الاقتصادية الجديدة ذات الجمال والبريق، ثم لا يهيؤ له الوسائل الكافية والإمكانات لاحتواء تلك الحاجات، وكذلك في أمر السلام والحرب والاستعمار والتحرر، بينما السلام هو ظاهر دعاياتهم، والتحرر هو مدعاهم، يعملون ليل نهار للحرب، وللاستعمار الأكثر فالأكثر.

حربة الاستعمار تصيب حامليها

وينبغي هنا أن ننوه إلى حقيقة هي أن الإنسان لا يمكن أن يكون على شاكلتين، إلاّ إذا كان مريضاً منفصم الشخصية، قال سبحانه: ﴿ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه﴾[1].

والشاكلة الواحدة لا تأتي إلاّ بالعمل الواحد المشابه لتلك الشاكلة.

(١) سورة الأحزاب: الآية ٤.

﴿قل كل يعمل على شاكلته﴾[1].

ولذا عادت أضرار استعمار البلاد ونيران حروبها إلى أنفسها بمثل ما رجعت إلى البلاد المستعمرة والمحاربة، ولكن بصورة مختلفة، وإن كان المغزى واحداً.

فالحالة الاستعمارية في تلك البلاد سببت:

١: استعمار دولها لشعوبها، كما استعمرت تلك الدول البلاد المستعمرة، وقد صدقت الحكمة القائلة: «من أعان ظالماً على مظلوم لم يزل الله عليه ساخطاً حتى ينزع من معونته»[2]. وما ورد من أنه: «كما تدين تدان»[3].

فإن حالة الظلم إذا وجدت في إنسان لم يهتم أن يظلم عدوه أو صديقه، وفي المثل الإسلامي: إن هارون كما قتل الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) قتل البرامكة الذين ساعدوه على ظلمه.

٢: المؤامرة الدائمة من بعضهم ضد بعض، بما لا تدع لهم راحة، فهم في ضيق البلاد المستعمرة، وإن لم يكن من جهة الاستعمار الظاهر، وقد قال سبحانه: ﴿ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً﴾[4].

كما أن حروبهم لأجل الاستعمار أورثت لهم بالإضافة إلى كره الأمم المحاربة لهم، والحروب الباردة بينهم، حربين عالميتين كانت كل حرب منهما تساوي القدر الذي حاربوه مع الأمم الضعيفة، قبل تلك الحرب إن لم تكن أكثر، وقد يجتمع هذه الحروب التي أشعلوها ضد الامم ـ بعد الحرب العالمية الثانية ـ لتنفجر ضدهم في حرب عالمية ثالثة.

(١) سورة الإسراء: الآية ٨٤.

(٢) ثواب الأعمال وعقابها: ص٥٩٧ ح رقم ١٢٤٣.

(٣) الوسائل: ج٨ ص٤٢٤ الباب ٢١ من أبواب أحكام العشرة ح٣.

(٤) سورة طه: الآية ١٢٤.

شروط عقاب المنحرف

(مسألة ٢٥): المنحرف يجب أن يعاقب بعد ملاحظة أربعة آمور:

١ : الجريمة.

٢ : والمجرم.

٣ : والاجتماع.

٤ : والصلاح.

فمثلاً هل حجم الجريمة زنا محصن أو زنا غير محصن، وهل المجرم غير بالغ ليؤدب، أو بالغ ليحد، وهل الاجتماع صالح حتى يكون المنحرف خارقاً للصلاح العام، قال سبحانه: ﴿ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها﴾[١].

أو الاجتماع غير صالح حتى يكون المنحرف خارقاً للقانون لا للصلاح العام، وقد قال (صلى الله عليه وآله): «ساحر المسلمين يقتل، وساحر الكفار لا يقتل، لأنه في أسوأ من السحر»[٢]، ولم يكن جزاء السارق في المخصمة قطع اليد.

وبعد تلك الأمور يأتي دور الأهم والمهم، وهل أن الصلاح العقوبة أو تركها أو قدر منها، قال الله تعالى: ﴿وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث﴾[٣].

وجعل الإسلام الصلح سيد الأحكام، وقال تعالى: ﴿والصلح خير﴾[٤]

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٥٦.

(٢) الجعفريات: ص١٢٨، والوسائل: ج١٨ ص٥٧٦.

(٣) سورة ص: الآية ٤٤.

(٤) سورة النساء: الآية ١٢٨.

حتى لا يستفز الحق أحد الطرفين ويهيأ الأرضية للانحراف، وقد عزل علي (عليه السلام) أبا الأسود الدئلي قاضيه، فقال له: لم عزلتني يا أمير المؤمنين، وما خنتُ ولا جنيتُ، قال (عليه السلام): «نعم ولكن يعلو صوتك صوت الخصمين»[1].

فلماذا الصياح من القاضي، فإن اللازم عليه أن يحكم حسب ما يراه من الحق، وذلك ممكن بصوت خافت، أما ما عداه فإنه يزرع الحقد ويهيؤ الأرضية للانحراف.

وقد عفا علي (عليه السلام) عن شاب سارق، قال له: ماذا تحفظ من القرآن، قال سورة البقرة، قال (عليه السلام): «عفوت عنك لسورة البقرة...».

وعفا (عليه السلام) عن لائط بعد أن تاب واستعد لتقبل العقاب.

وأنّب رسول الله (صلى الله عليه وآله) الذين أرجعوا ماعزاً إلى الحفرة حتى رجم فمات، وأداه من بيت المال.

إلى غيرها من القصص التي تبين مسألة كون العقوبة حسب الجريمة أو حسب المجرم، وكون الاجتماع والصلاح يتدخلان في الأمر.

كيف يعالج الانحراف؟

وعلى أي حال، فالمهم في باب الانحراف:

١: العلاج.

٢: وإصلاح المجتمع الصغير.

٣: وإصلاح المجتمع الكبير.

فإن المنحرف غالباً ليس إلاّ ضحية الاجتماع، فيجب أن ينظر إليه بنظر العطف والشفقة لا بنظر الغضب والازدراء، ولذا لم يرد في التاريخ ازدراء

(١) انظر مستدرك الوسائل: ج٣ ص١٩٧.

الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلي (عليه السلام) بالمجرمين، وإن طبقوا عليهم أحياناً الحدود الشرعية.

وحتى المنافقين الذين ورد فيهم إنهم: ﴿في الدَرَك الأسفل﴾[1] وإنهم ﴿هم العدو﴾[2]، لم يواجههم الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلي (عليه السلام) إلاّ بأقل القدر الممكن من التأنيب، وكذلك الذين فروا من الزحف، أو خانوا الرسول (صلى الله عليه وآله) في أوامره الحربية مما سببوا قتل خيرة أصحابه كحمزة (عليه السلام)، مع أنه قال الله تعالى: ﴿ومن يولهم يومئذ دبره إلاّ متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء غضب من الله﴾[3].

وقال سبحانه: ﴿يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين﴾[4].

بل عامل الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلي (عليه السلام) الذين حاربوهما بأقل القدر الممكن من العنف مما لابد منه، في قصص معروفة، إذ العقاب اضطرار، لم يجعل تشفياً، وإنما جعل علاجاً، فهو كالعملية الجراحية لا يقدم عليها إلاّ اضطراراً، ثم يكون كمها وكيفها بقدر الاضطرار أيضاً، فإن الله سبحانه خلق البشر ليرحمهم، قال تعالى: ﴿ولذلك خلقهم﴾[5].

أما العذاب في الآخرة، فهو أيضاً بقدر الاضطرار، ولذا تكون الشفاعة والعفو، ثم بعد ذلك إذا حدث الاضطرار يأتي ﴿جزاءً وفاقاً﴾[6]، ﴿وإنما تجزون ما كنتم تعملون﴾[7].

---

(١) سورة النساء: الآية ١٤٥.

(٢) سورة المنافقون: الآية ٦٣.

(٣) سورة الأنفال: الآية ١٦.

(٤) سورة التوبة: الآية ٧٣.

(٥) سورة هود: الآية ١١٩.

(٦) سورة النبأ: الآية ٢٦.

(٧) سورة الطور: الآية ١٦.

ولذا كان شعار الإسلام: ﴿قولوا للناس حسناً﴾[1].

و: ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾[2].

و: ﴿ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم ولا يلقاها إلاّ الذين صبروا ولا يلقاها إلاّ ذو حظ عظيم﴾[3].

و: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مأمنه﴾[4].

وقال علي (عليه السلام): «واكظم الغيظ، وتجاوز عند المقدرة، واحلم عند الغضب، واصفح مع الدولة» ـ السلطة ـ «تكن لك العاقبة»[5].

وقال (عليه السلام): «إذا قدرت على عدوك فاجعل العفو عنه شكراً للقدرة عليه»[6].

وقال (عليه السلام): «أولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبة»[7].

وقال (عليه السلام): «العفو زكاة الظفر»[8].

إلى غير ذلك من كلماتهم (عليهم السلام) وأعمالهم، سواء بالنسبة إلى المجرمين السياسيين أو المجرمين الجنائيين.

وقد اكتشف علماء السياسة والاجتماع أخيراً لذلك قاعدة (عجز القوة وقوة العجز)، حيث إن القوة يختفي في طياتها العجز، فهل يمكن أن يضرب لص بمدفع ميدان، وهل يمكن أن يقابل سلم العدو (العجز) بالقمع، وللمثال فقد انتزع حزب المؤتمر استقلال الهند من بريطانيا بالسلم، كما أن عالم اليوم

(١) سورة البقرة: الآية ٨٣.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٩٩.

(٣) سورة فصلت: الآية ٣٤.

(٤) سورة التوبة: الآية ٦.

(٥) نهج البلاغة: الكتب ٦٩.

(٦) نهج البلاغة: قصار الحكم ١١.

(٧) نهج البلاغة: قصار الحكم ٥٢.

(٨) نهج البلاغة: قصار الحكم ٢١١.

عجز عن دفع عدوه مع أنه يملك السلاح النووي.

ومن كلام لعلي (عليه السلام) كما في (نهج البلاغة): «وإنما ينبغي لأهل العصمة والمصنوع إليهم في السلامة، أن يرحموا أهل الذنوب والمعصية ... يكون الشكر هو الغالب عليهم، والحاجز لهم عنهم، فكيف بالعائب الذي عاب أخاه وعيّره ببلواه».

«أما ذكر موضع ستر الله عليه من ذنوبه مما هو أعظم من الذنب الذي عابه به، وكيف يذمه بذنب قد ركب مثله، فإن لم يكن ركب ذلك الذنب بعينه فقد عصى الله فيما سواه، مما هو أعظم منه، وأيم الله لئن لم يكن عصاه في الكبير وعصاه في الصغير، لجرأته على عيب الناس أكبر، يا عبد الله لا تعجل في عيب أحد بذنبه، فلعله مغفور له، ولا تأمن على نفسك صغير معصية، فلعلك معذب عليه، فيكفف من علم منكم عيب غيره لما يعلم من عيب نفسه، وليكن الشكر شاغلاً له على معافاته، مما ابتلي به غيره»[1].

وعلى أي حال، فعلاج الانحراف:

أ) استدراج المنحرف إلى الاستقامة من أقرب الطرق وأسهلها، فإذا كان إجرامه لأجل فقر أو عدم زوج أو زوجة أو مرض أو منافسة أو ما أشبه، عالج فقره، وزوّجه ـ وقد زوج علي (عليه السلام) مومسة ـ وهيأ وسائل صحته، وأصلح بينه وبين منافسه، أو أبعد أحد المنافسين عن الآخر إن أمكن الإبعاد، وقد أمر الإمام الصادق (عليه السلام) بعض أصحابه أن يعطي من مال الإمام (عليه السلام) لطرف النزاع حتى يصطلحا إذا كان النزاع على مال.

ب) تهيئة مصحات تمزج العلاج بتشغيل المنحرف، إذ المنحرف إذا ارتبط بالعمل لم يبق له فراغ للانحراف الفكري أو العملي، فإن فكره يشتغل

(١) نهج البلاغة: الخطب ١٤٠.

بعمله، وتعبه العملي يورث انضباط أكله ونومه مما يسببان له راحة وبهجة، وبالأخص إذا كان شغله مغرياً وموجباً لتقدمه، حيث إن ذلك يسبب أن ينظر إلى نفسه بالرفعة، فيتجنب تعاطي الأمور الوضيعة، والتفكر في الأمور السخيفة.

ج) إذا كان مستحقاً للعقوبة عاقبه بقدر الضرورة، كماً وكيفاً، كما تقدم.

إصلاح المجتمع الصغير

د) إصلاح المجتمع الصغير، أي العائلة والمدرسة ونحوهما.

فقد سبق أن المشاكل العائلية وسوء تربيتهم للأولاد، وانحراف الثقافة في المدرسة وسوء معاشرة المعلم ونحوه للتلاميذ، يسببان لهم انحرافاً، فاللازم على الأبوين إعطاء الأولاد العقل والعاطفة معاً، بدون إهمال أو تشديد حتى يحس الطفل بالأمن ويشعر بحدود عمله، فيعطيانه حاجاته، وفي نفس الوقت يعلمانه الانضباط والنظافة والأدب والعمل وحب الآخرين والمشاركة معهم وعدم الاستبداد.

يقول الشاعر:

والام مدرسة إذا أعددتها

أعددت جيلاً طيب الأعراق

أما المدرسة فهي محل التربية الفكرية والعملية، وتقويم الطفل فيها أصعب من تقويمه في البيت، حيث إنه في المدرسة تختلط الأجواء، فإن لكل طالب جواً، والنفس تسرع في اكتساب السيئات أكثر من كسبها للحسنات، ولذا يكون اللازم استقامة الثقافة، واستقامة التربية، والمواظبة الكاملة على عدم سراية الأخلاق السيئة من بعض الطلاب إلى بعض.

ولا يخفى أن المجتمع الصغير حيث إنه مندمج في المجتمع الكبير، يلزم أن يصلح المجتمع الكبير أيضاً، إذا أريد إصلاح المجتمع الصغير.

إصلاح المجتمع الكبير

٣: أما إصلاح المجتمع الكبير، فهو من أشكل الأمور، إذ يتدخل فيه الاقتصاد والسياسة والشؤون الاجتماعية، والعمران والتربية وغيرها.

وهو بحاجة إلى جيش من المصلحين ومن المثقفين والمحنكين حتى يمكن إصلاحه، فإن مثل محاربة تعاطي الخمور والمواد المخدرة والانحراف والشذوذ الجنسي، وفتح مدرسة أو إخراج مجلة أو ما أشبه، أمور جزئية، لا يمكن إصلاح المجتمع الكبير بها، وإنما إصلاحه بحاجة إلى تخطيط عام يشمل كل جوانبه، وأول الإصلاح هو أن يكون القائمون به صالحين، وإلاّ (فاقد الشيء لا يعطيه).

دعائم إصلاح المجتمع

والتخطيط العام لإصلاح المجتمع يبني على دعائم:

أ: الإيمان.

ب: واقتسام العلم والحكم والمال.

١: الإيمان بالله

أما الإيمان فلأنه الوحيد الذي يمكن به تعديل الصفات والملكات والعواطف والأعمال، وإلاّ فمهما كان السطح منظماً ومنضبطاً، أمكن الخروج منه، وحيث ليس كلامنا الآن في الإيمان، ندع الأمر لموضعه.

٢: اقتسام القدرات

ب: وأما الاقتسام فلأن من طبيعة الاستغناء علماً أو مالاً أو حكماً الطغيان، ولا يأخذ أمام الطغيان، إلاّ الاقتسام، فإن في ذلك وقاية للاجتماع عن الانحراف

والوقاية خير من العلاج.

فإن أحد الأمور الثلاثة، إذا لم يكن في متناول الجميع على حد سواء ـ باستثناء عدم قدرة بعض للاستيعاب من جهة عدم الكفاية فكرياً أو جسمياً ـ أوجب ذلك الحرمان، والحرمان ينتهي إلى الانحراف، ولذا يجب تحرير الثلاثة عن نير الرأسمالية والشيوعية ونحوهما، حتى يكون الميزان الكفاية والعمل، فكل يقدر على أن يحصل (المال) بقدر الآخر في صورة استوائهما كفاءة، وكل يقدر على أن يحصل على أعلى مراتب (العلم)، الجامعة وفوقها، وكل يقدر على أن يحصل على (الحكم) بعد وجود المؤهلات له، من الشرائط الشخصية كالعلم والعدالة، والشرائط الاجتماعية كاختيار أكثرية الناس له، هذا فيما فيه اختيار الناس، أما إذا كان الحكم من قبيل الوظائف، كان لابد وأن ينظر إلى الأفراد المتأهلين بنظرة واحدة، وإذا كثروا وتساووا ولا احتياج إلى جميعهم كان الحكم القرعة، فالقرعة لكل أمر مشكل.

وبذلك يأمن الاجتماع عن الطبقية المنحرفة، والمحسوبية والمنسوبية، وعن تدخل غير الكفاية في الوصول إلى المال والعلم والحكم، وحينذاك تكون الأرضية الاجتماعية خصبة للنبات الصالح، فلا يوجد الانحراف، إلاّ ما كان خارجاً عن تحت قدرة البشر.

فإذا حصلت الموازنة الصحيحة بين المعنويات (الإيمان والعلم والحكم) والماديات (المال) لم يترد المجتمع في مساقط الانحراف، بخلاف ما إذا لم تحصل الموازنة، كما إذا كان الإيمان عند من لا علم له، أو العلم عند من لا مال له، أو المال عند من لا إيمان له، أو ما أشبه ذلك، فإن المجتمع حينئذ يصبح

محلا خصباً للانحراف.

فلماذا الشاب الفلاني يقدر على دخول الجامعة، وأنا لا أقدر مع أن مستواه الفكري مثلي، فهل لأن والده يملك المال ولا يملك والدي، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا ملك والده المال ولم يملكه والدي، مع أن الكفاءة فيهما متساوية، أليس ذلك من ذنب الاجتماع الذي نظم القانون الاقتصادي بحيث يسحق الكفاءات، ويوجب الاختلاف في الطبقات بدون مبرر.

ولماذا تمكن فلان من الوصول إلى مجلس الأمة، ولم اتمكن أنا، فهل لأن ذاك من حاشية الحاكم، ولست أنا من حاشيته، وهل ميزان الحكم الحاشية، أو أن الميزان الكفاءة وانتخاب الناس، وإذا كان الميزان الأول، فأي اجتماع هذا الذي ينظم القانون بحيث يحرم الكفوء بدون أي سبب.

ولماذا لا أتمكن أنا من كسب المال الكافي لشؤوني، مع أن عندي كفاءة وأنا مستعد للعمل، أليس ذلك لأجل أن الرأسمالي الفلاني يتمكن من التلاعب بالأسواق، فينزل البضاعة ليكسر باعة المفرد، حتى يوسع لنفسه المحلات لبيع المفرد التابعة له، وإذا كان الأمر كذلك فأي اجتماع هذا الذي يسنّ مثل هذه القوانين حتى يحرم الإنسان عن لقمة العيش، بله التقدم.

إلى غير ذلك من أسباب الطبقية المنحرفة في كل من العلم والمال والحكم، مما يسبب أن يكون الاجتماع محلاً لولادة الانحراف.

القوانين الوضعية تصنع الانحراف

وقد أوغلت القوانين الوضعية في تهيئة مناخ الانحراف:

١) فالقانون يطبق على العالم وغير العالم، والمضطر وغير المضطر،

مع أن الإنسان يرى الظلم في القانون إذا رأى نفسه بريئاً بعدم العلم وبالاضطرار، وذلك مناخ خصب لوجود الانحراف، فإن المظلوم يهيؤ نفسه للانتقام، ويختمر في نفسه العداء، وذلك ما يسبب الانفجار أحياناً في غير المحل المناسب.

وأما الإسلام فقد رفع تسعة أشياء: (ما لا يعلمون، وما لا يطيقون، وما اضطروا إليه، وما استكرهوا عليه، والنسيان، والسهو، والطيرة، والحسد ما لم يظهر بيد أو لسان، والوسوسة في التفكر في الخلق)[1]، لأن كل ذلك لا يدخل تحت الاختيار، فكيف يؤخذ الإنسان به.

كما أن من خطأ القوانين الوضعية الموجبة لتهيئة مناخ الانحراف، جعل المال بدل العقاب، وبدل الوظيفة، فالقاتل وكثير من المجرمين إذا أعطوا المال خلصوا من السجن أو الإعدام أو ما أشبه.

كما أن المكلف بالجندية الإجبارية إذا دفع المال سقط عنه التكليف بالخدمة، وهكذا في كثير من القوانين، ومثل ذلك من أخصب المناخ للانحراف.

إن الفقير ـ الذي لم يرجع فقره إلى تقصيره ـ إذا أجرم هو والغني، سجن الأول وأطلق الثاني، أو قتل الأول وخفف عن الثاني، ولماذا، لأن الأول عثر به حظه فلم تتهيأ الظروف لأن يكون له مال، وكذلك إذا أخذ الفقير جندياً مكلفاً وأطلق الغني بسبب عطائه المال، إلى غير ذلك من الأمثلة.

وكذلك الحال في إجرام ذي نفوذ وغيره، حيث إن شخصية الأول تحول دون عقابه أو عقابه الكثير، بينما غيره يتلوي لأمر لم يكن باختياره، حيث إنه لا شخصية له، لعدم كونه من عشيرة أو ما أشبه، فإن أمثال هذه الأمور ـ والأمر إنما في إطار القانون ـ توسع رقعة الانحراف، وربما جرفت الثورة بواضعي أمثال هذه القوانين.

---

(١) تحف العقول: ص٤١.

بين المدينة والقرية

(مسألة ٢٦): الاجتماع عبارة عن حياة أفراد كثيرين يسكنون في محل واحد.

والمراد بالمحل الواحد المعنى الإضافي منه، مثل اجتماع القرية، واجتماع المدينة، واجتماع الدولة.

ولا فرق في صدق الاجتماع بين الاجتماع البدائي، كالذين يعيشون على الصيد ويسكنون الكهوف والخيام، وبين المتوسط كالذين يعيشون على الرعي والزراعة، وبين الصاعد كالذين يعيشون في المدن على الصناعة، فالأولون يصطادون الأكل، والثانيون ينتجونه، والأخيرون يعيشون حياة الحضارة المعقدة.

ثم المدينة محل سكنى الاجتماع، قد تكون مدينة متمركزة، وقد تكون مدينة قطاعاتية، وقد تكون مدينة مراكزية، تتناسب كل مدينة مع الاجتماع الذي يختار ذلك النوع من السكنى.

وسكان البلاد في العصر الحاضر ـ وبالأخص المتقدمون أكثر صناعياً ـ لهم حياة خاصة، من ناحية هي متقدمة، ومن ناحية هي متأخرة، ومن ناحية هي أكثر تعقداً وضوضاءً وضغطاً، ولذا تكون المشاكل فيها أكثر.

وقد حصل البون الشاسع بين حياة القرية، وحياة المدينة.

وحيث يريد الإنسان السلامة، فاللازم أن يضع البرامج التي تضيق شقة الابتعاد بين القرية والمدينة من ناحية، وتقلل من المشاكل الناجمة من كثرة الناس ومن لوازم الصناعة في المدينة.

وحيث إن الأحكام الشرعية تابعة للموضوعات، ولا يعلم الحكم ما لم يعرف الموضوع، كان اللازم بيان الموضوعات حتى يعرف أحكامها من منابعها التي تستقي منها الأحكام، وكثيراً ما لا يعرف الموضوع فلا يمكن حل المشكلة، مما يوجب اضطرار الفقيه إلى بيان الحكم الثانوي له.

مثلاً إذا عرف أن الاجتماع الحاضر مبني على البنك، ولم يعرف كيف يمكن التخلص من الربا فيه، كان لابد من إجازة تعامل الناس مع البنوك الربوبة اضطراراً، بينما إذا عرف الاقتصاد الحاضر، وكيف أنه دخل فيه الربا، أمكن علاج الأمر بتقويم الاقتصاد بما يظهر منه أنه لا اضطرار إلى تقبل الربا.

الاجتماع العام والاجتماع المحلي

وكيف كان، فالجماعة الإنسانية مع ملاحظة محل السكنى والروابط بين الأفراد، فيما دام الاجتماع، هي محل هذا البحث.

ولذا يخرج عن ذلك الكلام حول طلاب مدرسة أو أعضاء مؤسسة يجتمعون أحياناً لأمر ما أو ما أشبه ذلك، هذا من ناحية الطرد.

أما من ناحية العكس، فاجتماع قبيلة، أو قرية، أو مدينة، أو قطر، أو بين أمم، أو بين كل الأمم، كلها داخلة في محل البحث.

ولذا كان بين الاجتماع المحلي والاجتماع عموم مطلقاً، فالأول يرتبط ببيئة خاصة، لوحظ فيها الماء والهواء والمناخ والمأكل وما أشبه، بينما الثاني يلاحظ الأمم لا من بيئة خاصة.

وحيث إن الكلام في هذا المبحث أعم من بيئة خاصة، يكون البحث عن المطلق لا عن الخاص، والفرق بين علم البيئة وبين علم الاجتماع أن الأول يلاحظ الإنسان من حيث ارتباطه بالمحيط الطبيعي، والثاني يلاحظ من حيث ارتباطه بالمحيط الاجتماعي،

فعالم البيئة يلاحظ خصوصيات البيئة وتأثير الطبيعة في الإنسان، بينما عالم الاجتماع يلاحظ خصوصيات الاجتماع، ونفوذ الاجتماع في الأفراد.

ويتكلم القسمان من العلماء حول كيفية مجيء الجماعات والأقوام إلى الأماكن، لهجرة طبيعية أو مطاردة أو حرب أو غيرها، وكيف أنهم تمركزوا، وكيف توسطوا، كيف عاشوا، ثم كيف هجروا وجاء مكانهم أناس آخرون.

بدء الحياة الإنسانية

والإنسان أول ما وجد كان كاملاً عالماً، ﴿وعلّم آدم الأسماء كلها﴾[1]، إلاّ أن الحياة تدرج، فربما كان بدء مجيئه إلى الأرض يعيش على الصيد والفاكهة، ثم ورد أن هابيل (عليه السلام) وقابيل أخذا في الزرع والرعي، ذلك تطور من الحياة التي لا استقرار لها إلى حياة الاستقرار في الجملة، بسبب التقيّد بمحل الزرع، وبالقطيع المحتاج إلى مكان خصب، ثم يأتي دور تطور جديد:

١: بالسكنى مجتمعاً في خيام أو قرية أو ما أشبه، أما مسألة الإنسان الأول والتطور الدارويني فمما لم يقم عليه دليل، بل الدليل قام على خلافه.

٢: وباجتماعات تعيش عيشة البداوة، واخري تعيش عيشة التوسط.

٣: كما أن في القسم الثالث أناس يعيشون قمة الحضارة الحديثة بصنائعها ورفاهها ومشاكلها، وآخرون يعيشون قبل ذلك، فلهم بعض محسنات ومشاكل المرحلة السابقة والمرحلة اللاحقة.

وقد أصبح الاجتماع بواسطة الوسائل الحديثة وحدة واحدة، مركبة من المدينة الكبيرة، والمدينة العادية، والمدينة الصغيرة، والقرية، وما قبل القرية.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٣١.

القرية أم المدينة

وهناك خلاف بين علماء الاجتماع في أفضلية سكن المدينة أو القرية، الأولى لأنها مركز الحضارة والمدنية، ولحصول الإنسان فيها على وسائل الرفاه، وتمكنه من التقدم إلى مدارج الكمال، والثانية لقلة المشاكل والضوضاء فيها، ولسلامة البيئة عن التلوث، ولقلة الأمراض، بل ولطول الأعمار.

ولكل وإن كان وجهة نظره، إلاّ أن القول الأول أقرب إلى الصواب لمن له قدرة المقاومة، فإن التقدمية التي جبل الإنسان عليها لا تحصل في القرية.

وحسب الاختلاف المتقدم، فقد اختلفت الآراء إلى:

١: هدم القرية وتكبير المدينة، وذلك بتشويق أهل القرية للهجرة إلى المدينة:

أ) إيجابياً بالدعاية ونحوها.

ب) بإهمال القرية حتى ينسحب أهلها تلقائياً، مع توفير الإمكانيات للمدينة لاستيعاب أهل القرية.

٢: تقليل أهالي المدينة، وتكثير القرية، وتكبير الموجودة من القرى بما لا يخرج عن كونها قرية بحسناتها، والعمل على العكس من الأول، حيث تشجّع الدولة الهجرة إلى القرى، وتوفر بعض الحوائج، وتسهّل أمور الاستيطان فيها.

٣: تمدن القرى بإيصال بعضها ببعض، وتحصيل الوسائل الكافية لها، حتى تكون مرحلة وسطى بين المدينة المعقدة، وبين القرية البسيطة.

وعلى أي، اللازم الدقة الكاملة لما هو الأصلح بحال الإنسان ـ حيث إنه

المحور ـ في رفاهه وتقدمه، وبعد ذلك الشروع في التطبيق بما لا يوجب تزلزل أركان الاجتماع.

المدن المغلقة أم المفتوحة

ثم هناك خلاف آخر في أنه هل من الأفضل صنع المدن الجديدة حول المدن الكبار، كما يتعارف الآن، مدناً منغلقة على طائفة، كالمعلمين وعمال المصارف والفلاحين وما أشبه، أو مدناً منفتحة، أمثال القرى والمدن العادية، يسكنها من يشاء من غير فرق بين المهن وما أشبه.

الأولون: يستدلون بأنه أقرب إلى الراحة، للانسجام بين أصحاب الدور، حيث لهم مهنة واحدة، والانسجام يوجب الرفاه النفسي والجسدي.

والآخرون يقول: إن وحدة المهنة بين الجيران تسبب الانغلاق الفكري، حيث إن عدم رقابة الحياة[1] توجب جمودها، وصعوبة الاختلاط غير المتجانس أهون من مشكلة عدم الرقابة المجمّد.

ولعل الثاني أقرب، وفيها فوائد أخر، مثل الزواج من مختلف الأقسام، وتنوع الحياة المستقبلية للأولاد، وغير ذلك.

نعم بعض المدن الصناعية الحديثة، لابد لها من وحدة المهنة، أمثال عمال مصنع كبير وما أشبه، كما هو الحال في القرى الزراعية ونحوها، ومع ذلك يجب أن تنظم حياة أمثال هؤلاء بما لا يوجب جمود الفكر الناشئ من عدم رقابة الحياة.

الفوارق بين المدينة والقرية

وكيف كان، فالفروق الأساسية بين المدينة والقرية هي:

---

(١) المراد بعدم الرقابة عدم التنافس.

١ : المدينة أكثر ناساً بخلاف القرية.

٢ : روابط الأفراد في المدينة عادية، بينما الروابط في القرية شديدة، وهكذا معاداة أفراد المدن بعضهم لبعض ضعيفة، بينما معاداة أفراد القرية شديدة، والسر أن كثرة أعمال روابط فرد المدينة لا تدع له مجالاً لشدة الولاء أو شدة العداء بخلاف القرية.

٣ : سعة مجال العمل والزواج والانضمام إلى الجمعيات والمؤسسات في المدينة دون القرية.

٤ : قوة العلم والدين والأخلاق والآداب في المدينة، لكثرة المدارس والمعلمين والوعاظ والمربين في المدينة دون القرية.

٥ : كثرة الأمراض ويسر العلاج في المدينة، وبالعكس من الأمرين القرية، حيث تلوث البيئة في المدينة أكثر، والطب والوسائل الطبية فيها أكثر، بخلافهما في القرية.

٦ : تعقد النفس في المدينة دون القرية، وذلك لأن كثرة الروابط وتناقضها وشدة الطبقية وكثرة الحرمان في المدينة توجب ذلك، والقرية ليست كذلك.

٧ : سهولة المعاملات وعدم التدقيق في أمرها في المدينة، وذلك لأن كثرة الشأن فيها لا يسمح بالدقة، بخلاف القرية حيث قلة الشأن فيها فتكون مسرحاً للدقة.

٨ : ضعف مراقبة الأهل والأولاد في المدينة، وشدتها في القرية، إذ سعة المدينة من ناحية، وكثرة شغل الإنسان فيها من ناحية ثانية، تجعل الأولاد ونحوهم بمنأى عن عين الأب والأم، ثم إن أشغالهما يمنعان من المراقبة الدقيقة،

وبالعكس من كلا الأمرين القرية.

٩ : في المدينة الدخل أكثر والأرباح أوفر، بخلاف القرية، وذلك من جهة ارتفاع مستوى المعيشة في المدينة، دون القرية من ناحية، ومن جهة وجود النقد أكثر في المدينة مما يجعله أكثر ابتذالاً، وبالعكس من ذلك القرية.

١٠ : التحرك الاجتماعي في المدينة عمودياً وأفقياً، حيث مختلف المؤسسات، ومتفاوت الدرجات، فيتمكن الإنسان أن ينتقل من وظيفة إلى وظيفة، كما يتمكن أن يصعد من مرتبة نازلة إلى مرتبة رفيعة، وأحياناً بالعكس، وليس كذلك القرية، ولذا يكون هناك الجمود.

١١ : أخطار المدينة أكثر، من حيث السرقة والسطو والاختطاف والدهس وغيرها، حيث كثرة السيارات وتنوع الناس، وإمكانية المفسد من الاختفاء في بحر الناس، بخلاف القرية في كل ذلك.

١٢ : كثرة الفساد في المدينة، من زنا ولواط واستعمال المخدرات ونحوها بخلاف القرية، وذلك للأسباب التي تقدمت في البند الحادي عشر.

١٣ : زيادة الحر والبرد في القرية، لقلة العائق لهما من الأبنية والعمارات، بخلاف المدينة لكثرة العائق، ولذا يمكن الاستفادة من الطبيعة أكثر في القرية من المدينة.

١٤ : تشتد النزاعات القومية والطائفية والعرقية وغيرها في القرية دون المدينة، وذلك لأن المدينة بحضارتها الكثيرة ترقق من المشاعر، وتعطي رؤية أوسع، بخلاف القرية في ذلك.

١٥ : تجعل القرية أفرادها أبعد عن عين الحكومة ومتناولها، حيث تضعف أجهزة الحكومة في القرية، وحيث القرابة والصداقة الشديدة في القرية،

مما يستر بعضهم على بعض، وليس كذلك المدينة، ولذا تشد القرية من أزر التنظيمات المناوئة للحكومة.

ولا يخفى أنه تختلف المدن والقرى الساحلية، والجبلية، والغابية، والسطحية في بعض تلك الجهات، كما أن حركة التهريب في الساحلية، والحرب في الجبلية والغابية، وغيرهما تختلف اختلافاً كبيراً، كما أن المدن الصناعية تختلف عن غيرها من بعض الحيثيات المتقدمة، وكذلك بالنسبة إلى القرية.

الدين والمسكن

ثم لا يخفى أن الدين ـ الأعم من الأخلاق ـ الذي هو الإطار الصحيح للدنيا السليمة، وللآخرة السعيدة، تختلف إمكانية تمسك الإنسان به في القرية من المدينة، وفي مدينة عن مدينة، وقرية عن قرية، وعدم التمسك به كاملاً يوجب خبالاً في الحياة، بله الآخرة، كما قال سبحانه: ﴿ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً﴾[1].

ولذا كان اللازم:

١: أن يسكن الإنسان في محل هو أقرب إلى إمكانية تطبيق الدين، سواء سكناه الدائم، أو سكناه لأجل علم أو غيره.

٢: أن يهتم القائمون بالدين في تنظيم وسائله بما يجعل الناس أقرب إلى الأخذ به، مثل أن تبنى في كل مدينة وقرية مدرسة دينية، وأن تنشر الكتب والنشرات في الأحياء الصناعية، وأن يبنى المسجد في المراكز العمالية، وأن يهتم لاستعمال وسائل الإعلام كالصحف والراديو والتلفزيون، لأجل بث الدين وتذكير الغارقين في أعمالهم بالموازين الدينية، مما يوجب السعادة الدنيوية والأخروية.

---

(١) سورة طه: الآية ١٢٤.

بناء المدن

(مسألة ٢٧): من الطبيعي أن ينظم الإنسان حياته حسب:

١ : ما يقربها إلى حاجاته.

٢ : ويبعدها عن الأخطار.

فإن غريزة البقاء تعطي للإنسان هذه النظرة، ولذا يبني الإنسان داره حيث توفر له الأمرين السابقين، وكيفية تراكم الاجتماع تتبع ذلك، ولذا تبنى المدن حوالي أمثال:

١ : المساجد وسائر محلات العبادة لكل أمة.

٢ : المؤسسات الاقتصادية بفروعها سواء.

أ) النقدية كالمصارف.

ب) أو الإنتاجية كالمعامل.

ج) أو الاستهلاكية، كمحلات الأكل واللباس وما أشبه.

٣ : المؤسسات العلمية كالمدارس والمعاهد والمكتبات.

٤ : مراكز القوة، مثل محل وجود العشيرة، ومنطلقات القوة الحكومية، ومحل تجمع الحزب ونحوه، مما يعطي للإنسان قوة الدفاع.

والغالب في المدن أن تتشكل من أقسام مثل:

١ : قسم السكن.

٢ : وقسم الأخذ والعطاء كالأسواق.

٣ : وقسم الإنتاج كالمعامل والمصانع.

٤ : قسم دوائر الدولة، في بعض البلاد.

وإنما يجعلون المدن كذلك، للراحة في المسكن، وتجمع الحوائج في قسم التعامل، وإخراج الضوضاء إلى ناحية في قسم الإنتاج، وتجمع الاحتياجات الإدارية في مكان آخر، وهكذا.

أقسام المدن

ثم إن الغالب في المدن أن تبنى على أقسام:

١ : المدينة المركزية الشعاعية، بأن يكون للمدينة مركز واحد، ثم تبنى من عند ذلك المركز، فتتسع حسب الشعاع المنبثق من المركز.

٢ : المدينة المتعددة المراكز، وهي أن تكون للمدينة مراكز، حتى لا توجب الصعوبات الناجمة من المركز الواحد، وفي كثير من الأحيان حيث تلتصق القرى بعضها ببعض توجد المدينة المتعددة المراكز، والاتساع يكون حينئذ من شعاع المراكز لا من شعاع المركز الواحد.

٣ : المدينة القطاعية ذات المركز الواحد، فالمركز وإن كان واحداً، إلاّ أنها تبنى قطاعات، لا دائرية شعاعية كالقسم الأول.

فشعاع من المركز سكني، ويبتعد هذا الشعاع بكثرة المساكن، وشعاع من المركز للدوائر الحكومية، وشعاع للمدارس، وشعاع للأسواق وهكذا، وبذلك لا تكون الشعاعات في بعد واحد، كالدائرة بل يكون شعاع كل جهة حسب امتداد حاجة ذلك الشعاع.

وهذا القسم من المدينة يريد الاحتفاظ بفائدة كل من القسمين السابقين بدون أضرارهما، حيث إن تعدد المراكز يوجب التبعثر، ووحدة امتداد الشعاع توجب الصعوبة.

ثم إن كل مدينة حسب بنائها تحتاج إلى مؤهلات خاصة، مثلاً المدينة

ذات المركز الواحد تتكدس البضائع ومرافق الاجتماع في محلات واسعة في المركز، وتتطاول أبنية ناطحات السحاب بسراديبها العميقة في أطراف المركز وهكذا، بينما ليس كذلك المدينة ذات المراكز، إذ تقسم الحاجات حسب انقسام المراكز.

كما أن التحولات الاجتماعية تؤثر تأثيراً مناسباً في وضع المدن وتغير من ملامحها، مثلاً قبل صنع السيارات كانت الأزقة والشوارع الضيقة، أما بعد اختراعها فقد تغيرت معالم المدن، وقبل صنع الطائرة كانت تصنع حول المدن الأسوار، حفظاً لها من المهاجمين بالسهام والسيوف، أما بعد صنع الطائرة لم يبق للسور فائدة، فأخذت المدن تتكشف وتخرج من قوقعتها، وهكذا بالنسبة إلى جملة من الصنائع الأخر.

المدن الكبيرة، المشاكل والحلول

ثم إن المدن الكبار أخذت تعاني من مشاكل جمة سبب كبرها لتلك المشاكل، أمثال:

١ : عدم سعة المدينة بقدر سعة الأفراد، فمثلاً كانت أرض المدينة لكل فرد بمقدار خمسين ذراعاً، ثم صارت بمقدار عشرة أذرع لكثرة النفوس، وعدم توسعها التوسع المطلوب.

٢ : تزايد الضوضاء.

٣ : عسر التنقل سواء للإنسان أو لحاجياته.

٤ : تلوث البيئة لكثرة الملوثات التابعة لكثرة النفوس.

٥ : تكثر الجنايات، حيث إن الجاني يتمكن أن يختفي بسرعة، وغير

ذلك، كما تقدم.

أما كيف يمكن حل مشكلات المدن الكبار، فهو بأمور:

١: المواظبة الكاملة بسعة أرض البلد بقدر كثرة السكان، بعد ملاحظة الوجه الصحيح في احتياج كل فرد إلى الكمية اللازمة من الأرض.

٢: جعل المرافق بقدر الحاجة، مع توزيع المرافق توزيعاً عادلاً، فإذا احتاج كل ألف إنسان إلى خباز وطبيب وحمام عمومي مثلاً، جعل ذلك مع أن يكون كل ذلك في وسط الجماعات، لا أن يكون عشرة من محلات الخبازة في ناحية، وتسع نواحي بحاجة إلى الذهاب إلى تلك الناحية، إلى غير ذلك.

٣: إخراج المعامل والمحطات والكراجات والدائر الحكومية وما أشبه عن البلد، ببعد ملائم لا يسبب الإزعاج بعداً، ولا الصعوبة قرباً.

٤: منع السيارات الشخصية وسيارات الأحمال وما أشبه عن العبور في الأماكن المزدحمة.

٥: تصغير وسائل الحمل والنقل بقدر الإمكان، سواء للإنسان أو للحمل حتى لا تحتاج إلى أكثر من القدر المحتاج إليه واقعاً.

٦: الدقة الكاملة في سلامة البيئة، بالحدائق العامة والنافورات، والساحات العامة وكثرة الأشجار، والمياه النظيفة في داخل المدينة وخارجها، والمنع عن استعمال السيارات للأدهان الملوثة، وما أشبه ذلك.

٧: الحيلولة دون توسيخ المعامل وما أشبه، والدقة في تنظيف المدينة والحوانيت ونحوها.

٨: تنظيم المرور تنظيماً دقيقاً، وصنع الجسور والأنفاق، والطائرات العمودية لأجل عدم صعوبة الانتقال.

٩ : شدة الرقابة على الفساد، وقايةً وعلاجاً، أمثال السطو والسرقة والدهس وبيوت الدعارة وغير ذلك.

١٠ : المنع عن الضوضاء، أمثال أصوات السيارات والمعامل والقطارات والمكبرات والأجراس، وغير ذلك.

١١ : إعطاء حاجات القرية، حتى لا ينساب أهلها إلى المدينة ـ وقد تقدم الخلاف في أن توسيع أيهما على حساب الآخر أفضل.

١٢ : تكثير التثقيف الموجب لقلة المشاكل بمختلف الوسائل، والتي منها جعل أسابيع للصحة، وللنظافة، وللمرور، وللتجميل، وللزارعة، وللوقاية، وغير ذلك.

بحث في الجمعية

(مسألة ٢٨): الجمعية عبارة عن جماعة يرتبط بعضهم ببعض، إما بسبب وحدة المحل، أو الوحدة السياسية، أو الوحدة القومية، أو الوحدة الدينية، أو الوحدة العرقية، أو غير ذلك.

والكلام فيها في نواحٍ متعددة:

أ: توزيع الجمعية.

ب: تركيب الجمعية.

ج: حركة الجمعية.

توزيع الجمعية

١) أما التوزيع، فهو عبارة عن تقسيم الجمعية باعتبار المكان أو العمر أو الجنس أو ما أشبه ذلك، وفائدة هذا التوزيع جعل خصائص لكل جماعة جماعة، مثل بيان خصائص الأطفال أو الشباب أو الكهول، فإن ذلك يساعد لكشف الأسباب والمسببات لحل المشاكل، فإن حلول مشاكل الأطفال غير حلول مشاكل الشباب، وهكذا.

ولذا إذا قسمت الجمعية باعتبار المكان لوحظ المكان ولم يلحظ العمر، والمكان يشمل مختلف الأعمار، بينما العمر يشمل العمر الخاص في مختلف الأمكنة، وربما يلاحظ الأمران، مثل نشاط الشباب منضماً إلى حرارة الطقس في منطقة كذا، حيث إن حل المشكلة حينئذ غير حل المشكلة للشباب في الطقس

البارد، أو للشيوخ في الطقس الحار، وهكذا.

تركيب الجمعية

ب) وأما التركيب، فهو الهيئة الناشئة من جميع الأقسام، كالمجتمع الفلاني مثلاً مركب من القوميات المختلفة والأديان المختلفة، فالحلول يجب أن تكون حلاً وحدوياً أو أشكالياً، مثلاً قد يراد نجاة إيران المسلمة من استعمار بريطانيا، وقد يراد نجاة الهند التي يعيش فيها ثلاثمائة دين، فإن نجاة كل بلد منهما بشكل غير نجاة البلد الآخر، وهكذا في سائر التراكيب.

حركة الجمعية

ج: أما حركة الجمعية، فهي على قسمين:

١) الحركة الكمية، أي زيادة ونقص الأفراد.

٢) الحركة الكيفية، أي تبدل كيف الجمعية بدون زيادة أو نقص الأفراد.

وكلتا هاتين الحركتين وإن كانت ملازمة للأخرى، مثل حركة الثمرة حيث إنها كمية كيفية، إلاّ أن الملاحظ قد يلحظ الكم وقد يلحظ الكيف، ثم بعد ذلك يأتي دور اللحاظ الثاني، مثلاً زيادة أو نقص عدد الجمعية تلازم تغير الكيفية أيضاً، وكذلك العكس.

الحركة الكيفية

فالحركة الكيفية عبارة عن:

١) كثرة أو قلة الولادة، سواء كان السبب الثقافة، مثل ثقافة تكثير النسل

أو تقليله، وثقافة تعدد الزوجات أو وحدتها، أو كان السبب المناخ أو الاقتصاد، أو غير ذلك.

٢) وكثرة أو قلة الأموات، بنحو من الأسباب المتقدمة.

٣) وطول العمر أو قصره، وهذا غير الثاني، فإن بينهما عموماً من وجه، إذ قد يكثر الأموات مع طول العمر، وقد يكون مع قصر العمر، وقد يكثر العمر مع قلة الأموات.

الحركة الكمية

أما الحركة الكمية، فهي:

١: بالتبعثر، وهو ما لم يكن تحت ضابط وهدف منظم.

٢: بالهجرة، وهي ما كان تحت ضابط وهدف منظم، وكل منهما إما بالمطاردة أو بالاختيار، كما أن كلاً من الاختيارين، إما لأجل دفع محل السكنى، أو لأجل جذب المحل الجديد.

ومن الواضح أن الهجرة توجب تقليل الحركة في المحل الأول، وتكثيره في المهجر، كما أن من الواضح تلازم قلة الكم لقلة الكيف في الأول، وكثرته في الثاني.

والهجرة الاختيارية غالباً تكون:

١) للعلم، حيث يوجد أو يكثر في المهجر.

٢) أو للدين، كما هاجر المسلمون إلى المدينة المنورة.

٣) أو للرزق، حيث تشح الأرزاق في البلد الأول، وتكثر في الثاني.

٤) أو للكيان، كما فعلته إسرائيل الغاصبة.

٥) أو للعدو، حيث يدهم ـ أو يخاف دهمه ـ البلد الأول.

٦) أو للمرض، حيث يكون المحل الأول موبوءاً.

والغالب أن يهاجر المهاجرون إذا كانت الهجرة اختيارية، وكان المهجر الممكن الوفود إليه متعدداً، إلى المهجر المناسب لهم في المناخ، ولا فرق في ما ذكرناه من الهجرة، أن تكون داخل خريطة سياسية أو خارجها.

فالأول: كما إذا ذهب إلى بلد آخر في داخل القطر.

والثاني: كما إذا ذهب إلى بلد أجنبي.

ثم الهجرة الاختيارية أحياناً تجب، كما إذا كانت في طلب الإيمان، أو التخلص من بلد لا يتمكن الإنسان فيه من إقامة شعائر الإسلام، أو في طلب العلم الواجب، أو الرزق الواجب، أو الصحة الواجبة، أو ما أشبه ذلك.

كما أنها أحياناً تحرم، كما إذا كانت عكس الصورة الأولى.

وأحياناً تكون حسب الأحكام الثلاثة الأخر.

والهجرة قد تطلق أيضاً على الهجرة عن الصفات السيئة والمعاصي، كما ورد في الحديث: «والمهاجر لمن هاجر السيئات»[1].

وقال علي (عليه السلام): «والهجرة قائمة على حدها الأول، ما كان لله في أهل الأرض حاجة، من مستسر الأمة ومعلنها، لا يقع اسم الهجرة على أحد بمعرفة الحجة في الأرض، فمن عرفها وأقر بها فهو مهاجر، ولا يقع اسم الاستضعاف على من بلغته الحجة فسمعتها أذنه ووعاها قلبه»[2].

---

(١) مكارم الأخلاق: ص٤٣٨.

(٢) بحار الأنوار: ج٩٧ ص٩٩.

الهجرة من الريف إلى المدينة

ثم إن الهجرة قد كثرت في العصر الحاضر من القرية إلى المدينة، وذلك لسهولة التنقل من ناحية، ولتأخر القرية، ولكثرة المال والعلم والصناعة في المدينة من ناحية ثانية، ولذا أخذت المدن في التوسع والقرى في الانكماش بل والاختفاء أحياناً.

وقد تقدم الكلام في حسن تخريب القرى وتوسيع المدن وعكسه، لكن مما لا كلام فيه أنه ما دامت القرى متأخرة، يكون الإقبال على المدن كثيراً.

وحيث إن بعض المدن الصناعية، لا طاقة لها في استيعاب أكثر، وسهل المراودة إليها، أخذ أهل القرى يسعون إليها بمختلف وسائل النقل نهاراً، ويرجعون إلى قراهم ليلاً، حتى أن بعض تلك المدن يعد الوافدون إليها كل يوم بالملايين، وهذا الأمر وإن سبب تبعثر العائلة، وحرمان الإنسان عن التمتع بالتجمع العائلي المتين، إلاّ أن السعي وراء المال ونحوه حال دون ذلك التمتع.

الأرض والسكان

(مسألة ٢٩): أغلب سكان الأرض تمركزوا في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، أما في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وهو زهاء ثلث اليابسة من الكرة الأرضية، فقد تمركز فيه عشر مجموع البشر.

أما قارات الأرض، فآسيا من أكثرها سكاناً، حيث يقطنها زهاء نصف البشر، كما أن في أوروبا يقطن زهاء ربع البشر.

أما من حيث الألوان، زهاء نصف البشر ذو لون أبيض، وهؤلاء يسكنون في بعض نواحي آسيا وإفريقيا الشمالية وأوروبا وأمريكا والهند.

وزهاء ربع البشر ذو لون أصفر، ويسكنون في بعض آسيا وجزر البحر الهادي، ويعد من الصفر الإسكيمو، والهنود الحمر في أمريكا.

أما ذو اللون الأسود وهم ما يقارب عشر البشر فيسكنون في إفريقيا وأمريكا وأستراليا وبعض جزر البحر الهادئ.

تراكم السكان وأسبابه

أما تراكم السكان فهو في ثلاث مناطق من الأرض، وهي:

١ : الهند والسيلان والبرما.

٢ : اليابان والصين الشرقية.

٣ : أوروبا.

بينما أكثر بقاع الأرض وبالأخص شمال آسيا وأمريكا، وقلب أمريكا الجنوبية وأفريقيا واستراليا، يسكنها قلة من البشر، وبين الكثرة والقلة يسكن شمال الولايات المتحدة الأمريكية وبعض جزر آسيا وأمريكا اللاتينية.

ومع أن المناخ ليس السبب الوحيد في تراكم الجمعية وعدمه، إلاّ من له تأثيراً كبيراً في ذلك، سواء كان المناخ :

١ : باعتبار الماء والهواء.

٢ : أو باعتبار الارتفاع عن سطح البحر وانخفاضه.

٣ : أو باعتبار سهولة الأرض وصعوبتها

فالأرض ذات الماء القليل والهواء الشديدة البرودة أو الحرارة لا تصلح للسكنى، حيث يصعب العيش فيها من جهة الإنسان ذاته، أو من جهة عدم النبات والحيوان الملازمين لحياة الإنسان.

والارتفاع والانخفاض مؤثر في حياة الإنسان أيضاً، حيث تختلف اليابسة ارتفاعاً وانخفاضاً، فما يقارب نصف اليابسة يرتفع عن سطح البحر، بمقدار ألف قدم، بينما يصل الارتفاع في بعض النواحي كالنواحي الأستوائية وتبّت إلى خمسة عشر ألف قدم، وفي عكسه يصل أحياناً إلى أقل من الألف.

ثم إن أموراً متعددة لها مدخلية في تكون المدن وكثرة التجمع :

١ : الماء والهواء والأرض : حيث إن حسن هذه الأمور تجلب الناس، لأن الإنسان يقيم حيثما يرى الرفاه، وحسن الثلاثة المذكورة تعطي الرفاه، حيث يستفيد الإنسان من الهواء والماء، ويتمكن من الزرع ورعي الحيوان في الأرض الجيدة ذات المناخ الحسن، وتعطي الطبيعة جمالها، في أمثال هذه المناخات.

٢ : الدين : فإن من طبيعة الإنسان تطلّب الدين ، فإذا كان محلاً مرتبطاً بالدين التف الناس حوله وكثروا ولذا حدثت مدينة كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء ، وكثر الناس حول هذه البقاع ، وكذلك المشهد وقم وغيرها.

٣ : مقابلة الأعداء ، حيث إن الثغور ونحوها توجد ويكثر أفرادها من أجل ذلك ، كما حدثت الكوفة في أول الفتح الإسلامي ، وكذلك حدثت في أواسط العراق ، حيث إن أهالي الكوفة بعد علي (عليه السلام) تشيعوا ، وبذلك لم يتمكن بنو أمية من إقرار أمنهم في العراق ، فاضطروا إلى جعل بعض جيش الشام قرب الكوفة التي كانت عاصمة المنطقة الشرقية للبلاد الإسلامية آنذاك.

٤ : تقدم الاقتصاد ، حيث إنه إذا تحسن الاقتصاد في بلد جلب الناس حوله ، كما نشاهده في العصر الحاضر في بعض بلاد الخليج ، حيث تفجرت ينابيع النفط ، فجذبت الناس حول نفسها ، مع عدم مساعدة الماء والهواء والأرض ، حيث إن الإنسان ليس مقهوراً للطبيعة ، بل يقهرها بحيث يتمكن من سكناها برفاه.

دور الثقافة في ازدياد الأفراد

ثم إن تقدم ثقافة الاجتماع ، يوجب تكثر أفراد المجتمع ، وذلك لأن العلم يوجب :

١ : تقدم الاقتصاد ، فإن الاقتصاد يبنى على :

أ) الزراعة.

ب) والصناعة.

ج) والتجارة.

د) والحيازة.

وكلها تتحسن وتتقدم بواسطة تقدم العلم ، وقد تقدم أن الاقتصاد الحسن يوجب تجمع الأفراد.

٢ : وكثرة الولادة، حيث إن عدم الولادة مبني على:

أ) عدم الزواج.

ب) قلة الزواج.

ج) عدم الاستيلاد.

وكل ذلك ينتفي بسبب التقدم الثقافي، حيث التقدم الاقتصادي الموجب لإمكانية الزواج، والتقدم الثقافي الموجب لفهم الحياة، وأن الزواج من أسباب الرفاه، ولذا قال سبحانه: ﴿إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله﴾[1]، فإن الزوج إذا عرف أن وراءه مسؤولية العائلة يكدح أكثر، كما أن الزوجة حيث لها علاقة بالزوج والأولاد تكدح لرفاه حياتهم، ومن المعلوم أن التعاون يوجب التقدم الاقتصادي، فالزواج يسبب الغنى من جهة الاندفاع النفسي، ومن جهة التعاون العملي.

ثم الأولاد بدورهم أيضاً يتعاونون في الرفاه الاقتصادي للعائلة.

هذا بالإضافة إلى أن الزواج يقف سداً دون الأمراض النفسية في كلا الطرفين، والأمراض الجسدية، فقد ثبت في علم النفس أن عدم الزواج يوجب العقد النفسية، والأمراض الجسدية حيث إن عدم الزواج يوجبها كما ثبت في علم الطب.

هذا بالإضافة إلى أن عدم الزواج يوجب الانحراف والشذوذ الجنسي، وكلاهما مبعث الأمراض الكثيرة، والتي بدورها تحطم الاقتصاد، من جهة أن المريض لا يتمكن من العمل، ومن جهة أن المريض يحتاج إلى صرف المال لشفائه أو لعدم ترديه أكثر.

---

(١) سورة النور: الآية ٣٢.

وقد حرض الإسلام على كثرة الأولاد، فقال النبي (صلى الله عليه وآله): «تناكحوا تناسلوا تكثروا، فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط»[1].

وربما يتوهم أن الكرة الأرضية لا تتحمل كثرة البشر من حيث المساحة ومن حيث المواد، وفي كلا الأمرين نظر، حيث إن أغلب مساحة الأرض فارغة الآن، بالإضافة إلى إمكان سكنى البحار، وسكنى الجو، بسبب البيوت الأقمارية، وأما المواد فهي كافية لعشرات أضعاف البشر الحالي، وهم زهاء أربعة مليارات ونصف، كما يمكن زراعة البحر وغير ذلك.

إن الذي حال دون كفاية البشر هي الأنظمة الرأسمالية والشيوعية، حيث الاستغلال الفاحش، وصرف كثير من خيرات البشر في وسائل التدمير، والحيلولة دون نمو الكفاءات بسبب كبت الحريات، لا بالنسبة إلى العالم الثالث فحسب، بل بالنسبة إلى نفس العالمين الشرقي والغربي أيضاً، أما العالم الشرقي فنظامه مبني على ديكتاتورية البروليتاريا، وأما العالم الغربي فرأس المال يكبت الحريات، وقد ذكرنا بعض تفصيل ذلك في (الفقه الاقتصاد) و(السياسة).

الثقافة وقلة الموت

٣: قلة الموت غير الطبيعي، فإن الموت غير الطبيعي يقلل من أفراد المجتمع، فإن نسبة الموت إلى الولادة على ثلاثة أقسام:

أ: التساوي، وفي هذه الصورة يبقى المجتمع ثابتاً لا يزيد ولا ينقص.

ب: أكثرية الموت، وفي هذه الصورة يأخذ المجتمع في النقص.

ج: أكثرية الولادة، وفي هذه الصورة يأخذ المجتمع في الزيادة.

---

(١) بحار الأنوار: ج١٠٠ ص٢٢٠.

وإذا تقدمت الثقافة دفع المجتمع الموت غير الطبيعي بوسائل الوقاية وبوسائل العلاج، وحينذاك لا يكون الموت غير الطبيعي، وحيث إن الولادة بطبعها ـ كما دلت الإحصاءات بل هو ملموس لكل ملاحظ ـ أكثر من الموت، يأخذ المجتمع في الكثرة، أي التقدم الكمي.

وقد قرر الإسلام لزوم الوقاية، حتى أن خوف الضرر يمنع من الوضوء والغسل، ومن الصلاة قائماً ونحوها، ومن الصوم ومن الحج، إلى غيرها، كما قرر لزوم العلاج، حتى بأشد المحرمات كالخمر ولحم الخنزير، كما ذكروه في كتاب (الأطعمة والأشربة) وغيره.

الثقافة وطول العمر

٤: طول العمر، فإن الثقافة توجب طول عمر الإنسان حيث:

أ: توفر وسائل الوقاية.

ب: ووسائل العلاج.

ج: وما يسبب تنمية الحياة، فإن الإنسان قابل لأن يطول عمره مئات السنوات، وقدورد في الأحاديث، أن العمر في زمان الإمام المهدي (عجل الله فرجه) يطول كثيراً، ولعل ذلك لتقدم الثقافة والاقتصاد حينذاك، حيث ترتفع وصاية الديكتاتوريين عن البشر كما في الحال، فالثقافة تعم وتتقدم، والرفاه يكون شاملاً، ولعل ما قيل من أن السماء تمطر جراداً ذهباً كناية عن التقدم الاقتصادي الكبير.

وقد دلت جملة من التواريخ، وأيدته الآيات والروايات، أن أعمار البشر في فترة كانت طويلة، بل أحياناً طويلة جداً، قال تعالى: ﴿فلبث فيهم ألف سنة

إلاّ خمسين عاماً﴾[1]،

وقال علي (عليه السلام): «من كان أطول منكم أعماراً»[2].

نعم في بعض فترات التاريخ قلّ العمر، حتى أن بعض العلماء ذكر أن في العصر الفلاني وصل العمر إلى ثمانية عشر سنة، ووصل في القرون الوسطى في البلاد الأروبية إلى ثلاثة وثلاثين، وفي العصر الحاضر تختلف البلاد طولاً وقصراً، ففي البلاد التي يكون فيها رفاه أكثر ووقاية وعلاج أحسن، يمتد العمر أكثر من امتداده في بلاد ليست كذلك، ولذا ذكرت إحصاءات أن طول العمر في أمريكا وأوروبا أكثر من طوله في آسيا وإفريقيا.

وقد حرض الإسلام على طول العمر حتى ورد في الأدعية: «وطول عمري في خير وعافية»، والظاهر أن الادعية بالإضافة إلى كونها طلباً من الله سبحانه، بأن يفعل تعالى الأسباب الغيبية لذلك، إلماع إلى تهيئة وسائل المطلوب، مثل: «اللهم أغن كل فقير، اللهم أشبع كل جائع، اللهم اكس كل عريان، اللهم اقض دين كل مدين، اللهم فرج عن كل مكروب»[3]، إلى غير ذلك بأن يساهم الإنسان في تلك الأمور، لا أن يدعو بلقلقة اللسان فقط، ثم يأخذ طريقه ولايهتم بشيء.

الانفجار السكاني والتخطيط الدقيق

بقي شيء، وهو تصاعد نفوس البشر كماً، إذا لم يصادف التخطيط الدقيق

(١) سورة العنكبوت: الآية ١٤.

(٢) نهج البلاغة: الخطب ٢٢٦.

(٣) مستدرك الوسائل: ج٧ ص٤٤٧ ب١٤.

لتصاعد تلبية الحاجيات، سبب مشاكل جمة، والمعارض الوحيد للتخطيط الصحيح الدقيق هم الحكومات الغربية والشرقية بما في فلكهما، لا بالنسبة إلى البلاد المستعمرة فحسب، بل بالنسبة إلى شعوب بلاد الشرق والغرب أيضاً.

أما روسيا، فأغلبية الناس لا ينالون حتى حوائجهم الأولية، وأسوأ منها البلاد التي استعمرتها روسيا.

وأما أمريكا فما لا يقل من خمسة وعشرين مليوناً فيها فقراء، على ما صرح به مستشار الأمن القومي لها، فإذا كان ذلك حال أغنى البلاد، فما هي حال بلاد أوروبا، وبالأسوأ حال مستعمرات تلك البلاد، فإن الاستعمار من الخارج والاستغلال في الداخل يذران البلاد بلاقع.

ومادام العلم والحكم والثروة لم تحرر، ترتطم البشرية في مشاكل جمة، لا بالنسبة إلى الضيوف الجدد من المواليد، بل بالنسبة إلى الجيل المعاصر أيضاً.

وكيف كان، فاللازم أن تتصاعد تلبية الحاجيات تصاعداً هندسياً، كما يتصاعد المواليد تصاعداً هندسياً، أما أن تتصاعد تلبية الحاجيات تصاعداً عددياً فتلك هي الكارثة.

واللازم في الخطة التي توضع لتصعيد تلبية الحاجيات أن تكون خطة سباعية:

أ) إعطاء الأمور بيد الناس، بدل أن تكون بيد الحكومات فإن الناس أعرف بسدّ حاجاتهم، مثلاً الدولة تعلن احتياج البلاد إلى مطارات وقطارات ومعامل ومواصلات وتلفونات وما أشبه، وتحدد الأرباح ومدة استيفائها، ثم تدع كل تلك إلى الناس ليؤسسوها، وتشرف حتى لا يجحف البناة لها.

وفي مثل هذه الخطة:

١ : خفة حمل الدولة حتى تتمكن من القيام بمهامها خير قيام.

٢ : إطلاق الحريات.

٣ : ظهور الكفاءات.

٤ : إعطاء الحاجيات.

٥ : إبقاء الوئام بين الدولة والأمة، إذ الكبت والديكتاتورية وعدم وصول الناس إلى حاجاتهم من أقوى أسباب الانفجار والثورة.

ب) توسيع المدن، بما يكفي لمدة خمسين سنة مثلاً.

ج) تهيئة وسائل التعليم والتربية.

د) تهيئة وسائل الصحة.

هـ) المواصلات الكافية.

و) توسعة أجهزة الدولة، كالأمن والقضاء والنجدة وما أشبه.

ز) تهيئة لوازم الحياة الأولية، كالمأكل والمشرب والملبس، والثانوية كالكماليات والحدائق وغير ذلك.

هل الأرض تكفي

والأرض قابلة للسكنى والزراعة وغيرها، فمجموع مساحة اليابسة زهاء خمسة عشر مليون هكتار، والقدر المزروع في الحال الحاضر زهاء سبعة في المائة، والمعلوم أن الاستفادة الكيفية من تلك السبعة أيضاً ليست بالمستوى المطلوب.

فإذا فرض زراعة الكل وبالمستوى المطلوب، لكفى مقدار عشرين ضعف البشر الحالي، هذا مع الغض عن إمكان زراعة البحر.

والوسائل الصناعية موجودة وبالإمكان تكثيرها، مما يسبب سهولة

الزراعة، ومن الواضح أن الزراعة لا تعطي حاجيات الأكل فحسب، بل وكثيراً من الحاجيات، أمثال الأخشاب للبناء، والقطن ونحوه للباس، إلى غير ذلك، انظر كتاب (آفاق لا تحد) ونحوه.

أما المسكن، فالشركات الأهلية غير الاستعمارية ولا الاستغلالية، بإمكانها أن تهيأ للكل في مدة قصيرة.

قال سبحانه: ﴿ألم نجعل الأرض كفاتاً ❖ أحياءً وأمواتاً﴾[1].

نعم، المعادن غير الدورية أخذت في النفاد، إلاّ أن من الممكن وضع برنامج صحيح لها لتكفي لما لا يقل من ألف سنة، ثم نواة الأرض كلها معادن، بالإضافة إلى إمكان الاستفادة بعد ذلك من سائر الكواكب.

وأما سعة سطح الأرض لاستيعاب الضيوف القادمين، ولو كانوا عشرات المرات أكثر من الجيل المعاصر، فتعلم من أن كثيراً من الأراضي القابلة للسكنى بائرة في الحال الحاضر، بالإضافة إلى إمكانية التجمع، فمثلاً يسكن في كل كيلومتر مربع في:

١: بريطانيا كل (١٩٥) شحصاً.

٢: وفي الهند (٩٠).

٣: وفي الصين (٤١).

٤: وفي الولايات المتحدة (١٧).

٥: وفي الاتحاد السوفيتي (٨)، إلى غير ذلك.

فيمكن أن يكون الجميع كبريطانيا، بل هي أيضاً قابلة للتجمع الأكثر مع عدم الضغط، هذا بالإضافة إلى ما تقدم من سكنى البحر والفضاء.

---

(١) سورة المرسلات: الآية ٢٥.

عوامل ارتفاع مستوى المعيشة

وكيف كان، فارتفاع وانخفاض سطح المعيشة وليد عوامل خمس:

أ) القانون الصحيح، فإنه هو الذي يوجب تصفية داخل الإنسان، وتنظيم خارجه، وذلك لا يوجد إلاّ في السلام، كما دل عليه الدليل.

قال سبحانه: ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾[١].

وقال عز وجل: ﴿فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفاراً ❖ يرسل السماء عليكم مدراراً ❖ ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً﴾[٢].

إلى غيرهما من الآيات والروايات.

ب) المنابع الطبيعية، ومن الواضح أن المنابع الطبيعية المخلوقة في الأرض كافية لكل البشر، إلاّ أن التقسيمات الجغرافية الناشئة من الجهل والاستعلاء سببت غنى منطقة وفقر منطقة، بل من الممكن الاستفادة من نور الشمس وشلال الماء ومجرى الهواء لتشغيل مختلف المعامل بدل الوقود، بل صنع الطعام أيضاً.

ج: الاختراعات، فإن المكتشفات الحديثة تساعد على ترفيع مستوى المعيشة، وإعطاء الرفاه الكافي للمجتمع، فإن وسائل الزراعة الحديثة ووسائل صنع الطعام من مختلف الأشياء والاستفادة من الشلالات وغير ذلك توجب ترفيع مستوى المعيشة، والعالم يلهث ـ في الحال الحاضر ـ لإرجاع الوقود الذي يتبدد في الهواء، ويقال: إنه إذا وصل العالم إلى ذلك، تقدمت الحضارة بما يساوي مائة ألف سنة، انظر (صدمة المستقبل).

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٨٥.

(٢) سورة نوح: الآية ١٠.

د) النظام الاجتماعي ، فإنه إذا كان صحيحاً بما سبب تنسيق المجتمع ، كان سبباً لترفيع مستوى المعيشة.

هـ) كثرة وقلة الجمعية ، فإنهما مع الأساليب الصحيحة يعينان على ترفيع المستوى أيضاً.

فهذه العوامل الخمس معاً تعين مستوى المعيشة ، ارتفاعاً أو انخفاضاً.

المؤسسات الاجتماعية

(مسألة ٣٠): الاجتماع البشري مع تبعثر أفراده له تنسيق، وكل يعمل في ذلك التنسيق.

١: لأجل أن البشر خلق هكذا، فهو يحب العمل في ضمن المجموعة.

٢: ولأجل أن التقدم وقضاء الحوائج إنما يكون بالعمل التنسيقي، وهذا التنسيق يتحقق حتى مع تعارض أفراده بعضهم مع بعض، وكذلك في داخل الاجتماع، تعمل المؤسسات بتنسيق، أي إن كل مؤسسة تكون مع المؤسسة الأخرى في تنسيق.

فمثلاً المؤسسة الاقتصادية تقوم بتوفير الجهات الاقتصادية لمؤسسة تربوية، والثانية تقوم بتوفير الجهات التربوية للأولى، وهكذا.

وهذا التنسيق، سواء كان بين أفراد الاجتماع، أو بين المؤسسات، أو بين الأفراد والمؤسسات، يسمي بالنظم وبالنظام، وهذا النظم هو روح الاجتماع، بل يمكن أن يقال بالتساوي بين الأمرين، فالنظام يساوي الاجتماع وبالعكس.

والفرق بين النظم والنظام: أن الثاني وليد الأول، وإن كان ربما يطلق كل واحد منهما مكان الآخر، وكما أن الإنسان له فكرة وقول وسيرة وعمل، وأن الثالث عبارة عن كيفية امتداد حياته، والرابع عبارة عن فعله

وإنتاجه، كذلك المؤسسة لها تلك الأمور الأربعة، إذ المؤسسة تنطوي على فكرة خاصة، كالفكرة التثقيفية، ثم الدعاية والإعلان، ثم منهجها في حياة نفسها، ثم إنتاجها وعملها.

ومن الواضح أن تغيير فكرة المؤسسة يؤثر في الثلاثة الأخر، فإذا كانت مؤسسة اقتصادية نقدية، ثم نظمت نفسها لتكون مؤسسة اقتصادية تجارية، تغيرت كل أساليبها الثلاثة الأخر.

المؤسسة والأعراف الاجتماعية

والمؤسسة تبقى حية ما دامت تعمل، فإذا تركت العمل ماتت وتلاشت.

والمؤسسة حالها حال الفرد، في أنه قد يكون يعمل طبق الموازين العرفية، وفي هذا الحال تدوم المؤسسة، أما إذا عملت المؤسسة على خلاف العرف السائد، كأن تعمل مؤسسة اقتصادية في البلاد الرأسمالية على طبق الموازين الاشتراكية، فإنها تعد منحرفة.

فإن دامت في الانحراف، فإما أن يغلقها الاجتماع بمختلف الوسائل والسبل، والتي أخيرها القوة، وإما أن تتمكن من إثبات نفسها بسبب ما لها من مقومات اجتماعية، وإذا بقيت غيرت من الاجتماع بعض الشيء على لون نفسها.

وذلك لأن الاجتماع لا يتحمل وجود المخالف، فرداً أو مؤسسةً أو جماعةً، فهو يغير المنحرف أولاً بالنصح والإرشاد، وثانياً بالاستهزاء والهمز وما أشبه، وثالثاً بالتفرق من حوله حتى يذوي تلقائياً، وأخيراً بالقوة، مثل سجن المنحرف أو قتله، وغلق المؤسسة المنحرفة وهكذا.

نعم إذا تمكن المنحرف عن الاجتماع أو المؤسسة كذلك إثبات صحة طريقته مما أقنع الاجتماع بذلك جلب الاجتماع إلى نفسه، وكذا نرى تقلب الاجتماع بسبب المصلحين، كما

نرى تقلبهم بسبب من يلبس ثوب الإصلاح، وإن كان كلاهما رميا أول عملهما بالانحراف.

بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى

وكما تعمل المؤسسات في المجتمع معاً، كذلك تعمل أجزاء المؤسسة الواحدة معاً، حالهما حال أجزاء بدن الإنسان، وعملهما على ثلاثة أقسام:

١: العمل في زمان واحد بدون رتبة، مثل أن تعمل مؤسسة اقتصادية إلى جنب عمل مؤسسة سياسية.

٢: العمل في زمان واحد مع الرتبة كان تعمل مؤسسة الحلج في رتبة متقدمة على عمل مؤسسة النسج، وإن كانتا تعملان في زمان واحد.

٣: العمل في زمانين كعمل مؤسسة حصد القصب قبل عمل مؤسسة صنع السكر.

ومثالها في البدن عمل العين والأذن معاً، وعمل القلب قبل عمل الشرايين رتبة، وعمل الجفن قبل عمل العين بالنظر، وإذا كان العمل رتبياً يلزم ملاحظة التنسيق، لا أن يعمل أحدهما أكثر، فإن ذلك يوجب فوضى في عملهما، فإذا عمل المتقدم أكثر لم يطق المتأخر الاستيعاب، وإذا عمل المؤخر أكثر لزم توقفه عند عدم وصول الوقود اللازم إليه.

والمؤسسات على قسمين:

أ) قسم يحتوي على عدة أفراد لهم عمل واحد.

ب) وقسم يحتوي على عدة مؤسسات صغيرة، إما تعمل كل في اتجاه واحد عام، أو في عدة اتجاهات، مثلاً مؤسسة الخياطة تعمل فروعها في أمور شتي، مثل القص والخياطة والكي وما أشبه، والإطار العام للكل واحد، بينما مؤسسة تربوية كبيرة يعمل فرع منها في المدارس، وفرع في التمثيليات، وفرع في الطباعة، وهكذا.

مهمات المؤسسة

واللازم في المؤسسة ملاحظة أمرين:

١: التنسيق في العمل والنمو والضمور.

٢: ملأ الفراغ بالقدر الممكن، فإذا كانت مؤسسة سياسية لها فروع، التربية السياسية، والدعاية، وتكثير الأفراد، وجمع المال، كان اللازم أن يحصل فرع المال على مقدار من المال يكفي للفروع المذكورة، كما أن على فرع التربية أن يربي بقدر الأفراد المنخرطين في فروع المؤسسة، وهكذا، فإذا ضمر المال مثلاً قللوا من الكل، وإذا نمى المال أنموا من الكل، وكذلك الحال في سائر الفروع.

أما بالنسبة إلى ملأ الفراغ: فإن المؤسسات لها إمكانيات تختلف سعةً وضيقاً حسب قوة وضعف المؤسسة، والغالب أن المؤسسة لا تملأ فراغاتها، ولا تستغل قدراتها، وبذلك تهدر الطاقات، بما لواستغلت أتت بثمار طيبة.

مثلاً إذا كانت المؤسسة تربوية ولها عشرة أعضاء كان لأولئك مقدار عشرة في المائة من الوجاهة لجمع المال ولجذب الشباب، لكنهم يصرفون خمسة في المائة من تلك الوجاهة، فتبقى الخمسة الباقية معطلة وهكذا.

والقدرة على ملأ الفراغ غير إعمال تلك القدرة، فاللازم على المؤسسة وضع المنهاج الكامل لاستنفاد تلك القدرات، وملأ فراغ تلك الطاقات، وبذلك تكون المؤسسة آخذة في التقدم والصعود.

ومن المعلوم أن قدرة المؤسسة ليست بقدر قدرة أفرادها فرداً فرداً، بل تتضاعف القدرة أضعاف قدرة كل فرد فرد، فإذا كانت قدرة عشرة أفراد مبعثرين بقدر تربية مائة فرد - كل فرد يربي عشرة - كانت قدرة العشرة المجتمعة

بقدر تربية خمسمائة فرد مثلاً ينظرون في عشرة صفوف، ويتبادل أفراد المؤسسة في الصفوف المذكورة، حسب المنهاج المدرسي المنظم، وبذلك تكون النتيجة خمسة أضعاف نتيجة الأفراد المبعثرين.

ثم اللازم على القائمين بالمؤسسة، أن يلاحظوا أن لا يتجاوزهم الزمان، فإذا تجاوزهم الزمان يلزم عليهم أن يلائموا مؤسستهم مع الزمان، وإلاّ كان صرفاً للطاقات البشرية والمادية في غير موردها، حتى إذا كان الزمان مر بمقدار واحد في المائة، يلزم اللحوق بالزمان، وإلاّ كان هدراً بمقدار ذلك الواحد، مثلاً مؤسسة للمواصلات بين بلدين تستعمل سيارات كبيرة، ثم تغير الزمان وأخذت السيارات الصغيرة تستعمل هناك، فإن بقاء المؤسسة على حالتها السابقة لا ينتج إلاّ هدر طاقات المؤسسة.

أنواع المؤسسات

وكل مؤسسة تصنف في الصنف الذي تعمل لأجله، فالمؤسسة التي تعمل لأجل ترفيع المستوى الثقافي، تصنف في ضمن المؤسسات الثقافية، وما تعمل لأجل الوقاية والعلاج، تصنف في ضمن المؤسسات الصحيحة، وهكذا.

والصعب في الأمر أن تصنف المؤسسة في نطاق عمل، بينما هي تعمل لأجل شيء آخر، كما هو الحال في الأعمال الأمنية والأحزاب السرية، حيث إن الحزب مثلاً يعمل لأجل تبديل السلطة إلى سلطة ملائمة في نظر المؤسسة، بينما يضطر أعضاؤها إلى تغطية أعمالهم بغطاء تجاري أو ثقافي أو ما أشبه، وعلى مثل هذه المؤسسة العمل المضاعف سراً واقعاً، وعلناً تغطيةً.

والمؤسسة:

١: قد تؤسس لأجل التوجه إلى داخلها، مثل العائلة، ومؤسسة الرياضة

البدنية، حيث إنهما تتوجهان إلى داخل المؤسسة، ولا هم لهما خارج أفراد العائلة، وخارج الأفراد في المؤسسة الرياضية.

٢: وقد تؤسس لأجل الخارج، كالمؤسسة الصحية للأطباء، والمؤسسة الدفاعية للمحامين، حيث إن همهما علاج الفقراء من المرضى، والدفاع عن المعوزين من المظلومين.

وتقسم المؤسسات إلى ثلاثة أقسام:

١) المؤسسة الرسمية وهي المؤسسات الحكومية المرتبطة بإدارة البلاد والعباد.

٢) المؤسسة شبه الرسمية، وهي التي تشترك فيها الحكومة والأهالي.

٣) المؤسسة غير الرسمية، وهي التي أسسها الأهالي، وهذه الأسماء على هذه المؤسسات اصطلاح، كما هو واضح.

والغالب أن المؤسسات الحكومية تخلو من العطف والنشاط والحركة الحارة، وذلك لأن الموظفين في أكثر الأوقات يريدون بالوظيفة المعاش أو المكانة الاجتماعية التي تحصل لهم بسبب انتسابهم إلى الدولة، وبذلك يتمكنون من نيل مكانة مرموقة بقدر رفعة الوظيفة، ومن تمشية أمورهم، ولذا لا يهتمون بعد ذلك بالعمل.

وهذا الجمود يكثر في الحكومات الديكتاتورية، ويقل في الحكومات الاستشارية، حيث تنافس الأحزاب المتصارعة على الحكم، بينما المؤسسات غير الرسمية على العكس من المؤسسات الرسمية، والمؤسسات شبه الرسمية متوسطة بينهما.

وعلاج أن يكون أفراد المؤسسة بالمستوى المطلوب من العمل:

١ : وجود الإيمان في باطن الإنسان، فإن الإيمان من أشد المحفزات للخدمة والعمل والتقدم، ولا يعادله شيء، ولذا كان للمؤمنين بالله واليوم الآخر ـ على طول التاريخ ـ نشاط وحركة غريبان.

٢ : رقابة الدولة رقابة حكيمة.

٣ : رقابة الطرف الآخر من حزب أو مؤسسة أو ما أشبه، فإن وقوع الإنسان في التنافس يعطيه دفعاً كبيراً.

٤ : أن يكون سعي الإنسان لنفسه، سواء من جهة العلم، أو من جهة القدرة، أو من جهة المال، أو من جهة الشهرة، أما أن يعمل الإنسان ليكون سعيه في كيس الدولة كما في الحكومات الشيوعية، أو في كيس الرأسمالي كما في الحكومات الرأسمالية، فذلك مما يثبط الإنسان عن العمل.

ثم المؤسسة أما أن تنشأ للعلاقات الأولية، مثل العائلة فإنها مؤسسة أنشئت من جهة العلاقة الأولية بين الزوجين والآباء والأولاد، وأما أن تنشأ للعلاقات الثانوية مثل إدارة الدولة، حيث إنها تنشأ لا بذاتها، بل باعتبار تنظيم الاجتماع وحفظ العدالة، والغالب أن المؤسسة الأولية يكون بين أعضائها الحرارة والنشاط والحب، بينما المؤسسة الثانوية يكون بين أعضائها الجمود إلاّ بقدر ما يفرضه العمل من التبادل والتآلف.

وربما تنشأ في داخل مؤسسة ثانوية مؤسسة أولية، حيث يكون بين جملة من أعضاء تلك المؤسسة الثانوية صداقة وتآلف وحب، وفي هذه الصورة تنشط المؤسسة الثانوية، حيث إن نشاط المؤسسة الأولية التي في داخلها يبعث على التحرك والاندفاع، ولذا تحاول المؤسسات الثانوية إيجاد هذا النوع من النشاط في داخلها، بسبب منظمة رياضية، أو كشافة موسمية، أو

تدريب على الكاراتيه والسلاح، أو جعل جوائز في مجالات تنافسية، أو نحو ذلك.

ثم المؤسسة:

١) قد تنشأ لإعطاء الحاجات الأولية للإنسان، مثل المؤسسات الدينية، حيث إن الدين فطري للإنسان، وحتى الذين ينكرون الدين كالطبيعيين فإنما يغيرون الاسم، وإلاّ فهم يعترفون بدين مبعثه الطبيعة، بينما المتدينون اصطلاحاً كالمسلمين يعترفون بدين ينبعث عن الله سبحانه، ومثل المؤسسات الاقتصادية ونحوها، حيث إنها تعطي الحاجات الاساسية للإنسان، ولذا فهذه المؤسسات موجودة حتى في سكان الكهوف والغابات.

٢) وقد تنشأ لإعطاء الحاجات الثانوية.

أ: سواء كانت سهيمة في تقديم الحضارة، كالمؤسسات الثقافية والصناعية والأخلاقية والتربوية.

ب: أو لم تكن، كالمؤسسات التي تنشأ لأجل السياحة والسفر والسباحة والفن وما أشبه.

الانشطار والاندماج في المؤسسة

وحيث إن الإنسان ذو أبعاد، فالمؤسسة التي تعني ببعد واحد من أبعاد الإنسان لابد لها من:

أ) الانشطار حيث ترى الحاجة إلى الاختصاص، مثلاً المؤسسة الطبية لعلاج بدن الإنسان، لا يمر عليها زمان إلاّ وتنشطرالى مؤسستين، إحداهما للروح والعلاجات النفسية، والأخرى للجسد، وهكذا المؤسسة الجسدية تنشطر

إلى مؤسسة للأطفال وأخرى للكبار وهكذا.

ب) والاندماج حيث يدخل الارتباط ببعد في الارتباط ببعد آخر، ففي مثال المؤسسة الطبية تندمج في مؤسسة الصيدلة، لأن الطبيب بحاجة إلى التيقن من الدواء لغرض سلامة المريض، أو تندمج في مؤسسة السياسة، حيث تحتاج المؤسسة إلى من يدافع عن آرائها، وذلك شأن السياسي، مثلاً ترى المؤسسة الاحتياج إلى التعقيمات الصحية لظهور بوادر الوباء، فإذا لم يكن للمؤسسة جناح سياسي، لم تصل المؤسسة إلى هدفها، فلابد لها من جعل ذلك الجناح، وهكذا.

نفوذ الطبقية في المؤسسات

وحيث إن المؤسسات غالباً بحاجة إلى الحماية السياسية وإلى المال، لا لبقائها فقط، بل لنموها وتقدمها، تسرع الطبقية المنحرفة إلى الدخول في المؤسسات.

وقلنا: (المنحرفة)، لأن التفاوت السليم، وهو ما كان بقدر حق الإنسان، لا خوف منه، بل اللازم وجوده، وإلاّ كان خلاف إعطاء كل ذي حق حقه.

وأحياناً تتحول المؤسسة التي وضعت لخدمة الناس إلى مؤسسة تكون وبالاً على الناس، مثلاً جماعة يؤسسون محلات تعاونية لغرض إيصال البضاعة إلى الناس بالقيمة العادلة، وإذا بالرأسمالية المنحرفة تدخل أنفها في المؤسسة وتتوسع حتى تأخذ المؤسسة بيدها، وتكون المؤسسة حينئذ آلة لامتصاص المزيد من أموال الفقراء، لتكون دولة بين الأغنياء.

وكذلك أحياناً تؤسس مؤسسة لتثقيف أولاد الناس، وإذا بالدكتاتورية تدس أنفها في المؤسسة، لتحتكرها لأجل دعايتها، ولأجل أن تمتص منها الدم

الجديد، ليكون وقوداً للمزيد من كبت الناس وإرهابهم وتقوية سلطانها.

ولذا يجب على أصحاب المؤسسات الخيرية، أن يهتموا بجعل الشروط والمواثيق لئلا تنقلب المؤسسة إلى ضد أغراضهم الشريفة.

الفقراء والمؤسسات

ومع ذلك يبقى شيء، وهو أن الطبقة الفقيرة الذين ظُلموا بتحالف الدولة مع الرأسمالية، أو باستيلاء الدولة على رأس المال، وفي كلا الحالين أكلت أتعابهم، هي بنفسها تنسحب عن ميدان تأسيس المؤسسات أولاً، وعن ميدان البقاء في المؤسسات بعد أن أسسوها.

وذلك لأن اشتغال هذه الطبقة بأمور معاشها لا يدع لها وقتاً للاشتراك، فلا تؤسس، وإذا أسست تنسحب بسرعة لتملأ مكانها الطبقة الغنية التي يسير أمر معاشها بيسر، لكن هذا أيضاً تابع لأخذ الفرص من الطبقة الفقيرة قبل ذلك.

فالمهم علاج المشكلة جذرياً، حتى يكون لكل أتعابه في جو صالح، فإن العلم والقدرة والمال إذا فقدت في طبقة، ووجدت في أخرى، كانت الخيرات للثانية وحرمت منها الأخرى، فإن المؤسسة تحتاج إلى العلم وإلى القدرة وإلى المال، وحيث لم تكن الثلاثة متاحة لكل من يسعى استغلها جماعة، وحرم منها جماعة، وبذلك يحرمون أيضاً، عن سائر آثار هذه الثلاثة.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى: الطبقة الفقيرة لا تقدر على المؤسسات الرفيعة، مثل المؤسسات الحربية حيث تحتاج إلى السلاح، والمؤسسات الثقافية حيث تحتاج إلى العلم، والمؤسسات المالية حيث تحتاج إلى المال، وهذه الطبقة محرومة عن كل ذلك، فإن المؤسسة لا توضع إلاّ في الجو المناسب لها، فمؤسسة البنوك من نصيب الأغنياء، ومؤسسة صنع الجامعات

من نصيب كبار المثقفين، ومؤسسة استخراج السلاح وتنظيمه من نصيب كبار العسكريين.

كبر المجتمع يتطلب كثرة المؤسسات

والمجتمع كلما صار أكبر وصارت حرياته أكثر، صار أكثر تعقيداً، وكلما كثر تعقيد المجتمع احتاج إلى مؤسسات أكثر، فإن المجتمع الحر ينتج ويصنع أكثر، لأن حرية الظهور تفسح أمام الكفاءات، وكلما كان الإنتاج والصناعة أكثر كان التعقيد أكثر.

مثلاً البلد الذي لا حرية فيه للثقافة لا مجلة له ولا صحيفة ولا راديو ولا تلفزيون ولا نوادي ثقافية، ولا مطابع وما يتبعها، مثل محلات بيع الكتب، والمكتبات، ومعامل التجليد، وهكذا.

أما البلد الذي له هذه الحرية، فتخرج فيها عشرة صحف، كل صحيفة تحاول تحسين مطالبها، وتكثير قرائها، فإذا دخلت الصحافة في حياة البلد كثرت أعمال أهل البلد قراءة وكتابة و...

وبذلك يتعقد الاجتماع، ويحتاج إلى مؤسسات صحافية، ومؤسسات لحماية المستهلك عن الأفكار المنحرفة، وعن غلاء الصحف، وهكذا بالنسبة إلى سائر فروع الثقافة، وكذلك في سائر أقسام الصناعة والإنتاج.

ولهذا السبب لا يكون تعقيد في الأمم البدائية، ولا مؤسسات كثيرة، بل المؤسسات الواحدة كانت تكفي لنجاح عدة أمور، مثلاً كانت العائلة تؤدي التربية والتعليم، وصنع الغذاء والكساء والمسكن، بل وحتى صنع المركب، حيث كانت لها دواب تتوالد بما يكفي الأولاد في المستقبل.

التعقيد النافع والتعقيد الضار

وربما يتوهم أن معنى ما ذكرناه مطلق تعقيد الحياة، حتى بالنسبة إلى أشغال الناس في الدوائر المعينة، فإذا رأوا أن ثبت ملكية دار يحتاج إلى صرف ساعات من الوقت في الدوائر، قالوا: إنه من تقدم الحياة الموجب للتعقيد.

لا، ليس الأمر كذلك، فهناك تعقيد ناشئ من جهة الحرية والتقدم، وتعقيد ناشئ من جهة سوء التربية والغرور والاستغلال، فالتعقيد الملازم للتقدم هو القسم الأول، كما مثلناه في أمر الثقافة، حيث إن الحاجة الجديدة المولودة من التقدم تعقد الحياة بقدرها.

أما القسم الآخر من التعقيد فهو ناشئ عن الأمور الثلاثة:

١) سوء التربية، فمثلاً في السابق كان يقتنع عند بيع الدار بورقة يكتب عليها اعتراف البائع والمشتري، وشهادة نفرين من أهل المنطقة، أما حيث ساءت النيات وكثر الاحتيال، احتاج الأمر إلى ضبط أكثر، مما أورث تعقيداً جديداً، وعلاج ذلك تحسين التربية الاجتماعية، لرد ثقة الناس بعضهم ببعض.

٢) الغرور، فإن الحكومات الديكتاتورية تحتاج إلى المصفقين، فيعطون كراسي لمن يصفق لهم، وكل كرسي يزيد الأمر تعقيداً، ولذا أخذت الدوائر تنتفخ بصورة مدهشة، وقد حدد الخبراء احتياج دولة في العالم الثالث إلى مائتي ألف موظف، بينما كان لها مليون وألف موظف، وقال الخبراء: إنه ما دام أن الرئيس يريد المصفقين، فلا علاج لمرض تضخم الوظائف والموظفين.

٣) والاستغلال ثالث أثافي التعقيد الفارغ، حيث إن الديكتاتوريين

يحتاجون إلى مال أكثر لإدارة أمورهم من ناحية، وإلى المصفقين الذين هم بحاجة إلى المال أيضاً، ولا يمكن استغلال الناس إلاّ بالتعقيد وكثرة الدوائر، لتتمكن من امتصاص الأموال في اللف والدوران الذي يطوف الدوائر.

وبهذا النوع من التعقيد ـ القسم الآخر ـ تهدر الأموال والأعمار والكرامات، وهذا النوع من التعقيد يسبب:

أ: تضخم الدوائر المحتاج إليها، أمثال دائرة القضاء، ودائرة الجباية، ونحوهما.

ب: إحداث دوائر جديدة لا حاجة إليها، أمثال دوائر الكمارك وغيرها.

ج: ثم في الدول الديكتاتورية، يأتي دور دوائر أخر تزيد الأمور تعقيداً، هي الدوائر المشرفة على أعمال أخذتها الدولة من أيدي الناس بألف حجة مكذوبة، وإنما أخذتها لتزيد من غرورها واستغلالها، أمثال دوائر القطارات والمطارات والمعامل ونحوها.

فإن الدولة الصحيحة هي التي تدع الناس يعملون بقدر طاقاتهم، وإنما شأن الدولة الإشراف لعدم الإجحاف، وتكميل النواقص، مثلاً تحتاج البلاد إلى عشرين مطاراً، وألف مدرسة، فتعلن الدولة أن للناس أن يبنوا تلك ويديروها، بشرط أن لا يجحفوا في أخذ الأجور ونحوها، فإذا لم يقم الناس إلاّ بصنع عشر مطارات قامت الدولة بصنع الباقي وهكذا.

وبذلك يخف كاهل الدولة، وتشتغل كل الطاقات الممكنة، وتعطى كل حاجات الشعب، بينما الدول الديكتاتورية تستأثر بكل شيء لنفسها، لملئ غرورها، ولاستغلال الناس أكثر فأكثر، وبذلك تهدر طاقات الناس الخلاقة، وتبقى الحوائج معطلة، ويكثر التعقيد، ويزيد الصلف.

ثم حيث إن الطبقة الفقيرة تشتغل بأمور معاشها، ولا فائض من الوقت والمال لها، ليس لها مجال في بعض المؤسسات أمثال المخيمات الكشافة، والفرق الرياضية وأمثالها، إلاّ نادراً، وبالعكس من ذلك فالطبقة الغنية كثيراً ما يكون فرد منها عضواً في أكثر من مؤسسة، حيث له فائض المال والوقت مما يؤهله لمثل ذلك.

ولا يخفى أن المؤسسات العاملة في خدمة الإنسان، مهما كانت معايبها في الأجواء العالمية المعاصرة، فهي أمور حسنة، يلزم الإكثار منها، لأنها تعطي ما لا تعد ولا تحصى من الحاجات، مما لو أغلقت بقيت تلك الحاجات معطّلة، نعم يلزم تهذيبها حسب القدرة.

(مسألة ٣١): نلمع في هذه المسألة إلى أنه كيف بدأ الاقتصاد في المجتمع، وكيف تطور، ولماذا وجدت المؤسسات الاقتصادية، وما هي الكيفية الاقتصادية في العصر الحاضر، عصر المعامل والمصانع، ومن أين المشكلة، وما هو الحل.

حاجات الإنسان

طبيعة الإنسان التي خلقها الله سبحانه، فيه الاحتياج إلى الأكل واللباس والمسكن والزواج والعقيدة، لأن الإنسان بدون الأكل يموت، واللباس يقيه الحر والبرد، والمسكن يقيه الحيوانات، بالإضافة إلى أنه يقيه الحر والبرد والأعداء و... والزواج حالة اندفاعية في الإنسان لا يتمكن أن يصبر عليها، والعقيدة فطرية، فإنه حيث يرى الكون ينقدح في ذهنه كيف وجد، ومن أوجده، وإلى ما يكون آخره؟

فمن احتياج الإنسان إلى الأكل نشأ صيده الحيوانات، واقتطافه فواكه الأشجار والأعشاب، ورعيه للحيوانات كالأغنام، وزرعه، ولا فرق بين أن يكون ألهم ذلك، كما يعتقده أهل الأديان، أو تدرج إلى الزرع والرعي، فإنه في كلا الحالين احتاج في مأكله إلى كل ذلك.

ومن احتياجه إلى اللباس صنع الجلد والورق والصوف وما أشبه

لباساً.

ومن احتياجه إلى المسكن، اتخذ الكهف والكوخ، وصنع بيوتاً في الغابة، ودوراً من الجلد، والثلج كما في الإسكيمو، كما صنع دوراً من الطين ونحوه.

ونشأ من احتياجها إلى الزواج أحكام بهذا الشأن.

كما نشأ من العقيدة العبادة والخضوع لمن رآه إلهاً.

وقد أحدث الإنسان لرفع حاجاته آلة الصيد، وآلة قطع الأشجار، وآلة الطبخ، ووجد السبيل إلى النار، كما أن نزاعه ـ و هو طبيعي للإنسان ـ هداه إلى آلة المحاربة، ومن كل ذلك حدثت أحكام السلم والحرب، وأحكام القضاء، وأحكام التبادل، وأحكام الزواج والطلاق، وأحكام الولادة والموت، وأحكام تقسيم المال لدى الموت.

ومن الاحتياج إلى مسائل الحفظ والدفاع والهجوم وقطع المنازعات وما أشبه، حدثت الحكومة، كما أن من فطرة الإنسان الملكية الخاصة، ولذا حدثت الأحكام الخاصة بذلك.

كما أن سفره وحضره في البر والبحر، هداه إلى تذليل الحيوانات لحمله كالفرس، وصنع السفن، ومن هنا تولدت الموازين الاقتصادية.

تكامل جوانب الحياة

وحيث قام الدليل على الإله وأنبيائه (عليهم السلام) فالمتدينون يصدقون بأن الله ألهم أنبياءه (عليهم السلام) كيفية الحياة وأحكامها، نعم لا شك في حصول التكامل في كل جوانب الحياة حتى وصلت النوبة إلى خاتم الأنبياء (صلى الله عليه وآله)، حيث قال: «بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[1]، وحيث لم يكن همّ الأنبياء (عليهم السلام) صنع مواد الحياة اهتموا بالجانب

(١) مكارم الأخلاق: المقدمة.

الذي بعثوا له، أي تعليم الإنسان الحياة السعيدة في الدنيا والآخرة.

وإنما تكاملت الحياة الاجتماعية والاقتصادية و... تدريجاً إلى أن وصلت إلى هذه الحالة التي نشاهدها من الوسائل والأسباب والآلات، أما توهم الإنسان المتسلسل من نسل القرد، وتدرج الحياة على ما ذكره دارون وماركس، فقد قامت الأدلة العلمية على أنهما عاريان عن الدليل، بل الأدلة الأكيدة متوفرة على خلافهما.

عصر الآلة

ومنذ قرون قريبة أخذت المعامل والمصانع، ووسائل التجارة تملأ مكان الوسائل السابقة اليدوية وغيرها، وقد هدي الإنسان إلى صنع الوسائل المذكورة من أجزاء لا شيئاً واحداً، لما في جعلها أجزاء من فوائد، مثل:

١: سهولة صنع الأجزاء وتركيبها، بخلاف صنعها بدناً واحداً.

٢: واحتياج البدن الواحد إلى أزمنة متطاولة في صنع كل بدن بدن، بينما يمكن صنع ملايين الأجزاء لألوف الأبدان في زمان واحد، أو أزمنة قصيرة، وذلك بصنع قوالب كثيرة للأجزاء، وإفراغ تلك القوالب للأجزاء مرة واحدة، أو ما أشبه ذلك.

٣: الحمل والنقل للأجزاء سهل، بينما حمل الأبدان ـ في الآلات الكبيرة ـ صعب جداً.

٤: يمكن تكميل الآلة بتكامل أجهزتها، بينما إذا كان لها بدن واحد كان التكميل صعباً وموجباً لتبديل الجهاز.

٥: إذا عطب الجهاز يمكن تبديل ماعطب من أجزائه، أما إذا كان بدناً

واحداً كان الإصلاح صعباً، أو لم يمكن إصلاحه مما يسبب ضرر المستهلك.

٦ : يمكن لمن رأس ماله قليل أن يوجد الأجزاء، بينما إذا كان بدناً واحداً لم يتمكن من ذلك إلاّ أصحاب الرأسمال الكبير، أو بالاشتراك في الأجهزة الكبيرة.

٧ : لا يتمكن من يصنع الأجزاء من الضغط الاستعماري أو الاستغلالي على المستهلك، حيث تتوفر الأجزاء، بينما إذا كان بدناً واحداً كان بأيدي قلة، مما يمكنهم من الضغط والاستعمار والاستغلال.

٨ : إذا عطب الجهاز الكبير بما لا يمكن إصلاحه، يمكن الاستفادة من أجزائه غير المعطوبة، بينما لم يكن الأمر كذلك إذا كان بدناً واحداً، إلى غيرها من الفوائد.

المعامل تقضي على محورية العائلة والعشيرة

وقبل صنع المعامل كان الاقتصاد ـ غير التجاري والزراعي ـ يدور حول العائلة، حيث إن العائلة كانت هي وحدة العمل، فهي تغزل، وهي تنسج، وهي تربي الدواجن، وهي تطحن في المطاحن الحجرية وهكذا.

لكن حيث جاء دور المعمل، تبدل وضع الاقتصاد ووضع العائلة، فالاقتصاد تحول من الاقتصاد العائلي إلى الاقتصاد المعملي، والعائلة تبدلت من العائلة المجتمعة إلى العائلة المتفرقة، حيث إن أفرادها أصبحوا مشتتين في معامل متعددة، وكثيراً لا يرى بعضهم بعضاً إلاّ بالليل، أو في كل أسبوع مرة، وهكذا.

وكذلك تبدل الوضع في العشائر للسبب السابق، وبسبب آخر هو أن الولاء في العشائر كان لشيخ العشيرة، حيث إنه المبعث الطبيعي للأولاد

والأحفاد ومن إليهم، فلما كثرت الثقافة من ناحية، وتفرق أفراد العشيرة في المصانع من ناحية ثانية، تحول الولاء من العشيرة إلى ولاء النقابة بالنسبة إلى العمال، وإلى ولاء الحزب بالنسبة إلى المثقفين، حيث إن الثقافة لم تدع مجالاً للولاء العشائري المبني على اللحم والدم، فإن الثقافة مرتبطة بالروح، والروح مقدم على الجسد.

لكن يجب أن يعرف أن التحول المذكور من العائلة والعشيرة، كان بسبب عدم تمكن الإنسان من استيعاب العلم في العصر الحاضر، والسبب أن الإنسان خرج عن كونه محوراً، وجعلت المادة بدل الإنسان المحور، وبذلك حرم الإنسان عن دفء العائلة ودفء العشيرة.

واللازم أن يرجع الإنسان إلى المحورية، بأن تنظم الحياة على كيفية إرجاع الإنسان إلى مكانته، وجعل المادة خادمة له، لا العكس، وهو ممكن بأن تجعل الوحدة العائلية مرتبطة بالمعمل، مع إعطاء العائلة أكبر مهلة للاجتماع بتقليص ساعات العمل، وكذلك تجعل الوحدة العشائرية مرتبطة بالحزب، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقابة، وبذلك يتنعم الإنسان بالدفء الروحي بالإضافة إلى تنعمه بالمادة وخيراتها.

والظاهر أن مثل ذلك غير ممكن ما دامت الرأسمالية تلتهم الطاقات، وتستثمر المساعي، حيث الساعات الطويلة للعمل، والأجور الزهيدة، ونقصد بالرأسمالية كلا قسميها الشيوعية الشرقية والرأسمالية الغربية، فإن كلتيهما تستهلك سعي العاملين، وتستثمر الإنسان تحت أغطية مختلفة.

الصناعة في خدمة التجارة والزراعة

ثم إن الصناعة لم تقدم حياة الإنسان في قسم الصناعات فقط، بل قدمتها

في قسمي التجارة والزراعة أيضاً، حيث الآلات الحاسبة والتلفونات ووسائل الحمل والنقل وغير ذلك، كما أن وسائل الحرث والزرع والحصاد وما أشبه قدمت الزراعة تقدماً كبيراً، ولذا تهتم الدول بالصناعة قبل اهتمامها بالزراعة، حيث إن الأولى تحسن الثانية دون العكس.

تحولات عصر الصناعة

وفي عصر الصناعة حدث تحول كبير:

١) باندثار الوسائل السابقة، وإخلائها مكانها إلى المعامل الحديثة.

٢) ظهور مؤسسات جديدة، أمثال الشركات والنقابات والبنوك ونحوها.

٣) ظهور الرأسماليات الكبيرة الموجبة للاستغلال والاستعمار.

فإن الرأسمالية المنحرفة سببت استغلال الإنسان، مما سبب ظهور طبقتين حادتين، طبقة الرأسماليين وطبقة الفقراء، وبذلك حدث رد فعل عنيف وخاطئ ضد رأس المال، هو ظهور الشيوعية، حيث أعطت رأس المال بيد الدولة، أي جمعت في يد فئة خاصة المال والقوة، بعد أن كانت بيد فئتين، وبذلك بلغت مأساة الإنسان إلى أبعد درجة متصورة.

الاستعمار وليد الرأسمالية

أما كيف سببت الرأسمالية الاستغلال والاستعمار، فذلك من جهة أنها نفذت في السياسة والقانون والأحزاب والصحف وما أشبه، فجعلت توجه الحياة حسب ما تشتهي، من بقاء رأس المال المنحرف وزيادته، فلم تجد الطبقة العاملة في الزراعة والصناعة، بل وحتى مثل الموظف والمعلم

ونحوهما، من ينتصر لها ضد انحراف رأس المال.

كما أن قوة رأس المال سببت قوة السلاح والدعاية وما أشبه، مما وجدت السبيل إلى بلاد الأجانب واستعمارها، من غير فرق في ذلك بين الرأسمالية المنحرفة الغربية، والرأسمالية الأكثر انحرافاً الشرقية، وإنما نقول الأكثر انحرافاً، لأن الأولى تغلفت ببعض الحرية، بينما الثانية رفضت ذلك وتظاهرت بالديكتاتورية.

الإسلام هو الخلاص

والطبقة الفقيرة ـ وهم الأكثرية الكاسحة من البشر ـ وكذلك الطبقة المستعمرة، لا علاج لهم في التخلص من شرور الرأسمالية بقسميها، ومن شرور الاستعمار الشرقي والغربي، إلاّ بالمنهج الذي وضعه الإسلام، لا للمال فحسب، بل ولسائر الشؤون.

ومرادنا الأن التكلم في المال، والمنهج هو:

١) أن يكون المال بإزاء خمسة أشياء: (العمل الفكري، والجسدي، والمواد، والعلاقات، وشروط الزمان والمكان)، وبذلك يكون المال بقدر السعي ونحوه، فلا تحدث الرأسمالية الكبيرة.

٢) أن يكون الرأي محترماً، فالحكم وسائر الشؤون بأكثرية الأراء الحرة.

وبهذين تختفي الرأسمالية الوالدة، والشيوعية الوليدة، وتنتهي مأساة البشر من هذه الجهة.

ضرورة التوازن بين المستوى الصناعي والزراعي

ثم إن تقدم الصناعة أوجب تأخر الزراعة، إذ المعامل جلبت إلى نفسها

كثيراً من أهل القرى والأرياف، حيث الأجور المترفعة والأتعاب الأقل من أتعاب الزراعة، وحيث إن المدينة تتوفر فيها ما لا يتوفر في القرية من مختلف أسباب الحضارة، وهذا التأخر في الزراعة سبب جوع الإنسان، وقد ذكرت بعض الإحصاءات أن ربع أهل العالم يعيشون جائعين.

ولا علاج لهذا الأمر إلاّ بجعل مستوى الزراعة مساوياً لمستوي الصناعة من جهة الأجور، ومن جهة الجهد، بالإضافة إلى توفير وسائل الحضارة الممكنة في القرية، حتى لا تكون المدينة أرجح من القرية بحد الإغراء، وذلك ممكن بالدعاة لمحاسن القرية التي تفقدها المدينة، و... مما يسبب حفظ التوازن ولو بقدر بين المدينة والقرية.

وإن لم يعالج هذا الأمر علاجاً جذرياً لزاد عدد الجائعين في العالم عاماً بعد عام، فقد دلت الإحصاءات على الانتقال الكبير من القرى والأرياف إلى المدن، حتى أن الصين في عام ١٩٤٠م كان تسعون بالمائة من جمعيتها يسكنون القرى، بينما تبدل ذلك في الحال الحاضر، وفي أمريكا في عام ١٧٩٠م كان سكان القرى والأرياف ما يقارب من سبعة وتسعين في المائة، بينما انعكس الأمر بعد ذلك، وهكذا.

الدين وعصر الآلة

ثم إنه لما أخذت الصناعة مكان الزراعة والأعمال اليدوية، حدث تحول كبير في العالم المسيحي والبوذي ونحوهما، فإن الناس لما هجروا الأرياف إلى المدن وكثرت الثقافة، نشأ جيل مثقف عرفوا خواء دينهم، وأنه لايلائم العلم ولا يصلح للحياة، وقد زاد الأمر عرفانهم قضايا محاكم التفتيش وتحالف

الحكام مع علمائهم المنحرفين ضد الناس ونحوها، مما سبب ابتعادهم عن الدين، وحسبانهم أنه خرافة وارتجاع واضطهاد للشعب، وجاءت نظريات دارون وفرويد وماركس ومن أشبههم لتحاول قلع الدين عن جذوره.

وبذلك وقع الإنسان في مشكلة لا مثيل لها في التاريخ منذ أن حفظ، وقد حاولت الكنيسة رد الاعتبار، لكن عدم انسجامها مع العقل، وعدم وجود برامج عملية لها لتأمين حياة الناس، وجنوحها إلى الفخفخة والأبّهة حالت دون ذلك، اللهم إلا صورة اعتبار زائف هو إلى الشكليات أقرب منه إلى الحقائق، وزاد الأمر إعضالاً أن الكنيسة أصبحت طليعة الاستعمار، انظر (التبشير والاستعمار) مما نفر الناس أكثر.

وقد اجتاحت هذه الموجة ـ موجة الإلحاد والانحلال ـ العالم الإسلامي في حين غفلة من الحكام والقادة، فظن بعض المسلمين أن دينهم مثل دين الكنيسة، بينما الإسلام:

١: دين العلم.

٢: وله برامج تقدمية للحياة أبداً.

٣: ولم يكن يصافق الظالمين، بل كان ضدهم على طول تاريخه.

٤: ولم يكن في يوم ما استعمارياً.

وعلى هذا، فاللازم على المفكرين والقادة فرز الحسابات، حتى يعرف المتمردون خطأهم الكبير في اتباع المستعمرين، ويفهموا أن الغرب إنما تحرر نسبياً يوم أن رفض الدين، وأما المسلمون فقد استعبدوا كلياً يوم أن رفضوا الدين، سواء كان الرفض كلياً، أو في الجملة، وإذا عرفوا ذلك رجعوا إلى دينهم الذي فيه سيادتهم وسعادتهم.

الأخطبوط الرأسمالي يمتد إلى الريف

ثم إن نظام رأس المال يؤثر في القرية لأجل ما يلي :

١ : تبديل الزراعة الحيوية بالزراعة الاستغلالية ، مثلاً القرية تزرع القمح لأجل الأكل ، لكن رأس المال يريد زراعة القطن لأنه أربح له ، وبذلك يجوع الناس ليمتلأ كيس رأس المال.

٢ : بيع الصنائع لهم ، وجعلهم أسواقاً استهلاكية ، لتقدر على رأس المال الأرباح.

٣ : تدويل النقد بينهم ، ليستفيد من التلاعب بالنقد ، ومن أرباح النقد الذي يوضع في البنوك ، ومن الضرائب التي توضع عليهم ، حيث إنه لو لم يتداول بينهم النقد لم يعرف قدر أموالهم ، كما لم يستفد رأس المال من الضريبة على بضائعهم لصعوبة تحويل البضائع إلى النقد.

٤ : تخلية القرية واستنزاف أهلها ، لأجل استخدامهم في الصناعات ، واستثمارهم بأجور هي أقل من حقهم الحقيقي ، ولا يهمهم بعد ذلك أن يفسد الزرع ، ويختل التوازن بين القرية والمدينة.

مضاعفات النظام الرأسمالي

ثم إن النظام الرأسمالي :

١) أفسد جو العائلة والعشيرة.

٢) وجعل العمل خواءً لا معنى له ، ولا اشتياق إليه.

٣) وسلب العامل حقه.

٤) وأفسد العلاقة بين العامل والآمر.

٥) كما أفسد العلاقة بين بائع المواد الخام ومشتري البضاعة وبين الرأسمالي.

١ : إما افساده جو العائلة والعشيرة فلما تقدم.

٢ : أما جعل العمل خواءً، فلأن العامل في داره أو في معمله الصغير اليدوي ونحوه، كان يرى كل العمل مبدءاً وختاماً، لأنه كان يكمل العمل من أوله إلى آخره وكان في ذلك لذة الإتمام، ولذة السيادة والتسلط على العمل، أما في المعمل الكبير، فقد أصبح العامل لا علاقة له بالعمل، من جهة أنه لا يرى مبدأه ولا منتهاه، وقد صار بعمله الروتين كآلة صغيرة في المعمل، يلهث ساعات طويلة، بلا شوق ولا علاقة.

٣ : وأما سلب العامل حقه، فلأن المالك له حقه بقدر الأمور الخمسة السابقة، وباقي الربح حق العمال، بينما العمال لا يتقاضون إلاّ بقدر لا يكفيهم حتى لأولياتهم، وإنما أتعابهم للر أسمالي، وإلاّ فمن أين له هذا الثراء الطويل، أما نقابات العمال فلا أثر لها في جو المجلس والحزب والقانون والقضاء، إذ كلها في خدمة الر أسمالي.

٤ : وحيث علم العامل بأنه مسلوب الحق فسدت علاقته بالآمر الذي يسلبه حقه.

٥ : وأما فساد العلاقة بين الثلاثة، فلأن كل واحد من بائعي المواد ومشتري البضاعة يعلم بغبن الرأسمالي لهما، ولا علاج لهما من جهة تحالف الرأسماليين، في أن لايشتروا الخام إلاّ بما يشاؤون، ولا يبيعوا إلاّ بما يريدون.

وإذا اشتروا الخام من البلد وباعوا البضاعة عليه، كان ضرراً مزدوجاً على البلد، واستغلالاً مزدوجاً للبلد.

والعلاج لكل ذلك: أن يكون للعامل حقه، ولصاحب العمل حقه، ولصاحب المواد والمشتري للبضائع حقهما، وينظم الأمر بحيث يرجع إلى المعمل الحالة الإنسانية التي كانت للعائلة وللمعمل الصغير إبان إنتاجهما، فيما كانا وحدة العمل، وبكلمة واحدة: أن يمنع الإجحاف، وأن يكون الإنسان المحور بدل أن يكون المحور المال.

وإلاّ فنظام الرأسمالي الأعم من الشيوعي ـ لأنه من أبشع أقسام الرأسمالية ـ أوجب المآسي العديدة، والتي منها:

١: فقر أكثر سكان المعمورة.

٢: والجوع إلى حد الموت لملايين الناس.

٣: والبطالة في قطاعات كبيرة من البشر.

٤: وهدم العائلة.

٥: والفساد، حيث تضطر الفقيرات والأولاد الفقراء إلى بيع أبدانهم للّذة من ناحية، ويفتح الرأسماليون المواخير ومراكز الشذوذ للمزيد من المال من ناحية أخرى.

٦: والطبقية الحادة في كل من النظامين الغربي والشرقي.

٧: وإشعال الحروب.

٨: والثورات.

٩: والانقلابات.

١٠: والاستعمار بمختلف أشكاله.

وليست النجاة بما زعمه الغرب من إيجاد النظام الاشتراكي الديمقراطي، كما فعلوا في اليابان وفرنسا، ولا بما زعمه الشرق من المشي خطوات إلى

الرأسمالية والحرية، فإن كلا الأمرين لا يقطع جذور المشكلة والتي تقدم من أنها الإجحاف، وكون المال المحور، وقد ذكرنا تفصيل جذور المشكلة وعلاجها في كتاب: (فقه الاقتصاد) بما لا داعي إلى تكراره.

المنطق الرأسمالي والمنطق الشيوعي

أما استدلال الرأسماليين ـ بكلا قسميه الغربي والشرقي ـ لصحة رأس المال، فلا يعدو أن يكون عدم تقييم للواقع.

فقد استدل الغربيون:

أ) بأن اختلاف الطبقات من طبيعة الإنسان.

ب) وأن كثرة أموال الرأسماليين هي مقتضى ذكائهم، بينما الطبقة الفقيرة لا ذكاء لها مثل أولئك، ولذا تأخروا.

ج) وأن رأس المال مخزن للأعمال الكبيرة، فلو قضى عليه توقف التقدم.

د) وأنه لو لم يؤذن للرأسمالي أن يسير قدماً، بأن حدد، لم يكن له شوق فيخسر الإنسان طاقاته الخلاقة، ولا يربح بإزاء ذلك شيئاً.

ما استدل الشرقيون: بأنه لو لم يكن المال: الإنتاج والتوزيع بيد الدولة، تحت ظل حكومة ديكتاتورية يكون كل الناس عمالاً لها، لاستغل المال الأثرياء، ويكون ذلك بضرر أكثرية الشعب.

مناقشة المنطقين

وفي كلا الدليلين نظر، إذ:

أ) ليس اختلاف الطبقات من طبيعة الإنسان، ومن أين يمكن إثبات

ذلك، بل الاختلاف فوق الحق ظلم، وأكل لأموال الناس بالباطل، والظلم خلاف طبيعة الإنسان.

ب) وهل كثرة أموال الرأسمالي بقدر ذكائه، إن هذا شيء دل الإحصاء على خلافه، بل الوجدان أيضاً يدل على عدم صحته.

ج) والأعمال الكبيرة إنما تقام بالمال لا برأس المال المنحرف، ويمكن تجميع المال بالشركات التي يساهم فيها أصحاب الحقوق، لا الذين استغلوا أموال الناس تحت راية رأس المال.

د) وهل يشوق الملايين بإعطائهم حقهم، أو يشوق قلة باستغلال سائر الناس، وأيهما أكثر إنتاجاً، وأحمد عاقبة، ثم إذا أعطينا المال بيد الدولة ألم نجمع إلى مآسي الرأسمالية: الاستغلال، مأساة الديكتاتورية، وأليس هذا الحال كالفرار من الرمضاء إلى النار.

مآخذ على النظامين الغربي والشرقي

ومن المآخذ على نظام رأس المال الغربي، ونظام رأس المال الشرقي، أن الأول يوجب الأزمة الاقتصادية المنتهية إلى بطالة وجوع كثير من العمال، والثاني يجيع العامل والفلاح دائماً، بدون أن يقدروا على الاعتراض والشكاية.

أ) أما الأزمة، فهي تنشأ من زيادة العرض على الطلب، حيث إنه:

١: ليس للأثرياء تخطيط منسق في الإنتاج.

٢: ولا نظام صحيح للاقتصاد، بأن يعطي العمال قدر حقهم، فيقوم كل ثري بإنتاج البضائع، مما يوجب زيادة البضائع على الحاجة، وحينذاك ينزل السوق، ويري الثري أنه لا فائدة من الإنتاج، فيوقف العمل ويطرد العمال،

وبذلك تنتشر البطالة، ولا يجد العامل ما يقوت به نفسه وعائلته.

وقد عالج الغرب هذه المشكلة علاجاً جانبياً، بإعطاء العمال بسبب النقابات، عند الأزمة شيئاً قليلاً يقيت به نفسه وعائلته، لكن ذلك لا يعالج البطالة، كما لا يعالج هدر الطاقات الإنتاجية، وربما يعالج ذلك بالتخطيط المنسق للإنتاج، لكن ذلك لا يعالج هدر الطاقات الإنتاجية أيضاً، إذ الطاقة كبيرة، والاحتياج أقل، فإما أن يوزع هدر الطاقات إلى أمد بعيد، وإما أن يجمع هدر الطاقة لأيام الأزمة.

مثلاً إذا كان الاحتياج بقدر ستة أشهر من العمل، فالستة الأخرى زائدة عن الحاجة، ولا فرق في ذلك بين أن توزع الستة الزائدة على طول السنة، كأن يعمل في يوم ويترك في يوم، أو يعمل ستة أشهر ويترك ستة أشهر.

ب) وأما الإجاعة، فإن الشرق جمع بين رأس المال والدولة، وبذلك يستغل العامل والفلاح، بإعطائهم شيئاً قليلاً من إنتاجهم، واستئثاره بنفسه لبقية الإنتاج، والشيء القليل لا يكفي لحاجات العمال والفلاحين، وبذلك يجوع العامل والفلاح طول عمره، ولا يقدر حتى على الاعتراض، حيث إن الخصم هو الحكم.

والنتيجة في النظامين واحد، وإن كان بينهما فرق صوري، فالنظام الرأسمالي الغربي فيه شيء من الحرية الصورية، وشيء من الشبع في قبال الإجاعة والبطالة في أيام الأزمة، والنظام الرأسمالي الشرقي فيه إجاعة دائمة، ودكتاتورية مطلقة في قبال عدم البطالة وعدم الأزمة.

جوهر المشكلة

وجوهر المشكلة في النظامين:

١ : عدم إعطاء العامل والفلاح حقهما.

٢ : وعدم توزيع المال توزيعاً عادلاً ، فالثروة جعلت لكل البشر المعاصر والآتي ، بينما النظام الشرقي والغربي يأخذ كل حق الجيل الحاضر وشيئاً كبيراً من حق الجيل الآتي ، ثم يصرف بعضاً مما أخذه على الشعب ، ويصرف بعضه الآخر في الفساد والإفساد وبالحروب والإسراف ونحوها.

مثلاً أوقف والد بستاناً على أولاده الحاضرين وأولاده الآتين ، ولنفرض أنهم عشرة أجيال ، في كل جيل عشرة ، والبستان يعطي في كل عام ألف دينار ، بحيث إذا وزع الناتج توزيعاً عادلاً ، كان لكل ولد مائة دينار ، إلى آخر الأجيال ، فإذا آجر الجيل الأول البستان لمائة سنة ، ولنفرض أن عشرة أجيال تدوم مائتي سنة ، بخمسة آلاف دينار ، ثم ثلاثة من الجيل الأول استبد بأربعة آلاف وسبعمائة وتسعين ديناراً ، كان معنى ذلك (أولاً) استهلاك هؤلاء الثلاثة حق أربعة أجيال آتية ، و(ثانياً) استهلاك هؤلاء الثلاثة بعض حق سبعة من جيلهم ، أي أعطي الثلاثة لكل من السبعة : ثلاثين ، بينما كان حق كل واحد من السبعة : مائة.

فإذا أردنا العدالة في الثروة يلزم :

١) أن نلاحظ حق هذا الجيل في الثروات المختزنة في الأرض حتى لا يؤخذ أكثر من حقهم تعدياً على حقوق الأجيال الآتية.

٢) توزع هذه الثروة على النطاق العالمي ، لا النطاق القطري ، حتى لا يبقى جائع وفقير.

٣) يوزع الإنتاج على العامل والمدير وغيرهما ، كل بقدر حقه ، لا أن يستبد الرأسمالي الغربي والدولة الشرقية بأكثرية سعي العمال والفلاحين.

وعند ذلك لايكون:

١: فقر.

٢: ولا اسراف.

٣: ولا ظلم الجيل والأجيال.

٤: ولا البطالة.

٥: ولا الأزمة.

٦: ولا فساد، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب الاقتصاد.

وهذا الأمر ممكن:

أ: إذا دخل الإيمان بالله والخوف من الحساب القلوب.

ب: واتبع النظام الإسلامي في المعاملات والانتفاع بالمباحات وفي غيرهما مما يرتبط بالمقام من القوانين الإسلامية.

قال سبحانه: ﴿خلق لكم﴾[1].

وقال تعالى: ﴿ولا تبذر تبذيراً إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين﴾[2].

وقال عز من قائل: ﴿ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً﴾[3].

ولا يخفى أن الضنك لا يصيب الفقراء فقط بذنب الأغنياء، بل يصيب الأغنياء المنحرفين أيضاً الضنك من نوع آخر:

١) ضنك الفقراء حولهم.

٢) وضنك السأم، ولذا يكثر فيهم الانتحار، بل قد دلت بعض الإحصاءات

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٩.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٢٦.

(٣) سورة طه: الآية ١٢٤.

على أن أعداد المنتحرين من أولاد الأثرياء أكثر من أعدادهم من أولاد الفقراء.

٣) وضنك الكبرياء والغرور، حيث تضيق الأرض عليهم بما رحبت، من جهة المنافسات، ورؤية النفس فوق مقدارها.

٤) وضنك الخسارة أحياناً.

٥) وضنك حفظ المال وإنمائه.

٦) وضنك الضرائب.

٧) وضنك تشتت العائلة، حيث إن الأغنياء تتشتت عائلتهم غالباً، لأن اعتماد كل فرد على العائلة تتحول إلى اعتماده على الثروة.

٨) وضنك أمراض الأغنياء، أمثال: السمنة وقرحة المعدة والسكر والمفاصل والنقرس.

٩) وضنك اختلال الأولاد، حيث إن إكثارهم من الملذات يؤثر في نسلهم.

١٠) وضنك إحاطة عداء الفقراء بهم.

هذا بالإضافة إلى: ﴿ونحشره يوم القيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى﴾[١].

لكن هذه الأنواع من الضنك، إنما هي إذا لم يؤمن بالله، أو لم يأخذ المال من حله، أو وضعه في غير حله، وإلاّ كان المال نعمة وأسباب الرفاه، وقد سماه الله سبحانه (خيراً) في آيات متعددة، وفي الشعر المنسوب إلى الإمام (عليه السلام):

(١) سورة طه: الآية ١٢٤.

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا

وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

ثم إنه قد زعم بعض علماء الاجتماع أن المذهب البروتستانتي إنما ظهر حلاً وسطاً بين الدين المسيحي والمدنية في عصر الصناعة ورأس المال، وعلله بأن مذهب الكاثوليك لم يكن يلائم عصر رأس المال، لأنه لم يكن يبيح الرأسمالية والربا والصناعة.

لكن الاطلاع على تاريخ البروتستانت ينفي ذلك، فإنه ظهر فراراً من احتكار الكاثوليك الدين للأحبار والرهبان، ومن التشديد غير المستند إلى كتابهم الذي كان يمارسه العلماء المسيحيون، ولذا أخذ لوثر في ترجمة الكتاب وأباحه للكل، خلافاً لتشديد البابا ضده، ثم كان الكاثوليك يبيح الرأسمالية والربا، ولذا كانت أموال الكنيسة تجمع من أمثالهما.

نعم، لا شك أن رأس المال أولد:

١: امتداداً بالصهيونية.

٢: ورد فعل بالشيوعية.

وأكثر فجائع العصر الحاضر مستند إلى هذا المثلث: الوالد وولداه، وكل الثلاثة مشتركة في:

١) امتصاص الثروات.

٢) الإفساد لها.

٣) امتصاص أتعاب الناس ببدل أقل من العدالة.

٤) ويتبع ذلك الفقر والمرض والجهل والفوضى، وهدم العائلة وإشاعة المفاسد الأخلاقية، والتأخر للأغلبية الكاسحة من الناس.

وإن كانت تختلف اختلافاً غير جوهري، فالشيوعية أكثر ديكتاتورية وإجاعة،

والرأسمالية أكثر استعماراً واستغلالاً، والصهيونية أكبر مكراً وأكثر عنصرية، وحيث ذكرنا في كتاب (الفقه ـ الاقتصاد) أضرار الشيوعية والرأسمالية، وفي كتاب (هؤلاء اليهود) أخطار الصهيونية، فلا حاجة إلى إعادة الكلام حول أضرار الثلاثة، بما هو خارج عن علم الاجتماع الذي بصدده هذا الكتاب.

ثم إن بعض علماء الاجتماع الذين تأثروا بالرأسمالية قالوا: إن الأزمة الاقتصادية كما تقدم تفصيلها، وإن كانت ضارة من جهة، إلاّ أنها نافعة من جهة أخرى، وهي أنها توجب تصفية العمال، بإخراج المرضى والشيبة والكسالى وما أشبه، لأنه إذا انتهت الأزمة استرجع أصحاب المعامل الصالحين من العمال فقط.

ويرد على هذا الكلام:

أولاً: إن الأزمة توجب البطالة والتأخر في المعيشة لعشرات الألوف من الصالحين للعمل، فما ذنب هؤلاء.

وثانياً: إن اللازم سن قانون إحالة غير الصالحين إلى التقاعد، لا الانتظار بهم إلى أيام الأزمة، فما ذنب الشيبة والمرضى حتى يعملوا ويحملوا فوق طاقتهم إلى أيام الأزمة.

الاقتصاد الإسلامي

بقي شيء، وهو أن الإسلام له طريق آخر في الاقتصاد، هو غير الرأسمالية الغربية والشيوعية والاشتراكية والتوزيعية، وهذه الطريقة مستقاة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل، وهي تعطي:

١ : توزيع الثروة توزيعاً عادلاً ، بحيث لا يأكل جيل حق جيل ، ولا جماعة حق آخرين من معاصريهم.

٢ : عدم اكتساب الثروة بالاستغلال ، أو صرفها في ما يضر ويفسد.

٣ : عدم بقاء فقر وحاجة معطلة.

٤ : جعل الثروة لتقدم الكل ، وذلك لأنه حيث يكون التوزيع عادلاً : كل بقدر حقه ، تظهر الكفاءات الموجبة للتقدم العام.

أما الثروة في الحال الحاضر ، فلا توجب إلاّ تقدم الرأسماليين ومن إليهم ، أو أعضاء الحزب الشيوعي ومن في فلكهم ، وبذلك بقيت أكثر الكفاءات الإنسانية معطلة.

وكما أنه إذا كان العلم خاصاً بجماعة ، يحرم البشر من طاقات الآخرين العلمية الكامنة.

وكما أنه إذا كان الحكم استبدادياً بيد قلة ، كبتوا الناس فلم تظهر طاقاتهم.

كذلك الثروة ، فإنها حيث تكون بيد قلة ، لا تظهر الطاقات الكامنة في الآخرين ، وفي الحال الحاضر حيث إن كلاً من الحكم والعلم والمال بيد قلة من البشر ، حرم الإنسان من مواهب كامنة لا تعد ولا تحصى ، وضرر ذلك لا يرجع إلى المحرومين فقط ، بل إلى الحارمين أيضاً ، إذ الاختراع والاكتشاف وأسباب الصحة وغيرها ، ليست نصيب بعض البشر ، بل نصيب الكل ، فما لم يظهر منها يحرم الكل منه.

(مسألة ٣٢): الحكومة عبارة عن الإدارة، صغيرة كانت أو كبيرة، بدائية أو معقدة، وحتى عائلة تسكن وحدها في غابة أو كهف، لابد وأن يكون أحد أفرادها بمثابة الحكومة، حيث يفصل النزاع، ويرد المعتدي، ويقضي بين المتنازعين، ويفعل ما يقدم العائلة، وهل تفعل الحكومة الكبيرة المعقدة في الحال الحاضر إلاّ تلك الأمور.

نعم الأمم الابتدائية تحتاج إلى الحكومة احتياجاً أقل من احتياج الأمم المتحضرة، وقد ورد في الأحاديث أن الخليفة كان قبل الخليقة، وفي القرآن الحكيم: ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة﴾[1].

وإنما يكون احتياج الأمم الابتدائية إلى الحكومة أقل، لأمور:

١: قلة الجماعة الابتدائية، مثل سكان الكهوف والغابات، وجماعات الرعي والصيادين على سيف البحار، وما أشبه ذلك، فإن الجماعة القليلة، قليلة روابطها ونزاعاتها ونزاعات الآخرين معها، وهكذا.

٢: قلة الملكية وبدائية التعامل، فإن كثيراً من الأمور المحتاجة إلى الحكومة في الأمم المتحضرة، إنما تنشأ من كثرة الملك وكثرة التعامل.

٣: وحدة الدين والعقيدة والفكرة في الأمة البدائية، فلا اختلاف تنتهي

(١) سورة البقرة: الآية ٣٠.

إلى المنازعة بما تحتاج إلى الحكومة.

٤ : كما أن عدم وجود المدينة ونحوها، يقلل من الاحتياج إلى الحكومة، حيث لا نظم في حالة عدم وجود المدينة، فلا حاجة إلى وجود النظام وحافظ النظام.

الحكومة في الأمم البدائية

وفي الأمم الابتدائية، تبتدئ الحكومة بكبار القوم، وفي مجلس استشاري، كما كانت (دار الندوة) في مكة المكرمة كذلك، إلاّ إذا كانت عشيرة واحدة مثلاً، فأمور الحكومة منوطة بالكبير، سواء كان كبيراً سناً وهو الغالب، أو الكبير علماً ونحوه، ولذا كان الكهان والعرافون في الجاهلية مرجعاً في المنازعات ونحوها.

والعقاب في الحكومات البدائية يشبه العقاب في الحكومات المتحضرة، مع بعض الفوارق، فالضرب والشتم والاستهزاء والطرد والحرمان عن مثل الإرث والمقاطعة، وأحياناً السجن والقتل والمصادرة عقوبات بدائية، كما أنها عقوبات في العصر الحاضر.

الحكومة في العصر الحاضر

والحكومة في العصر الحاضر، عبارة عن مؤسسات متعددة، تحتويها مؤسسة كبيرة تنسق بينها، تقوم بالأمور التالية هي:

١ : النظم.

٢ : رد اعتداء بعض على بعض.

٣ : التقدم.

٤ : الدفاع.

وهذه الأمور تقوي الحكومة، حيث إن الاجتماع يحس بالاحتياج إلى الحكومة من خلال ممارستها للأمور التالية أكثر فأكثر، وبالأخص الدفاع في حال الحرب مع الأعداء، إذ يشعر الاجتماع بالاحتياج الشديد، حيث إنهم يرون أنه لولا الحكومة، يكون كل شيء لهم في خطر، ولذا يبذل الناس في حال الحرب ما لا يبذلون في حال السلم، وقد اشتهر أن (الحرب من جنون التقدم).

الاحتياج إلى الحكومة

ومما تقدم يظهر الاحتياج إلى الحكومة على كل حال، لا أنها من ولائد الملكية الشخصية، كما يقوله الماركسيون، إذ قد عرفت الدليل على خلاف كلماتهم، وقولهم هذا يشبه قول فرويد من أن أساس الحكومة القضية الجنسية، وقول ثالث أن أساسها حب الاستيلاء والشهرة.

وبذلك يظهر اعتباطية أن الملك الخصوصي يسبب تقسيم الاجتماع إلى طبقتين، طبقة الأثرياء، وطبقة الفقراء، وأن الأولين يوجدون الحكومة لأجل حفظ أملاكهم، ولأجل استغلال الأخرين، ولأجل تحطيم المقاومة التي يبديها الآخرون رغبة في التخلص من نير الأولين.

ثم إنه قد تصطلح (الدولة) مرادفة للحكومة، وقد تستعمل عبارة عن الأعم من الحكومة، حيث تشمل الدولة: الأمة والأرض والطبقة الحاكمة، فإذا لم تكن أرض أو أمة أو طبقة حاكمة لا تسمى دولة.

أسباب تعقد الحكومة في العصر الحاضر

ثم إن الحكومة في العصر الحاضر، صارت أصعب من الحكومة في العصر السابق، لأمرين:

١ : للصناعة وكثرة النفوس.

٢ : للصلف والغرور.

بيان ذلك: إن الصناعة أوجبت كثرة الحاجات، والحاجة تحتاج إلى تمهيد السبيل والنظم والتنسيق وما أشبه، مثلاً سفر الإنسان في الحال الحاضر، صار أضعاف سفره في زمان الدواب. والسيارة والطائرة والقطار والفندق وما أشبه صارت بكثرة هائلة، وكل تلك الكثرة بحاجة إلى النظم وفتح الطريق أمامها، بصنع المطارات والمحطات والكراجات والفنادق وأنظمة المرور وأنظمة المنازعات المرتبطة بها وغير ذلك.

وكثرة الجمعية أوجبت مشاكل جديدة، حيث يلزم فتح الطرق، وتهيئة الوسائل مثل المدارس والمصحات ودور العجزة وما أشبه، مثلاً إذا كانت مدينة فيها مائة ألف بحاجة إلى عشر طرق عامة، كل طريق بعرض خمسين ذراعاً، فإذا ارتفعت نفوس المدينة إلى خمسمائة ألف احتاجت إلى خمسة أضعاف ذلك طرقاً وسعةً، وهكذا الكلام في المدارس وغيرها.

أما الصلف، فلأن الحكومات أخذت تحد من الحريات، وتريد التوسعة، وتريد المصفقين، وبذلك أوجبت لأنفسها مشاكل معقدة، حيث دست أنفها في كل شيء، ولم تترك الناس يعملون كما يشاؤون، وتكون الدولة رقيبة عليهم فقط، وإدارتها الاستعمارية والاستغلالية أوجبت لها مشاكل جدد.

كما أن توظيف المصفقين أوجب مشاكل أيضاً، مشكلة كون الوظيفة غطاءً، ومشكلة تحصيل

المال لأجلهم، ومشكلة إدارتهم، وإلى آخرها.

بينما الحكومة إذا عقلت ورجعت إلى وظيفتها الحقيقية، من الأمور الأربعة المتقدمة، لم تتعقد إلاّ ثلث التعقد الحالي، حيث إن نصف تعقدها بسبب الصناعة والجمعية يزول، وكل تعقدها بسبب الصلف يزول، وذلك لأن إعطاء حرية الثقافة والصناعة والزراعة والتجارة وما أشبه للناس يرفع عن كاهل الحكومة مشكلات كبيرة، فالناس يبنون المدارس والمستشفيات والمصانع والمطارات وغيرها، لكن الحكومة تشرف لعدم إجحاف أصحاب تلك الأمور على الناس.

فأي لزوم لأن تكون هذه الأمور تابعة للدولة، بل إذا أعطيت الحرية للناس في هذه الأمور، استفاد الاجتماع فوائد جمة، هي:

١: ظهور الكفاءات والطاقات الكامنة.

٢: العمل الدائب، حيث إنه فرق بين الموظف الذي لا يعمل إلاّ بقدر الواجب ببلادة وجمود، وبين من يركض لنفسه ليل نهار.

٣: وصول الحاجات إلى كل الناس، حيث التنافس الحر بين التجار وأصحاب تلك المشاريع، لأن كلاً يريد فتح السوق لنفسه.

٤: قلة الأثمان وما أشبه، للتنافس الحر أيضاً.

٥: عدم بقاء الأيادي العاطلة، فتختفي البطالة، ولا يخفى ما في ذلك من الفوائد.

٦: عدم نظر المجتمع إلى الدولة بكراهية، حيث لم تحدد الدولة حرياتهم وطاقاتهم.

٧: عدم وجود الطبقية الحادة.

٨ : عدم توتر الاجتماع بالمظاهرات والإضرابات.

٩ : اختفاء الأمية والمرض والجهل والجريمة، وذلك لأن الاجتماع بكله يركض لإصلاح نفسه، ووصولها إلى أقل قدر ممكن.

وبذلك يظهر أن تحويل كل الأمور من أيدي الناس إلى أيدي الدولة، كما يفعله المار كسيون، أو تحويل بعض الأمور إلى يد الدولة، كما يفعله الرأسماليون خطأ، وعليه فاللازم على الدولة أن تكون المراقب لا المباشر، نعم إذا بقي فراغ سدته الدولة، وبذلك تريح وتستريح.

لا لتكثير الدوائر

فما اتخذتها الدول الحديثة من تكثير الدوائر، والتدخل في كل الشؤون سببت مشكلات جمة منها:

١) تعقد الأمور.

٢) تجميد الطاقات، لما تقدم من أن من طبيعة الموظف الجمود.

٣) الإضرار بالاقتصاد.

٤) خنق الحريات والكفاءات.

٥) الروتين القاتل للطاقات.

أما تعقد الأمور، فلأن كثيراً من الأشياء احتاجت إلى تقرير الدولة لها، بينما لم تكن في السابق كذلك، مثلاً السفر بالطائرة والقطار أو ما أشبه احتاج إلى إجازة الدولة، بينما السفر بالدواب لم يكن كذلك، والبناء احتاج إلى إجازة الدولة، بينما لم يكن في السابق كذلك.

وأما تجمد الطاقات، فلأن هؤلاء الموظفين كان عليهم أن يسعوا في تكثير الإنتاج أو الثقافة أو العلاج ـ بأن يكونوا أطباء ـ وهكذا، والآن هم

جمدوا في إدارة وظائف الدولة، وأمامي تقرير يقول:

إن موظفي أمريكا في عام ١٩٥٠م[1]، كانوا (١/١) مليون، بينما ارتفعوا في عام ١٩٥٥م (٤/٧)، إنه لا شك أن بعضهم زادوا لزيادة الجمعية، أو لأجل تقدم الصناعة، أما الكثرة من الزائد فليسوا إلاّ لأجل الصلف والغرور.

وأما الإضرار بالاقتصاد، فلأن المنتج صار مستهلكاً، حيث إن الموظف منتج بطبعه، أما إذا صار موظفاً فقد تحول إلى مستهلك.

وأما خنق الحريات وتجميد الكفاءات، فلأن الوقت الذي يصرفه الشعب في تحصيل الإجازة للسفر والإقامة والبناء والعمل والزراعة والصناعة والتجارة وغيرها ـ بينما يلزم أن تكون كلها حرة، كسائر الأعمال الحرة ـ خنق لحريته، بالإضافة إلى كونه ضرراً باقتصاديات البلاد، حيث إن هذه الأوقات يجب أن تصرف في الإنتاج، بالإضافة إلى أن الذهاب إلى الدوائر ومصارف الدائرة والرجوع إلى البيت وما أشبه، كلها تلتهم المال.

ثم إن الدولة لا تأذن لبعض الطالبين بأن يتاجر أو يزارع أو ما أشبه ذلك، لعدم توفر الشروط القانونية، الموضوعة صلفاً لا بحق، وذلك تجميد لطاقات كثيرة في الأمة، حيث إنه إذا كانت الحريات، تفتقت تلك الطاقات عن مواهب كامنة، واكتشافات انتفع بها البشر.

والروتين أو كتابنا وكتابكم، حيث تحول هذه الدائرة المراجع إلى دائرة أخرى، وهلم جراً، شيء يوجب السأم، وبلادة العمل، والتضجر من

---

(١) حيث إن التاريخ المدون في الكتب التي نقلت منها هذه الاحصائيات هو تاريخ ميلادي، ولعدم إمكان تطبيق ذلك على التاريخ الهجري لعدم ذكر الآشهر غالباً، لذلك تركنا التاريخ كما هو. منه (دام ظله).

الدولة، فبينما وضعت الدولة لتخدم الناس، صارت تستخدم الناس، وبينما وضعت لحل المشكلات، صارت تزيد المشكلات، وتعقد المشكلات، وهكذا.

وربما يقال: إن تعقيد الأمور للوقاية، والوقاية خير من العلاج.

وفيه: إنه هل تمنع الدولة الناس ليلاً من التجول إلاّ من حصل على الإجازة، أو تبيح التجول كما هو الحق الطبيعي للإنسان، وإذا سرق سارق أو ما أشبه عاقبته على سرقته؟

إن الفرق بين إعطاء الحرية وعلاج الفاسد، وعدم إعطاء الحرية خوفاً من الفساد، كالمثال الذي ذكرناه.

اعتذارات زائفة

ومما تقدم ظهر زيف اعتذار الدول الحاضرة، عن كثرة موظفيها:

١: بكثرة الجمعية.

٢: وبمعطيات الصناعة، مثلاً السيارة تحتاج إلى قوانين المرور، وهي بحاجة إلى موظفين، وهكذا التلغراف والتلفون وغيرها.

٣: وبالمظاهرات وبالإضرابات التي واكبت الحرية الحديثة بسبب الديمقراطية، حيث إنها تحتاج إلى العلاج، وذلك لا يمكن إلاّ بالموظفين.

٤: وبأن هدم النظام بالانقلابات العسكرية وما أشبه صار كثيراً، ولذا نجد الانقلابات في كثير من البلاد، فالدولة مضطرة لحفظ الأمن بواسطة أجهزة كثيرة.

٥: وبكثرة الجريمة من السطو والاختطاف والقتل وما أشبه، وذلك بحاجة إلى أجهزة جديدة للحيلولة دونها، بالإضافة إلى تكثير أجهزة القضاء للعقاب والفصل.

٦ : بأنها لتسهيل الحياة، أمثال : شركات التأمين، مما لم تكن سابقاً، وهي أيضاً بحاجة إلى موظفين لضبطها وتطبيق القوانين عليها.

وجه الزيف :

أ) إن كثرة الجمعية وتقدم الصناعة، وإن كانا بحاجة إلى موظفين، إلاّ أن سهولة الحياة بسبب معطيات الصناعة قللت من الموظفين، فإذا لوحظت تلك الزيادة بنسبة هذه القلة، صار الفارق صفراً، أو دون الصفر، حيث إن الاحتياج إلى زيادة عشرة، بينما الاستغناء عن اثني عشر مثلاً، مما يلزم أن نستغني عن بعض الموظفين الذين كنا سابقاً ـ قبل الصناعة وكثرة الجمعية ـ بحاجة إليهم.

مثلاً قبل عصر السيارة، كان البلد الذي نفوسه مائة ألف، بحاجة إلى مائة كناس للبلدية، أما بعد صنع سيارات الكنس، صار البلد الذي نفوسه مائتا ألف بحاجة إلى عشرة كناسين فقط، حيث تسرع سيارات الكنس في تنظيف المدينة، وكذا بالنسبة إلى إنارة المدينة، وإيصال الماء إليها، ونحو ذلك حيث إن ماكنة الكهرباء والماء أغنتا عن جملة من الموظفين، وكذلك بالنسبة إلى سيارات النجدة، والأفراس الدورية سابقاً، وهكذا.

إذاً : فلنجعل الاستغناء بالآلة مكان الاحتياج لأجل الآلة، وحينذاك يظهر أن الاستغناء يأخذ رقعة أكبر ـ في خريطة الموظفين ـ من الاحتياج.

ب) والمظاهرات والإضرابات، إنما هي بسبب ظلم الحكومات، إما بعدم إعطاء الناس حقهم في الحوائج، وإما في الآراء، بعدم إعطاء الحرية للاشتراك في الانتخابات، حيث قلة يستبدون بالحكم، وهو ظلم لآراء الآخرين، سواء كان الاستبداد علنياً، كحكومات الشيوعيين والانقلابيين والوراثيين، أو مغلفاً كالغالب في الديمقراطيين، فاللازم دفع الحيف، لا إبقاؤه وتكثير الموظفين لأجل قمع طلاب العدالة.

ج) وأما التطلع إلى هدم النظام، فذلك إما للظلم وهو الغالب، كما تقدم في بند (ب)، وإما لحب السلطة، فذلك موجود وإن لم يكن ظلم، لكن الثاني لا يوجد إلاّ في قلة، ومن الممكن علاج أولئك القلة بما يعالج به سائر المجرمين، وذلك لا يحتاج إلى زيادة موظفين.

ولهذا الذي ذكرناه من أن الغالب كون الانقلاب لأجل الظلم، ترى كثرة الانقلابات، أو محاولاتها في البلاد التي هي أقرب إلى الظلم، وأبعد عن العدالة الاجتماعية.

ولا يخفى أن الانقلابات العسكرية التي رأيناها منذ ثلاثين سنة، لم يكن حتى واحدة منها نابعة من ذات البلاد، بل كانت انقلابات شرقية أو غربية أو مزدوجة، وكلها أتت بالأسوأ مما قبل الانقلاب، حيث إن الاستعمار أحكم قبضته على البلاد أكثر فأكثر، والانقلاب العسكري مهما برر له أصحاب الانقلاب، لا يوافق ديناً ولا عقلاً، إذ كيف يتسلط جماعة من أصحاب الدبابات على الأمة بدون رضاها واستشارتها، بينما الحكم عقلاً وشرعاً يجب أن يكون مستنداً إلى اختيار الأمة، في غير الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) حيث إن هناك اختيار الله تعالى، وليس لإنسان الخيرة إذا قضى الله أمراً.

ثم كيف تعترف الدول بالحاكم الجديد، أليس ذلك لأن الغرب والشرق قسموا العالم، فإذا حدث انقلاب من أحدهما، تحت قفاز الجيش وما أشبه اعترفوا به، لأنه في فلكهم، ونصبوه ليحمي مصالحهم، وهل يقر الشرق والغرب بأن ينصب إنسان معلماً في مدرسة ليدرس أربعين طفلاً بدون سوابق واختبارات وما أشبه، فإن قالوا: نعم، أجيب: بأن قوانين التعليم في كل العالم لا يسمح بذلك، وان قالوا: لا، يقال: فكيف لا يسمح ذلك لمعلم أربعين طفلاً، ويسمح ذلك لحاكم عشرات الملايين أحياناً، أليس ذلك دليلاً

على مؤامرة العالمين، ومن في فلكهما ضد شعوب العالم الثالث.

والمشكلة لم تنشأ من الخارج، وإنما من داخل بلاد العالم الثالث، والتي منه العالم الإسلامي، وهي عدم الوعي، فلماذا يسلم ملايين الناس أنفسهم لحفنة عسكريين، لا يتجاوزون أحياناً بضعة ألوف، بل أقل، ولماذا لا يتساءل العالم نفسه: لماذا لا يحدث انقلاب في أمريكا وبريطانيا وفرنسا و...، بل وحتى في إسرائيل ذات الملايين القليلة؟

هل لأن هناك لا أطماع لأعدائهم، أو لأنه لا مغامرين يحبون الحكم، أو لوعي تلك الأمم ضد مثل هذا الشيء، حتى إذا غامرت جماعة واستندت إلى مؤامرة أعدائهم رفضتها شعوبهم، وقدموا الانقلابيين إلى المحاكم، حتى يحكم عليهم بمثل ما يحكم على قطاع الطرق والسلابين.

ومشكلة الاستعمار المستغل، ومشكلة المغامرين المتآمرين مع الاستعمار ستبقى في العالم الثالث، إلى أن يحصل الوعي لشعوب هذا العالم، ويكون الحكم فيه تبعاً للانتخابات الحرة، في إطار الشروط المقبولة للحاكم، والتي منها استجماعه لشرائط الإسلام في العالم الإسلامي، وسنذكر في آخر هذه المسألة كيفية إعادة الحكم الإسلامي إلى بلاد الإسلام بإذن الله تعالى.

د) وأما كثرة الجريمة، فهي تابعة لأمور:

١: عدم الإيمان الرادع الداخلي للإنسان عن الجريمة.

٢: الحرمان، مثل الفقر الموجب للمرض والجهل وعدم الزواج وما أشبه.

٣: المغريات الموجبة لسهولة ارتكاب الجريمة.

٤: تمكن الانفلات من العقاب، لما في المحاكم من الالتواءات

والمنعطفات، والجريمة ستبقى بل تزداد ما دامت هذه العوامل باقية، سواء كثر الموظفون أم لا، فالمهم إصلاح الجذور، لا قطع الفروع، فهو كمستنقع يعطي الأمراض والجراثيم، فليس الحل تكثير الأطباء وتوفير الأدوية، وإنما الحل علاج المستنقع.

هـ) ويبقي أخيراً، أمثال التأمين والبنوك وما أشبه، مما حدثت في العصر الحاضر.

وفيه: إنه لماذا الحكومات تستولي على مثل هذه الشؤون حتى تحتاج إلى كثرة الموظفين، ألم يكن من الأفضل أن تكون هي بأيدي الناس، مع رقابة الدولة حتى لا يجحفوا، كما ذكرناه في السابق.

طريق الخلاص

وعلى هذا، فاللازم على الشعوب الواعية أن تضع البرامج الصحيحة لأجل إنقاذ أنفسها عن هذا الاختلال في ميزان الحكومات، بأن يقلل من الموظفين حتى يصلوا إلى الحد اللازم، وينقلوا البقية إلى القطاعات العامة، ويجعل هذا التعديل تدريجاً في مدة مناسبة، لئلا يختل التوازن.

فتشكل لجان خاصة في كل وزارة وزارة، لأجل ملاحظة الفائض من الموظفين، وملاحظة الحريات المهدورة للناس، فتعطي للناس الحريات، وبقدره يسحب الموظف المرتبط بتلك الحرية المهدورة، مع جعل ذلك الموظف في شأن يناسبه لئلا يبقى عاطلاً.

مثلاً بيع المطارات للناس، مع اشتراط عدم إجحاف المشترين على الناس الذين يريدون السفر، وجعل مراقب في الدولة لذلك، وموظفو المطارات إن شاؤوا وشاء المشترون بقوا على أعمالهم، لكن العمل حينئذ للناس، وإلاّ وجدوا لهم عملاً مناسباً، ولو

مستقلاً كتربية الدواجن، وإذا لم يكن للموظف رأس مال لذلك، أعطته الحكومة قرضاً لمدة معقولة حتى يسدده أقساطاً في تلك المدة، وهكذا.

ويجب أن لا يخدع الإنسان بأن زيادة الدوائر، وزيادة الموظفين تحول الدولة من الدولة السياسيةالى الدولة الانتاجية، وهي تحول ضروري، إذا أردنا دفع الامية، وايصال العلاج إلى كل الشعب، وتحسين معيشة الفقراء و... إذ هذا الكلام صرف خيال لا واقع له، فإن زيادة الموظفين والدوائر قد عرفت مفاسدها، وتسمية الدولة [بالانتاجية] لا تغير من الواقع شيئاً.

نعم الدولة في حالة الحرب تحتاج إلى تحديد معتدل من حريات الناس، لأجل إدارة الحرب، كما أنها كذلك في حالة الطوارئ، كالأمراض والزلازل ونحوهما، والضرورات تقدر بقدرها، كما أنها في حالة السلم بحاجة إلى وزارة الحرب بقدر ما يحفظ السلام، واستعداداً لحرب ممكنة، ولكن هذا أيضاً غير تكثير الدوائر والموظفين بصورة مطلقة، مما استدل به أنصار زيادة الدوائر والموظفين.

والحاصل: إن هذا الدليل الثاني، والدليل الأول ـ الحكومة الإنتاجية ـ أخص من المدعى.

وعلى ما ذكرناه، فاللازم أن يجعل الأصل الحرية للشعب، ثم يجعل تقليل هذه الحرية بقدر الضرورة، لا أن يجعل الأصل الحكومة الإنتاجية وتمنح بقية الحريات للناس.

واللازم على الشعوب التي تتمتع ببعض الحريات:

١) استرداد بقية حرياتها عن دولها، وفي المثل: (الحق يؤخذ ولا يعطى)،

وقد قال علي (عليه السلام): «لا تكن عبد غيرك، وقد جعلك الله حراً»[1].

٢) الاهتمام لإسقاط الديكتاتورية في سائر الحكومات، لتقوم مقامها الحكومات الاستشارية، كما أسقطت الشعوب ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وروسيا الستالينية، و:

أ: سواء كانت الدولة ديكتاتورية بحتة كروسيا.

ب: أو دكتاتورية نصفية، وهي التي فيها انتخابات، ولكن رئيس الدولة يبقى رئيساً، بأي اسم كان، ويعين من بعده خليفته، ولو كان ذلك تحت أغطية براقة.

ج: أو ديكتاتورية مغلفة بالجماعات الضاغطة، والدعاية العريضة، وتدخل رأس المال ونحوها، مما تحرف إرادة الناس في الانتخابات بإيجاد الأجواء المكذوبة، ولو تبدلت الحكومة من أعلى رئيس فيها كأمريكا.

كيفية إنقاذ المسلمين

وأخيراً، فإن كيفية نجاة المسلمين بإيجاد حكومة واحدة لهم، تكون بالاختيار الحر لرئيسها المرضي لله، وبكون الأحكام إسلامية بحتة، ليعيش المسلمون تحت ظلها في أمن ورفاه وسيادة وتقدم، هي:

١: بالتنظيم الإسلامي العالمي، سواء في بلاد الإسلام أو غيرها، ولعل ما يحتاج إليه من التنظيم في إقامة مثل هذه الحكومة هو عشرون مليون منظم، يدخل فيه مختلف الأحزاب والتنظيمات الإسلامية الحالية، كأجنحة عاملة لأجل ذلك الهدف السامي المتفق عليه.

---

(١) نهج البلاغة: الكتب ٣١.

٢ : بالتوعية الإسلامية العالمية، توعية سياسية اقتصادية اجتماعية إيجاباً، وضد الاستعمارية والتجزيئية سلباً.

٣ : بالسلم في الحركة، حتى يمكن أخذ الزمام، قال سبحانه: ﴿ادخلوا في السلم كافة﴾[١]، وقال تعالى: ﴿كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة﴾[٢].

٤ : بالجماهيرية، بأن لا يصبح التنظيم صنماً، وإلاّ كان ذلك يساوق سقوطه.

٥ : بالاستغناء عن البضائع والأفكار الشرقية والغربية، كل ذلك وإن طالت المدة، والله الموفق المستعان.

كيفية التوعية والتنظيم

ثم إن كيفية الشروع في التوعية والتنظيم أن تشكل نواة مركزية مهمتها الأمران المذكوران، فتبعث إلى العالم ما لا يقل من ألف عضو، لينظم كل في محله تنظيماً لأجل الحكومة الإسلامية الواحدة، بعد تربية النواة لأولئك الأعضاء تربية خلقية وعملية، فيشرع كل فرد في إنماء نفسه بضم أعضاء آخرين إليه.

أما التوعية فهي بفتح ما لا يقل من مائة مجلة ومائة مكتبة، لكل مكتبة ما لا يقل من مائة ممثل، يكوّن جميعهم عشرة آلاف مركز لبيع الكتب المعنية بهذا الأمر، واللازم أن تتواجد في كل مكتبة من الأصول والممثليات،

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠٨.

(٢) سورة النساء: الآية ٧٧.

كتب الاقتصاد والسياسة والاجتماع، والكتب ضد التخلف والاستعمار، وبذلك ينمو الوعي تدريجاً.

وإلى جانب كل ذلك، تكون من مهمة الأعضاء، استدراج الأحزاب والمنظمات والجمعيات والصحف والمكتبات وسائر وسائل الإعلام والمفكرين إلى هذه الفكرة، حتى يجمع الكل في شلال واحد.

وإنما شرطنا (السلم) في الحركة، لأن العالم المدجج بالسلاح لا يمكن للتنظيم المذكور أن يقابله بالسلاح، إذ عدم وجود السلاح في الطرفين بنسبة متعادلة، يوجب سقوط ذلك التنظيم.

كما أن اشتراط (الجماهيرية) لأجل أن لا يصبح التنظيم صنماً يوالي ويعادي في سبيل التنظيم مما يفقده الجماهيرية، وكل حركة لا تسندها الجماهير خليقة بأن لا تكون حتى جمعية خيرية كبيرة.

ولقد كان من أسباب سقوط غالب الحركات الإسلامية ـ أي عدم وصولها إلى الحكم مع أنها تعمل زهاء نصف قرن أو أكثر ـ الصنمية، مما أخاف الجماهير من وصولهم إلى الحكم، فحالوا بينهم وبينه بمختلف الوسائل.

وإنا نرى أن حركة الأنبياء (عليهم السلام) كانت تتسم بالسلم والجماهيرية، حيث إنهم كانوا يسالمون حتى وهم في أوج قدرتهم، كما فعله الرسول (صلى الله عليه وآله) عند فتح مكة وغيره، إلاّ لدى قصوى حالات الاضطرار، وكذلك فعله علي (عليه السلام) بعد أن ظفر بأصحاب الجمل والنهروان، كما أن الأنبياء (عليهم السلام) كانوا يقبلون حتى الأراذل، في اصطلاح الكفار والمنافقين.

أولا: لاستدراجهم إلى الطريق السوي.

وثانياً: لاكتساب الجماهيرية، فهل الأفضل أن يعاديك إنسان ظاهراً

وباطناً، أو باطناً فقط، أما قوله سبحانه: ﴿هم العدو﴾[1] و﴿في الدرك الأسفل﴾[2] فالمراد الكشف عن الحقائق، وأن لا يخدع الإنسان بظاهر المنافق، لان أن يطرده.

التنظيم الإسلامي وعوامل الاستقطاب

واللازم على التنظيم الإسلامي أن يكون مغرياً، يأتي علماً وعملاً بما يسبق العالم، وإلاّ فالناس لا يتركون ما هم فيه من الرفاه إلى الأسوأ بنظرهم، وكذلك فعله الرسول (صلى الله عليه وآله)، حيث أعطى العلم والألفة والرفاه والسيادة والحرية لعالم كان غارقاً في الجهل والانشقاق وصعوبة العيش، واستعباد طبقة قليلة لجماهير الناس، ولذا أقبلوا إليه (صلى الله عليه وآله) في وقت قصير.

ولذا فاللازم أن يعطي التنظيم الإسلامي في العصر الحاضر ما يفقده العالم المتحضر، من حرية الإنسان، وكون عمل كل إنسان لنفسه، والأخوة لكافة بني الإنسان.

فإن من طبيعة الناس أن لا ينضووا تحت لواء المتعجرفين الذين يجعلون آراءهم فوق آراء الآخرين، والذين يصعبون الحياة على الناس.

ولذا قال سبحانه: ﴿يريد الله بكم اليسر﴾[3].

وقال تعالى: ﴿و شاورهم في الأمر﴾[4].

وقال عز شأنه: ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا

---

(١) سورة المنافقون: الآية ٤.

(٢) سورة النساء: الآية ١٤٥.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

من حولك﴾[1].

وفي دعاء الإمام السجاد (عليه السلام): «اللهم سددني لأن أعارض من غشني بالنصح، وأجزي من هجرني بالبر، وأثيب من حرمني بالبذل، وأكافئ من قطعني بالصلة، وأخالف من اغتابني إلى حسن الذكر، وأن أشكر الحسنة، وأغضي عن السيئة»[2].

واللازم أن يكون هذا المنهج، هو منهج التنظيم كتابةً وقولاً وعملاً، إذ لا يكفي أن يقول الإنسان للناس كونوا كذا، أو أن يكتب في كتبه حسن منهجه، ثم يكون عمله خلاف ذلك، فإن الإنسان يُقاس قوله بعمله، ولذا ورد في الحديث: «كونوا دعاة الناس بغير ألسنتكم»[3].

وقال (عليه السلام): «لعن الله الآمرين بالمعروف التاركين له، الناهين عن المنكر العاملين به»[4].

وقبل ذلك قال القرآن الحكيم: ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾[5].

كيف يتم تأمين البعد المالي؟

يبقي السؤال في أنه من أين هذا القدر الكبير من المال، لإدارة ولو مقدمة التنظيم والوعي، أي ألف شخص، ومائة مجلة، وعشرة آلاف ممثلية، والارتباط بالإعلام والمفكرين.

والجواب: إن الأمر تدريجي تصاعدي، والمال في البلاد الإسلامية

(١) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

(٢) الصحيفة السجادية: دعاء مكارم الأخلاق.

(٣) بحار الأنوار: ج٦٧ ص٣٠٣.

(٤) نهج البلاغة: الخطب ١٢٩.

(٥) سورة الصف: الآية ٢.

كثير جداً، فاللازم على النواة العاملة أن تجد إلى المال سبيلاً، ولو بقدر متوسط من المال، تنميها في التجارة ونحوها، حتى يكون المال دورياً، فمثلاً تحصل على مليون دينار، وتستثمر بما يعطي الربع كل عام، وبقدر الربع المذكور تتقدم إلى الأمور المذكورة، وهكذا.

ثم الله سبحانه وتعالى وهو أقوى الناصرين، من وراء العاملين المخلصين، قال تعالى: ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدراً﴾[1].

وقال سبحانه: ﴿إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم﴾[2].

وقال تعالى: ﴿إن ينصركم الله فلا غالب لكم﴾[3].

التحرير يجب أن يكون شمولياً

وربما يقال: لا يمكن تحرير بلد واحد، فهل يمكن تحرير كل بلاد الإسلام مرة واحدة.

وفيه: إن المشكلة إنما نشأت من إرادة تحرير بلد واحد، فهل يمكن أن يقوم بلد واحد على قدمه ويستمر استقلاله في وسط بحر من المناوئين من مستعمري الشرق والغرب وعملائهم في البلاد الإسلامية، والكل يعلم أن البلاد الأروبية وأمريكا تحتوي على أكثر من تسعمائة مليون متحالف، وروسيا تحتوي على أكثر من ربع مليار، وهكذا.

وربما يظن بأنه يمكن تحرير بلد بلد، تنظيراً لعمل الرسول (صلى الله عليه وآله) حيث

(١) سورة الطلاق: الآية ٢.

(٢) سورة محمد: الآية ٧.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٦٠.

حرر بلداً بلداً، وفيه: إنه تنظير مع فارق، فإن الرسول (صلى الله عليه وآله) عمل في عالم متفكك، والآن ارتبط العالم بعضه ببعض، فإذا لم يتحرك العالم الإسلامي بكله لم يتمكن أن يقف على قدمه.

نقاط في كيفية العمل

واللازم لأجل استقامة الأمر، أمور:

١: أن تجعل النواة البادئة بالعمل نفسها ميزاناً للحكم، لا أن تتهيأ لتسلّم الحكم، حيث إن العاملين المخلصين إذا مارسوا الحكم لم يتمكنوا من تقويم الحكم، وبذلك يفوتهم الهدف الذي هو تطبيق حكم الإسلام كاملاً غير منقوص.

٢: أن يصب الحكم بحيث توزع القدرة، ولا يبقى مجال للديكتاتورية، فإن من طبيعة القدرة أن تطغى إلاً في المعصوم (عليه السلام)، وقد قال علي (عليه السلام): «من ملك استأثر»[١].

وإن لم يفعل ذلك ينتهي الحكم إلى مثل حكومة الأمويين والعباسيين، والحكم الديني المنحرف أبشع من الحكم الدنيوي المنحرف، كما رأيناه في الحكومتين وحكومة محاكم التفتيش وغيرها، فاللازم أن يكون لكل فئة مجلة وجريدة، وإذاعة وتلفزيون، وكلمة مسموعة، كل ذلك في نطاق الاستشارة، إلى آخره.

٣: أن يكتب برنامج الحكم، في سياسته وإدارته واقتصاده واجتماعه وعقوباته وحرياته ومعاملاته، وحكم الأقليات الدينية وغيرها، وينشر على الجميع حتى يكون الحكم واضح المعالم، يختاره كل من يراه، لأنه يراه أفضل من

(١) تحف العقول: ص١٥.

برامج سائر الأحكام السائدة في العالم الحاضر.

الحكومة الإسلامية الواحدة والمؤامرات الاستعمارية

وبعد كل ذلك، فهل يمكن قيام حكومة واحدة إسلامية، وهل تترك الحكومات المحلية والحكومات الاستعمارية ـ خصوصاً والوفاق حاصل بينهما ـ أن تقوم مثل هذه الحكومة؟

الجواب: نعم، ذلك ممكن بل واقع، إذا أخذ بهذه المقدمات المذكورة، أما الحكومات المحلية فإنها تذاب في بحر تلك الحكومة الواحدة قرب قيامها، فإن الحكومة ليست إلاّ مؤسسة كبيرة، فإذا واجهت مؤسسة أكبر انهزمت من الميدان، شأن ذلك شأن كل حكومة أخذت مكان الحكومة السابقة في العصر القديم أو الجديد.

وأما الحكومات الكبرى فلا تتمكن من تسديد ضربة قاضية للحركة المذكورة، لا بنفسها ولا بعملائها.

أ: أما أنها بالمباشرة لا تقدر، فـ:

١) خوفها من تصادم القوتين الكبيرتين، أي أمريكا وروسيا.

٢) إن الحركة لما ألقت السلاح من نفسها، ألقت السلاح من يد أعدائها، والمناوشات الجزئية بالسجن ونحوه فضلاً عن أنها لا تزيل الحركة، فإنها لا توقف الحركة أيضاً.

٣) إن الحركة منتشرة، لا ميدان خاص لمحاربتها، ولو حوربت في جبهة خاصة لم يضرها ذلك، حيث الجبهات الأخر مفتوحة تعمل، وتمد الجبهة التي تحارب فيها.

ب: وأما أنها بوكلائها ـ الحكومات العميلة في المناطق الإسلامية المرتبطة بالغرب والشرق ـ لا تقدر على مواجهة الحركة.

أولاً: لما تقدم من أنها تغرق في بحر الحركة الواسعة، فلا تتمكن من أن تنجي نفسها، فكيف تتمكن من أن تحمي أسيادها.

وثانياً: لأن الحركة واسعة، لا يضرها قيام حكومة صغيرة ضدها، حيث تشتغل وتنمو سائر أجزاء الحركة، وتمد الجهة المحاربة بالدعاية وغيرها.

أما الوفاق بين الحكومتين الشرقية والغربية فلا يضر.

أولاً: لأنه مائع إلى أبعد حد، حيث إنه ليس عن هدف مشترك، بل حصيلة الرعب النووي والاصطدام.

وثانياً: فالأقطاب صاروا أربعة، بإضافة دول أوروبا والصين، وفي وجود الأقطاب الأربعة يمكن العمل أحسن مما يمكن في وجود قطبين، فإن توزيع القدرة يجعل كل قدرة عاجزة عن العمل بمقدار خوفها عن القدرة الأخرى.

ولذا نرى أن الحكومة ذات الأحزاب لا تقدر من التعدي على الشعب، بقدر ما تقدره الحكومة ذات الحزب الواحد، إذ الأولى تخاف من المنافس، بينما الثانية ليست كذلك.

ولأجل ما ذكرناه اشتهر في الآونة الأخيرة (قوة العجز) و(عجز القوة)، فالعزلة عن السلاح قوة هائلة، في حال أنها عاجزة عن قوة السلاح، والقوة المتعددة الرؤوس عاجزة عن العمل، لخوف كل رأس عن الرأس الآخر.

ركائز البناء الحركي

ثم من أهم الأمور في النواة المركزية للحركة، أن تبني نفسها وأفرادها على:

١ : أن يـصمدوا أمـام الـصعوبات والإغـراءات، فـإن أول شـيء يهـدم الحركـات: الاسـتجابة للاغراءات أو للمصاعب، فإذا ربيت الحركة على الصمود والاستقامة كان البقاء والنمو مـن نـصيبها، والإنسان الصامد المستقيم يجلب أنظار النـاس ويوجـب التفـاف النـاس حولـه، ممـا يـسبب ربـح الحركـة بذلك ربحاً كبيراً.

٢ : أن يشعر الكل بأنهم يتمكنون أن يعيشوا تحت ظل الحركة، لا في أمـن وسـلام فحسب، بـل إن الحركة توجب نموهم وتوسيع آفاقهم.

ولذا فاللازم على الحركة أن تجد المخلص عن تناقضات الاجتماع، بالحزم والمداراة، «فما وضـع الرفق على شيء إلاّ زانه، وما وضع الخرق على شيء إلاّ شانه»[1].

٣ : أن تبني أبنية متوازية بين السياسة والاقتصاد والاجتماع، وضد التخلف والاسـتعمار و...، فإن أية حركة أو حكومة لم تقدر على البناء المتوازي، كان مثلها مثل الطائرة أو السيارة التي لا موازاة بين أجنحتها وعجلاتها، فإنها آئلة إلى السقوط والعطب، والله سبحانه المستعان.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٦٠.

المحتويات